جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية

2023

الجزء الأول

منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

التقرير الاستراتيجي السنوي التاسع 9

التقرير الاستراتيجي للمنطقة العربية 2023

الجزء الأول

منطقة الخليج العربي وشبه الجزيرة العربية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association
http://www.stgcenter.org/ STG.CENTER CenterSTG

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي السنوي (9)

تقرير عام 2023

الاصدار التاسع 2024

الطبعة الأولى

إشراف عام

أ. محمد سالم الراشد

الإشراف التنفيذي

د. أشرف الشوبري

تحرير

أ. فايز الجولاني

فريق العمل والمتابعة

بلال مصطفى دياب

الإخراج الفني

مصطفى الغول

Stgcenter.org

info@stgcenter.org

@STG.CENTER

@stg.center

@stg.center

@Stg_center

+905535152346

+902125156875

+902126213555

حقوق الطباعة والنشر والتوزيع محفوظة لجمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
الأبحاث والتقارير لا تعبر بالضرورة عن رأي مجموعة التفكير الاستراتيجي

بسم الله الرحمن الرحيم

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من نحن؟

مؤسسة نفع عام مستقلة وغير ربحية مسجلة بتركيا، رائدة وشريك دولي في التفكير التنموي الاستراتيجي، تعمل على تطوير مستوى التعليم والتدريب و الوعي التنموي والتفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية و الإسلامية بما يسهم في تنمية وتطوير المجتمعات العربية والاسلامية فضلا عن الإسهام في صناعة مستقبل أفضل، وتتعاون في سبيل ذلك مع جامعات ومعاهد ومراكز تعليمية وتدريبية وبحثية بجانب عدد من الاساتذة الجامعيين المفكرين والخبراء والباحثين، وتقوم بالتنسيق بينهم وتوجيه الإنتاج المعرفي بهذا الشأن ، وتنشأ المؤسسات والأوقاف والمعاهد والمدارس وبرامج تأهيل الشباب وتطرح المبادرات في مجال الدراسات العليا التنموية وعلوم المستقبل.

الرؤية:

مجموعة رائدة في التفكير الاستراتيجي في المنطقة العربية والإسلامية، وشريك دولي في التفكير الاستراتيجي.

الرسالة:

تطوير مستوى الوعي والتفكير الاستراتيجي بما يسهم في التعامل مع الأزمات والأوضاع الراهنة وكذالك الإسهام في تنمية جيل من الشباب وصناعة مستقبل أفضل، وذلك من خلال بناء القدرات وتوفير وتنسيق وتوجيه الإنتاج المعرفي ودراسات تقدير الموقف والاستشارات لمختلف الجهات الرسمية والمؤسسات والأفراد في نطاق المنطقة العربية والإقليمية

الأهداف:

- تنسيق وتشبيك ونقل الخبرات بين مراكز البحوث والتفكير
- إعداد ونشر تحليل وتقرير استراتيجي دوري لحالة المنطقة
- الإسهام في دعم القرار والتخطيط بالمنطقة
- إعداد مشروع فكري حضاري جامع لصناعة المستقبل العربي
- نشر الإنتاج الفكري والمعرفي.
- تنمية العلاقات الخارجية مع الجهات ذات الصلة.
- توفير قيادات استراتيجية
- توفير مختصين محترفين في مجال الإدارة الاستراتيجية.
- تطوير وتأهيل الشباب والطلاب.
- دعم التفكير الاستراتيجي واقتراح السياسات والمبادرات وتقدير الموقف.
- تعزيز التنسيق والتعاون وتبادل الخبرات بين مراكز الدراسات والأعضاء في المجموعة.
- بناء شراكات إقليمية ودولية مع مراكز الدراسات وخبراء وباحثين.
- دعم وإسناد مشاريع المراكز الأعضاء
- تنمية التفكير الاستراتيجي لجيل الشباب المفكرين.

التقرير الاستراتيجي 2023..

دول مجلس التعاون الخليجي
وشبه الجزيرة العربية

الفهرس

م	المحتويات	الكاتب	ص
1	المقدمة	أ. محمد سالم الراشد رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي	9
1	المملكة العربية السعودية.. خفض التوترات لدعم الاستقرار الإقليمي	إعداد: د. محمود سميرالمنير عميد كلية الإعلام والعلاقات العامة الجامعة الإسلامية - ولاية مينيسوتا	11
2	الاقتصاد السعودي.. مواجهة التحديات لمواكبة التحولات العالمية		24
3	الكويت: ثبات السياسة الخارجية والانكفاء لتصحيح المسار داخليًا		35
4	الاقتصاد الكويتي: جهود متعثرة وفرص واعدة		51
5	الإمارات.. توازنات جيوسياسية صعبة وسط أزمات دولية معقدة		61
6	الاقتصادي الإماراتي.. استراتيجيات محفزة لتوسيع دوائر النفوذ		75
7	البحرين.. سياسات ثابتة ومواقف رسمية خارج السياق		84
8	البحرين.. اقتصاد مرتبك يبحث عن التوزان في 2024		94
9	قطر.. علاقات سياسة متوازنة لوسيط دولي فاعل ومؤثر		101
10	الاقتصاد القطري.. محاولات جادة للحفاظ على زخم مونديال2022		113
11	سلطنة عُمان.. سياسات هادئة ومواقف ثابتة		123
12	الاقتصاد العماني.. الضبط المالي يزحزح السلطنة من العجز إلى الفوائض		135
13	التقرير الاستراتيجي العراقي 2023	مركز أفكار المستقبل للدراسات والتدريب والاستشارات - بغداد	143
14	اليمن 2023 عام من المفاوضات والصراعات البينية	المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية أ. مطهر الصفاري	177

مقدمة

الحمد لله رب العالمين «علم الإنسان ما لم يعلم».

مع نهاية عام 2023م واستقبال عام جديد بعده، ما زال العالم ونظامه الدولي والإقليمي يعيش حالة الاضطراب والصراع، وكأنما نذر الصدام الكوني تزداد، حيث شكّل طوفان الأقصى الذي فاض في السابع من أكتوبر من عام 2023م وكان نقطة تحول في الاستقطاب والصراع الاستراتيجي في المنطقة، إذ تحولت القضية الفلسطينية كقضية مركزية للعالم ومستقبل، وليس فقط كقضية مركزية للعالم الإسلامي.

لقد أحدث طوفان الأقصى متغيرات ومستجدات على المستوى السياسي والاستراتيجي والقانوني والإنساني.

إذ أن بنيان النظام العالمي الذي بني على مجموعة من الأنظمة والقوانين الدولية بات على وشك الانهيار، بل فعلياً سقطت كل مقومات هذا النظام القانونية والأخلاقية في وقوف الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين في الحرب اللاأخلاقية التي يمارسها الكيان الصهيوني المحتل لفلسطين مدعوماً من آلة الحرب الأمريكية وحلف الناتو، كما أثبت عجز المنظمات الدولية بل قوى دولية مثل روسيا والصين عن قدرتها في تغيير واقع الاعتداء والظلم على شعب غزة المحاصرة وسقطت كل أقنعة العالم الغربي المتحضر وفشلت كل الأنظمة العربية والإسلامية عن تغيير أو تفكيك الحصار المضروب على ما يقارب أكثر من مليوني إنسان محاصر في غزة، إن أهم متغير تم رصده خلال هذا العام هو المتغير الأخلاقي الحضاري للقيم العالمية وللنظام العالمي الذي نشأ بعد الحرب العالمية الثانية وقادته الولايات المتحدة وحلفاؤها الغربيون، وبالرغم من ذلك فإن مؤشرات إيجابية رصدت في المنطقة العربية، حيث استمرت المصالحات الإقليمية وأهمها الاتفاق السعودي الإيراني ومحاولات تخفيض حدة الصراع الداخلي في ليبيا واليمن وسوريا، وكذلك التوترات بين الجزائر والمغرب، مع تطور العلاقات التركية الخليجية والمصرية، أضف إلى أن حدة الاستقطاب الطائفي في المنطقة قد خفت نسبياً، إلا أن اشتعال الحرب في السودان بين الجيش وقوات الدعم السريع المدعومة من أطراف خارجية زاد من التوترات في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى احتمالات توسع الحرب في البحر الأحمر والشرق الأوسط، باستمرار العدوان الإسرائيلي على غزة.

وقد أدى ذلك إلى ارتباك في استمرار عملية التطبيع مع الكيان الصهيوني وزاد من خطر انزلاق الولايات المتحدة قبل عام من الانتخابات في حرب في الشرق الأوسط بدعمها الكيان الصهيوني، ومن

جهة أخرى شهد عام 2023م تزايد التنافس بين السعودية والإمارات على قيادة المنظومة العربية، إلا أن قطر تفرّدت بدبلوماسيتها النامية كوسيط في مجموعة من الملفات أهمها قيادة التفاوض بين حماس والكيان الصهيوني بشأن إطلاق سراح الأسرى الصهاينة في حرب غزة، مما أوجد لها مكانة دولية مهمة، في حين شكّلت المقاومة الفلسطينية بقيادة حماس دوراً حيوياً في إعادة القضية الفلسطينية كقضية رئيسية من جديد، بل شكّلت أملاً للشعوب العربية وإعادة الدور والمكانة في مواجهة العدو الصهيوني، وبث الحيوية من جديد فيه، إلا أن تحديات التهجير في الضفة وغزة ما زال مهدداً كبيراً يلقي بظلاله على الحالة الفلسطينية والعربية، مع تزايد التحديات الأمنية، في ضوء تفكك وفشل المنظومات العربية في عمل استراتيجي موحد.

ويسرنا في جمعية التفكير الاستراتيجي أن نضع بين يدي الجمهور العربي والنخب والباحثين والمتخصصين تقريرنا الاستراتيجي التاسع والذي أنتجه مجموعة من الخبراء والباحثين أصدقاء الجمعية ومراكزها في المجموعة، وهو جهد تشاركي لتطوير أفق التفكير والوعي الاستراتيجي لقطاعات الشباب وجمهور المتخصصين والباحثين في الجامعات والمراكز البحثية في المنطقة العربية، إضافة إلى مجموعة كبيرة من الأنشطة والمشاريع والمبادرات والمخيمات والدورات التي قامت بها الجمعية لإيجاد بيئة وعي استراتيجي وازنة، في تهيئة جيل من الشباب العربي والإسلامي ليقوم بدور في تنمية البلدان والأوطان بوعي واتزان أمام فوضى المستجدات والمتغيرات الاستراتيجية العالمية والإقليمية والمحلية التي تضرب المنطقة بعواصفها.

وأخيراً أتقدم بجزيل الشكر لجميع الإخوة الباحثين الذين قاموا بإنتاج هذا التقرير وللإخوة الذين تابعوا خطة تنفيذ هذا التقرير في الجمعية، والذي يتمثّل في 5 إصدارات رئيسية (تقرير الحالة العربية (3 أجزاء) – تقرير الحالة الإقليمية والدولية – تقرير الحالة العامة).

متمنياً لجميع الباحثين والمتابعين والقراء والمؤسسات الأهلية والحكومية أن تستفيد من هذا التقرير السنوي، وأن يخيّم السلام والأمان في ربوع الأوطان والأبدان بحفظ الرحمن الكريم المنان.

محمـد سالـم الراشـد
رئيس مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي 2023..

دول مجلس التعاون الخليجي

د. محمود سمير المنير

عميد كلية الإعلام والعلاقات العامة

الجامعة الإسلامية - ولاية مينيسوتا

مجموعة التفكير الاستراتيجي

اسطنبول – تركيا 2024

المملكة العربية السعودية..

خفض التوترات لدعم الاستقرار الإقليمي

تشهد المملكة العربية السعودية تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية متتابعة وثابتة منذ الإعلان عن رؤيتها 2030 التي أُعلن عنها في 25 إبريل 2016م، ولعل أبرز وأحدث هذه التحولات على الصعيد السياسي الاتفاق السعودي-الإيراني، الذي جرى توقيعه في بكين في مارس 2023م، والذي أحدث صدمةً وردود فعل متباينة إقليميا ودوليًا، إذ تُشير مستجدات الواقع إلى أنّ السياسة السعودية تجاه إيران شهِدَت تحوُّلات جوهرية منذ عام 2015م.

مروراً بالتهدئة ووقف الحرب في اليمن، إلى التحرك الأخير بتطبيع العلاقات مع نظام بشار الأسد وإعادة دمجه في المنظومة العربية، فضلاً عن تحولات العلاقة مع القوى الكبرى كأميركا والصين وروسيا. وقيادة الرياض للدول العربية والإسلامية الضاغطة من أجل وقف الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة، من أبرز التطورات على الصعيد السياسي في 2023.

في حين كان موقف المملكة المرتبط بخفض إنتاج النفط ضمن مجموعة «أوبك+»، علاوة على الخفض الطوعي الذي تبنته، إضافة إلى عودة أعداد الحجاج إلى ما قبل جائحة كورونا، وتنشيط قطاع السياحة في المملكة من أهم الأحداث الاقتصادية منذ بداية عام 2023.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد تحولات المشهد السعودي داخليا وخارجيا، لاسيما أن الكثير من هذه التغييرات على الصعيد الخارجي ظهرت بالأساس كـرَدّ فعل على تنامي تطلُّعات إيران المتزايدة للهيمنة الإقليمية، وسعيها الحثيث إلى إضعاف دور ومكانة المملكة، والتنافس الإقليمي مع جارتها الخليجية الإمارات العربية المتحدة وتقاطعهما في الكثير من الأزمات المثارة إقليميًا في وقتٍ كانت فيه المنطقة تمُرّ بتحوُّلات عاصفة تصُبّ في معظمها في صالح إيران، إلى جانب تغييرات داخلية مهمّة تمُرّ بها المملكة في ظل رؤية 2030.

مسار التحولات على المستوى الداخلي

- واصلت المملكة تشييد النموذج التنموي الذي تسعى لتطبيقه وإنجازه داخلياً والمتمثل في تنفيذ رؤية 2030 التي ترتكز على عملية تنويع مصادر الدخل للمملكة، بعيداً عن النفط، والتوسع في مجالات تنموية وإنتاجية أخرى خاصة في المجالات التكنولوجية والرقمية. وهي عملية أشبه بإعادة بناء الدولة والمجتمع السعودي على أسس غير تقليدية للمرة الأولى منذ نحو قرن.

- تقرر منح الجنسية السعودية بقرار من رئيس مجلس الوزراء بناء على اقتراح من وزير الداخلية، وفقا لما نشره الحساب الرسمي على «تويتر» لإمارة منطقة مكة المكرمة نقلا عن وزارة الداخلية.[1]

- كشفت الهيئة العامة للترفيه في السعودية عن نيتها استثمار ما يصل إلى 240 مليار ريال بما يعادل 64 مليار دولار في قطاع الترفيه خلال السنوات العشر القادمة. وأوضحت الهيئة أن الأموال سيتم جمعها من القطاع الخاص والحكومة.[2] وهو ما يشير إلى تصاعد واستمرار نهج التحولات الاجتماعية داخل المجتمع. حيث يشهد المجتمع السعودي بشكل لافت منذ 2019 مزيجاً من التحوّلات العميقة، إذ أحدثت التطورات التنموية الكبرى تحولاً فكرياً في الذهنية الجديدة للسعوديين، مع تسارع معدلات التغيّر الثقافي والاجتماعي، نتيجة التوسع الديناميكي في حراك المشاريع العملاقة، والتعديلات الجوهرية في بعض الأنظمة والقوانين والاهتمام بالسياحة والترفيه.

- تبدو النسخة الجديدة للمجتمع السعودي أكثر اختلافا عن السابق لاسيما داخل مجالس السعوديين أنفسهم التي صار الانفتاح سمة بارزة فيها، ما أسهم بدوره في تغيير الكثير من عادات المجتمع السعودي المحافظ وتحوله إلى مجتمع مختلف في نظرته إلى مفهوم المشاركة المجتمعية، وثقافة العمل الحر، وتغير صورته الذهنية للمرأة، وتقبله اختلاف مظهر الآخرين.

- أحدثت التغيرات والتحولات التي تشهدها المملكة تغيّراً في مفهوم صناعة السياحة والترفيه بين السعوديين الذين أعادوا صياغة ثقافة الترويح والسياحة بما يناسب رؤية 2023، لينفقوا أموالهم في دور السينما والحفلات والمسارح المحلية والمتنزهات جديدة، بدلاً من إنفاقها خارج

(1) قرار جديد.. منح الجنسية السعودية بأمر من رئيس مجلس الوزراء، سكاي نيوز عربية، رابط مختصر، https://2u.pw/izTG5u4

(2) 64 مليار دولار ميزانية «الترفيه» بالسعودية لـ 10 سنوات مقبلة، الأنباء الكويتية، رابط مختصر، https://bitly.ws/376GZ

المملكة، مما انعكس بدوره على كافة المستويات الاجتماعية والاقتصادية فضلا عن التحولات في السمت العام للشارع السعودي وظهور بعض السلوكيات التي لم تكن مألوفة في المجتمع السعودي المحافظ.

مسار التحولات على المستوى الخارجي

نظرا إلى أنّ السياسة الخارجية السعودية أصبحت أكثر تفاعلية وذات طابع استباقي وعملي، فإنّها بدلًا عن التصعيد الشامل، الذي تابعته مع إيران منذ تصاعُد دور إيران بعد أحداث «الربيع العربي» حتى 2020م، فإنّها قد بدأت استكشاف فُرص الحوار والدبلوماسية.

وشهدت المملكة العربية السعودية خلال عام 2023 حضوراً سياسياً ودبلوماسياً إقليمياً ودولياً عالي المستوى، حيث استضافت كثيراً من القمم والاجتماعات الإقليمية والدولية؛ لمناقشة أزمات وتحديات مختلفة حول العالم. رغبة من المملكة في استئناف مسيرتها لتحقيق «رؤية 2030»، اتّجهت مسارات سياستها الخارجية نحو العمل على تصفير النزاعات، ودفع القوى الإقليمية نحو التنمية والتعاون بدلًا عن تغذية الصراعات الداخلية، وقد تركزت مسارات السياسة الخارجية حول عدد من المرتكزات:

- تكريس وتعزيز العلاقات الخليجية حيث أكدت المملكة على مضامين إعلان «العلا» الصادر في 5 يناير (كانون الثاني) 2021م، واستكمال مقومات الوحدة الاقتصادية والمنظومتين الدفاعية والأمنية المشتركة وبلورة سياسة خارجية موحدة بما يكفل تضامن واستقرار دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وتعزيز الدور الإقليمي لها من خلال توحيد المواقف السياسية وتطوير الشراكات السياسية مع المجتمع الدولي والمنظمات الإقليمية والدولية وقوة وتماسك دول المجلس ووحدة الصف بين أعضائه.[1]

- تنويع الشراكة مع القوى الدولية وصياغة تحالفات جديدة في ظل التحوُّلات التي يشهدها النظام الدولي، إذ عزّزت المملكة علاقاتها مع القوى الآسيوية، خصوصًا الصين، فعلى مدى السنوات القليلة الماضية، دمجت الصين مبادرة «الحزام والطريق» في إستراتيجيات التنمية الوطنية لدول مجلس التعاون الخليجي.

(1) العلاقات السعودية الكويتية إلى آفاق الشراكة الاستراتيجية، الشرق الأوسط، نشر في 22/10/2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36rEK

- بناء النموذج وتقديم المبادرات لوضع المنطقة على طريق الازدهار والرخاء، إذ تقدِّم المملكة نموذجًا رائدًا في التنمية والتحوُّل إلى مركز قوّة سياسي، ومركز جذب للاستثمارات ومجتمع الأعمال العالمي.

- دفع القوى في المنطقة لتحقيق الاستقرار وخفْض التوتُّرات الإقليمية، وهو الذي تجلّى في مسار خفْض التوتُّر مع طهران واستعادة العلاقات الدبلوماسية، بل دعوة الرئيس الإيراني إلى زيارة المملكة بعد توقيع الاتفاق السعودي-الإيراني في بكين، في مارس 2023م.

- في مارس (آذار) أعلنت المملكة العربية السعودية والجمهورية الإسلامية الإيرانية، في خطوة مفاجئة، استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما، وإعادة فتح سفارتي البلدين وممثلياتهما برعاية صينية. وتضمن الإعلان في بيان ثلاثي مشترك، تأكيد البلدان الثلاثة على احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية. وتم لاحقاً إعادة فتح سفارتي البلدين وبدء مهامهما الدبلوماسية بشكل رسمي، كما زار المملكة الرئيس إبراهيم رئيسي لأول مرة منذ عودة العلاقات في نوفمبر (تشرين الثاني) الماضي للمشاركة في القمة العربية - الإسلامية الاستثنائية بشأن غزة.

- مع تفجّر الأوضاع في السودان بشكل مفاجئ في أبريل (نيسان) الماضي2023، حرّكت المملكة العربية السعودية أسطولها البحري في مبادرة حظيت بإشادة دولية كبيرة، حيث أعلنت الخارجية السعودية عن إجلاء أكثر من 5 آلاف شخص من 100 دولة، منهم 184 سعودياً، وذلك منذ بدء الاشتباكات بين الجيش السوداني وقوات «الدعم السريع» منتصف أبريل، فيما وصفت بإحدى أكبر عمليات الإجلاء الناجحة عالمياً.[1]

- شهدت المملكة خلال الأشهر الأخيرة من 2023 قمماً واجتماعات دولية مهمة، منها أربع قمم في يوليو (تموز) شملت قمة سعودية - يابانية، قمة سعودية - تركية في جدة، قبل أن تحتضن المدينة الساحلية على البحر الأحمر قمة خليجية تشاورية، وقمة خليجية مع دول آسيا الوسطى الخمس (C5). كما احتضنت السعودية في أغسطس (آب) اجتماع جدة بشأن الأزمة الأوكرانية بحضور مستشاري الأمن القومي لنحو 40 دولة، ثم قمة تاريخية هي الأولى بين مجلس التعاون الخليجي ورابطة «آسيان» في أكتوبر (تشرين الأول).

(1) السعودية تجلي أكثر من 5000 شخص من 100 دولة، الشرق الأوسط، نشر في 2023/5/1، رابط مختصر، https//:bitly.ws376/Gh

- في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، سعت المملكة للتوسط في مفاوضات السلام بين الطرفين المتحاربين في السودان، وكشفت مؤخراً عن خطة طموحة لاستثمار نحو 25 مليار دولار في أفريقيا بحلول نهاية العقد الجاري. وبالعودة إلى عام 2020، خلال رئاستها لمجموعة العشرين، دعت السعودية إلى تعليق مدفوعات خدمة الديون الأفريقية، وتضع هذه الخطط حاليا موضع التنفيذ. وفي هذا الإطار، وقع صندوق التنمية السعودي صفقات متحفظة بقيمة ملياري ريال (533 مليون دولار) مع حكومات عربية وأفريقية خلال المؤتمر الاقتصادي السعودي العربي الأفريقي الذي عقد قبل قمة 10 تشرين الثاني/ نوفمبر. وقال وزير المالية السعودي محمد الجدعان: «نعمل مع الشركاء لدعم غانا ودول أخرى فيما يتعلق بديونها».[1]

- في 2023/6/16 وصل وزير الخارجية السوري فيصل المقداد إلى مدينة جدة في زيارة رسمية في أول زيارة للسعودية منذ 11 عاماً، أجرى خلالها محادثات مع نظيره السعودي حول الأوضاع بالمنطقة والأزمة السورية بشكل خاص.

- وقّعت السعودية والهند أكثر من 50 اتفاقية خلال زيارة ولي عهد المملكة الأمير محمد بن سلمان إلى نيودلهي، بعد حضور قمة مجموعة العشرين مطلع سبتمبر 2023. تلك الاتفاقيات، جرى توقيعها خلال منتدى الاستثمار السعودي- الهندي، وهي بقيمة 3.5 مليار دولار وتشمل مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وريادة الأعمال، والكيماويات والطاقة والصناعات المتقدّمة والخدمات المصرفية.[2]

- في نوفمبر (تشرين الثاني)2023 عقدت في الرياض قمة عربية - إسلامية استثنائية؛ لوقف العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، كما عُقدت قمة سعودية - أفريقية.

- قُبيل نهاية عام 2023 قام الرئيس الروسي فلاديمير بوتين بزيارة مهمة إلى المملكة العربية السعودية، التقى خلالها الأمير محمد بن سلمان، وعقد معه اجتماعاً موسعاً، ركز على المصالح والملفات التي يتم العمل عليها لمصلحة البلدين والشرق الأوسط والعالم. وصدر بيان مشترك اتفقا فيه الجانبان على تعزيز التعاون بين البلدين في مجالات البترول والغاز، وعلى «ضرورة

(1)Saudi Arabia Courts African Leaders، foreignpolicy.com ،By Nosmot Gbadamosi، https2//:u.pw/dKMOaWf

(2) الهند هي ثاني أكبر شريك تجاري للسعودية، إذ وصل حجم التجارة الثنائية بينهما إلى 52,75 مليار دولار في العام الماضي، بمعدل نمو يزيد عن 23٪، ما يرفع الرياض إلى رابع أكبر شريك تجاري لنيودلهي.

التزام جميع الدول المشاركة باتفاقية (أوبك) بما يخدم مصالح المنتجين والمستهلكين ويدعم نمو الاقتصاد العالمي». وأشادا بالتعاون الوثيق بين بلديهما و«بالجهود الناجحة لدول مجموعة (أوبك) في تعزيز استقرار أسواق البترول العالمية».[1]

- وقعت السعودية وفرنسا، في 2023/12/19، مشروع خطة تنفيذية للتعاون في مجالات القدرات والصناعات العسكرية والأبحاث والتطوير بين وزارتي الدفاع في البلدين.[2]

- شهد العام 2023 جولة من المحادثة بين المملكة والولايات المتحدة للإعداد لصفقة التطبيع مع إسرائيل، وبحسب الكثير من التقارير السياسية فإن السعوديين طالبوا بتحركات إسرائيلية ملموسة لتحسين الآفاق السياسية للسلطة الفلسطينية، على الأقل فتح إمكانية إجراء مفاوضات نحو حل الدولتين.

- وفي أغسطس/آب، 2023عينت السعودية أول سفير لها لدى الفلسطينيين، وهي خطوة فسرها مراقبون على أنها دليل على التزام الرياض بالضغط من أجل الحصول على ضمانات إسرائيلية نيابة عن الفلسطينيين.

- لكن معركة «طوفان الأقصى» التي قامت بها حركة حماس في 7 أكتوبر/تشرين الأول ضد الاحتلال الصهيوني، أدت إلى نسف أو تجميد الجهود السعودية والإسرائيلية لإتمام صفقة تطبيع العلاقات بينهما، الذي يراه ولي عهد الأمير محمد بن سلمان، جزءًا مهمًا من الاستراتيجية السعودية لتحول اقتصاد بلاده وتحقيق رؤية 2023.[3]

- بلغت التبرعات السعودية لإغاثة الشعب الفلسطيني في قطاع غزة بحلول 2023/12/15، أكثر من 558 مليون ريال (149 مليون دولار)، عبر منصة «ساهم». وتأتي هذه الجهود في إطار الدور الإنساني للسعودية، بالوقوف مع الشعب الفلسطيني في مختلف الأزمات والمحن التي تمر به.[4]

---

(1) بوتين يزور الإمارات والسعودية في جولة خارجية «نادرة»، الجزيرة نت، نشر في 2023/12/6، رابط مختصر، https://u.pw/Q5tQOz

(2) اتفاقية سعودية فرنسية للتعاون في الصناعات العسكرية، الخليج أونلاين، نشر في 2023/12/20، رابط مختصر، https://u.pw/zK8CPDj

(3) Saudi Arabia's Strategic Plans After Gaza War ،geopoliticalfutures.com ،https://bitly.ws36/wZs

(4) 149 مليون دولار حصيلة التبرعات السعودية لإغاثة قطاع غزة، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://u.pw/NY46MPe

- في مطلع عام 2023، باشرت السعودية محادثات مباشرة مع الحوثيين للتوصل إلى وقف لإطلاق النار في اليمن. ولكن الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أحيت من جديد الطموحات العسكرية للحوثيين، فازدادت وتيرة القتال في وسط اليمن وعلى طول الحدود مع المملكة، ومثالٌ على ذلك ما حدث في منطقة جازان السعودية.

- فيما يبدو أن المملكة حثت الولايات المتحدة على ضبط النفس إزاء حركة أنصار الله اليمنية، الموالية لإيران، بعد تعطيلها لحركة الشحن العالمية من خلال مهاجمة السفن التجارية في البحر الأحمر، فالرياض تريد منع الحرب بين إسرائيل والمقاومة الفلسطينية من التحول إلى حرب إقليمية كبرى.[1]

- وفيما يبدو أن هناك رغبة سعودية في الحفاظ على المرحلة التي وصلت لها من الهدوء على الجبهة الجنوبية مع الحوثيين ولا تريد المملكة أن يؤدي الصراع إلى عرقلة محادثاتها المباشرة مع الحوثيين الرامية إلى إنهاء الحرب في اليمن، وعلى صعيد متصل يبدو أن كبار المسؤولين في البيت الأبيض متفقون على أن العمل العسكري ضد الحوثيين في هذا الوقت سيكون خطأ كبيراً، لكن في الوقت نفسه تجري إدارة بايدن محادثات مع عدد من الدول الحليفة للولايات المتحدة حول خطة مشتركة لإنشاء قوة عمل بحرية متعددة الجنسيات لحماية الشحن التجاري بالقرب من اليمن.

مؤشرات الأداء العامة

- يعد الاتفاق الذى عقدته مع المملكة مع إيران في العاشر من مارس 2023م، مؤشراً يجسّد ملامح التغيير في ميزان القوة الإقليمي، وهو الاتفاق الذي بموجبه تعهّد الجانبان السعودي والإيراني بعدم التدخُّل في الشؤون الداخلية للدول، واحترام سيادة الدول، وحُسن الجوار بين دول المنطقة، واستعاد البَلَدان العلاقات الدبلوماسية المقطوعة منذ عام 2015م. كما تضمّن الاتفاق إجراءات بشأن إعادة العلاقات الدبلوماسية، وقد بعث هذا الاتفاق التفاؤل إقليميًّا ودوليًّا، لأنّه يُعوّل عليه في أن يُحدث تأثيرًا مُهمًّا على صعيد العلاقات الثنائية، وعلى صعيد الأمن والاستقرار الإقليمي.

- وقد ترجم هذا الاتفاق إلى إجراءات عملية بين البلدين ففي 8 أبريل/ نيسان 2023، وصل وفد

(1) السعودية تطلب من أمريكا ضبط النفس مع الحوثيين، الخليج الجديد، نشر في 6/12/2023، رابط مختصر، https2//:u.pw/LpsO7zs

سعودي إلى طهران لبحث فتح سفارة وقنصلية بلاده، وفي 12 من الشهر ذاته، زار وفد إيراني الرياض في إطار خطة لإعادة فتح سفارة طهران وبعثاتها الدبلوماسية لدى المملكة.

- تسعى المملكة لأن تصبح وجهة استثمارية واقتصادية عالمية، وهو ما يعني الانفتاح على العالم الخارجي وتقليل الاحتقان والتوتر في علاقاتها الخارجية.

- تعزيز العلاقات الاقتصادية بين الرياض ونيودلهي يبدو أنه يخدم هدف واشنطن الرئيس من الممر الاقتصادي، وهو الدفع بالهند لتقويض نفوذ الصين (المنافس الاستراتيجي للولايات المتحدة) الاقتصادي المتصاعد في الخليج العربي، لكن في المقابل ترفض السعودية فكرة النظام العالمي ثنائي القطب الذي يجبرهما على الاختيار بين الصين والولايات المتحدة أو العكس.[1]

- تسعى المملكة لإعادة التموضع استراتيجيا في المنطقة لمحاولة ملء الفراغ العربي الواضح في كثير من الملفات والأزمات الراهنة، في ظل ضعف وانسحاب مراكز القوى التقليدية التي كانت مؤثرة وفاعلة خلال العقود الماضية، سواء في القاهرة أو بغداد أو دمشق، والمنشغلة بكثير من قضاياها ومشاكلها الداخلية.

- يرى الكثير من المراقبين أن هناك شعور لدى صناع الرأي والفكر في المملكة بأن المشروع الخارجي لها ليس فقط مشروعا إقليمياً، بل دولياً أيضا، وذلك نظراً لحجمها ووزنها الاقتصادي والمالي في سوق النفط العالمية.[2]

- حرصت المملكة على الحصول على عضوية بعض المنظِّمات متعدِّدة الأطراف، كمنظّمة شنغهاي للتعاون ومنظّمة بريكس.

- تهيئة الأجواء لإعادة اندماج سوريا في محيطها العربي، من خلال القمّة العربية، التي انعقدت برئاسة المملكة في مدينة جدة في 19 مايو 2023م.

- شكّلت الحرب في السودان تهديدًا للأهداف الأمنية السعودية في البحر الأحمر. منذ اندلاع القتال

(1) اتفقت المملكة والهند على ضخ استثمارات قيمتها نحو 100 مليار دولار، نصفها مخصص لمشروع مصفاة السعيد النفطية على طول الساحل الغربي للهند. وكشفت الرياض أن صندوق الاستثمارات العامة، الذي يُدير أصولا تفوق 750 مليار دولار، يدرس فتح فرع له في نيودلهي. ويشير ذلك إلى اهتمام الصندوق السيادي بالاستثمار في الشركات الهندية التي تشهد نشاطا لافتا فيً الآونة الأخيرة.

(2) السعودية وإعادة التموضع الإستراتيجي إقليميا وعالميا، د. خليل عناني، الجزيرة نت، نشر في 2023/5/23، رباط مختصر، https://bitly.ws/TT36s

فـي عام 2023، خاضت الرياض جهود وساطة بالاشتـراك مع الولايات المتحدة لإخراج السودان مـن أزمتـه الراهنة، وغيرهـا من الجهود من أجل نزع فتيل الأزمات ودفـع مسار السلام في الدول التي تشهد أزمات وصراعات داخلية.

- ولكـن فـي أيلول/سبتمبر2023، شهد ميناء بورتسودان أعمال عنف غير مسبوقة في حرب شوارع بين الجيش السوداني المدعوم من السعودية وإحدى الميليشيات القبلية المحلية. وعلى الرغم من أن الحركـة فـي الميناء لم تتعطل حتى الآن، لكن من الممكن أن يـؤدّي ذلك إلى تأجيج الصراعات للسيطرة على هذا الطريق التجاري الحيوي.

- قدمت المملكة العربية السعودية مبادراتها للشرق الأوسط الأخضر بهدف تجهيز المنطقة لمرحلة مـا بعـد النفط، وهي رؤية متقدِّمة تهدف المملكة مـن خلالها لتكون المنطقة في المستقبل موردًا للطاقة المتجدِّدة للعالم، كما كانت موردًا عالميًا للنفط.

- أحدثـت الحـرب الإسرائيلية على قطاع غزة والحرب الدائرة بين الفرقاء في السودان تحوّلًا كبيرا فـي التـوازن الأمنـي في البحر الأحمر، ما طـرح تحدّيات جديدة أمام السعوديـة. فمنذ 7 تشرين الأول/أكتوبـر، شنّـت الميليشيات الحوثية العديد من الهجمات الجوية ضد إسرائيل، وبدرجة أقل، ضد أهداف أميركية في المنطقة.

- فيمـا يتعلـق بالتطبيع كشف استطلاع رأي أجـراه معهد واشنطن لسياسة الشـرق الأدنى[1]، وضم ألـف سعودي، في الفترة من 14 نوفمبر/تشريـن الثاني إلى 6 ديسمبر/كانون الأول أن 96 % من السعوديـيـن يعتقـدون أن الدول العربية يجب أن تقطع جميـع علاقاتها مع إسرائيل، احتجاجا على الحـرب في غـزة، مما يشكل تحديا كبيرا لمساعـي إدارة الرئيس الأمريكي جـو بايدن للسعودية، لإقامـة علاقـات دبلوماسيـة مع إسرائيـل. ووفقا للاستطـلاع، أعرب 40 % مـن السعوديين عن مواقـف إيجابيـة تجاه حركة «حماس»، مقارنة بـ 10 % في استطلاع للرأي قبل عدة أشهر من بدء الحرب.[2]

- فيما يتعلق بتوجه المملكة لحل النزاعات في أفريقيا فيما يبدو أن النهج السعودي الجديد «يستند

(1) المعهد منظمة بحثية مؤيدة لإسرائيل بشكل عام.

(2)Saudis Overwhelmingly Oppose Ties with Israel، Poll Finds،
www.nytimes.com ،https//:bitly.ws376/G4

إلى تصور مفاده أن الولايات المتحدة أصبحت غير موثوقة في دورها الفعلي كضامن لأمن الخليج منذ فترة طويلة، ما يضع المزيد من الضغوط على المملكة لخلق مناخ جيوسياسي أكثر استقرارًا، بما يخدم أهدافها ومصالحها».[1] وتوجت هذه الجهود بإطلاق الأمير محمد بن سلمان مبادرة الملك سلمان للتنمية في أفريقيا، وهو مشروع يستمر حتى عام 2030، حيث أعلن عن نيته زيادة عدد السفارات السعودية في القارة من 27 إلى أكثر من 40.[2]

مسار التوقعات المحتملة

- فيما يتعلق بمسار التطبيع فهو مرتهن بجملة من الأسباب المتداخلة من العوامل الاقتصادية والأمنية، والاستراتيجية، وليس السؤال المطروح هل سيحدث التطبيع السعودي-الإسرائيلي، بل متى سيحدث؟ والدليل على ذلك الخطط المتعلقة بمشروع الممر الاقتصادي بين الهند والشرق الأوسط وأوروبا، والتي وقّعت عليها الرياض وتل أبيب في أيلول/ سبتمبر 2023. حيث تستند «رؤية 2030» إلى الترابط بين هذه العوامل المختلفة، فالمملكة تحتاج إلى الاستقرار الإقليمي، والأمن البحري، ومجموعة واسعة من التحالفات لتحقيق أهدافها الاقتصادية، وكلّها تواجه تحديات طالما أن البحر الأحمر لا يزال نقطة توترات عسكرية لاسيما بعد التهديدات الحوثية للتجارة العالمية على وقع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة التي لاتزال تداعياتها المحتملة على المنطقة بأسرها مفتوحة على الكثير من السيناريوهات التي قد تعصف باستقرار المنطقة وتعيد ترتيب تحالفاتها وصياغة خططها الاستراتيجية من جديد.

- فمن المرجح أن تشكل تداعيات معركة طوفان الأقصى إضافة إلى السياق الدولي المضطرب تهديدًا وتحدّيًا لفاعلية سياسة المملكة وطموحاتها الاستراتيجية في المنطقة، وتجميدًا لمسارات صفقة التطبيع مع إسرائيل، وكذلك مواجهة تحديات اقتصادية في ظل استمرار التهديدات الحوثية للتجارة العالمية وتعطيل سلاسل التوريد العالمية.

- فما يبدو أن العلاقات الأمريكية مع المملكة ستمر بمرحلة من الجفاء والتوتر النسبي وإعادة

---

(1)Saudi Arabia Courts African Leaders، foreignpolicy.com ،By Nosmot Gbadamosi، https2//:u.pw/dKMOaWf

(2) كان من بين حضور القمة السعودية الأفريقية زعماء ووزراء خارجية نيجيريا وكينيا ومصر وإثيوبيا وجيبوتي ورواندا وسيشيل وموريتانيا. كما حضر القمة زعماء الدول الأفريقية المنبوذة من أوروبا والولايات المتحدة، بما في ذلك الجابون والنيجر وزعيم المجلس العسكري السوداني، عبدالفتاح البرهان.

الصياغة لاسيما بعد التقارب السعودي المتصاعد تجاه روسيا والصين، وبعد إعادة العلاقات مع إيران بعد سنوات من القطيعة حيث تنظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى هذه العلاقات والتحالفات أنها تأتي على حساب رصيدها الدولي ونفوذها في منطقة الشرق الأوسط.

- فيما يتعلق بزيارة بوتين للمملكة والإمارات مطلع ديسمبر 2023 والتي تعد أول رحلة لبوتين خارج إيران والصين والدول السوفيتية السابقة منذ غزو روسيا لأوكرانيا في فبراير/شباط 2022. فمن المرجح أن تؤدي الزيارة إلى تفاقم المخاوف في واشنطن من أن تحل موسكو محل واشنطن كشريك رئيسي لقوى الشرق الأوسط، وهو السرد الذي ظهر لأول مرة عندما تدخلت روسيا في الحرب الأهلية السورية. وبقدر ما يعتبر استقبال بوتين خطوة رمزية بالنسبة للسعودية والإمارات، فهو يحمل دلالة نفس الرسالة التي ظلت المملكة ترسلها إلى الولايات المتحدة منذ سنوات: وهي أنها تميل إلى الاحتفاظ بملف دبلوماسي واسع النطاق، قدر الإمكان، من أجل تعظيم مصالحهم وسط نظام عالمي متغير.

الخلاصة:

ختامًا؛ يمكن وصف مسار التحولات الهيكلية والبنيوية التي تشهدها المملكة منذ 2015 وحتى الآن والتي حكمت مسارات السياسات الخارجية للمملكة، سواء تلك التي أخذت شكل المواجهة أو التهدئة، أو تمثلت في إعادة صياغة التحالفات والبحث عن شراكات عالمية جديدة والتي تسير وفق مسار ثابت بأنّها جاءت في إطار تغيرات جذرية على المستويين الداخلي والخارجي، لإعادة تموضع المملكة وبناء نسق قيمي واقتصادي واجتماعي وسياسي جديد بما يشبه تأسيس جديد للمملكة، واتسم هذا النهج الجديد بأداء براغماتي بحت في التعامل مع جميع الملفات بهدف الحفاظ على المصالح الوطنية للمملكة عبر تحقيق رؤية 2030 وتعزيز النفوذ والتأثير الخارجي في المنطقة في محاولة للحد من النفوذ والتمدد الإيراني والإماراتي في المنطقة، والظهور كلاعب إقليمي استراتيجي، يسعى لممارسة دور أكبر على الصعيدين الإقليمي والعالمي، من مدخل الدبلوماسية البنّاءة وعلاقات التعاون والانخراط الإيجابي في الأزمات، مع تعزيز أدوات القوّة الناعمة والحضور الفاعل في المؤتمرات العالمية، من خلال عمليات التغيير الجذري على المستوي الاجتماعي والسياسي والاقتصادي، كرافعة لتغيير الصورة النمطية، وجذْب الأنظار والمصالح إلى المملكة كمركز للإقليم من الناحية الاقتصادية والسياحية ووجهة واعدة للمستثمرين والوكالات والشركات العالمية، وأهمّ من كل ذلك، تعزيز قوّة الردع بعقد تحالفات جديدة بعيدا عن الولايات المتحدة الحليف الاستراتيجي التقليدي وتصفير المشاكل في محيطها الإقليمي والأزمات السياسية وعلى رأسها أزمة اليمن بهدف دعم بيئة الاستقرار كرافعة لتعزيز الاقتصاد الذي تقوم عليها مرتكزات رؤية المملكة 2023.

الاقتصاد السعودي..
مواجهة التحديات لمواكبة التحولات العالمية

انطلاقا من رؤية 2030، تضخ السعودية استثمارات ضخمة في قطاعات عديدة، بينها الرياضة والسياحة والثقافة والفنون والتكنولوجيا، لتنويع وتوسيع الاقتصاد بعيدا عن الاعتماد على الوقود الأحفوري (النفط والغاز الطبيعي) كمصدر رئيسي للإيرادات، في ظل توجه العالم نحو الطاقة النظيفة، ولإكساب المملكة القدرة على امتصاص صدمات التقلبات في أسعار النفط العالمية.

يذكر أن الاقتصاد السعودي، البالغ حجمه تريليون دولار، حقق أعلى معدل نمو في مجموعة العشرين خلال 2023 عند مستوى 8.7 بالمئة، وذلك بسبب الإنتاج القياسي من الخام والذي ناهز 10.5 مليون برميل يوميا، بمتوسط سعر 100 دولار للبرميل، لكن هذا الأمر تغير في العام 2023، بالتزامن مع تخفيضات الإنتاج التي أعلنتها أوبك+ في ظل تعثر انتعاش أسواق الطاقة العالمية.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد ملامح ومسار أداء الاقتصاد السعودي في 2023، ومؤشراته العامة ومسارات التوقعات المحتملة في 2024.

أولا: مسارات الأداء الاقتصادي في 2023

- وفقا لأحدث التقارير الاقتصادية الدولية يقدر الصندوق نمو الاقتصاد السعودي بنسبة 0.8 % في 2023.
- زاد نشاط صندوق الاستثمارات العامة السعودي في 2023 حيث يمتلك أصولا تزيد قيمتها عن 700 مليار دولار، وهو أحد أنشط صناديق الثروة السيادية في العالم، إذ يستثمر في كل شيء تقريبا بدءًا من السيارات الكهربائية وحتى تكنولوجيا الألعاب والجولف. وضمن رؤية السعودية 2030 التنموية، تضخ الرياض استثمارات في قطاعات عديدة، بهدف توسيع وتنويع اقتصاد المملكة بعيدا عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات؛ في ظل تقلبات أسعاره وتحول

العالم نحو الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة.[1]

- أعلنت المملكة برنامج المقرات الإقليمية هو مبادرة مشتركة بين وزارة الاستثمار والهيئة الملكية لمدينة الرياض يدعو الشركات العالمية إلى نقل مقارها الإقليمية إلى المملكة للحصول على التعاقدات الحكومية ابتداء من 1 يناير/ كانون أول 2024.

- أعلن وزير الصناعة والثروة المعدنية السعودي، بندر الخريف، في 2023/11/10 رفع مستهدف مساهمة قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ما يتراوح بين 70 و80 مليار دولار بحلول 2030. كانت التقديرات السابقة تشير إلى أن إسهام قطاع التعدين في الناتج المحلي الإجمالي سيبلغ 64 مليار دولار بحلول عام 2030.[2]

- أعلنت المملكة أنها ستمنح إعفاءات ضريبية لمدة 30 سنة لكل شركة متعددة الجنسيات تقيم مقرها الإقليمي في السعودية[3]، وذلك ضمن جهود لتنويع وتوسيع اقتصاد أكبر مصدر للنفط في العالم، بعيدا عن الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، في ظل تقلب أسعاره وتحول العالم نحو الطاقة المتجددة غير الملوثة للبيئة.[4]

- في 6 فبراير2023، انطلقت النسخة الثانية من فعاليات مؤتمر «ليب»، في المملكة وهو الأضخم تقنياً على مستوى العالم، بمشاركة عديد من الشركات المحلية والعالمية بمجال التقنية.

- ضمن محاولات المملكة العربية السعودية لتنويع اقتصادها وتعزيز حركة السياحة، أعلنت في 12 مارس2023 عن تأسيس شركة لناقل جوي وطني جديد تحت اسم «طيران الرياض» من قبل صندوق الاستثمارات العامة.

---

(1)Saudi Arabia set to take control of Heathrow، www.thetimes.co.uk ، https://2u.pw/eKrV9GJ

(2) بحلول2030.. السعودية ترفع مساهمة التعدين في الناتج المحلي إلى 80 مليار دولار، الخليج الجديد، نشر في 2023/11/10، رابط مختصر، https://2u.pw/pciLydM

(3)Saudi Regional Headquarters Program Deadline Looms، agsiw.org، https://2u.pw/zSf1UDn

(4) كانت المملكة قد أطلقت برنامج «جذب المقرات الإقليمية للشركات العالمية» في فبراير/ شباط 2021، لنقل مقرات الشركات بما يتيح لها تأمين عقود حكومية، ويُنظر إليه على أنه محاولة من المملكة لمنافسة جارتها الإمارات، وتحديدا إمارة دبي التي أصبحت المركز المفضل للمقرات الإقليمية للشركات العالمية.

- أطلقت السعودية في 25 يونيو 2023حزمة مشاريع تنموية في محافظة حضرموت (شرق) بـ 320 مليون دولار[1].

- في 25 سبتمبر2023، أطلق الأمير بن سلمان، المخطط العام لمشروع تطوير السودة، ضمن خطط تعزيز السياحة. ويهدف المشروع إلى تطوير وجهة جبلية سياحية فاخرة فوق أعلى قمة بالسعودية على ارتفاع يصل إلى 3015 متراً عن سطح البحر، في بيئة طبيعية وثقافية فريدة من نوعها بمنطقة عسير جنوب غربي المملكة.

- أطلق الأمير محمد بن سلمان، منتصف شهر نوفمبر 2023، شركة «اردارا» بهدف تطوير مشروع «وادي أبها» بمنطقة عسير باكورة مشاريع الشركة. وأوضح ولي العهد أن مشروع «الوادي»، الذي يمتد على مساحة تبلغ 2.5 مليون متر مربع، سيعتمد الطابع الهندسي والعمراني المستوحى من تراث منطقة عسير، وسيراعي المشروع معايير الاستدامة، ورفع مستوى جودة الحياة.

- أعلنت المملكة تأجيل بعض مشروعات خطتها التنموية «رؤية 2030»، بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية وهو ما دفع الرياض للاعتراف بأن بعض خططها الاقتصادية كانت «مفرطة في الطموح».[2]

- وقع البنك المركزي السعودي ونظيره الصيني (بنك الشعب الصيني)، اتفاقية ثنائية لتبادل العملات لمدة 3 سنوات، وبقيمة تصل إلى 50 مليار يوان صيني (بما يعادل تقريباً 7 مليارات دولار).[3] وتهدف هذه الخطوة إلى ضمان السيولة واستقرار سعر الصرف، مما يقلل من مخاطر تقلبات أسعار العملات للمستوردين والمصدرين والمتعاملين في الأسواق المالية.

- واصل نمو اقتصاد المملكة تباطؤه للفصل الرابع على التوالي، خلال الربع الثاني من العام 2023، وذلك على خلفية تباطؤ الأنشطة النفطية. ووفق التقديرات السريعة للنمو التي أصدرتها «الهيئة العامة للإحصاء» السعودية، فقد سجل الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل 1.1 % على أساس سنوي، وهو أدنى معدل نمو فصلي منذ الربع الثاني من 2021.

- وحسب الأرقام المعلنة، انكمش قطاع الأنشطة النفطية –التي تشمل أنشطة النفط الخام والغاز

(1) السعودية تبدأ مشروعات تنموية في حضرموت اليمنية بـ 320 مليون دولار، الخليج الجديد، نشر في 25/ يونيو 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36t6i

(2)Saudi Arabia Signals Delays for Some Vision 2030 Plans ،Washington institute. https//:bitly.ws36/tf9

(3) اتفاقية تبادل عملات بين السعودية والصين بقيمة 50 مليار يوان صيني، العربية نت، رابط مختصر، https2//:u.pw/tVyJvDR

الطبيعي وأنشطة التكرير- للمرة الأولى على أساس فصلي منذ الربع الثاني من 2021، حيث سجل نمواً سالباً بـ4.2 % في الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو/حزيران، مقارنة بالفترة المماثلة من العام 2022، بعد نمو بمقدار 1.4 % خلال الربع الأول من العام 2023.[1]

- كما أشارت البيانات إلى أن صادرات المملكة النفطية سجلت في مايو/أيار أقل مستوى لها منذ سبتمبر/أيلول 2021، عند 19 مليار دولار. وبذلك تتراجع حصة مبيعات النفط من إجمالي الصادرات السعودية إلى 74 %، مقارنة بـ 81 % تقريباً قبل عام.

- وفي مقابل انكماش الأنشطة النفطية في الربع الثاني، سجلت الأنشطة غير النفطية نمواً بمعدل 5.5 %، مقابل 5.4 % في الربع الأول. في حين تراجع نمو أنشطة الخدمات الحكومية من 4.9% بنهاية مارس إلى 2.7 % بنهاية يونيو. وكان الناتج المحلي الإجمالي للسعودية قد نما بمعدل 3.8 % خلال الربع الأول، بدعم من نمو الأنشطة غير النفطية التي نمت بمعدل 5.4 %، حسب بيانات هيئة الإحصاء.[2]

- تراجع فائض الميزان التجاري في السعودية إلى 100 مليار ريال (26.6 مليار دولار) خلال الربع الثالث من العام 2023 وسط انخفاض الصادرات البترولية. ووفق بيانات هيئة الإحصاء السعودية، الصادرة الخميس، تراجع فائض الميزان التجاري من يوليو/تموز وحتى سبتمبر/أيلول الماضيين، مقابل 102 مليار ريال في الربع الثاني، و216 مليار ريال في الربع الثالث من 2022. كما انخفضت الصادرات السلعية بنحو 24.9 % إلى 299.8 مليار ريال في الربع الثالث، وسط انخفاض الصادرات البترولية بنسبة 27.8 % عند 231.1 مليار ريال.[3]

- تراجعت نسبة الصادرات البترولية السعودية من مجموع الصادرات الكلي إلى 77.1 % مقارنة بـ 80.2 % في الربع الثالث لـ 2022.

- تمكن قطاع السياحة بالمملكة من توفير نحو 250 ألف وظيفة في القطاع خلال السنوات الأربع الماضية، لتصل إلى 850 ألف وظيفة حاليا مقارنة بـ 600 ألف وظيفة منذ إطلاق الاستراتيجية الوطنية للسياحة في عام 2019. وتتوقع المملكة، أن توفر 250 ألف وظيفة خلال استضافتها

(1) يأتي ذلك بعد الخفض الطوعي لإنتاج النفط البالغ مليون برميل يومياً، الذي بدأته المملكة في مايو/أيار 2023ومدّدته حتى نهاية أغسطس/آب 2023.

(2) تباطؤ نمو اقتصاد السعودية للفصل الرابع على التوالي، الهيئة العامة للإحصاء، نشر في 31/ يوليو 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36ta2

(3) السعودية.. تراجع فائض الميزان التجاري إلى 26,6 مليار دولار، الهيئة العامة للإحصاء، https2//:u.pw/lJ5E6P0

معرض «إكسبو 2030» في الرياض.[1] وقال وزير الدولة للشؤون الخارجية في السعودية عادل الجبير، إن بلاده خصصت 353 مليون دولار لتقديم الدعم لأكثر من 100 دولة نامية للمشاركة في معرض «إكسبو 2030» في الرياض.[2]

- أعلن المركز الوطني لإدارة الدين في السعودية، في مطلع ديسمبر2023 عن انتهائه من ترتيب قرض دولي مجمّع بلغت قيمته 11 مليار دولار أمريكي. ويأتي هذا الترتيب ضمن استراتيجية المملكة للدين العام متوسطة المدى بتنويع مصادر التمويل لتلبية الاحتياجات التمويلية بتسعير عادل على المدى المتوسط والبعيد بما يتماشى مع درجة مقبولة من المخاطر.

- رصدت المملكة في ميزانية 2024، نحو 269 مليار ريال (71 مليار دولار) للقطاع العسكري، وبذلك يرتفع الإنفاق على هذا القطاع خلال السنة المالية المقبلة، بنحو 8.7 % عن العام 2023. وتبلغ نسبة الميزانية المرصودة للقطاع العسكري نحو 21.5 % من مجمل الإنفاق العام، وفق ما أظهرته الموازنة المالية التي أعلن عنها مطلع ديسمبر الماضي.[3]

- قامت المملكة بمحاولات متعددة لزيادة نفوذها خلال العام الماضي من خلال التوسع في أسواق المال والطاقة الأفريقية، وفي وقت سابق من نوفمبر/تشرين الثاني 2023 استضافت قمة مع قادة 50 دولة من جميع أنحاء أفريقيا والشرق الأوسط، في أول تجمع من نوعه لكبار الشخصيات العربية والأفريقية منذ عام 2013. وفي القمة، أعلن الأمير محمد بن سلمان أن الصندوق السعودي للتنمية سيقدم 5 مليارات دولار لمشاريع التنمية في البلدان الأفريقية بحلول عام 2030، وتعهد المستثمرون بما مجموعه 25 مليار دولار للقارة كجزء من رؤية 2030، الخطة السعودية الضخمة لإصلاح اقتصادها.[4]

- شهدت الرياض خلال نوفمبر 2023 قمة سعودية تُعدّ الأولى من نوعها مع دول رابطة الكاريبي (الكاريكوم)؛ بهدف تعزيز الشراكة بين الجانبين في مجالات الاقتصاد والاستثمار والتجارة والطاقة

---

(1) جاء ذلك على لسان وزير السياحة السعودي أحمد الخطيب، في جلسة حوارية ضمن أعمال النسخة الأولى من المؤتمر الدولي لسوق العمل المنعقد بالعاصمة السعودية الرياض، حسبما نقلت وكالة الأنباء السعودية «واس» (رسمية).

(2) الجبير: السعودية خصصت 353 مليون دولار لدعم مشاركة 100 دولة بإكسبو 2030، الخليج الجديد، نشر في 2023/11/12، رابط مختصر، https://2u.pw/akCRWYu

(3) السعودية تخصص 71 مليار دولار للقطاع العسكري في 2024، الخليج الجديد، نشر في 2023/12/8، رابط مختصر، https2//:u.pw/RJ0irhV

(4)Saudi Arabia Turns to Africa ،geopoliticalfutures.com ،By Ronan Wordsworth، https2//:u.pw/W7LfNdd

والسياحة وغيرها وبما يتواكب مع «رؤية المملكة 2030».[1]

- على صعيد آخر، تم الإعلان في 28 نوفمبر 2023، عن فوز مدينة الرياض بتنظيم معرض إكسبو 2030.

ثانيا: مؤشرات الأداء العامة

- استمرار إصلاحات رؤية السعودية 2030 يمثل تقدماً في دفع برامج التنوع الاقتصادي للبلاد لتقليل اعتمادها على النفط، متوقعاً استمرار الزخم القوي لنمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي.

- تشجع السلطات السعودية التمويل الأخضر والاستثمار في المشاريع المستدامة في إطار جهودها لتنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

- حققت المملكة تقدمًا ملحوظاً في شفافية المالية العامة في 2023، إضافة إلى ما اتخذته من سياسات وإصلاحات مالية أدت إلى دعم السياسة المالية وتخفيف المخاطر.

- قال معهد التمويل الدولي في تقرير حديث له[2]، إن الاقتصاد السعودي يواصل الاستفادة من تنفيذ مشاريع البنية التحتية الكبيرة، والتي يتم تمويلها إلى حد كبير من قبل صندوق الاستثمارات العامة، وبالتالي يقدر نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي بنسبة 4.5 % في عام 2023.

- تعطي المملكة اهتمامًا كبيرا بقطاع الترفيه حيث أعلن ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان، مطلع ديسمبر2023، إطلاق المخطط الحضري لمدينة القدية والعلامة التجارية العالمية، بتكلفة نحو 2.67 مليار دولار، والتي يخطط لها أن تكون الأبرز عالميًا في مجال الترفيه والرياضة، وضمن واحدة من أكبر 10 اقتصاديات مدن في العالم. وبدأت الأعمال في مشروع مدينة القدية، التي تعد أحد المشاريع الكبرى لصندوق الاستثمارات العامة، بضخ استثمارات تقارب 10 مليارات ريال سعودي (2.67 مليار دولار)، بأعمال البناء في المدينة.[3]

- لا يزال الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية محدوداً، حيث يمثل أقل من 1 % من الناتج

(1) القمة الأولى من نوعها.. الكاريكوم تعزز شراكتها الاستراتيجية بالسعودية، العربية نت، رابط مختصر، https2//:u.pw/sojs03Q

(2) معهد التمويل الدولي يتوقع نمو اقتصاد السعودية 2,3 ٪ في 2024، الخليج الجديد، نشر في 2023/12/16، رابط مختصر، https://bitly.ws/36sXG

(3) السعودية.. إطلاق مخطط أكبر مدينة ترفيهية بالمملكة بتكلفة 2,67 مليار دولار، الخليج الجديد، نشر في 2023/12/8، رابط مختصر، https://2u.pw/eiA3ag7

المحلي الإجمالي على الرغم من التحسن الكبير في بيئة الأعمال في السنوات الأخيرة.

- وقعت المملكة اتفاقيات استثمارية بقيمة 50 مليار دولار، مع الصين وصدّرت المملكة ما قيمته 66.6 مليار دولار إلى الصين، واستوردت نحو 40 مليار دولار بفائض بنحو 26 مليار دولار لصالح المملكة، وينوي البلدان زيادة حجم التعاون وتنويع الشراكات الاقتصادية من مثل هذه الاتفاقية المهمة للبلدين.[4]

- في منتصف ديسمبر 2023 قعت شركة محطة بوابة البحر الأحمر الدولية السعودية، وديوان البحرية التجارية والموانئ في تونس «مذكرة تفاهم» في مجال النقل البحري بين البلدين. وأوضح بيان صادر عن وزارة النقل التونسية، أن الاتفاقية (مذكرة التفاهم) «تهدف إلى دعم العلاقات التجارية بين البلدين، وبما يضمن مصالح الطرفين المشتركين في إطار القوانين السارية بالبلدين».[5]

- أكد صندوق النقد الدولي في مطلع ديسمبر 2023 أن زخم نمو القطاع غير النفطي السعودي مستمر على الرغم من تراجع النمو الإجمالي بشكلٍ عام. وتوقع الصندوق أن يحافظ على معدل نمو قوي يصل إلى 4.9 % خلال 2023، لكن الصندوق لم يعدل التوقعات الصادرة في يوليو/ تموز بشأن نمو الاقتصاد السعودي 1.9 % خلال 2023، وبلوغ عجز الميزانية 1.2 %.[6]

- أبقت وكالة ستاندرد أند بورز على تصنيفها الائتماني للمملكة بالعملة المحلية والأجنبية إلى «A/A-1» مع نظرة مستقبلية مستقرة، مرجعة ذلك إلى استمرار جهود المملكة بالإصلاحات الملحوظة في السنوات الأخيرة، وتحقيقها تحسينات هيكلية أسهمت في دعم التنمية المستدامة للقطاع غير النفطي، بالإضافة إلى جهود إدارة المالية العامة، والحفاظ على مستوى متوازن للدين العام.

- فيما يتعلق بميزانية القطاع العسكري يعود هذا الارتفاع البالغ 41 مليار ريال عن إنفاق الحكومة على البند نفسه عام 2022، إلى أسباب عديدة، في مقدمتها مواصلة التقدم في توطين الصناعات العسكرية، إضافة إلى إطلاق برامج تطوير وتحديث مرتبطة بهذا القطاع الحيوي.

- فيما يتعلق بالاستثمارات السعودية في أفريقيا نلاحظ أن التجارة السعودية الأفريقية تنمو بشكل

(4) اتفاق سعودي صيني لتبادل عملتيهما .. تحول اقتصادي ذو أبعاد إستراتيجية، الجزيرة نت، نشر في 24/11/2023، رابط مختصر، https://2u.pw/3FLw9rP

(5) اتفاقية لدعم التجارة عبر الموانئ بين السعودية وتونس، الخليج أونلاين، نشر في 2023/12/21، رباط مختصر، https://2u.pw/w6npZpH

(6) صندوق النقد يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 4,4 ٪ خلال 2024، صندوق النقد الدولي، نشر في 6 سبتمبر 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36tbF

مطـرد، مع زيـادة الصادرات السعودية غيـر النفطية بمتوسط سنوي يبلـغ 6 % منذ عام 2018. حيث وقعت الرياض 14 اتفاقية قرض بقيمة 533 مليون دولار مع 12 دولة لمشاريع تشمل الرعاية الصحيـة والميـاه والتعليم والنقل. وشملت هـذه القروض قروضاً لبوركينا فاسـو والنيجر وغينيا، وجميعهـا خاضعـة حالياً لعقوبات الاتحـاد الأفريقي. ولا تتمتع هذه البلـدان إلا بآفاق قليلة للغاية عندمـا يتعلـق الأمر بالمستثمرين إلى جانب روسيـا، التي لم تضع تقليدياً أي شروط سياسية على استثماراتها.

- تتطلـع السعوديـة إلى رفع حجم التجاري مع مصر إلى 100 مليار دولار، بالتزامن مع بدء مباحثات حـول إمكانيـة استخدام العملات المحلية في جزء من التبادل التجاري بينهما، خلال 2024. وتعد المملكـة مـن أكبر المستثمريـن بمصر باستثمارات تخطـت 32 مليار دولار عبـر أكثر من 6800 شركـة، مقابـل 5 مليارات دولار استثمارات مصرية بالمملكـة عبر 802 شركة.[1] ولدى السعودية ودائع في البنك المركزي المصري بقيمة 10.3 مليارات دولار، منها 5 مليارات دولار ودائع قصيرة الأجل، وأخرى بقيمة 5.3 مليارات دولار متوسطة وطويلة الأجل.

- فـي إطار أبرز التطـورات الاقتصادية والسياحية، جاء إعلان وزير الحـج والعمرة السعودي توفيق الربيعة، في مارس 2023، عودة أعداد الحجاج إلى ما كانت عليه قبل جائحة كورونا، مع عدم وجود أي قيود على العمرة للحجاج.

- ضمـن خطط تعزيز السياحـة، أعلن وزير السياحة السعودي، أحمـد الخطيب، في مارس 2023، إلغـاء المملكة اشتـراط مهن محددة لمنح فيـزا السياحة لمقيمي دول مجلـس التعاون الخليجي. وسجلـت إيـرادات القطاع السياحي في السعودية ارتفاعاً إلى 40 مليار دولار، خلال النصف الأول من العام الجاري، بنسبة ارتفاع بلغت نحو 132 %على أساس سنوي.

- أظهـرت بيانات رسمية صـادرة عن وزارة السياحة بالسعودية، أن السياحـة الوافدة حققت أرقاماً تاريخيـة في النصف الأول من العـام 2023، حيث سجلت نمواً ملحوظاً بنسبة 142 % في أعداد السياح، و132 % في معدل الإنفاق السياحي المقدر مقارنة بالفترة من العام 2022

- سجـل إجمالي أعداد السياح (زوار المبيـت للأغراض كافة) في النصف الأول 53.6 مليون سائح، بواقـع 14.6 مليـون سائح وافـد، و39 مليون سائح محلي، في حين بلـغ إجمالي الإنفاق السياحي 150 مليار ريال (40 مليار دولار)، بواقع 86.9 مليار ريال (23.6 مليار دولار) من السياحة الوافدة،

(1) السعودية تتطلع لرفع حجم التبادل التجاري مع مصر إلى 100 مليار دولار، الخليج الجديد ن نشر في 2023/11/22، رابط مختصر، https://2u.pw/lJ5E6P0

و63.1 مليار ريال (16.8 مليار دولار) من السياحة المحلية خلال الفترة نفسها.[1]

- في محاولة لجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية، أعلن ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، في أبريل 2023، إطلاق 4 مناطق اقتصادية خاصة في المملكة لجميع رجال الأعمال بالعالم.
- كما أعلن الأمير بن سلمان، في أبريل2023، إتمام نقل 4 % من إجمالي أسهم شركة أرامكو، من ملكية الدولة إلى ملكية شركة سنابل للاستثمار، المملوكة بالكامل لصندوق الاستثمارات العامة.
- في 24 أغسطس 2023، أعلنت مجموعة دول بريكس دعوة 6 دول، بينها السعودية، للحصول على عضويتها.
- وصل عدد الشركات التي حصلت على تراخيص لمقرها الإقليمية في السعودية إلى 180 شركة حتى الآن، متجاوزة بذلك الهدف الذي حددته المملكة والمقدر بـ 160 شركة. جاء ذلك، وفق تصريحات أدلى بها وزير الاستثمار السعودي، خالد الفالح، ونقلها موقع بلومبرج الشرق، وكانت السعودية اشترطت نقل المقار الإقليمية للشركات العالمية إلى الرياض للحصول على التعاقدات الحكومية ابتداء من 1 يناير/ كانون أول 2024.

ثالثا: مسار التوقعات المحتملة

- وفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة للمملكة؛ فمن المتوقع أن تسعى هذه العملية للاستفادة من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي مثل تمويل المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية المرتبطة برؤية «السعودية 2030». ويأتي ترتيب هذا القرض الدولي المجمّع والذي يبلغ 11 مليار دولار أمريكي لفترة تمتد 10 سنوات، وبمشاركة 14 مؤسسة مالية دولية متوزعة في أنحاء العالم من آسيا والشرق الأوسط وأوروبا والولايات المتحدة.[2]
- من المتوقع أن ينمو اقتصاد السعودية بـ 2.3 % في عام 2024، بدعم من القطاع غير النفطي. بحسب معهد التمويل الدولي، الذي أشار في تقرير حديث له، إلى أن تقديراته مبنية على افتراض تمديد المملكة سياسة خفض إنتاج النفط الطوعي بمقدار مليون برميل يومياً حتى نهاية مارس/

(1) 40 مليار دولار إيرادات السياحة في السعودية خلال 6 أشهر، الخليج أونلاين، نشر في 20/12/2023، رابط مختصر، https://2u.pw/sppARvI

(2) المركز الوطني لإدارة الدين ينهي ترتيب تأمين قرض دولي مجمّع بقيمة 11 مليار دولار أمريكي بهدف تسريع المشاريع التنموية ومشاريع البنية التحتية، وزارة المالية، نشر في 2023/12/10، رابط مختصر، https://bitly.ws/36ICF

آذار 2024، وفق اتفاق تحالف «أوبك+» في 30 نوفمبر/تشرين الثاني 2023. كما توقع التقرير نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بأقل من 1 % هذا العام، وذلك بسبب الانخفاض الكبير في إنتاج النفط.

- في ظل الالتزام بالاتفاق مع تحالف «أوبك+» من المرجح أن ينخفض متوسط إنتاج السعودية من 9.7 ملايين برميل يومياً في عام 2023 إلى 9.4 ملايين برميل يومياً في عام 2024. ومن المتوقع أن تظل تقديرات النمو تعتمد بشكل كبير على اتجاه أسعار النفط، لكن سيظل نمو القطاع غير النفطي قوياً عند حوالي 4 % في عام 2024. ومع بقاء أسعار النفط أعلى بكثير من 70 دولاراً للبرميل، فإن تأثير السياسة النقدية المتشددة في السعودية على نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي سيكون ضئيلاً.[1]
- من المرجح أن توقف السعودية التخفيض الطوعي لإنتاجها من النفط بحلول فبراير أو مارس 2024 إذا أخفقت روسيا والعراق والدول الأخرى المنتجة في الالتزام باتفاق 30 نوفمبر. يؤكد ذلك ما صرح به وزير الطاقة السعودي الأمير عبد العزيز بن سلمان بقوله: إن تخفيضات النفط من قبل تحالف «أوبك+» قد تمتد «قطعاً» لما بعد الربع الأول من 2024، إذا دعت الحاجة، مضيفاً أن تخفيضات الإنتاج سيتم الالتزام بها بشكل كامل.
- قد يتجنب ولي العهد السعودي الأمير محمد بن سلمان والرئيس الروسي فلاديمير بوتين أي تنافس يؤدي إلى زيادة حصص إنتاج النفط، حتى لا يحدث انخفاض حاد في الأسعار، بما قد يساعد على إعادة انتخاب الرئيس الأمريكي جو بايدن في انتخابات نوفمبر/ تشرين الثاني 2024.[2]
- من المرجح أن يؤدي خفض إنتاج النفط إلى لحظة توتر أخرى بين الرياض وواشنطن؛ إذ طالما رفضت الولايات المتحدة قرارات أوبك+ المفضية إلى رفع الأسعار، لكنّها ستكون لحظة عابرة مقارنة بتوتر العلاقات عقب قرار أكتوبر/تشرين أول الماضي2023.
- من المتوقع أن تحقق السعودية نمواً سنوياً في السنوات الثلاث المقبلة (من 2024 إلى 2026) بمعدل 3.4 %، بدعم ارتفاع الطلب المتوقع على النفط، والنمو الملحوظ في القطاع غير النفطي. بحسب وكالة ستاندرد أند بورز.[3]

---

(1) صندوق النقد يتوقع نمو الاقتصاد السعودي 4,4 ٪ خلال 2024، الخليج الجديد، نشر في 6 سبتمبر 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36tde

(2)OPEC+ Reaches a Point of Declining Returns، nationalinterest.org، https://bitly.ws/36IzJ

(3) بنسبة 3,4 ٪.. ستاندرد آند بورز تتوقع نمو اقتصاد السعودية للسنوات الثلاث المقبلة، نشر في 2023/12/16، رابط مختصر، https://bitly.ws/36t4F

- في إطار الميزانية التي رصدتها المملكة للصناعات الدفاعية والعسكرية في إطار هذه الاستراتيجية، من المفترض أن تصل مساهمة الصناعات الدفاعية والعسكرية في الناتج المحلي إلى 95 مليار ريال عام 2030، وهو ما يمثل نحو 41 % من حجم الإنفاق العسكري للمملكة خلال 2022. حيث تسعى المملكة للدخول ضمن أفضل 25 شركة صناعات عسكرية على مستوى العالم قبل 2030.

- فيما يتعلق بالاتفاق السعودي الصيني لتبادل عملتيهما تأتي هذه الاتفاقية تأتي ضمن إستراتيجية بكين لتعزيز تدويل اليوان الصيني في العالم، وتشجيع الاستخدام الدولي لليوان وتقليل الاعتماد على الدولار. ومن المتوقع أن تقلل هذه الخطوة من مخاطر الصرف وتداعيات ارتفاع أسعار الفائدة عالميا، وتساعد البنكين المركزيين للبلدين على إدارة السيولة والاحتياطات التي يمتلكانهما من خلال توفير العملتين في النظام المصرفي واستخدامهما دون الحاجة إلى استخدام عملة ثالثة مثل الدولار، واستخدام أسعار صرف ثابتة. ووفي حال نجاح واستمرار هذا الاتفاق قد يمثل تحولا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد يمهد إلى تحولات كبرى في هيكل النظام النقدي العالمي.

- على وقع معركة طوفان الأقصى من المتوقع هروب المزيد من الاستثمارات الأجنبية في المنطقة لاسيما المرتبطة بإسرائيل في المنطقة ومؤشرات هذا الهروب بدأت في شهر نوفمبر 2023 حيث سحب مستثمرون أجانب مبلغا قياسيا من صناديق الأسهم الأمريكية التي تتّبع السعودية في أكتوبر/تشرين الأول، في ظل تسبب أسوأ أعمال عنف يشهدها الشرق الأوسط منذ عقود، في اهتزاز الوضع الداعم للأعمال التجارية في المنطقة. وأظهرت بيانات «إل.إس.إي.جي» أن صندوق «آي شير إم.إس.سي.آي» السعودية شهد خروج تدفقات نقدية صافية قياسية في أكتوبر/تشرين الأول تجاوزت 200 مليون دولار، وهو ما يعادل نسبة 20 % مما كان عليه في بداية الشهر. وعانت صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة المنكشفة على الأسهم في قطر والإمارات وإسرائيل من نزوح التدفقات في ظل قلق المستثمرين من عدم الاستقرار، كما تراجعت التدفقات خلال شهر نوفمبر.[1] وشهدت صناديق الاستثمار المتداولة في البورصة التي تتّبع إسرائيل مثل «آي شير إم.إس.سي.آي» إسرائيل و«أرك إزرائيل إنوفيتيف تكنولوجي»، و«بلو ستار إزرائيل تكنولوجي»، تدفقات صافية إلى الخارج تتراوح بين 2.5 و9.3 مليون دولار منذ هجوم حركة المقاومة الفلسطينية الإسلامية «حماس» في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول الماضي.[2]

(1) نزوح للتدفقات المالية في المنطقة.. ومستثمرون يسحبون مبالغ كبيرة من السعودية، الخليج أونلاين، نشر في 2023/11/12، رابط مختصر، https://2u.pw/B5IgIRd

(2)Biggest Israel ETF suffers sharp outflows in wake of conflict ،reuters.com ،By Bansari Mayur Kamdar ،https://2u.pw/NqgyVJP

الكويت:
ثبات السياسة الخارجية
والانكفاء لتصحيح المسار داخليًا

لازال المحيــط الاقليمــي والدولي ينظر إلى دولة الكويت على أنها منارة للديمقراطية وسط منطقة مضطربــة لا تهــدأ تشهد تغيــرات جيواستراتيجية متسارعــة، ومنحت تلك السمعــة والنهج السياسي الكويت دورًا بارزًا داخل منطقة الشرق الأوسط وخارجها وعزز تلك الصورة الذهنية أدوارها التاريخية فــي لعب دور الوساطة الدبلوماسية في العديد من الأزمات الإقليمية والدولية والتي كان آخرها الأزمة الخليجية التي اندلعت في 5 يونيو 2017.

وباستقراء مسارات السياسة الخارجية الكويتية في 2023 نجد أنها بالرغم من انكفائها على نفسها لتصحيــح المسار داخليا في ظل التوترات التــي تشهدها العلاقة بين السلطتين إلا أنها لازالت ملتزمة بالثوابــت التي رسمتها لنفسها منذ عقــود طويلة على مسار السياسة الخارجية حيث تتضمن السياسة الخارجية للكويت خمسة أهداف رئيسية:

1. ضمان الحفاظ على الأمن، ودعم سياسات الاستقرار في المنطقة.
2. حل مشاكل الحدودية التاريخية مع الجيران ومنع سيناريوهات التصعيد.
3. تعزيز العلاقات وتطوير التحالفات مع المجتمع الدولي من خلال إقامة تعزيز العلاقات مع الشركاء التقليديين وإنشاء أخرى مع حلفاء جدد.
4. المساعدة في تطوير الدبلوماسية الاقتصادية العالمية.
5. أن تصبح الكويت مركزاً تجارياً عالمياً.

وفــي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصــد ملامح السياسة الكويتية على الصعيدين الخارجي والداخلي والمؤشرات الدالة عليها ومساراتها المتوقعة في 2024:

مسار الأداء على المستوى الخارجي

- حرصت الكويت على الانحياز إلى الموقف الخليجي الموحد في الموقف السياسي من الأزمات التي تشهدها المنطقة ففي الشأن اللبناني، أكدت على ضرورة إجراء إصلاحات شاملة تضمن للبنان تجاوزه لأزماته، وحصر السلاح في مؤسسات الدولة الشرعية، وفق ما جاء في قراري مجلس الأمن رقم 1559 و1701، وألا يكون لبنان منطلقاً لأي أعمال إرهابية وحاضنة للتنظيمات والجماعات التي تستهدف أمن واستقرار المنطقة، ومصدراً لآفة المخدرات المهددة لسلامة المجتمعات في المنطقة والعالم.[1]

- وفي الشأن العراقي وبالرغم من تفجر أزمة خور عبد الله بين البلدين إلا أن الكويت أعربت في غير مناسبة عن دعمهما الكامل لأمن واستقرار العراق، ورحبت بنجاح العملية الانتخابية في العراق، وأعربت عن تمنياتها بتشكيل حكومة عراقية تستمر في العمل من أجل أمن واستقرار العراق وتنميته والقضاء على الإرهاب ووقف التدخلات الخارجية في شؤونه الداخلية.

- على صعيد الأوضاع في سوريا ترى الكويت أن الحل السياسي هو الحل الوحيد للأزمة السورية، وتدعم الكويت في هذا الشأن جهود الأمم المتحدة ومبعوثها الخاص لتنفيذ القرارات الدولية ذات الصلة وفي مقدمتها قرار مجلس الأمن رقم 2254، وبيان جنيف1 ووقف التدخلات والمشاريع الإقليمية التي تهدد وحدة وسيادة وهوية سوريا.

- في الشأن اليمني، تتطابق وجهات نظر الكويت مع المملكة العربية السعودية حول مواصلة جهودهما لإيجاد حل سياسي شامل للأزمة اليمنية قائم على المبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية ومخرجات الحوار الوطني اليمني الشامل وقرار مجلس الأمن الدولي رقم (2216)، ومبادرة المملكة العربية السعودية لإنهاء الأزمة اليمنية، وترى الكويت ضرورة دعم جهود مبعوث الأمين العام للأمم المتحدة لليمن ومبادرات الدول الصديقة، ودعم الجهود المبذولة لرفع المعاناة الإنسانية عن الشعب اليمني الشقيق، وتدين الكويت استهداف الميليشيات الحوثية للمطارات والأعيان المدنية والمنشآت الحيوية في المملكة، وتهديدها للممرات المائية الدولية، وفي أكثر من مناسبة دعت الكويت المجتمع الدولي ومجلس الأمن للقيام بواجباته تجاه وقف تلك الهجمات التي تنتهك القانون الدولي الإنساني وتمس الأمن والسلم الدوليين.

(1) العلاقات السعودية الكويتية إلى آفاق الشراكة الاستراتيجية، الشرق الأوسط، نشر في 2023/10/22، رابط مختصر، https://bitly.ws/36rEK

- في الشأن الليبي، أعربت الكويت عن ترحيبها بالجهود الليبية والأممية لدعم تنفيذ الاستحقاق السياسي المتفق عليه لتمكين الشعب الليبي الشقيق من تحقيق تطلعاته في الوحدة والسلام والاستقرار والازدهار، تنفيذاً لقرار مجلس الأمن رقم 2750.

- وعلى صعيد الأزمة الحالية في السودان رحبت الكويت بما توصل إليه أطراف المرحلة الانتقالية في السودان من تفاهمات، وأكدت على استمرار دعمها لكل ما من شأنه تحقيق الأمن والاستقرار في السودان، وتمنياتها للسودان وشعبه الشقيق بالاستقرار والازدهار.

- فيما يتعلق بالملف النووي والصاروخي الإيراني أكدت الكويت على أهمية التعامل بشكل جدي وفعال مع الملف بجميع مكوناته وتداعياته مؤكدة على موقفها حيال ذلك كما دعت إلى الالتزام بقرار مجلس الأمن رقم 2231، وطالبت في هذا الصدد الأطراف المعنية بمراعاة مصالح دول المنطقة وأمنها واستقرارها وضرورة مشاركتها فيما يتم التوصل إليه من اتفاقيات وترتيبات وبما يكفل احترام سيادة دول المنطقة ومبدأ حسن الجوار ويعزز ويحفظ الأمن والاستقرار الإقليمي والدولي.

- فيما يتعلق بأفغانستان؛ أكدت الكويت على ضرورة دعم الأمن والاستقرار في أفغانستان وعدم السماح بوجود ملاذات آمنة للإرهابيين والمتطرفين فيها، ونددت الكويت بأي أعمال تستهدف تجنيد اللاجئين الأفغان في مناطق الصراع المختلفة، وعبّرت عن أهمية دعم جهود الإغاثة والأعمال الإنسانية في أفغانستان، وفي هذا الصدد ثمّن الكويت دعوة المملكة العربية السعودية لاجتماع وزاري استثنائي لدول منظمة التعاون الإسلامي لمناقشة الوضع في أفغانستان.

- فيما يتعلق بمستجدات القضية الفلسطينية في 2023/10/29 قال وزير الخارجية الكويتي الشيخ سالم الصباح خلال مؤتمر صحفي، عقده في مبنى وزارة الخارجية، إن «القضية الفلسطينية هي قضيتنا الأولى لا لبس فيه، وهذا موضوع ثابت منذ 60 عاماً، وخلال 6 عقود لم تحد الكويت عن هذا الخط بتاتا، ومنذ بداية القضية خطنا واضح مستقيم وقوي لا لبس فيه». وجدد ثبات موقف الكويت تجاه القضية الفلسطينية، مؤكدًا أن الكويت ضد التطبيع مع إسرائيل، ما لم تقم دولة فلسطينية مستقلة على حدود 4 يونيو/حزيران 1967، وفق القرارات الدولية ومبادرة السلام العربية، وأكد أن هذا موقف مستمر ولا فيه أي انحراف عن هذا الموقف.[1]

(1) وزير الخارجية: موقف دولة الكويت مبدئي وثابت منذ ستة عقود في دعم القضية الفلسطينية، وكالة كونا، نشر في 2023/10/29، رابط مختصر، https://bitly.ws/35gzv

- كما صرح وزير الداخلية الكويتي الشيخ طلال الخالد خلال فعاليات « هاكاثون الكويت، تعقيبا على الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة بقوله:» اننا فخورون بالمرسوم الأميري الصادر عام 1967 بأن الكويت في حالة حرب مع العصابات الصهيونية في فلسطين المحتلة، والذي لازال ساريا حتى اليوم ما يعكس الثبات الكويتي في نصره الحق».[1]

- وترجمة لما سبق سيرت الكويت جسرا جوياً، بلغ عدده أكثر من 50 طائرة حتى نهاية ديسمبر 2023لإغاثة الفلسطينيين بقطاع غزة، عبر تسيير طائرات تحمل مساعدات إغاثية وإنسانية ومواد الطبية ودوائية عاجلة بمشاركة العديد من الجهات الرسمية والأهلية الكويتية وبإشراف مباشر من وزارة الخارجية ووزارة الدفاع والقوة الجوية في الجيش الكويتي ووزارة الصحة، بالتعاون مع جمعية الهلال الأحمر الكويتي والجمعية الكويتية للإغاثة والجمعيات الخيرية والمؤسسات الإنسانية الكويتية.[2]

- فيما يتعلق بالعلاقات الكويتية – العراقية في 2023 كدرت أزمة خور عبد الله صفو العلاقة بين البلدين، تلك المنطقة التي تقع شمال الخليج العربي، بين جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين وشبه جزيرة الفاو العراقية. ولطالما كانت محل نزاع بين البلدين حتى قبل استقلال الكويت عن بريطانيا في 1961، بالنظر إلى عدم امتلاك العراق سواحل طويلة على الخليج، والتي لا تتجاوز 58 كلم.

- أثار حكم المحكمة الاتحادية العليا العراقية، في 4 سبتمبر/ أيلول 2023، ببطلان تصديق البرلمان على اتفاقية تنظيم الملاحة بين العراق والكويت في خور عبد الله، والموقعة في 2013، مخاوف من توتر العلاقات مجددا بين البلدين. إذ لم يتم إعادة العلاقات بين البلدين إلا في 2008، والتي انقطعت بعد الاحتلال العراقي للكويت عام 1990. وأصدر مجلس الأمن الدولي في 1993 القرار رقم 833، وينص على تقسيم مياه خور عبد الله مناصفة بين البلدين،[3]واستندت المحكمة الاتحادية العراقية في حكمها بإبطال اتفاقية خور عبد الله، إلى عدم دستورية تصويت البرلمان على الاتفاقية في 2013، لأنه لم يحصل على أغلبية الثلثين من أعضاء مجلس النواب كما تنص المادة 61 من الدستور.

---

(1) رئيس الوزراء بالإنابة وزير الداخلية: يجب إعداد أنفسنا وكوادرنا تكنولوجيا لمواجهة التحديات المتزايدة، كونا، نشر في 2023/10/14، رابط مختصر، https://bitly.ws/35gDR

(2) إقلاع الطائرة الـ37 من الجسر الجوي الكويتي لإغاثة قطاع غزة محملة بـ40 طنا و3 سيارات إسعاف؟ وكالة كونا، نشر في 2023/12/10، رابط مختصر، https://bitly.ws/35gAI

(3) صدّق العراق على الاتفاقية في 25 نوفمبر/ تشرين الثاني 2013، في عهد الحكومة الثانية لنوري المالكي (2010 2014).

- هذا الحكم رفضه مجلس الوزراء الكويتي، وقال في بيان إن «حيثيات الحكم تضمنت ادعاءات تاريخية باطلة». ولم تكتف الكويت بهذا الرفض، بل استدعت سفير العراق لديها المنهل الصافي، في 16 سبتمبر 2023، وسلمته مذكرة احتجاج على حكم المحكمة الاتحادية. كما بحث وزير خارجية الكويت سالم عبد الله الجابر الصباح، في 27 سبتمبر، مع نظيره البريطاني جيمس كليفرلي، حكم المحكمة الاتحادية العراقية، و«مسألة إلغاء بغداد لبروتوكول المبادلة الأمني في خور عبد الله مع الكويت والموقع عام 2008».[1]

- وعلى المستوى البرلماني دعا 32 نائباً كويتياً، جميع برلمانات العالم إلى دعم الحق الكويتي، وتأييد اتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في «خور عبد الله»، التي وقعت مع العراق عام 2012. وشدد النواب على أهمية اتفاقية خور عبد الله التي صدق مجلس النواب العراقي عليها، وتم إيداعها لدى الأمم المتحدة، مع التأكيد على سلامتها من الناحية الدستورية وتأكيد مجلس الأمن الدولي رقم 833 لسنة 1993.

- فيما يتعلق بأزمة حقل الدرة عادت قضية الحقل إلى الواجهة مجددًا بعد إعلان إيران عزمها الحفر والتنقيب عن الغاز الطبيعي في هذا الحقل الواقع جغرافيًّا وبحريًّا ضمن الحدود البحرية المشتركة في الخليج العربي بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت، الأمر الذي فتح سجالًا دبلوماسيًّا واسعًا بين السعودية والكويت من ناحية، وإيران من ناحية ثانية، حول ملكية الحقل والأطراف التي تملك الأحقية في الحفر والتنقيب والعوائد، في ظل تمسك طهران بحصتها ورفضها الاحتكام إلى مبدأ ترسيم الحدود البحرية.

- شدد وزير خارجية الكويت الشيخ سالم عبد الله الجابر الصباح، على موقف الكويت من حقل الدرة النفطي، مؤكداً أنه يضم «ثروات مشتركة بين الكويت والسعودية بالمناصفة». وأوضح خلال جلسة لمجلس الأمة، أنه «من أولويات الحكومة الكويتية إنهاء موضوع ترسيم الحدود مع إيران والعراق»، مبيناً أنه تم عقد ثلاث جولات من المباحثات مع الجانب العراقي، وجولة مع الجانب الإيراني، وأن الحكومة جادة وماضية في الاجتماعات مع الجانبين. وأضاف أنه أكد موقف الكويت، خلال محادثات أجراها مع نظيره الإيراني حسين أمير عبد اللهيان، حسبما نقلت وكالة الأنباء الكويتية الرسمية «كونا».

(1) أزمة اتفاقية «خور عبد الله» بين العراق والكويت، وكالة الأناضول، نشر في 2023/10/3، رابط مختصر، https://bitly.ws/35oQj

- ودخلت السعودية والكويت في مفاوضات مع إيران كطرف واحد، ولم ترد طهران، على البيانات السعودية والكويتية. وبحثت اللجنة المشتركة الدائمة الكويتية-السعودية، تسريع وتيرة الأعمال والإنجازات في المشروعات البترولية المرتبطة بالمنطقة المقسومة، بما في ذلك العمليات المشتركة في حقلي «الخفجي» و«الوفرة»، بحسب بيان صادر عن وزارة النفط الكويتية.[1]

- جدير بالذكر أنه في 21 مارس 2022، وقعت الكويت والسعودية اتفاقية لتطوير الحقل بقدرة تصل إلى مليار قدم مكعب و84 ألف برميل من المكثفات يومياً. واتفق البلدان على تقسيم المستخرج من الحقل بالتساوي بينهما، بناءً على خيار «الفصل البحري»، بمعنى فصل حصة كل شريك في البحر.[2]

- فيما يتعلق بتعزيز العلاقات الخليجية وقعت كل من الكويت والسعودية في منتصف نوفمبر 2023 اتفاقية عقد دراسة الجدوى المالية والاقتصادية والفنية لمشروع الربط السككي بين البلدين مع تحالف (sysrta). وتهدف إلى تنظيم وتفعيل الربط السككي المستدام بين البلدين، وتأتي في إطار التكامل الاقتصادي وتعزيز العلاقات الاجتماعية بينهما، حيث إن المسافة بين الكويت والرياض تستغرق 650 كيلومترا وأن الدراسات ستعمل على تقليصها الى ساعتين تقريبا.[3]

- حرصت القيادة السياسية في الكويت على تعزيز التعاون وتبادل الخبرات في المجال العسكري والبيئي مع دولة قطر من خلال مجموعة من الزيارات والرسائل المتبادلة وتوقيع بروتوكولات التعاون بين البلدين.[4]

- فيما يتعلق بالعلاقات الدولية عززت الكويت علاقتها مع الصين كشريك اقتصادي استراتيجي وتعتبر الكويت أكثر دولة عربية قدمت قروضا ميسرة إلى الصين منذ عام 1982 كما أن الكويت أول بلد

(1) شدّدت اللجنة على إنجاز وتنفيذ بنود مذكرة التفاهم الموقعة بين الكويت والسعودية عام 2019، وتذليل أي تحديات تواجه المشاريع البترولية، والعمل على تطوير واستغلال الثروات الطبيعية بالمنطقة المقسومة. وجاء ذلك بعد أيام من نقل وكالة الأنباء السعودية، عن مصدر مطلع بوزارة الخارجية قوله، إن «الثروات الطبيعية في حقل الدرة بكامله ملكية مشتركة بين المملكة والكويت فقط».

(2) أزمة حقل الدرة وتداعياتها على المصالحة الخليجية – الإيرانية، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، (بتصرف) رابط مختصر، https://bitly.ws/36kdn

(3) الكويت والسعودية توقعان اتفاقية دراسة الجدوى لمشروع الربط السككي، الأنباء الكويتية، رابط مختصر، https://bitly.ws/36kRD

(4) وزير داخلية قطر يدعو نظيره الكويتي لتعزيز التعاون الأمني، الخليج الجديد، وكالة قنا. رابط مختصر، https://bitly.ws/36q4X

عربي استثمر في الصندوق السيادي الصيني بنحو 10 مليارات دولار منذ عام 2005.[1] وشهدت العلاقات التجارية بين الدولتين تصاعدا مستمرا منذ عام 1985 حيث كانت أول اتفاقية ثنائية لتنمية وحماية الاستثمارات بين البلدين وعقدت ندوة الاستثمار في جمهورية الصين الشعبية في الكويت عام 1986 وشهدت الاتفاق على مساهمة الكويت في 16 مشروعا بالصين ووصلت قيمة التبادل التجاري بين البلدين حينها إلى 140 مليون دولار.[2]

- أعلنت الكويت في 22/ سبتمبر 2023 توقيع خطة خمسية للتعاون مع الصين للفترة بين 2024 و2028، أثناء زيارة ولي العهد الكويتي الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح لبكين.[3] ومن بين الاتفاقيات الموقعة مذكرة تفاهم في مجال التطوير الإسكاني، وأخرى في مجال المنظومة الخضراء المنخفضة الكربون لإعادة تدوير النفايات، إلى جانب مذكرة للتعاون في مجال البنية التحتية البيئية لمحطات معالجة المياه.[4]

- في مجال تعزيز منظومة الدفاع عبر المزيد من صفقات الأسلحة من الولايات المتحدة الأمريكية أعلنت وزارة الدفاع الأميركية (البنتاجون)، في 22 سبتمبر 2023، موافقة وزارة الخارجية على صفقتي مبيعات عسكرية محتملة للمملكة العربية السعودية والكويت، تبلغ قيمتهما 650 مليون دولار،[5] وتشمل هذه المبيعات المحتملة معدات اختبار وإصلاح صواريخ «باتريوت»، واختبار المخزون.[6]

- عززت الكويت في 2023 علاقاتها السياسية والاقتصادية مع تركيا حيث قال وزير التجارة التركي د. عمر بولات إن «هناك 427 شركة كويتية تستثمر نحو ملياري دولار في تركيا، ونتطلع إلى زيادة

(1) الكويت أول دولة عربية توقع مذكرة تفاهم للتعاون والتنسيق مع الصين عام 2014 حيث تقاطعت المبادرة مع خطة الكويت 2035 التنموية التي تهدف إلى تحويل الكويت إلى مركز مالي وتجاري عالمي.
(2) الكويت والصين.. رؤى إستراتيجية واستشرافية ترسم أفقاً أوسع للعلاقات الثنائية، الأنباء الكويتية
رابط مختصر، https://bitly.ws/36kQ4
(3) ذكرت وكالة الأنباء الكويتية «كونا»، أن البلدين وقّعا عدة اتفاقيات من بينها مذكرة تفاهم بين هيئة تشجيع الاستثمار المباشر في الكويت، ووزارة التجارة الصينية بخصوص التعاون في مجال المناطق الحرة والمناطق الاقتصادية. وأضافت أن الاتفاقيات شملت أيضاً مذكرة تفاهم للتعاون في مجال منظومة الطاقة الكهربائية وتطوير الطاقة المتجددة، إلى جانب مذكرة للتعاون في مشروع ميناء مبارك الكبير.
(4) الكويت والصين توقعان اتفاقيات بينها خطة خمسية للتعاون، الشرق، نشر في 22 سبتمبر 2023،
رابط مختصر، https://bitly.ws/36k5k
(5) جرى إخطار الكونجرس بالصفقتين للموافقة عليهما. وبشأن الكويت، قال البنتاجون إن وزارة الخارجية وافقت على صفقة محتملة مرتبطة بنظام «باتريوت»، وتقديم الدعم للكويت بتكلفة مقدرة بحوالي 150 مليون دولار.
(6) البنتاجون: الموافقة على مبيعات عسكرية محتملة للسعودية والكويت، الشرق، نشر في 22 سبتمبر 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36k66

حجم الاستثمارات، حيث إن هناك العديد من الفرص في الكثير من القطاعات كالصناعة والسياحة والعقارات والتمويل».[1] وأوضح بولات أن الشركات التركية في الكويت ينفذون 50 مشروعا بقيمة إجمالية بلغت 9 مليارات دولار، وأن حجم الصادرات التركية إلى الكويت بلغت أكثر من 600 مليون دولار، كما أن هناك اتفاقية ستشتري الكويت من خلالها 18 طائرة مسلحة تركية.[2]

- أعلنت وزارة الدفاع الكويتية في يونيو 2023، التعاقد مع تركيا لشراء مسيرات من طراز «بيرقدار تي بي 2» التركية المقاتلة، لتعزيز دفاعات جيشها، في صفقة بلغت قيمتها 367 مليون دولار. وتأتي الكويت في الترتيب الـ 28 في العالم، من حيث الدول التي تبرم عقد شراء هذه المنظومة من الطائرات، لتنضم إلى منظومتها الدفاعية والعسكرية.[3]

مسار الأداء على المستوى الداخلي

- غلبت المناكفات والصراعات على الحياة السياسية في الكويت في السنوات الأخيرة مما أدى إلى الإخلال بمفهوم الحوكمة الرشيدة والرقابة التشريعية، حتى كانت الانتخابات البرلمانية التي أجريت في 6 يونيو/حزيران، الثانية التي تشهدها الكويت خلال 9 أشهر، ضمن تداعيات خلافات متكررة بين الحكومة برئاسة الشيخ أحمد نواف الصباح والبرلمان، قبل أن يُحل الأخير بأمر أميري ويتم الدعوة لانتخابات جديدة.[4]

- تصاعدت حدة الخلافات بين السلطتين بالبلاد مما أدي إلى حل برلمان 2020 وإبطال مجلس 2022، وإعادة الأول بقرار من المحكمة الدستورية للبلاد في 19 مارس/آذار 2023، مع إقالة واستقالة حكومتين في فترة وجيزة. فللمرة الثانية خلال أشهر قليلة، بعد آخر انتخابات برلمانية أجريت في سبتمبر 2022 توجه الناخبون الكويتيون إلى صناديق الاقتراع، في 6 يونيو/ حزيران 2023 لاختيار أعضاء مجلس الأمة (البرلمان)، بحثا عن مخرج لسباق سياسي ظهرت فيه تباينات حكومية وتشريعية أدت إلى حل المجلس مؤخرا.

---

(1) سفري الكويت لدى تركيا يتوقع نمو سوق التجارة الإلكترونية بالكويت لأكثر من 28,14 بالمئة خلال (2023–2027)، وكالة كونا، رابط مختصر، https://bitly.ws/36rhL

(2) العيبان: 1,064 مليار دولار حجم التبادل التجاري بين الكويت وتركيا، الجريدة، نشر في 2023/11/7، رابط مختصر، https://bitly.ws/36qFT

(3) تركيا تؤكد استعدادها لإقامة قاعدة عسكرية في الكويت، وكالات، نشر في 2023/9/1، رابط مختصر، https://bitly.ws/36rgr

(4) Kuwait's New Parliament: Bridging The Divide ،Abdulla Bishara ،https://bitly.ws/36jDd

- أسفرت النتائج الرسمية لانتخابات مجلس الأمة 2023، بنسبة تغير 24 % عن المجلس السابق، وفوز سيدة واحدة، وعودة الكثير من أعضاء مجلس الأمة 2022، الذي جرى إبطاله. وشهدت الانتخابات حصول المعارضة على 35 مقعدا من إجمالي 50 مقعدا، وهو ما يعني قدرتها على تعويق مسيرة الحكومة إذا أرادت.

- بشكل عام وبمتابعة لأداء مجلس الأمة الكويتي نجد أن بعض الأعضاء المنتخبين حديثًا سلطوا الضوء على ثلاث قضايا رئيسية للمناقشة والإصلاح، هي: دور المحكمة الدستورية ومدى سلطتها على البرلمان، والعفو المقترح عن النشطاء والسياسيين الكويتيين الذين صدرت بحقهم أحكام في قضية دخول المجلس ويعيشون خارج البلاد، وإعادة الجنسية للكويتيين الذين تم سحبها منهم.

- على صعيد آخر أعلنت الكويت في مارس 2023عن تسجيل فائض سنوي في الميزانية، مُنهيةً بذلك 9 سنوات متتالية من العجز، حيث أسهمت طفرة إيرادات النفط والإدارة المنضبطة للإنفاق في دعم أحد أكبر منتجي النفط في الشرق الأوسط. وكانت الحكومة قد شهدت أزمة نقدية في عام 2020، تفاقمت بفعل الجائحة وانخفاض أسعار النفط، مما دفعها إلى البحث عن وسائل لدفع رواتب الموظفين الحكوميين. خفّ الضغط عن الخزانة بعد عودة أسعار النفط إلى الارتفاع منذ ذلك الحين، إلا أن التحديات مازالت ماثلة.[1]

- على صعيد متصل عارض البرلمان أي إعادة تخصيص للمنح الحكومية، على الرغم من أن ما يقرب من ثلاثة أرباع الإنفاق يذهب إلى الرواتب والدعم الذي تقدّمه الدولة، في وقت يحتاج فيه تطبيق ضريبة القيمة المضافة أو خصخصة الأصول الحكومية، إلى موافقة المشرّعين في مجلس النواب أيضاً.[2]

- وعطفا على ما سبق قدّمت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، نظرة مستقبلية سلبية لرؤية الكويت 2035، التي أطلقتها في 2016، عكس خطط دول الخليج الخمس الباقية، التي صنفتها إما بشكل إيجابي أو إيجابي إلى حد ما، أو حيادي أو سلبي إلى حد ما. وأشارت الوكالة إلى أن الكويت ستتخلف في إستراتيجيات وخطط التنويع الاقتصادي الخاصة بها، إذ إن البيئة السياسية الصعبة

(1) آمال كبيرة بتصدي الأمير مشعل لمشكلات أعاقت إصلاحات الكويت، البورصة، نشر في 2023/12/17، رابط مختصر، https://bitly.ws/36jbN

(2) يعتبر صندوق احتياطي الأجيال القادمة بأصوله البالغة 700 مليار دولار، بمثابة الدرع الحصينة لاقتصاد الكويت، وهو يُدار من قِبل أقدم صندوق ثروة سيادي في العالم، ومصمم ليكون وعاء ادخار للحياة في حقبة ما بعد النفط. إلا أن المساس به غير ممكن من دون موافقة البرلمان.

في البلاد أدت إلى تأخير التقدم في خطط التنويع الاقتصادية الخاصة.[1]

- في 20 يونيو دعا ولي عهد الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح، أعضاء مجلس الأمة (البرلمان) المنتخب إلى تفعيل «التعاون البناء» مع الحكومة لإزالة كل أسباب «الاحتقان». خلال افتتاح أعمال مجلس الأمة المنتخب، وقال: «لم يعد هناك مجال لهدر الوقت والجهد والإمكانات في صراعات وتصفية حسابات وافتعال أزمات باتت محل استياء وعقبة أمام الانجازات ولن نسمح باختلاط الأمور».[2]

- مؤخرًا أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، د. سعد البراك، في 22-09-2023 أن الحكومة الكويتية تسعى لتحديث رؤية «كويت 2035»، لتصبح «2024 - 2040» بسبب المتغيرات بسبب المتغيرات الاقتصادية والسياسية خلال السنوات الأخيرة الماضية، ومنها جائحة كورونا، والآثار الاقتصادية نتيجة الأزمة في أوكرانيا.

- شهد عام 2023 حسم واحدة من أهم قضايا الفساد في الكويت، بعد أن أصدرت محكمة التمييز حكمها النهائي (26 نوفمبر 2023) في القضية المعروفة بـ«صندوق الجيش»، بالامتناع عن النطق بعقاب رئيس مجلس الوزراء الأسبق الشيخ جابر المبارك مع إلزامه برد مبالغ مالية في تهم تتعلق بإساءة استخدام أموال صندوق الجيش، وكذلك حبس وزير الدفاع السابق الشيخ خالد الجراح وآخرين 7 سنوات مع الشغل والنفاذ، مع تغريم المتهمين مبلغ 105 ملايين دينار كويتي (340.50 مليون دولار) وإلزامهم برد ضعف المبلغ (681 مليون دولار) عن المبالغ المستولى عليها.[3]

- في 9 يوليو (تموز) 2023 أيدت محكمة الاستئناف الكويتية، حكماً بحبس أحد أعضاء الأسرة الحاكمة وشريكه ووافدين اثنين 10 أعوام، إضافة إلى محام 7 أعوام، في أكبر قضية غسل أموال عرفتها البلاد والمعروفة باسم «الصندوق الماليزي»، وألزمت المتهمين بإعادة مليار دولار أميركي،

(1) هل تسهم رؤية «كويت 2035» في دعم اقتصاد البلاد؟ الجزيرة نت، نشر في 2023/5/18، رابط مختصر، https://bitly.ws/36j8C

(2) أضاف الشيخ مشعل وفق ما نقلت عنه وكالة الأنباء الكويتية الرسمية: «نحن على ثقة بوعيكم للتحديات الماثلة أمامنا والبر بقسمكم». وأردف أنه انطلاقا من دور البرلمان «نوجه أعضاء مجلس الأمة نحو تفعيل التعاون البناء مع الحكومة لإزالة كل أسباب الاحتقان».

(3) تفجرت قضية «صندوق الجيش» بعد أن كشف وزير الدفاع الكويتي السابق الشيخ ناصر صباح الأحمد الصباح في 16 نوفمبر 2019 عن وثائق تظهر الاستيلاء على نحو 240 مليون دينار (800 مليون دولار) من صندوق لمساعدة العسكريين، وأدت هذه القضية إلى استقالة الحكومة.

إضافة إلى فرض غرامة قدرها 145 مليون دينار كويتي (نصف مليار دولار).[1]

- لم يرحل عام 2023 إلا وودع أهل الكويت أميرهم السادس العاشر والسادس منذ الاستقلال الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح – يرحمه الله– بعد مدة حكم قصيرة من 29 سبتمبر 2020 حتى 16 ديسمبر 2023، خلفا لسلفه الأمير الراحل الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح، ليتولى سمو الشيخ مشعل الجابر الأحمد الصباح مقاليد الحكم في الكويت.

- قدم رئيس الوزراء الكويتي الشيخ أحمد نواف الأحمد الصباح، صباح في 2023/12/20، استقالة الحكومة، لأمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. وجاءت إعلان تقديم الاستقالة بعد نحو ساعتين من أداء أمير دولة الكويت الجديد الشيخ مشعل الأحمد، صباح الأربعاء، اليمين الدستورية أمام مجلس الأمة.[2]

مؤشرات الأداء العامة

- تعليقا على أزمة خور عبد الله بين الكويت والعراق يعكس هذا الوضع حساسية ترسيم الحدود البحرية في خور عبد الله، والمخاوف الكويتية من أن يشكل حكم المحكمة الاتحادية العراقية ببطلان اتفاقية 2013، مقدمة لتهديد المليشيات الشيعية الموالية لإيران الأمن القومي الكويتي، خصوصا بعد تراجع دورها في محاربة الإرهاب. وبغض النظر عن القراءات المختلفة التي رافقت هذا الحكم، فإنه ضمنيا يعتبر انسحابا عراقيا من الاتفاقية من طرف واحد، لأن حكم المحكمة الاتحادية نهائي وغير قابل للطعن، والحكومة مجبرة على تنفيذه دستوريا، بناء على مبدأ الفصل بين السلطات.

- فيما يتعلق بالشراكات الدولية تسعى الكويت كغيرها من دول مجلس التعاون عن البحث عن حلفاء وشركاء جديد لتحقيق رؤيتها الاقتصادية ولتنويع مصادر الدخل في إطار رؤيتها المعدلة –2024 2040.

- فيما يتعلق بأزمة حقل الدرة تقدر القيمة الاقتصادية للحقل مقارنة بالاحتياطات العالمية من الغاز

(1) كانت النيابة العامة الكويتية وجهت في صيف عام 2020 اتهامات بغسل الأموال إلى خمسة أشخاص، بينهم صباح جابر المبارك الصباح، نجل رئيس الوزراء الأسبق، كما أمرت في يوليو 2020 بإلقاء القبض عليه على خلفية قضية «الصندوق الماليزي».

(2) الحكومة تتقدم باستقالتها... والأمير يقبلها، الجريدة، نشر في 2023/21/21
رابط مختصر، https://bitly.ws/376pp

الطبيعي بنحو 220 مليار متر مكعب، وهي نسبة بسيطة تقدر بنحو 0.1 % من نسبة الاحتياطات العالمية المقدرة بنحو 211 تريليون متر مكعب بنهاية 2022م، لكنها عربيًا وإقليميًا نسبة مهمّة لسدّ احتياجات الطلب الخليجي المتنامي على الغاز، ما جعلها محط أطماع طهران التي تمتلك مخزونات هائلة مشتركة غير مُستغَلّة بنسبة كبيرة مع قطر، أو حقول خاصة بما لا يجعلها مصدرًا كبيرًا للغار لاعتبارات عديدة، بينها العقوبات الدولية المستمرة.

- يشكل حقل الدرة ميزة الإستراتيجية بالنسبة إلى الاحتياجات المحلية حيث يقع في الجزء الشمالي الغربي للخليج العربي، تحديدًا في المنطقة المحايدة بين السعودية والكويت. وقد عطل النزاع عليه مسألة الإنتاج منذ تاريخ اكتشافه في ستينيات القرن الفائت، وتنبع أهميته للسعودية والكويت – وإن كان حجم مخزونه قليلًا نسبة إلى الاحتياطي العالمي– من إمكانية مساهمة مخزونه في تلبية الطلب المحلي المتزايد من الدولتين على الغاز وسوائله، وزيادة قيمته الإستراتيجية باعتبارها أصلًا من الأصول الإستراتيجية للدول خلال السنوات الأخيرة مقارنة بقيمته خلال مراحل تاريخية ماضية، ما يفسر تمسُّك الدولتين بالحفاظ على الحقل، لا سيما في ظل الاتجاه العالمي للاعتماد على الغاز الطبيعي وأزمة الغاز في أوروبا.

- يُلاحَظ أنه على الرغم من التأكيد السعودي–الكويتي للحق القانوني في ثروات حقل الدرة، باعتبار أنه يقع في المنطقة الخالصة لهما، وأن لهما الحق وحدهما في الثروات الطبيعية التي يحتوي عليها الحقل، فإنّ الجانبين السعودي والكويتي قد دعوَا إيران للبدء في مفاوضات لترسيم الحد الشرقي للمنطقة المغمورة المقسومة بين المملكة والكويت باعتبارهما طرفًا تفاوضيًا واحدًا مقابل الجانب الإيراني وفقًا لأحكام القانون الدولي.[1]

- فيما يتعلق بالشأن الداخلي ومؤشرات أداء المشهد العام في العلاقة بين السلطتين يعد مجلس الأمة الكويتي هو البرلمان الأكثر نشاطاً وقوة في الخليج وربما العالم العربي، لكن الجاذبية تضاءلت مع تعمق الهيئة التشريعية في الاقتتال الداخلي والخلل الوظيفي بين الطبقة السياسية وما حدث خلال المجلسين الأخيرين كان مفيدًا بشكل عام، فقد أدى التطبيق الفضفاض للأنظمة الداخلية إلى مشهد فوضوي داخل البرلمان، وفي كثير من الحالات تسبب في مواجهات غير

(1) يستند الموقف السعودي والكويتي إلى أن الاتفاقيات الدولية لترسيم الحدود البحرية تؤكد أن حقل الدرة حقل كويتي–سعودي حدودي، وليس للجانب الإيراني أي جزء أو حقوق فيه، وقد عبّر هذا الموقف من جانب السعودية والكويت عن عدم رغبة في التصعيد مع إيران، وجنوح إلى استكشاف فرص تسوية النزاع من خلال الدبلوماسية، وهو ما يتفق مع نهج السعودية الخارجي خلال الفترة الأخيرة.

ضرورية بين النواب والوزراء، مما زاد من الاستقطاب في البلاد، وتسبب في مزيد من العقبات أمام الخطط الاقتصادية.

- الجولة الأخيرة من الانتخابات البرلمانية، في 6 يونيو/ حزيران 2023، لا تعد بتغييرات جوهرية في الاضطرابات السياسية، وقد شهدت أقل عدد من المرشحين في تاريخ الانتخابات الكويتية (207 مرشحين)، وكان الجو العام بين الكويتيين هو اللامبالاة وعدم الاهتمام بالمشاركة.

- من المؤشرات المهمة للمتابعين للمشهد السياسي الداخلي في الكويت لاسيما في مجلس الأمة يلمس بوضوح أن نواب الكويت يواجهون تحديات حقيقية؛ منها أنه يجب أن يتعاملوا مع الإنفاق الحكومي الخارج عن السيطرة، والتضخم العالمي، وفصل الاقتصاد الكويتي عن النفط، وإطلاق مبادرات الطاقة الخضراء وتفعيل كافة الجهود والخطط الحكومية للبحث عن مصادر جديدة تنويع مصادر الدخل.

- تدرك القيادة السياسية خطورة عدم التعاون بين السلطتين لذا أكد ولي العهد الشيخ مشعل الأحمد الصباح على أن «الأمل معقود على تضافر السلطتين في العمل على تحقيق مصلحة الكويت العليا وفق جبهة متراصة، وندرك جميعا خطورة ودقة المرحلة الحالية التي تمر بها بالمنطقة والعالم مما يجعلنا أمام مسؤوليات عظيمة ضمن مرحلة وطنية مهمة تستلزم اتخاذ قرارات لحماية الوطن واستقراره»[1]. ورغم حالة الاحتقان السياسي المتكررة بين السلطتين إلا أنهما يتفقان الآن على أهمية العمل معًا وتحديد أولويات الخطط الاقتصادية، حتى عندما تكون لديهما خلافات جدية حول بنود سياسية أخرى.

- هناك حالة من التفاؤل تسود الشارع السياسي في الكويت بعد أداء الأمير الجديد اليمين الدستورية لاسيما بعد إعلانه ضرورة إعادة النظر في الواقع الكويتي خاصة فيما يتعلق بالأمان والاقتصاد وظروف المعيشة. حيث يتوقع الكثير من المراقبين أن تشمل الفترة القادمة جملة من القرارات الحاسمة التي تتعلق تعديل الرواتب وقانون العفو وإعادة هيكلة الكثير من المناصب في الوظائف القيادية في الدولة ومحاربة الفساد بكافة صوره وأشكاله.

(1) «لا وقت لتصفية الحسابات».. ولي عهد الكويت يدعو البرلمان للتعاون مع الحكومة، الخليج الجديد، نشر في 20 يونيو 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/36jFy

المسارات المحتملة في 2024

- فيما يتعلق بتفاعلات وتداعيات أزمة حقل الدرة، ليست هذه المرة الأولى التي يثار فيها الجدل الدبلوماسي حول الدرة بين إيران والكويت والمملكة العربية السعودية، فهو إحدى قضايا الحدود العالقة بين دول المنطقة، والتوتر حول المسألة الذي كان محل خلاف منذ ستينيات القرن الماضي انحصر في الإطار الدبلوماسي ولم يتطور إلى مواجهة بين الطرفين. كما أن الأزمات الكبيرة التي عرفتها العلاقات الخليجية-الإيرانية عمومًا، والكويتية-السعودية من جهة وإيران من جهة أخرى، كانت لأسباب مختلفة لم يكن من بينها الخلاف حول حقل الدرة.

- انطلاقًا من هذه الخلفية التاريخية، من المرجح أن يستمرّ الخلاف على نفس المنوال السابق، ولا يتطور إلى تصعيد دبلوماسي كبير فضلًا عن المواجهة العسكرية، خصوصًا أن التوافق السعودي-الكويتي والتفاوض باعتبارهما طرفًا واحدًا في القضية مقابل إيران يحقق بعضًا من توازن القوة الذي لا تحبذه إيران، وتسعى للتفاوض بشكل ثنائي للاستفراد بالكويت ودفعها لتقديم تنازلات لصالحها.

- من غير المحتمل التوصل إلى تسوية نهائية لملف حقل الدرة، نظرًا إلى إصرار إيران على مواصلة رفض اللجوء إلى التحكيم الدولي لتسوية الخلاف حول ترسيم الحدود، وهو الشرط الذي تؤكده كل من الكويت والسعودية قبل مناقشة ملف حقل الدرة.[1]

- لا شك أن وفاة الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح تشكل مرحلة فارقة في تاريخ الكويت، الذي ترك العديد من الملفات العالقة أمام الأمير الجديد ومن أبرز الملفات التي سيعمل عليها الحفاظ على علاقة قوية مع السعودية. كما من المتوقع أن يكون التزامه بدعم السياسات الخارجية الكويتية الرئيسية، ومن ضمنها دعم وحدة دول الخليج العربية، ذا أهمية بالغة، ولعل من أكثر ما يقلق أمير الكويت الجديد هو عدم الاستقرار الإقليمي واحتمال تصعيد الصراعات، خاصة في ظل الحرب الإسرائيلية المتواصلة على قطاع غزة، والتداعيات التي ستنتج عن هذه الحرب على الصعيد الإقليمي والدولي.

- على الصعيد الداخلي، تواجه الحكومة التحدي المتمثل في إدارة التوترات والاحتقان السياسي

(1) تدرك إيران أن التحكيم الدولي سيفسح المجال لمطالبة الإمارات العربية المتحدة بدورها بمعالجة قضية الجزر المحتلة من المدخل نفسه، وهو ما سيترتب عنه التزامات قانونية تتعارض مع التفسير الإيراني لمسائل الحدود مع جيرانها الخليجيين، وقد يخلص التحكيم الدولي إلى نتائج تخسر بموجبها كثيرًا من المزايا أو كحد أدنى يمنحها حقوقًا أقل بكثير مما تطالب به حاليًا وتدّعيه.

بيـن السلطتيـن التنفيذية والتشريعية، حيث شهد المشهد السياسي في عهد الأمير الراحل الشيخ نـواف الأحمد الجابر الصباح تشكيل ثماني حكومات، وإجراء ثلاث انتخابات برلمانية في العامين الأولين من فترة حكمه.

- على صعيد العلاقات الخارجية وبالإضافة إلى تعزيز العلاقات مع الحلفاء التقليديين، من المرجح أن يعـزز ويشجـع الأمير الجديد الشيخ مشعل الأحمـد الجابر الصباح توسيع علاقات الكويت مع الصين، لا سيما بعد دور بكين في تطبيع العلاقات بين إيران والمملكة العربية السعودية في مارس 2023. وتؤكـد الاتفاقيـات الاقتصادية التي تم التوقيع عليها خـلال زيارة الشيخ مشعل للصين في سبتمبر 2023، نهجه الاستباقي في العلاقات الدولية.

- من المتوقع أن العهد الجديد للشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح سيحمل نمطًا مختلفا في إدارة الحكـم، يتسـم بالحسم والحزم في التعامـل من الكثير من الملفات العالقة بيـن السلطتين وإعادة النظـر منها، والتي بدأت بقـراره بوقف قرارات التعيين والترقية والنـدب والنقل لأجَلٍ مسمى»،[1] مشيـرًا إلـى قراره في الخامس من ديسمبر/كانون الأول2023 الذي أمر فيه بإيقاف التوظيف في قطاعات الدولة لمدة ثلاثة أشهر قابلة للتمديد.[2]

- مـن المرجح أن تشمل بدايـات العهد الجديد اعتماد سياسات ماليـة واقتصادية تضع البلاد على المسار الصحيح.. وتتجاوز الخلافات السياسية التي جعلت الكويت غير قادرة على تصحيح المسار حيث حال التعثر السياسي دون إقرار الإصلاحات الضرورية لتنويع الاقتصاد وازداد الوضع قتامة بسبب العجز المتكرر في الميزانية وتدني الاستثمار الأجنبي.

- فيمـا يتعلـق بمسارات السياسة الخارجية الكويتية وعلاقاتها فـي محيطها الإقليمي والدولي فمن المرجح ألا تشهد أي تغييرات على مستوى العلاقات الخليجية أو على مستوى التحالف مع الولايات المتحـدة الأمريكيـة أو تبدل في المواقف من القضايا والأزمـات الدولية وهو ما شدد عليه الأمير الجديد بالحفاظ على الالتزامات الخليجية والدولية.

(1) يعـزز ذلك اللـوم والانتقاد الذي وجهه الأمير الجديد عقب أدائه اليمين الدستورية، حيث انتقد السلطتين التنفيذية والتشريعية في أداء مهامهما «والسكوت عن الإضرار بحق الوطن» بحسب قوله. وقوله «لم نلمس أي تغيير أو تصحيح للمسـار، بـل وصـل الأمر إلى أبعد من ذلك عندما تعاونـت السلطتان التشريعية والتنفيذيـة واجتمعت كلمتهما على الإضرار بمصالح البلاد والعباد. وما حصل من تعيينات ونقل في بعض الوظائف والمناصب التي لا تتفق مع أبسط معايير العدالة والإنصاف

(2) أمير الكويت يؤدي اليمين الدستورية ويقبل استقالة الحكومة، الجزيرة نت، نشر في 2023/12/20، رابط مختصر، https://bitly.ws/376qH

الاقتصاد الكويتي:
جهود متعثرة وفرص واعدة

كما هو معلوم لا يمكن فصل الاقتصاد عن السياسة ولا شك أن حالة عدم الاستقرار الجيوسياسية واستمرار حالة الاحتقان بين السلطتين التنفيذية والتشريعية وغياب الاقتصاد كأولوية يزيد من صعوبة التوقع بأداء الاقتصاد في دولة الكويت بشكل خاص.

لا شك أن هناك إجراءات وخطوات مستمرة للتعافي الاقتصادي، لكن المخاطر التي تهدد مستقبل الدولة المنتجة للنفط لا تزال كبيرة، لأسباب كثيرة أهمها حالة التأزيم المستمرة بين السلطتين مما أدى إلى استمرار تأخير الإصلاحات.

حيث عرقل الخلاف بينهما الإصلاح المالي على مدى السنوات الفائتة، بما في ذلك إقرار قانون الدين العام الذي من شأنه أن يسمح للكويت بالاقتراض لسد العجز في الميزانية العامة للدولة. ولجأت الحكومة إلى إجراءات مؤقتة لتعزيز مواردها المالية بعد أن تسببت جائحة كورونا في انخفاض أسعار النفط عام 2020.

وتتمتع الكويت بنظام رعاية اجتماعية ضخم، وتشكل الرواتب أكثر من نصف إجمالي الإنفاق في مشروع ميزانية 2023-2024. ويمثل النفط 88.2 بالمئة من الإيرادات المتوقعة.

والكويت هي الدولة الوحيدة في مجلس التعاون الخليجي التي لا تفرض ضرائب انتقائية، وتنضم إليها قطر كدولة وحيدة في عدم وجود ضريبة القيمة المضافة.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي نرصد ملامح الأداء العام في المشهد الاقتصادي الكويتي والمؤشرات العامة ودلالاتها في 2023 والتحديات الحالية والفرص المتاحة والمسارات المحتملة في 2024.

مسار الأداء الاقتصادي في 2023

- لازالت الكويت تتكبد منذ عقود فاتورة أجور القطاع العام التي لا يمكن تحملها على نحو متزايد، مما أدى إلى خنق الإنتاجية في كل من القطاعين العام والخاص. بالإضافة إلى ذلك، فإن

المأزق السياسي المستمر بين السلطتين التنفيذية والتشريعية حال دون وضع سياسات فعالة، خاصة فيما يتعلق بالإصلاحات الاقتصادية الرئيسية.

- لازالت الكويت متعثرة في جهود تنويع مصادر الدخل إلى حد كبير مما زاد تضخم الانفاق على المواطنين ليستهلك غالبية الإنفاق الحكومي، مع استمرار إخفاق الحكومة في إدارة العجز في الميزانية.[1]

- هناك تراجع على مستوى القطاع النفطي منذ نوفمبر 2022، واستقرار نسبي لأداء القطاع غير النفطي حيث حافظ على نموه في 2023.

- بلغ معدل التضخم الرئيسي الذي بلغ ذروته عند 4.7 بالمئة على أساس سنوي في أبريل 2022، تراجع إلى 3.7 بالمئة في مايو 2023.

- أصدرت الكويت خطة التكيف الوطنية 2019-2030 والتزمت بتحقيق أهداف صافية صفرية بحلول عام 2050 تقريبًا. ولكن نظرًا لهيمنة النفط على الاقتصاد الكويتي، قد يكون هذا هدفًا صعب المنال.[2]

- أقر مجلس الأمة الكويتي في 2/ أغسطس موازنة السنة المالية 2023-2024 متضمنة عجزا متوقعا قدره 6.8 مليار دينار (22.13 مليار دولار).[3] وتتضمن الموازنة التي تبدأ في أول أبريل إيرادات إجمالية متوقعة قدرها 19.5 مليار دينار (63.35 مليار دولار). واعتمدت الميزانية 70 دولارا سعرا لبرميل النفط، مع إيرادات نفطية متوقعة قدرها 17.2 مليار دينار (55.87 مليار دولار). وبلغ إجمالي المصروفات المتوقعة 26.3 مليار دينار (85.44 مليار دولار).[4]

- اعتبر صندوق النقد الدولي في تقرير أصدره في أغسطس 2023، أن تأخر الكويت في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة يمكن أن يؤدي إلى تضخيم مخاطر السياسة المالية المسايرة للدورة

(1)Kuwait's economy gains temporary breathing space ،thebanker.com،
https://bitly.ws/35rBc
(2)Kuwait's Economy: Opportunities، Challenges، & 2024 Outlook ،Middle East Briefing ،https://bitly.ws/35rgs
(3) برلمان الكويت يقر موازنة 2023-2024 بعجز متوقع 22 مليار دولار، سكاي نيوز عربية، نشر في 2/ أغسطس 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/35p54
(4) وزارة المالية: أكثر من 5 مليارات دينار العجز المتوقع بموازنة (2023 -2024)، وكالة كونا، نشر في 2023/1/13، رابط مختصر، https://bitly.ws/35p4s

الاقتصادية وتقويض ثقة المستثمرين.

- في الربع الأول من عام 2023 شكلت صادرات الكويت من النفط ومشتقاته الأساسية 93 % من إجمالي الصادرات.[1] وتتكون صادرات الكويت بشكل رئيسي من الوقود المعدني والنفط ومنتجات التقطير (أكثر من 95 % من إجمالي الصادرات وما يقرب من 50 % من الناتج المحلي الإجمالي).[2] ومن ناحية أخرى، تستورد الكويت معظم معداتها الرأسمالية ومعدات الإنتاج، وتعتمد بشكل خاص على استيراد المنتجات الغذائية والسلع الاستهلاكية والمنتجات شبه المصنعة.

- أعلن نائب رئيس مجلس الوزراء وزير النفط وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، د. سعد البراك، في 22-09-2023 في تصريح لـ «كونا»، على هامش توقيع الاتفاقيات الكويتية الصينية،[3] أن الكويت تعمل على تطوير رؤيتها بناء على الأساسيات الأولى في خطة 2035 لتصبح خطة 2024 - 2040». وأضاف «لذلك شهدنا توقيع 7 اتفاقيات في مجالات التعاون مع الصين مرتبطة بمشاريع كبرى أولها استكمال مشروع ميناء مبارك الكبير».[4]

- في 2023/12/12 أقر برلمان الكويت تعديلا تشريعيا يسمح من خلاله للشركات الأجنبية بفتح فرع لها والعمل في الكويت دون اشتراط أن يكون لها وكيل محلي، كما سمح للشركات غير الكويتية بالمنافسة في المناقصات العامة، بهدف تنويع الاقتصاد والتقليل من الاعتماد على النفط. وكان القانون السابق الذي أقر في 1980 يشترط أن تعمل أي شركة أجنبية في الكويت من خلال وكيل محلي.

- كما كان يحظر على غير الكويتيين العمل بالتجارة إلا بوجود شريك كويتي لا تقل حصته عن 51 بالمئة. كما عدل البرلمان قانون المناقصات العامة بما يسمح لغير الكويتيين بالمنافسة في هذه

(1) تعتمد الكويت بشكل كبير على التجارة الخارجية، حيث تصدر إلى العديد من الدول، بما في ذلك الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية والصين والهند والعراق.
(2) أكبر موردي السلع الكويتية هم الصين (18٪)، والإمارات العربية المتحدة والولايات المتحدة واليابان والمملكة العربية السعودية وتشمل معظم واردات الكويت السيارات والهواتف والذهب والمجوهرات والأدوية والتبغ ومستحضرات التجميل والمنتجات الصحية. ويتم استيرادها بشكل رئيسي من خمس دول مهيمنة، وهي الصين والولايات المتحدة والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية واليابان.
(3) وقعت الكويت مذكرات تفاهم لبناء مدينة إسكانية متكاملة وأخرى لإنشاء محطة توليد كهرباء شمسية إضافة إلى اتفاقيات أخرى وقعها وزير الخارجية الشيخ سالم الصباح تتعلق بالتعاون في مجالات البنية التحتية ومجالات أخرى عدة
(4) وزير النفط: تحديث «رؤية 2035» لتصبح 2024 - 2040 بسبب المتغيرات، الجريدة (بتصرف) نشر في 2023/9/22، رابط مختصر، https://bitly.ws/36fyC

المناقصات وألغى سلطة الجهات الحكومية في قصر المنافسة في هذا المجال على الكويتيين.[1]

مؤشرات الأداء العامة

- شهدت الكويت نموًا هائلاً من خلال مشاريع البنية التحتية الجارية بقيمة 27.6 مليار دولار أمريكي وحجم استثمار قدره 10.2 مليار دولار أمريكي في عام 2023 في مشاريع الطاقة والبتروكيماويات والمياه والبنية التحتية.
- في قطاع الطاقة، تمتلك الكويت سادس أكبر احتياطي نفطي والمرتبة العشرين من حيث احتياطي الغاز في العالم. وأعلنت الكويت عن مشاريع بتكلفة 410 مليارات دولار لتنفيذ استراتيجيات مثل الوصول إلى طاقة إنتاجية للنفط تبلغ 3.65 مليون برميل يوميا بحلول عام 2035، واستكمال مصفاة «الزور»، والاستثمار في المشاريع الرأسمالية لتحويل الطاقة.
- بحسب إحصاءات 2023، تحتل الكويت المرتبة الأولى بين دول مجلس التعاون الخليجي في مؤشرات الظروف المعيشية، بما في ذلك الرخاء والثروة والسلع المادية والأساسية، ومقاييس الثراء ذات الصلة.
- الاستثمار الأجنبي في الاقتصاد الكويتي منخفض نسبيا حيث بلغت الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الكويت في فترة الثماني سنوات من مارس 2015 إلى مارس 2023 نحو 1.47 مليار دينار (حوالي 4.5 مليار دولار أمريكي) فقط. وبلغ حجم الاستثمارات التي تم جذبها عام 2022 نحو 195 مليون دينار (632 مليون دولار). لكن الاستثمار في المشاريع الرأسمالية لتحويل الطاقة إلى المبلغ المستهدف وهو 110 مليار دولار أمريكي يتطلب تعاونًا استثماريًا دوليًا. ويمكن أن يؤدي خطر الخلافات السياسية بين الحكومة والبرلمان إلى تأخير الإصلاحات ويشكل مصدرا لعدم الاستقرار، مما يؤثر على بيئة الاستثمار والإصلاح.
- أعلنت الكويت في عام 2023 أنها تخطط لزيادة طاقتها الإنتاجية من النفط من 2.7 مليون برميل في السنوات الأربع المقبلة إلى 3.15 مليون برميل يوميا.
- تعتبر موازنة 2023-2024 التي أقرها مجلس الأمة «ميزانية طوارئ» لاسيما بعد تعطل ثلاث سنوات حُلّ فيها البرلمان مرتين. كما أن استراتيجية الكويت لسنة 2035 التي أُقرت قبل سنوات

(1) الكويت تستقطب الشركات الأجنبية بإلغاء شرط الوكيل المحلي، ميدل أيست أونلاين، نشر في 2023/12/13، رابط مختصر، https://bitly.ws/36k3Q

لم ينفذ منها شيء، ومن المتوقع أن تعمل الحكومة على تطويرها لتبدأ في 2024 وتمتد إلى 2040 لأجل تنويع الاقتصاد. كما تطمح الحكومة الكويتية لتوفير 250 ألف فرصة عمل خلال الخمس عشرة سنة المقبلة. وهذا ما أكد عليه نائب رئيس مجلس الأمة محمد المطير تعقيبا على إقرار الموازنة بموافقة 47 من النواب واعتراض 12 وامتناع اثنين عن التصويت.

- مستوى التضخم في الكويت منخفض مقارنة بباقي دول الخليج، ولا توجد ضريبة قيمة مضافة ويوجد دعم لأسعار الكهرباء، ورفع البنك المركزي أسعار الفائدة بشكل معقول، لكن توجد زيادة في بند الإنفاق الحكومي لبند الرواتب قد تؤدي إلى زيادة السلوك الاستهلاكي ونمو الاقتصاد[1].

- قالت الإدارة المركزية للإحصاء في 2023/12/24 إن الاقتصاد الكويتي تراجع بنسبة 1.3 في المئة في الربع الثاني من العام 2023 مقارنة بنفس الفترة من عام 2022 حيث بلغت القيمة التقديرية للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حوالي 9.9 مليارات دينار. وجاء هذا التراجع بفعل التأثر بتراجع أسعار النفط الخام من 113.5 دولار للبرميل في الربع الثاني من 2022 الى نحو 78.3 دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 2023.[2]

التحديات الحالية:

- رغم وجود إجراءات وخطوات جادة للتعافي الاقتصادي إلا أن المخاطر التي تهدد مستقبل الاقتصاد الكويتي لا تزال كبيرة حيث إن الجمود بين الحكومة والبرلمان يعرقل ويؤخر مسيرة الإصلاحات وتصحيح المسار بحسب إفادة صندوق النقد الدولي[3]. حيث صرح قال المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي، في تقييم عقب مشاورات «المادة الرابعة» مع الحكومة الكويتية، إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من المتوقع أن يتباطأ إلى 0.1 % فقط هذا العام بعد نمو بنسبة 8.2 % في عام 2022، ويرجع ذلك أساسًا إلى تخفيضات إنتاج النفط. والكويت جزء من أوبك+، وهي مجموعة منتجة تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول التي تقودها السعودية وحلفاء بقيادة روسيا، والتي تخفض إنتاج النفط الخام منذ نوفمبر لدعم الأسعار.

---

(1) رغم زيادة الإنفاق الحكومي في الميزانية، فإنه ليس بالضرورة أن يمثل زيادة في الإنفاق الرأسمالي لوجود عراقيل إدارية قد تؤجله لسنوات.

(2) 1,3٪ تراجعاً بالناتج المحلي الإجمالي بالربع الثاني، الجريدة، نشر في 2023/12/24، رابط مختصر، https://bitly.ws/376up

(3)Kuwait's economic recovery faces 'substantial' risks – IMF ،reuters.com ،https://bitly.ws/35rjj

- مخاطر الآفاق الاقتصادية مع تقلبات أسعار النفط، والتطورات الجيوسياسية العالمية الخطيرة، والتقلبات الكبيرة في أسعار الصرف، والتراجع العميق في النمو العالمي، وتغير المناخ، وخفض إنتاج النفط من قبل منظمة أوبك+، يمكن أن تؤدي جميعها إلى آثار سلبية على اقتصاد الكويت ويمكن أن تؤدي إلى تباطؤ النمو.

- ترتبط التحديات الطويلة الأمد التي تواجهها الكويت بالاعتماد على النفط، والتنويع، وتنفيذ الإصلاحات في الوقت المناسب، ولكن مرونة البلاد الاقتصادية تعتمد على أصول أجنبية كبيرة. حيث أكدت وكالة «فيتش» تصنيف الكويت عند «AA-» مع نظرة مستقبلية مستقرة، على الرغم من التحديات المالية والهيكلية الناجمة عن الاعتماد الكبير على النفط، ودولة الرفاهية السخية، والقطاع العام الكبير، وانخفاض مؤشرات الحوكمة.

- تشكل الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة حال اتساع نطاقها تحديا كبيرًا حيث إن التأثير الاقتصادي للحرب سيؤثر على جميع دول المنطقة ومنها حيث لا يزال النفط هو الصادرات الرئيسية للبلاد، ومن شأن التأخير في الإصلاحات الهيكلية أن يعيق التقدم نحو تنويع الاقتصاد.

الفرص المتاحة:

- أشار الصندوق إلى استفادة الكويت من ارتفاع أسعار النفط، حيث زاد الناتج المحلي الإجمالي 8.2 % في عام 2022 .بينما من المتوقع أن يتراجع النمو النفطي في عام 2023 بسبب تخفيضات إنتاج النفط، فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي سيظل قوياً، مدفوعاً بالطلب المحلي، ومن المتوقع أن يظل ثابتاً على المدى المتوسط. يذكر أن ميزانية الكويت العامة تعتمد على إيرادات النفط الخام بنسبة 88 %، وفق بيانات وزارة مالية الكويت. أما عن معدل التضخم فإنه كان قد بلغ ذروته عند 4.7 % على أساس سنوي في أبريل 2022، ثم تراجع إلى 3.7 % في مايو الماضي بفضل تشديد السياسة النقدية.

- في 2023/11/9 كشف وزير التجارة التركي عمر بولات عن عرض تركي على الكويت لتوقيع اتفاقية شراكة شاملة، على غرار تلك التي وقعتها أنقرة مع دول خليجية، مثل قطر والإمارات.

- زيادة بنسبة 25 % في النقد الأجنبي للكويت والودائع الأجنبية في الخارج، وزيادة حقوق السحب الخاصة للكويت من صندوق النقد الدولي، ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 8.2 % في عام 2022، وانخفاض الدين الحكومي، وانخفاض التضخم في سبتمبر إلى 3.7 %.

- هنـاك استقرار للنظـام المصرفي المقاوم للصدمات الشديدة، وتعزيز الأرصدة المالية والأجنبية، وزيادة الفائض المالي الإجمالي إلى 22.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022، والحفاظ علـى الاستقرار المالي، ونمو الائتمان المصرفـي وبنك الكويت المركزي، كانت إيجابية أيضًا. كما ظـل التعافـي الاقتصادي والنمو غير النفطي قويين في عـام 2023 مع انخفاض التضخم وفائض كبير في الحساب الجاري، وتم اتخاذ خطوات نحو استراتيجية التكامل الوطني ومكافحة الفساد.

- تعتبـر خطة الحكومـة لإنشاء صندوق مستقل جديـد لدعم الاقتصادات المحليـة وتنويعها خطوة إيجابيـة نحو تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية، وتعتبر أصول الهيئة العامة للاستثمار الكويتية بمثابة دعـم مالـي كبير. وصنـدوق الاحتياطي العام (GRF) هو صندوق الأجيـال القادمة (FGF) الذي تديره الهيئة العامة للاستثمار الكويتية (KIA). وفي عام 2022، كان هذا ثالث أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم بأصول بقيمة 738 مليار دولار أمريكي تحت الإدارة والاستثمار.

- مـن شـأن برنامج التنويع الاقتصادي وإدخـال ضريبة القيمة المضافـة أن يمكنا الكويت من تنويع إيراداتها.

- تتمتع الكويت بصناعة كبيرة لإدارة الثروات، وقد استثمرت شركات الاستثمار الكويتية مبالغ متزايدة مـن الأصـول المالية فـي الخارج. وبصرف النظر عـن دور الصندوق الكويتـي للتنمية الاقتصادية العربية، فإن المؤسسات المالية الكويتية تولي اهتماما متزايدا للأسواق الناشئة.

مسار التوقعات المحتملة

- يرتبـط اقتصـاد الكويـت أيضًـا ارتباطًا وثيقًـا بالاقتصاد العالمـي، ويمكن أن تؤثر آثـار الأزمات الاقتصاديـة العالميـة بشكل فوري علـى الاقتصاد الكويتي وتؤدي إلـى انكماش مفاجئ – كما كان الحال خلال أزمة فيروس كورونا.

- يمكن أن يؤدي تأخر الكويت في الإصلاحات المالية والهيكلية اللازمة إلى تضخيم مخاطر السياسة الماليـة المسايرة للدورة الاقتصادية وتقويض ثقـة المستثمرين. ومن شأن مثل هذا التأخير أيضاً أن يعيق التقدم نحو تنويع الاقتصاد، وهو ما يجعله أكثر عرضة لمخاطر التحول المناخي وتفضيل العالم للطاقة النظيفة.

- من المرجح أن يصل نمو الناتج المحلي الكويتي الحقيقي إلى 3.6 % خلال عام 2024، بالإضافة

إلى نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي غير النفطي 3.1 %، كما توقعت أن تظل بيئة الأعمال والتشغيل للبنوك الكويتية عمومًا في عام 2024 مثل ما كانت عليه عام 2023. بحسب وكالة فيتش للتصنيف الائتماني.

- لازالت البنوك الكويتية تتمتع البنوك برسملة جيدة وسيولة عالية، ولاتزال هناك مخصصات كافية لتغطية القروض المتعثرة، كما أن الربحية آخذة في التعافي.

- أشارت توقعات البنك الوطني الكويتي إلى أن الظروف الاقتصادية لدولة الكويت ستظل إيجابية خلال عامي 2023-2024 وذلك في ظل بقاء النشاط الاستهلاكي بوتيرة جيدة، والسياسة المالية التوسعية التي تطبقها الحكومة بفضل ارتفاع أسعار النفط وتراجع معدلات التضخم.[1]

- توقع صندوق النقد الدولي في تقريره لآفاق الاقتصاد العالمي الصادر في 2023/12/3، أن اقتصاد الكويت سينمو بنسبة 0.9 % في 2023 و2.7 % في 2024.[2]

- في الواقع، إلى جانب زيادة إنتاج الغاز إلى 1.5 مليار قدم مكعب، سيظل النفط عنصرًا حيويًا. ومن خلال استثمار أكثر من 87 مليار دولار أمريكي، خاصة في بناء المصافي بحلول عام 2030، ستصبح الكويت مركزًا عالميًا لصناعة البتروكيماويات وتعتزم تطوير مركز للطاقة، بما في ذلك خلط الموارد من البلدان الأخرى.

- من المتوقع تسارع نمو الائتمان في الكويت بشكل طفيف من 3.1 % على أساس سنوي في أكتوبر 2023 إلى 3.5 % نهاية 2023، قبل أن يتعافى إلى 6.2 % على أساس سنوي نهاية 2024. ومن المتوقع أن يشهد نمو الإقراض في 2024 ارتفاعاً (أعلى من المعدل الوسطي 2010-2019) على وقع السياسة المالية الفضفاضة، ونمو عدد السكان وجهود الحكومة لتطوير مشاريع البنية التحتية والإسكان الجديدة، حيث سيؤدي ارتفاع الإنفاق الحكومي والنمو السكاني وتدفق المشروعات الجديدة وتخفيف بعض تكاليف الاقتراض في النصف الثاني من 2024 إلى تعزيز الطلب على القروض العام في 2024.[3]

---

(1) توقعات إيجابية بتحسن الظروف الاقتصادية في الكويت خلال 2024، مباشر، نشر في 2023/11/19، رابط مختصر، https://bitly.ws/35q4f

(2) «النقد»: 2,7 ٪ نمواً متوقعاً للاقتصاد الكويتي في 2024 ن جريدة الأنباء الكويتية، نشر في 2023/12/4، رابط مختصر، https://bitly.ws/35pZe

(3) «فيتش»: طلب القروض في الكويت سيتسارع خلال 2024 وأرباح البنوك ستظل قوية، العربية، نشر في 2023/12/10، رابط مختصر، https://bitly.ws/35q6R

- من المتوقع تباطؤ نمو الودائع من 4.3 % نهاية 2023 إلى 2.8 % نهاية 2024، حيث سيؤثر ضعف إيرادات النفط والغاز على الودائع الحكومية.

- من المرجح زيادة النمو والاستثمار العام في عام 2024. ومن المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للكويت بمقدار 24.2 مليار دولار أمريكي بين عامي 2023 و2028 ليصل إلى 183.9 مليار دولار أمريكي. ويبدو أيضًا أن نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي والتضخم سينخفضان في عام 2024. ويجب أن تكون الكويت على ما يرام فيما يتعلق باحتياطيات رأس المال التي لديها للانتقال إلى اقتصاد أكثر توازناً، ولكن لا يزال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

- ذكرت وحدة «إيكونوميست إنتلجنس» أن البيانات القوية لمؤشر مديري المشتريات في دول مجلس التعاون الخليجي تشير إلى قوة اقتصاديات المنطقة نسبياً، وزخمها. وبحسب أحدث تقارير الوحدة، ستسجل الكويت ثاني أعلى نمو اقتصادي على مستوى دول التعاون في 2024، إذ تشير توقعاتها إلى أن متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سنوياً للكويت خلال الفترة المذكورة سيبلغ 4.9 في المئة، وهو ثاني أعلى متوسط بعد السعودية. ورجحت أن تكون دول الخليج من بين أسرع الاقتصاديات نمواً في العالم في 2024، إذ تتوقع تراوح معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين 3 في المئة و4 في المئة في السعودية والإمارات وقطر والكويت، وأبطأ قليلاً للبحرين وسلطنة عُمان.[1]

- من المرجح أن يتأخر القطاع العام الكويتي في استيعاب الأعداد الكبيرة من الخريجين الذين يفضلون التوظيف العام، وعندما يحدث هذا، ستحتاج الحكومة والبرلمان إلى العمل معا لتوسيع القطاع الخاص وزيادة قدرته على سد فجوة البطالة في البلاد.[2]

- من المتوقع أن تظل البطالة، ولا سيما بين الشباب، وضعف القطاع الخاص، تشكل تحديا كبيرا لكل من السلطتين التشريعية والتنفيذية؛ مما يؤدي إلى مزيد من المشاكل الاجتماعية والاقتصادية داخل الكويت إذا لم يتم التصدي لها.

(1) الكويت ستسجّل ثاني أعلى نمو خليجي حتى 2024، إيكونوميست إنتلجنس، رابط مختصر، https://bitly.ws/36fCz

(2)The Need For Political Organization In Kuwait ،Dr. Mohammad Al-Rumaihi، https://bitly.ws/36jJj

- من المتوقع أن تستمر الحكومة في تصحيح المسار على الجانب الاقتصادي من خلال اتخاذ تدابير تصحيحيــة لتعزيــز الحوكمة وبيئة الأعمال، وزيادة المنافســة وتشجيع الاستثمار، وتعزيز الحوكمة الماليــة والشفافيــة، وزيــادة إنتاجية العمل، وتنمية القطاع الخاص غيــر النفطي. حيث تبلغ حصة القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي 25 % فقط.

الإمارات..
توازنات جيوسياسية صعبة وسط أزمات دولية معقدة

يكمن القول أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تحاول أن تصيغ توازنــات جيوسياسية صعبة وسط أزمات دولية معقدة ؛ إذ تحاول أن تستفيد من الأزمات الإقليميــة والتنافس بين القوى الكبرى لتحقيق تطلعاتهــا الاستراتيجية في محيطها الإقليمي والدولي، وتقوم بدور فاعل ومؤثر في عدد من الصراعات الإقليمية منذ 2011 وحتــى الآن، وتشير أصابع الاتهام بضلوعها في تغذيــة عدد من الصراعات في المنطقة منها ؛ليبيا واليمــن والسودان فضلا عن الدور اللوجيستي الذي تلعبه في تغذيه الحرب الإسرائيليــة المستمرة علــى قطاع غزة منــذ 7 أكتوبر/ تشريــن الأول الماضي2023، وفــق عدد من التقاريــر الدولية، وهو ما تنفيه الإمارات بين الحيــن والآخر عبر بياناتها السياسية.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد مسار الأداء في السياسة الخارجية في 2023 كمــا نسلط الضوء على أبرز التغيرات في السياســة الداخلية ومؤشراتها العامة ومساراتها المستقبلية في 2024.

مسار الأداء على المستوى الخارجي

- حرصـت الإمـارات على لعـب دور رئيسي واستراتيجي في محيطها الإقليمـي والدولي حيث تولت رئاسة مجلس الأمن الدولي، وذلك في شهر مارس/آذار 2022. وفي يونيو/حزيران 2021، انتخب أعضاء الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإمارات لعضوية مجلس الأمن إلى جانب ألبانيا والبرازيل والغابون وغانا للفترة 2022-2023.

- عـززت الإمارات شراكتها فـي دول شرق آسيا حيث أعلنت فـي 2023/1/18، توقيع 9 اتفاقيات ومذكـرات تعـاون مع كازاخستان فـي مجالات مختلفة. تهدف إلى «تنميـة جوانب التعاون وترسيخ العلاقـات بيـن البلدين» في مجالات الطاقة والصحة والنقـل والتدريب والموانئ والاستثمار. وفي الربـع الأول مـن 2023، استثمـرت الإمـارات 209.7 ملايين دولار في الاقتصـاد الكازاخستاني، بزيـادة 2.5 مـرة عـن العـام الماضي. ومنذ العـام 2005 إلى الربـع الأول مـن 2023، استثمرت الإمارات نحو 3.38 مليارات دولار في كازاخستان.[1]

- في 27/ أغسطس أدانت الإمارات بشدة المحاولة الجديدة لكوريا الشمالية، لإطلاق قمر استطلاع عسكـري هـذا الأسبـوع، معتبرة مثل هـذه الأحداث مصدر قلـقٍ بالغ، وتصعيداً خطيـراً في شبه الجزيـرة الكوريـة. جاء ذلك خـلال بيان للقائمـة بالأعمـال الإماراتية لدى الأمـم المتحدة أميرة الحفيتـي، خـلال جلسة مجلس الأمـن التي عقدت تحت عنـوان «عدم الانتشـار/ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية»، حسب وكالة «وام» (رسمية).[2]

- وقّعـت الإمـارات سلسلة من الاتفاقيـات للاستثمار في اقتصادات آسيويـة وأفريقية، بما في ذلك فـي إندونيسيا التي عقدت مجموعة «جي42» ودواليو مباحثات شراكة للمساعدة في بناء العاصمة الجديدة فيها خلال 2023.

- فيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية مع فرنسا تسارعت الشراكة الفرنسية الإماراتية بشكل ملحوظ في عهـد الرئيس الحالي إيمانويل ماكـرون، بعد أن كان الرئيسان السابقان نيكولا ساركوزي وفرانسوا

(1) الإمارات تتطلع للاستثمار بمحطة بحرية في كازاخستان، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38m6F
(2) الإمارات تدين إطلاق كوريا الشمالية قمر استطلاع عسكري جديد، البيان الإماراتية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38itm

هولانـد يميـلان إلى الاعتمـاد في الغالب على الشـركاء القطريين والسعوديين، مع الحفاظ على علاقات جيدة مع الإمارات.

- شهدت العلاقات الإماراتية الاثيوبية نموا متسارعا في عدد من المجالات والقطاعات الاقتصادية، وتدخـل إثيوبيا ضمن اهتمامـات استراتيجية الإمارات الخاصة بتعزيـز وتوسيع علاقاتها مع دول القـارة الإفريقيـة، وتقوية جسور التعاون معها في المجالات المختلفـة، وتعتبر الإمارات ثاني أكبر شريـك تجـاري لإثيوبيـا، وتضاعف التبـادل التجاري بين البلديـن أكثر من سبع مـرات منذ العام 2008، ليصـل حجـم التجارة غير النفطية بين البلدين إلى مليـار و400 مليون دولار خلال 2023 بحسب وكالة «وام».[1]

- فيما يتعلق بالموقف الإماراتي من الأزمة التي تشهدها السودان خلال 2023 كشف تحقيق نشرته صحيفـة «نيويـورك تايمز»،[2] أن الإمارات تدعو علناً لتسويـة سلمية في السودان، لكنها تقوم سراً بتغذيـة الحرب. وأشار التقرير إلى أن أبـو ظبي تقوم بنقل الأسلحة، وتقديم العناية الطبية لجانب مـن الصـراع المتصاعد في السودان (قوات الدعم السريع)، من قاعدة بعيدة في تشاد. فيما يؤكد الإماراتيون أن عمليتهم على الحدود هي إنسانية بحتة.

- أدانـت وزيـرة التعـاون الدولي الإماراتي ريم بنـت إبراهيم الهاشمي بكلمتهـا بصفة دولة الامارات كممثلـة للمجموعة العربية في مجلس الأمن، المقاومة الفلسطينية ووصفت هجوم حركة «حماس» علـى مستوطنات الاحتلال الصهيوني وقواعده العسكرية في 7 أكتوبر/تشرين الثاني بـ «البربرية». وطالبـت «حماس» بالإطلاق الفوري وغيـر المشروط لسراح الرهائن؛ لحقن الدماء وتجنيب جميع المدنيين المزيد من الويلات».[3]

- الإمـارات، ممثلة بالهيئة العامة للطيران المدني، وقعـت، في شهر يونيو/حزيران 2023، «اتفاقية لخدمات النقل الجوي، مع إيران، بهدف تنظيم رحلات نقل جوي بين البلدين وزيادة فرص التجارة والسياحـة». وذكـرت وكالـة الأنباء الإماراتيـة (وام) أن «الاتفاقية، التي جرت تأتـي في إطار تبني

(1) بن زايد وآبي أحمد يبحثان التعاون الثنائي ويشهدان توقيع اتفاقيات ومذكرات تفاهم، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38m65

(2)Talking Peace in Sudan, the U.A.E. Secretly Fuels the Fight ،www.nytimes.com ،URL https://bitly.ws/38hMq

(3) وزيرة التعاون الدولي بالإمارات، ريم الهاشمي: «هجمات حمـاس بربرية وشنيعة». منصة (X) رابط مختصر، https://bitly.ws/38hBb

الإمارات لسياسة الأجواء المفتوحة، وتعزيز الربط الجوي بين البلدين.

- فـي 19/ سبتمبـر 2023 رحبت الإمـارات بالجهود التي تبذلها السعوديـة وسلطنة عُمان لإحلال السلام في اليمن، مؤكدة أهمية إيجاد حل سياسي مستدام.[1] وأثنت وزارة الخارجية الإماراتية في بيـان لهـا على المحادثات التي تجري في العاصمـة الرياض مع وفد حوثي للوصول إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل سياسي للأزمة اليمنية بما يعزز السلام والاستقرار في اليمن والمنطقة.

- فـي 24/ سبتمبر2023 جددت الإمارات، المطالبة بحقوقها المشروعة في الجزر الثلاث المحتلة مـن قبـل إيران، مؤكدة إصرارها على حل القضية المتنازع عليهـا عبر الطرق القانونية الدولية.[2] وأكدت وزيرة الدولة لشؤون التعاون الدولي في الإمارات ريم الهاشمي، في كلمة بلادها أمام الدورة الـ 78 للجمعية العامة للأمم المتحدة، مطالبة إيران بحل قضية الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى.[3]

- فيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية اللبنانية أعلنت الإمارات أن رئيسها الشيخ محمد بن زايد، ورئيس الحكومة اللبنانية نجيب ميقاتي اتفقا على اتخاذ الإجراءات اللازمة لإعادة افتتاح سفارة أبو ظبي في بيروت التي أغلقت منذ أواخر 2021. جاء ذلك وفق ما أفادت به وكالة أنباء الإمارات الرسمية «وام» عقب لقاء جمع بن زايد وميقاتي في قصر الشاطئ في العاصمة أبو ظبي.[4]

- فـي 2023/10/10 حذرت الإمارات، النظام السوري من التدخل في الحرب بين حركة المقاومة الإسلاميـة «حماس»، والاحتلال الإسرائيلي، أو السماح بشن هجمـات من الأراضي السورية على إسرائيـل. ونقـل موقـع «أكسيوس» الأمريكي، عـن مصدريـن، وصفهما بالمطلعيـن على الجهود الدبلوماسية الإماراتية، أن الإماراتيين يتمتعون بنفوذ على الحكومة السورية أكبر من معظم الدول العربيـة فـي المنطقة، خاصةً أن الإمارات كانت من أول الدول التي أعادت علاقاتها مع نظام بشار

(1) الإمارات ترحب بالمحادثات مع وفد حوثي في الرياض، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38ijB
(2) تقع الجزر الاستراتيجية الثلاث في الخليج قرب مضيق هرمز الذي يمرّ عبره خُمس إنتاج النفط العالمي، ولم تتوقف الإمارات عن الدفاع عن حقها والمطالبة بسيادتها عليها. وتحتل إيران الجزر الإماراتية الثلاث (طنب الصغرى، وطنب الكبرى، وأبو موسى)، منذ نوفمبر/تشرين الثاني 1971، قبل أيام من قيام الاتحاد في 2 ديسمبر/كانون الأول 1971
(3) الإمارات تجدد دعوتها لإيران لإنهاء احتلالها الجزر الثلاث، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38iif
(4) أواخر أكتوبر/ تشرين الأول 2021 أعلنت الإمارات، سحب دبلوماسييها من لبنان ومنع مواطنيها من السفر إليه دعما للسعودية، في ظل ما اعتبرته «نهجا غير مقبول» من مسؤولين لبنانيين تجاه الرياض، وذلك بعد تصريحات وزير الإعلام اللبناني السابق جورج قرداحي حول حرب اليمن والتي اعتبرتها مسيئة ومتحيزة.

الأسد.[1]

- في 2023/11/10 أبلغ الاتحاد الأوروبي الدول الأعضاء بأن الإمارات وافقت على الحد من إعادة تصدير بضائع إلى روسيا تستخدم لأغراض عسكرية في أوكرانيا. وقال مسؤول إماراتي لبلومبرج نيـوز[2] إن بـلاده ستقيد تصدير وإعادة تصدير منتجات محـددة ذات استخدام مزدوج إلى مناطق الصراع وإن لديها إطارا قانونيا تراقب من خلاله باستمرار تصدير تلك المنتجات.

- واجهـت صفقات الإمارات لإدارة موانئ استراتيجية في تنزانيا وجيبوتي والصومال أزمات متعددة فـي 2023، وبالإضافـة إلى ذلك تجد الإمارات منافسـة من الصين، وانتقادات من جهات حقوقية بسـبب انتهاكاتهـا في القارة السمـراء. حيث تدير الإمارات نحو 12 ميناء فـي جميع أنحاء أفريقيا مـن خـلال شركات مملوكة للدولة، ما يجعلها رابع أكثر مستثمر فـي أفريقيا خلال العقد الماضي بعـد الصيـن والاتحاد الأوروبي والولايـات المتحدة.[3] وخلال تلك الفترة، بلـغ حجم الاستثمارات الإماراتيـة فـي أفريقيا ما يقرب من 60 مليـار دولار، وتتركز على البنية التحتيـة والطاقة والنقل والخدمات اللوجستية.

- أطلقـت الإمـارات مطلع نوفمبر 2023، عملية سمتها «الفارس الشهم 3» الإنسانية؛ لتقديم الدعم الإنسانـي للشعـب الفلسطيني في غـزة، وقالت إنها أرسلـت ضمن العمليـة 105 طائرات حملت المستشفـى الميدانـي ومحطات تحلية الميـاه، وأكثر من 7126 طناً من المـواد الغذائية والطبية والإغاثية.[4] وأقامت الإمارات مستشفى ميدانيا متكاملا في غزة ضمن عملية «الفارس الشهم 3» الإنسانية، بحسب ما ذكرت وكالة «وام» الإماراتية.[5]

- فـي 2023/12/4 وقـع رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة الشيخ، محمد بن زايد آل نهيان، مع

---

(1) Scoop: UAE warns Syria's Assad not to get involved in Hamas-Israel war، www.axios.com، URL https://bitly.ws/38hLm

(2) قبل عدة أشهر، بدأت الولايات المتحدة ودول أوروبية ضغوطا على الإمارات لوقف تصدير بضائع قد تكون حيوية للصناعات العسكرية الروسية، في مسعى غربي جديد لمحاولة ضبط ما تعتبره دوائر هناك بعدم التزام من قبل أبو ظبي بنظام العقوبات على روسيا بعد غزوها أوكرانيا.

(3) Washington's Blank Check for the United Arab Emirates Must End، foreignpolicy.com، URL، https://bitly.ws/38hyX

(4) الإمارات توجه ببدء «الفارس الشهم 3» لدعم الفلسطينيين في غزة، سكاي نيوز عربية، رابط مختصر، https://bitly.ws/37xDB

(5) تنفيذاً لأوامر رئيس الدولة.. الإمارات تقيم مستشفى ميدانياً متكاملاً في غزة ضمن عملية الفارس الشهم 3 الإنسانية. وكالة أنباء الإمارات، رابط مختصر، https://bitly.ws/37xPE

العاهـل المغربـي الملك، محمد السادس، في أبو ظبي «إعلانا نحو شراكة مبتكرة وراسخة» بهدف تطوير مختلف مجالات التعاون بين البلدين.

- في مطلع ديسمبر2023، كشفت وسائل إعلام إسرائيلية، عن توقيع اتفاقية تشغيل جسرٍ بـري بيـن ميناء دبي وميناء حيفا المحتلة، كما ذكـرت أنّ ذلك يأتي بهدف تجاوز ما عدّته «التهديـد اليمني بإغلاق الممرات الملاحيـة». [1]وكشفت وسائل إعلام عبرية عن وصول 10 شاحنـات إلى إسرائيل عبر الجسر البري الجديد الذي يصل بين ميناء دبي وتل أبيب مـروراً بالسعوديـة والأردن.[2] وأفاد موقع «والا » في تقرير لـه بوصول الدفعة الأولى من الشحنـات التجارية المحملـة بالمواد الغذائية الطازجة من دبـي إلى إسرائيل، من خلال الجسـر البـري الجديد البديل للبحر الأحمر، عبر موانئ دبي مـروراً بالسعودية والأردن، حيث يبلغ طول الجسر البديل (ألفي كيلو متر) وتستغرق الرحلة حوالي يومين.[3]

- نفـت وزارة الدفاع الإماراتية، مـا وصفته بمزاعم حول وصول سرب من الطائرات العسكرية الأمريكية إلـى قاعـدة الظفرة الجوية لتقديم الدعم إلـى إسرائيل، وقالت الوزارة، في بيـان نشرته عبر حسابها الرسمـي فـي منصـة «X»، إن «هـذه المزاعم لا أسـاس لها من الصحـة، وأن تواجد هـذه الطائرات الأمريكية في قاعدة الظفرة يجري وفق جداول زمنية محددة مسبقاً منذ عدة شهور».[4] ونقلت صحيفة «وول ستريت جورنال» الأمريكية عن «البنتاجون» تأكيده أن سرب الطائرات يهدف لدعم «إسرائيل».

- أعلنـت الإمارات في 2023/12/13 استعدادهـا للمشاركة في جهود إعادة إعمار قطاع غزة، بعد انتهـاء الحرب، وذلك خـلال تدشينها 3 محطات تحلية مياه لأهالي غـزة، وصلت إلى منطقة رفح المصرية.[5] وحضر تدشين المحطات، سفيرة الإمارات الدائمة لدى الأمم المتحدة لانا زكي نسيبة

---

(1)Israel›،UAE to establish land bridge between ports: Israeli media ،english. almayadeen.net ،https://bitly.ws/37xix

(2)Israel logistics startup forges overland trade route to bypass Houthi Red Sea crisis. www.timesofisrael.com ،https://bitly.ws/37xoU

(3) تم تدشين هذا الخط للنقل البري إلى إسرائيل، لنقل البضائع لإسرائيل بعد منع الحوثيين في اليمن السفن التجارية من الوصول إلى ميناء إيلات عبر البحر الأحمر.

(4) تنفـي وزارة الدفـاع المزاعم التي تداولتها بعض وسائل الإعلام الدوليـة حول وصول سرب من الطائرات العسكرية الأمريكية إلى قاعدة الظفرة الجوية في دولة الإمارات لتقديم الدعم إلى إسرائيل.
https://bitly.ws/38hKS URL

(5) الإمارات تدشن 3 محطات تحلية مياه لغزة وتعلن استعدادها لإعادة إعمار القطاع، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37xIC

وعدد آخر من مندوبي الدول الأعضاء بمجلس الأمن.[1]

- أخطرت وزارة الخارجية السودانية، في 2023/12/10، السفارة الإماراتية بإعلان 15 شخصاً من الدبلوماسيين العاملين في السفارة أشخاصاً غير مرغوب فيهم، وطالبت بمغادرتهم السودان خلال 48 ساعة.[2] حسب ما أوردت وكالة الأنباء السودانية (سونا). ولم تتضح على الفور خلفيات القرار، أو الـرد الإماراتـي، لكن علاقـات الخرطوم وأبو ظبي شهدت توترات مؤخـرا على خلفية المعارك الدائرة في السودان.[3] وكانت صحيفة «وول ستريت جورنال» نقلت عن مسؤولين أوغنديين، قولهم إنهـم عشـروا فـي 2 يونيو/حزيران 2023على «شحنـات أسلحة في طائـرة، كان يفترض أن تحمل مساعـدات إنسانية من الإمارات إلى اللاجئيـن السودانيين» في تشاد. وفي أغسطس/آب 2023، نفـت الإمـارات «دعـم أي من طرفي الصـراع في السـودان بالسلاح والذخيرة»، وفـق بيان لوزارة الخارجية والتعاون الدولي على موقعها الإلكتروني.

- في 2023/12/7 أعلنت الإمارات، أن بعثتها لدى الأمم المتحدة قدمت مشروع قرار عاجل جديد يدعـو لوقـف إطلاق النار في غزة، محذرة مـن أن «الوضع في القطاع كارثي قد يصل إلى نقطة لا رجعة عنها، ولا يمكننا الانتظار أكثر».[4]

- كشـف موقـع «بريكنج ديفنس» النقاب عن خطة إنتاج صواريخ ذكية بين شركة MBDA الفرنسية للصناعـات الدفاعيـة والإمارات، مع هدف خـروج الإنتاج إلى الساحة عـام 2030. وقال الموقع، فـي تقريـر له، إن هذا أول تعاون كبير بين الإمارات وعملاق الدفاع الأوروبي منذ افتتاح MBDA مركزا لهندسة الصواريخ في أبوظبي منذ أسابيع، هو الأول للشركة الفرنسية خارج أوروبا.[5]

---

(1) – ستعمـل المحطـات على تحلية نحو 600 ألف جالون يومياً، وضخها عبر أنابيب تمتد إلى داخل قطاع غزة، وتغطي احتياجات 300 ألف نسمة، وفقا لبيان إماراتي سابق.

(2) قبل أيام من ذلك الإعلان، وفي اتهام علني يُعد الأول من مسؤول سوداني إلى السلطات الإماراتية، قال عضو مجلس السيادة السوداني ياسر العطا، إن «الإمارات ترسل إمدادات إلى قوات الدعم السريع، عبر مطار أم جرس التشادي». وأضـاف العطـا، الـذي كان يتحدث أمام مجموعة من أعضاء جهاز المخابرات العامـة في أم درمان، أن «المعلومات الواردة إلينا من جهاز المخابرات والاستخبارات العسكرية ومن الدبلوماسية السودانية تشير إلى أن الإمارات ترسل الإمدادات إلى الدعم السريع».

(3) خطوة مفاجئة.. السودان يعلن طرد 15 دبلوماسيا إماراتيا، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38h7E

(4)The UAE calls for a humanitarian ceasefire resolution to be adopted urgently and has just submitted a draft to the UNSC . URL https://bitly.ws/38hv6

(5)MBDA reveals joint smart missile plan with UAE، 2030 production target، URL، breakingdefense.com https://bitly.ws/38hw5

مسارات الأداء على المستوى الداخلي:

- أعلنـت دولـة الإمارات، عن إصدار مرسـوم بقانون اتحادي يهدف إلى تنظيـم الأنشطة الإعلامية بمختلـف أنواعها، ويجيز المرسوم بقانـون للأشخاص الطبيعيين والاعتباريـن تملّك المؤسسات والوسائل الإعلامية وفق ضوابط وشروط محددة. ويحدد القانون الأنشطة الإعلامية على أنها أي نشـاط يتعلـق بإنتاج ونقل وتوزيع وطباعة ونشر وبث وإرسال المحتوى الإعلامي، سواءً كان مقروءا أو مسموعـا أو مرئيـا أو رقميا، وإتاحتهـا للجمهور عبر وسائل الإعلام سـواء كانت هذه الأنشطة بمقابل أو دون مقابل، وتشمل البث التلفزيوني والإذاعي، والأفلام السينمائية والمصنفات الفنية.

- فـي أبريـل/ نيسان من 2023، نقلت وكالة «فرانس برس» عن مصـادر قولها إن الإمارات ستسمح ببعض أشـكال المقامرة، شريطة أن تتخذ كل إمارة قرارها بهذا الخصوص، وتحدد بشكل مستقل كيفية تنظيم الأمر.

- وكانت مجموعة من المنتجعات ونوادي القمار العالمية، قالت إنها تدرس إمكانية فتح فروع لها في الإمارات، خاصة أنها تعد نقطة جذب مهمة للسياح.[1]

- فـي 2023/12/9 نظمت مجموعة صغيرة مـن المتظاهرين احتجاجا نادرا في دبي بمكان انعقاد مؤتمـر الأمـم المتحـدة المعني بتغيـر المناخ (كـوب28) للمطالبـة بالإفراج عن نشطـاء مؤيدين للديمقراطيـة معتقلين في الإمارات ومصر. وشارك نحـو 25 شخصا في الاحتجاج رافعين صورا للإماراتيين أحمد منصور[2] ومحمد الصديق والناشط المصري البريطاني علاء عبد الفتاح.[3]

- واصلـت الإمـارات تطوير برنامج «الإمارات لرواد الفضاء» الـذي أطلقته في العام 2017، لتطوير دورهـا الفضائـي. حيث أطلقت رحلـة النيادي أوائل مارس/ آذار 2023 علـى متن محطة الفضاء الدولية ضمن Crew-6 وهذه الرحلة المؤجلة هي «ثاني مهمة إماراتية إلى محطة الفضاء الدولية»، بعد قيام الإماراتي هزاع المنصوري، بأول مهمة عام 2019.[4]

---

(1) فـي ينايـر 2022 أعلنت إمارة رأس الخيمـة الإماراتية السماح بممارسة «ألعاب قد تتضمـن القمار»؛ في إطار اتفاق أبرمته مع شركة أمريكية لإقامة مجمع ترفيهي.

(2) قضـت محكمـة إماراتيـة بسجن منصور عشر سنوات في 2018 بعدما وجهت لـه اتهامات من بينها استخدام وسائل التواصل الاجتماعي للإضرار بالوحدة الوطنية والتناغم الاجتماعي والإضرار بسمعة البلاد.

(3) – وصفت منظمة هيومن رايتس ووتش المظاهرة بأنها تاريخية لأنها حدثت في الإمارات التي لا تبدي تساهلا كبيرا مع الاحتجاجات وتحظر الجماعات المنظمة مثل الأحزاب السياسية والنقابات العمالية.

(4) الإمارات: لحظة عودة رائد الفضاء الإماراتي سلطان النيادي إلى الأرض بعد 6 أشهر، BBC عربية، رابط مختصر https://bitly.ws/38iso

- فـي يوليو/تمـوز 2023، بدأت الإمارات في إصدار غرامات عن النصـف الأول من العام لشركات القطـاع الخاصـ في عدم امتثالها لأهداف التوطيـن لعام 2022، إلا أنها لم تكشف عن حجم هذه الغرامـات أو العقوبـات المفروضـة علـى الأطراف المتورطة فـي إصدار أو قبـول «عمل وهمي»، بالمخالفة لقانون التوطين بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (95) لسنة 2022، الصادر عن مجلس تنافسية المواهب الإماراتي.

- فـي 13/ أغسطـس 2023 أعلنت وزارة المـوارد البشرية والتوطين الإماراتيـة، عن استرداد دعم مالـي بقيمـة أكثر من 2 مليونين و320 ألف درهم (630 ألف دولار) من 107 مواطنين منتفعين من برنامج «نافس»، وذلك بعد أن ثبت قبولهم بـ «وظائف وهمية» في القطاع الخاص.[1]

- استعـادت الإمـارات ما يعادل أكثر من 600 ألف دولار من مدفوعات الشركات التي خلقت وظائف وهميـة لمساعدتهـا علـى الامتثال لقانون التوطين فـي البلاد، والذي يتطلب مـن شركات القطاع الخاص التي تضم 50 موظفًا ماهرًا على الأقل توظيف 2 % من مواطني الدولة الخليجية، بحلول نهاية 2023.[2]

مؤشرات الأداء العامة

- تحظي الإمارات بمكانة لدى واشنطن بفضل اعترافها بإسرائيل (حليفة الولايات المتحدة) في عام 2020 إلـى جانـب البحرين والمغـرب، ورفضها دعوات قطع العلاقات مع تـل أبيب احتجاجا على حـرب غزة، وإدانتها لمعركة طوفان الأقصى التي شنتها (حركة حماس) على الكيان الصهيوني في 7 أكتوبر2023.

- بالنظـر إلى حجـم الجهود التي بذلتها دولة الإمارات في الترويج لـ «اتفاقيات أبراهام» على مدى السنـوات الثـلاث الماضية، من الطبيعي أن تشعـر أبو ظبي بشكل خاص بأنهـا «مكشوفة»، وأكثر عرضـة لتداعيات التحـولات في الرأي العام العربي الآن جراء الحـرب الإسرائيلية الوحشية على قطاع غزة في حال انتصرت المقاومة على إسرائيل. وهو ما يعطي مؤشراً واضحاً على طبيعة وفهم الموقف الإماراتي من الحرب على غزة الذي يبدو في الكثير من الأحيان متأرجحا بين الدعم لوقف

(1) لا يمكـن تلبيـة متطلبـات القوى العاملة للتوطين إلا من خلال توظيف مواطني الإمارات في وظائف «كعمالة ماهرة»، والذين يعرفون بأنهم محترفون حاصلون على شهادة تعادل درجة جامعية، ويحصلون على راتب شهري قدره 4 آلاف درهم (1090 دولارا).

(2)What is Emiratization and how did UAE recover 600،000 from «fake hires?» www.al-monitor.com ،URL https://bitly.ws/38m9a

الحرب وفي نفس الوقت الدعم اللوجستي لإسرائيل.

- فيمـا يتعلـق بصفقات الأسلحة التي أبرمتها دولة الإمـارات في 2023، لاسيما مع MBDA فمن المتوقـع أن تنشـئ فرع خاص لها فـي الإمارات، وهذا من شأنه أن يؤسـس لمشروعات صاروخية طموحـة تفيد الجيش الإماراتي وجيوشـا أخرى في المنطقة. حيث حققت الإمارات قفزات نوعية إلى الأمام في توسيع قاعدة مزودي الأسلحة وتطوير قاعدة صناعية دفاعية محلية قادرة على تلبية الاحتياجات الوطنية والفوز شريحة أكبر من سوق الأسلحة العالمية.

- سلـط موقع «بريكنج ديفينس»[1]، المعني بالشأن الدفاعي، الضوء علـى تأكيد رئيس لجنة الدفاع والداخليـة والشـؤون الخارجية بالمجلـس الوطني الاتحادي الإماراتي، علـي النعيمي، على موقف بـلاده «الثابت» من استمرار التطبيع مع إسرائيـل في إطار اتفاقيات إبراهام رغم تصاعد العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة والأراضي الفلسطينية المحتلة، مشيرا إلى ترجيحات معاكسة بأن يؤدي الصراع الحالي إلى تجميد المناقشات حول تطبيع العلاقات بين إسرائيل والسعودية.

- هناك الكثير من المؤشرات على توتر العلاقات الأمريكية مع الإمارات حيث تشير التقارير إلى أن وزارة الخزانة الأمريكية أصبحت في حالة من القلق بشأن العلاقات التجارية بين الإمارات وروسيا، خاصـة بعـد زيادة الصـادرات الإلكترونية من الإمـارات إلى روسيا بسبعة أضعـاف، وفقا لبيانات الجمـارك الروسية التـي حللتها مؤسسة «روسيا الحرة». وزادت صـادرات الرقائق الإلكترونية من الإمارات إلى روسيا، بمقدار 15 ضعفا، والعديد منها مصنوع في الولايات المتحدة، وأعيد تصنيعه بالإمارات، وتمتلئ إمارة دبي بأموال الروس، كما أن 100 طائرة مملوكة للروس متوقفة في مطارها بعد أن منعت الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي الشركات من ضمانها وصيانتها.[2]

- فيمـا يتعلـق بالعلاقة بين فرنسا والإمارات جسـدت الأهمية المتبادلة المرتبطـة بالشراكة خلال الزيـارة الرسميـة الأولى التي قام بها الشيخ محمد بن زايـد في يوليو/تموز 2022، بعد مرور 31 عاما على آخر زيارة قام بها شيخ إماراتي إلى فرنسا.[3] بالإضافة إلى ذلك، التقى ماكرون وبن زايد

(1)As tensions rise over Israel's fight in Gaza، why a UAE official says Abraham Accords will endure ،breakingdefense.com، URL https://bitly.ws/38hzx

(2)Op-Ed video: The UAE runs roughshod in the region and its ties with Russia show just that ،David Hearst ،www.middleeasteye.net ،URL https://bitly.ws/38hMP

(3) الإمارات وفرنسا.. علاقة «تأمين تكميلي» بعد أمريكا ازدهرت مع ماكرون وبن زايد، معهد أبحاث السياسة الخارجية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38imI

عـدة مرات في الخـارج قبل هذه الزيارة، في سبتمبر/أيلول 2021، وديسمبر/كانون الأول 2021، ومايو/أيـار 2022. وقـد التقيا مؤخرًا في مايو 2023 في الفتـرة التي سبقت انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بتغير المناخ (COP28).

- فيما يتعلق بالعلاقات الإماراتية الاثيوبية تقول المؤشرات أن الإمارات نفذت خلال السنوات الماضية حزمة من المشاريع في إثيوبيا بقيمة تتجاوز 2.9 مليار دولار، ومن أبرز القطاعات التي تستثمر فيها الإمـارات في إثيوبيا صناعة الأدوية وتجارة التجزئـة والجملة، والقطاع الزراعي والصحي والتعليم والتعديـن. ودأبـت الإمارات على توسيـع دورها في القرن الأفريقي؛ وتقوم مـع قوى خليجية أخرى بتوسيـع علاقاتهـا في أفريقيا، وعملـت على الحضور بكثافة خلال السنـوات الماضية، في مناطق مطلة على البحر الأحمر وخليج عدن، عبر نشاط عسكري واقتصادي بتلك المنطقة الحيوية.

- فيما يتعلق بالنزاع بين الإمارات وإيران على الجزر الثلاث في ديسمبر/كانون الأول 2023، أصدرت الصيـن ومجلـس التعاون الخليجي بيانًـا مشتركًا دعا إلى تسوية دبلوماسية لهـذا النزاع، ما أزعج المسؤوليـن فـي طهران الذين اعتبروا البيان بمثابة تحدٍ لوحـدة أراضي بلادهم، واستدعت وزارة الخارجية الإيرانية سفير الصين في طهران للتعبير عن «استيائها الشديد».[1]

- يوليـو/ تمـوز الماضي2023، أصدرت روسيـا ودول مجلس التعاون الخليجـي بيانا مشتركا، دعا أيضًـا إلـى تسوية نزاع أبو ظبي وجزر طهـران من خلال الدبلوماسية، وهي خطـوة أسفرت أيضا عـن احتجـاج إيران مماثل على الرغم من العلاقات الوثيقة بين طهران وموسكو منذ الغزو الروسي لأوكرانيـا. وفي أغسطس/آب 2023، بدأ الحرس الثوري الإيراني مناورات عسكرية قبالة ساحل أبـو موسـى، على ما بـدا سعيا لإظهار استعـداد طهران للدفاع عن سيطرتهـا الحالية على الجزر الثلاث.

- فيما يتعلق بالتشريعيات المتعلقة ببرنامج التوطين في الإمارات تشير التقديرات إلى أن كل شركة مفوضـة في الإمـارات تفشل في تحقيق أهـداف التوطين الخاصة بهـا ستُعاقب بحوالي 11436 دولارًا، علـى مدى السنوات الخمس المقبلـة، حسبما أفادت وكالة أنباء الإمارات في أبريل/نيسان 2023. كمـا لوحـظ، أن الإماراتيين، الذين يمثلون حوالي 10 % من سكان الإمارات البالغ عددهم حوالي 10 ملايين نسمة، يشغلون في الغالب وظائف في القطاع العام. وتحاول الإمارات بقوة تعزيز

(1)UAE–Iran islands dispute complicates regional diplomacy ،responsiblestatecraft.org، URL https://bitly.ws/38mha

مشاركـة أكبر للمواطنين في القطاع الخاص وزيـادة القدرة التنافسية العامة للإماراتيين في سوق العمل.

مسار التوقعات المحتملة

- مـن المتوقـع أن يسهـم القانون الجديـد لتنظيم الأنشطـة الإعلامية الذي أصدرتـه الإمارات في 2023/12/18 فـي تطوير بيئة تشريعية واستثمارية إعلاميـة تنافسية تواكب المتغيرات العالمية في قطاع الإعلام.

- مـن المرجح أن تستمر الإمارات العربية في توثيق علاقاتها الدبلوماسية والاقتصادية مع إسرائيل يعزز ذلك ما أكدته أربعة مصادر [1] على دراية بسياسة حكومة الإمارات إن أبو ظبي تخطط للحفاظ على العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل على الرغم من الاستنكار الدولي بشأن الخسائر المتزايدة الناجمة عن عدوان الاحتلال على قطاع غزة، ولا تريد أن تخسر مكاسبها التي حققتها من التعاون مـع تـل أبيب منذ تطبيع العلاقات بينهما، ضمن ما يعرف بـ «اتفاقيات أبراهام» عام 2020، وفقا لما نقلته وكالة «رويترز». [2]

- كمـالا يوجـد احتمال لإنهاء العلاقات الدبلوماسية، التي تمثل أولوية استراتيجية طويلة المدى لأبو ظبي، التي لا تزال قلقة من مشروع إيران وتهديداتها، وترى أن علاقاتها مع تل أبيب توفر لها بعض الحمايـة مـن طهران. وهناك عامل آخر مهم يحكم رد فعل الإمارات على ما يحدث حاليا في غزة، وهـو كراهيتها لحركة «حماس»، باعتبارها محسوبة على جماعة الإخوان المسلمين، التي تناصبها أبوظبـي العداء، وساعد علـى الإطاحة بهم في مصر بواسطة السيسـي في 2013. بحسب وكالة رويترز. [3]

- مـن المرجـح أن تعزز الإمارات العربية علاقتها مع فرنسا حيث تتمركز القيادة البحرية الفرنسية للمحيـط الهندي في أبوظبي، وقد شرعت الدولتـان في مبادرة تعاون ثلاثية مفتوحة مع الهند في

(1) أوضحـت المصـادر الأربعـة، التـي طلبت عدم الكشـف عن هويتها، أنـه بالإضافة إلى التحدث إلـى دولة الاحتلال الإسرائيلي، عملت الإمارات على تهدئة المواقف العامة التي اتخذتها الدول العربية بحيث تكون هناك إمكانية العودة إلـى حـوار واسع بمجرد انتهاء الحرب. وأشارت المصادر إلى أنه وسط ذلـك المأزق، يزداد إحباط الإمارات بشكل متزايد تجاه شريكها الأمني الأكثر أهمية واشنطن، التي تعتقد أنها لا تمارس ضغوطا كافية لإنهاء الحرب في غزة.

(2) Exclusive-UAE Plans to Maintain Ties with Israel Despite Gaza Outcry، Sources Say، URL https://bitly.ws/38hwU، www.usnews.com

(3) المصدر السابق (بتصرف) URL. https://bitly.ws/38hwU

منطقــة المحيطين الهندي والهادئ فــي فبراير/شباط 2023. ويغطي هذا التحالف الاستراتيجي عــددا من المجالات، بما في ذلك الدفــاع والطاقة الخضراء والتنمية. وستبقى فرنسا حليفاً مهما للإمارات، لكنها ليست الحليف الرئيسي، وفيما يتعلق بالدفاع، فإن الولايات المتحدة هي الشريك الحيوي، تليها فرنسا كحليف مكمل.

- فيمــا يتعلق بتوطيــن الوظائف في الإمارات ومــن خلال برنامج «نافس»، تخطــط الإمارات لإنفاق مــا يصل إلــى 6.3 مليارات دولار (24 مليار درهم إماراتي) لتوظيــف 75 ألف إماراتي في القطاع الخاص بين عامي 2021 و2025.[1]

- فيما يتعلق بالنزاع على الجزر الثلاث المتنازع عليها بين إيران والإمارات فبالرغم من التحسن في العلاقــات الإماراتيــة الإيرانيــة منذ عام 2019، إلا أن توترات أساسيــة لاتزال باقية في العلاقات الثنائيــة، وكذلــك في علاقات إيــران مع السعودية والكويــت بسبب النزاع على حقــل الدرة-أراش للنفط والغاز، وهي التوترات التي ستختبر صمود التقارب الأخير بين طهران ودول مجلس التعاون الخليجــي. وفيما يبدو أن اتفاقيات تحسين العلاقات وخفض التوتر بينها وبين دول الخليج، مجرد بدايــة لعمليــة طويلة ومعقدة. ولا يمكن لاتفاق دبلوماســي إزالة هذه القضايا في المدى القريب أو المتوسط.

(1) أفادت وكالة أنباء الإمارات «وام» (رسمية)، في أوائل يوليو/تموز2023، بأنه نتيجة لبرنامج «نافس» للتوظيف، وقانون التوطين لعام 2022، يعمل حوالي 79 ألف مواطن إماراتي حاليًا في القطاع الخاص، وتوظفهم حوالي 17 ألف شركة.

الاقتصادي الإماراتي..
استراتيجيات محفزة لتوسيع دوائر النفوذ

تعـد دولة الإمـارات العربية المتحدة بالفعل مركـزًا عالميًا مرموقًا، ويتوافـق موقعها الاستراتيجي وشبكتهـا الجيـدة من المطـارات والموانئ والطرق، مـع مساعي أعضاء بريكس للاستفادة من أجندة الاتصال العالمية، بما في ذلك مبادرة الحزام والطريق الصينية.

كمـا أن عضويـة الإمـارات فـي بنك التنميـة الوطني تربـط عضويتها فـي بنوك التنميـة الأخرى متعـددة الأطـراف، ما يعزز خططها للتنويع الاقتصاد وتوسيع دائـرة النفوذ عبر الشراكات الاقتصادية والاستثمارات الخارجية.

وتتبنـى دولـة الإمـارات استراتيجيات اقتصادية محفـزة على التنويع الاقتصـادي، وتعمل على بناء اقتصاد قائم على المعرفة والتنوع يعززه التقدم العلمي والتكنولوجي، حيث تتميز ببيئة أعمال اقتصادية نشطة ومزدهرة وجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتبوأ المكانة الأولى عربياً، وتحوز مكانة متقدمـة علـى مستوى العالم، إذ تعد مركزاً مالياً وتجارياً واقتصادياً حديثاً، فيما تتمثل رؤية الخمسين عامـاً القادمة في جعل الدولة عاصمة عالمية للاستثمار والإبداع الاقتصادي، وحاضنة متكاملة لريادة الأعمال ومختبراً متقدماً للفرص الاقتصادية الجديدة والمشاريع الناشئة.[1]

وتسعـى دولة الإمـارات بثبات نحو تعزيز جسور الشراكة والتعاون واضعة في أولوياتها أهمية تعزيز مكانتهـا الاستراتيجيـة في جميع المسـارات السياسيـة والاقتصادية في محيطهـا الخليجي والعربي والدولـي وفـي هذا التقريـر الاستراتيجي السنـوي للعام 2023 نرصـد مسـارات الأداء الاقتصادي، ومؤشرات الأداء الدالة عليها ومساراتها المتوقعة في 2024.

(1) الإمـارات ماضيـة خلال عام 2024 بثبات نحو تعزيز جسـور الشراكة والتعاون والحوار، مركز الاتحاد للأخبار، وزارة الخارجية الإماراتية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38mnW

مسارات الأداء الاقتصادي في 2023

- أقـر مجلس الوزراء الإماراتي، فـي 2023/10/9، الميزانية العامة للاتحاد 2024–2026، بقيمة إجمالية 192 مليار درهم (52.27 مليار دولار).[1]

- بلغـت الإيـرادات الحكوميـة 246.9 مليار درهم (67.2 مليار دولار) أو مـا نسبته 26.4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي وذلك خلال النصف الأول من عام 2023، بينما بلغ إجمالي المصروفات 199.5 مليار درهم (54.3 مليار دولار) أو ما نسبته 21.3 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي على أساس سنوي.

- أصـدرت حكومة الإمـارات قانوناً بإنشـاء مؤسسة الإمـارات للدواء وستكـون المؤسسة الرسمية المختصـة بتنظيـم وترخيص المنتجات الطبيـة والدوائية ومنتجات الرعايـة الصحية والمكملات الغذائيـة والمستحضـرات التجميلية والمنتجـات البيطرية والخاصة بالزراعـة وذلك بهدف جعل الدولة مركزاً عالمياً موثوقاً للصناعات الدوائية والطبية وتطوير قدراتنا الوطنية في تصنيع الدواء وتعزيز البحث والتطوير وجذب الاستثمارات الرائدة في قطاع الدواء وتعزيز الأمن الدوائي.[2]

- النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص الإماراتي غير النفطي واصل مرونته بشدة، إذ ارتفع مؤشر مديـري المشتريـات إلى 57.7 في شهر أكتوبـر (تشرين الأول)2023، وهـو أعلى مستوى له منذ يونيـو (حزيـران) 2019، وكان التحسـن في ظروف العمل مدفوعاً بارتفـاع حاد في كل من نشاط الأعمـال والطلبات الجديدة؛ إذ ارتفع تحديـداً في طلبات التصدير الجديدة بأسرع وتيرة في أكثر مـن 4 سنوات.[3] ونمت التجـارة غير النفطية بين الإمارات ودول مجموعة العشرين خلال النصف الأول مـن 2023، بنسبـة 14.4 % مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، لتسجل 181.9 مليار دولار. كمـا زادت الصـادرات الإماراتية غير النفطية خلال النصـف الأول من 2023 بنسبة 10.6 % إلى 23.4 مليار دولار، وارتفعت القيمة الإجمالية لعمليات إعادة التصدير من الإمارات إلى دول المجموعة بنسبة 14 % إلى 38 مليار دولار، وزادت الواردات الإماراتية خلال الفترة نفسها بنسبة

(1) يشـار إلـى أنه في العـام الماضي2022، أقـرت الحكومة الإماراتيـة الميزانية العامة للاتحـاد 2023–2026 بإجمالي مصروفات 252,3 مليار درهم (68,69 مليار دولار)، وإجمالي إيرادات 255,7 مليار درهم (69,62 مليار دولار).

(2) الإمارات تقر ميزانيتها العامة للاتحاد بـ 52,3 مليار دولار، الخليج أونلاين،
رابط مختصر، https://bitly.ws/38hLE

(3) «المركزي» يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الإماراتي في 2024 إلى 5,7 ٪، الشرق الأوسط،
رابط مختصر، https://bitly.ws/38mkW

15.2 % إلى 120.5 مليار دولار.[1]

- سجـل معـدل التضخم في دبي أعلى مستوى له في 6 أشهر، حث ارتفع خلال أكتوبر/تشرين الأول 2023 إلـى 4.27 % علـى أساس سنوي، فيما صعد 0.29 % على أساس شهري. وقال مركز دبي للإحصـاء، فـي بيان له، إن الرقم القياسي لأسعار المستهلكين فـي دبي بلغ، خلال أكتوبر 2023، نحو 109.76 نقاط مقارنة بنحو 109.45 نقاط في سبتمبر 2023. وأوضحت البيانات أن ارتفاع التضخم السنوي في دبي نتيجة لارتفاع أسعار 11 مجموعة إنفاق رئيسية، أبرزها مجموعة التأمين والخدمـات الماليـة بنسبـة 8.97 %، والأثاث والتأثيـث والأدوات المنزليـة وإصلاحها 7.28 %، والسكن والمياه والكهرباء والغاز والوقود عند 6.07 %.[2]

- الانخـراط الإماراتـي تجلـى بشـكل خاص مع تسـارع جهود التنويـع الاقتصادي بمنطقـة الخليج فـي السنـوات الأخيـرة، ما حفز أبوظبـي للسعي إلى زيادة التجـارة الدوليـة والاستثمار والفرص الاستراتيجيـة. حيـث تطمح أبوظبي إلى بنـاء مراكز تجارية في أمريكا الجنوبيـة، وتهدف إلى أن تصبح مركزًا رئيسيًا لاستيراد خام الحديد والنفط والذهب من أمريكا الجنوبية. كما تأمل في دعم وتوسيع الاستثمارات في الشركات المحلية بأمريكا الجنوبية.

- زادت التجارة بين روسيا والإمارات بنسبة 68 % على أساس سنوي لتصل إلى 9 مليارات دولار في عـام 2022، وشكلـت الصادرات الروسية إلى الدولة الخليجية 8.5 مليار دولار من هذا الإجمالي، وزار نحو مليون روسي الإمارات عام 2023.[3]

- تصـدرت روسيـا قائمة مصادر توريد الذهب إلى دولة الإمـارات العربية المتحدة في عام 2022، حيـث تجـاوزت الموردين الرئيسيين للدولة الخليجية، بما في ذلـك مالي وزيمبابوي وغانا، وزادت بمقـدار 15 ضعفـا، في ظل العقوبات المفروضة على موسكـو بسبب غزو أوكرانيا. بحسب تقرير لموقـع «المونيتـور». وارتفعت واردات الإمارات من الذهب مـن روسيا منذ عام 2021، واستوردت الإمـارات 75.7 طنًا من الذهب الروسـي على مدار ما يزيد قليلاً عن عام (من 24 فبراير/شباط

(1) خـلال عـام 2022، سجلت التجارة غير النفطيـة بين دولة الإمارات ودول مجموعة العشرين نحو 341 مليار دولار بما يعادل 55 ٪ من إجمالي التجارة الخارجية للدولة الخليجية بنمو 21 ٪ مقارنة بـ 2021، وبزيادة 56 ٪ و34 ٪ مقارنة بـ 2020 و2019 على التوالي، وفق وكالة الأنباء الإماراتية «وام».

(2) دبي.. التضخم يصل إلى أعلى مستوى له في 6 أشهر، مركز دبي للإحصاء، رابط مختصر، https://bitly.ws/38hvw

(3)The UAE Walks An Ever-Tightening Geopolitical Tightrope – Analysis، www.eurasiareview.com ،URL https://bitly.ws/38htd

2022 إلى 3 مارس/آذار 2023) منذ بدء الحرب ضد أوكرانيا، مقارنة بـ 1.3 طن في 2021، وفقا لسجلات الجمارك الروسية.

- في منتصف أغسطس/آب2023، بدأت الهند والإمارات في تسوية الصفقات الثنائية، بما في ذلك معاملات النفط الخام، باستخدام عملتيهما المحليتين بدلاً من الدولار الأمريكي.

- فـي مطلع اكتوبر2023 اتفقت كلا من الإمـارات وماليزيا على القيام بصورة مشتركة بتأسيس طاقة متجددة بقدرة 10 جيجاوات في ماليزيا بقيمة 8 مليارات دولار بحلول عام 2025.[1] سبق ذلك في مايو/أيار 2023، إعلان البلدين اتفاقهما على إطلاق محادثات للتوصل إلى اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة، وهو نوع من الاتفاقات الاقتصادية الثنائية تبرمها الإمارات مع عدة دول منذ عام 2021.

- فـي مطلـع نوفمبـر 2023 وقعت كل من الإمـارات والأردن، مذكـرات تفاهم لمشاريـع اقتصادية واستثماريـة بقيمة إجمالية تبلـغ 6 مليارات دولار. جاء ذلك بحسب ما أوردته وكالة أنباء الإمارات الرسمية (وام).

- كلاعـب مهم فـي أفريقيا، وقعت الإمارات عقـوداً تجارية بمليارات الـدولارات لتطوير مناجم في جمهورية الكونغو، وأرصدة الكربون في ليبريا، وتطوير موانئ في الصومال، والسودان وتنزانيا.

- حرصـت الإمارات على تطوير وزيادة تبادلهـا التجاري مع تركيا خلال عام 2023 حيث قال سفير الإمـارات لـدى تركيا سعيد ثاني الظاهري، إن بلاده تتطلع إلى رفع حجم التجارة مع تركيا إلى 50 مليـار دولار خلال السنوات الخمس المقبلة. وأوضـح الظاهري، في 8/ سبتمبر2023، أن «حجم التجارة مع تركيا عام 2022 وصل إلى 19 مليار دولار».[2]

- بلغ حجم التبادل التجاري بين دولة الإمارات واليابان، خلال الأشهر العشرة الأولى من عام 2023، أكثـر مـن 140.2 مليار درهـم (38.2 مليار دولار)، وفقاً لبيانات هيئة التجـارة الخارجية اليابانية «جيتـرو»، التـي أظهـرت استحواذ الإمارات على أكثر من 39 % من تجـارة اليابان مع دول الشرق الأوسط.[3]

---

(1)Saya memulakan lawatan kerja saya ke Emiriah Arab Bersatu (UAE) ،URL https://bitly.ws/38hMc

(2) 50 مليار دولار هدف إماراتي للتبادل التجاري مع تركيا، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38in9

(3) 140 مليار درهم حجم التبادل التجاري بين الإمارات واليابان، مركز الاتحاد للأخبار، رابط مختصر، https://bitly.ws/38mot

- في عام 2023، دخلت اتفاقيات الشراكة الاقتصادية الشاملة لدولة الإمارات مع تركيا وإندونيسيا وإسرائيـل حيـز التنفيـذ، مـا أدى إلى إزالـة أو تخفيض الرسـوم الجمركية وإزالـة الحواجز أمام التجارة وفتح فرص السوق للمصدرين والمستثمرين. بالإضافة إلى ذلك، تم توقيع اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة مع دولتين تمتلكان اقتصادات واعدة هما كمبوديا وجورجيا، والتي سيتم تنفيذها في النصف الأول من عام 2024.[1]

- تتطلـع الإمارات إلـى الانضمام إلى مجموعة البريكس[2] حيث أعلن التجمع الاقتصادي الذي يضم البرازيـل وروسيا والهند والصين وجنوب أفريقيا فـي جوهانسبرج في 24 أغسطس/آب2023 أن الإمـارات والسعودية وإيـران ومصر وإثيوبيا والأرجنتين يمكن أن تنضم رسميًا إلى الكتلة الموسعة في يناير/كانون الثاني 2024.[3]

مؤشرات الأداء العامة

- مـن المؤشـرات الدالة على سعى الإمارات على زيادة التجارة الدولية تطوير علاقاتها مع دول قارة أمريـكا الجنوبية الاهتمام الاماراتي بتعزيز الأمـن الغذائي، إذ تنسق حكومتها وأكثر من 12 شركة إماراتيـة في إطار «تحالـف الأمن الغذائي» الذي تأسس في عام 2015، واستثمرت هذه الشركات في 19 دولة، بما في ذلك بعض الدول في أمريكا الجنوبية.

- أعلـن البنـك المركزي الإماراتي أن إجمالـي الأصول الأجنبية لمصرف الإمـارات المركزي لامس حاجز 600 مليار درهم (نحو 163.48 مليار دولار) في نهاية يونيو 2023، وذلك للمرة الأولى في تاريخه.

- وأوضحت بيانات البنك المركزي أن الأصول الأجنبية للمصرف المركزي زادت على أساس شهري بنسبـة 2.4 % مـن 583.84 مليار درهم خلال سبتمبر 2023 إلى 597.72 مليار درهم في نهاية

(1) 10 اتفاقيات شراكة اقتصادية شاملة للإمارات في 4 قارات، مركز الاتحاد للأخبار، رابط مختصر، https://bitly.ws/38moA

(2) وفقاً لوزير الخارجية الإماراتي، عبد الله بن زايد آل نهيان، فإن انضمام الإمارات إلى بريكس «يشكل جزءاً من التزام الدولة بتعزيز الحوار البناء من خلال منصات نشطة تمثل الاقتصادات النامية والناشئة، وتركيز الدولة على الرخاء الاقتصادي على المدى الطويل والحفاظ على علاقات استراتيجية واقتصادية متوازنة – بما في ذلك مع المنظمات الدولية – في نظام عالمي دائم التطور».

(3)UAE in BRICS Expansion Amplifies Mult alignment Trend ،agsiw.org ،URL https://bitly.ws/38ipP

أكتوبر 2023، بزيادة تعادل 13.9 مليار درهم.[1]

- وزادت الأصول الأجنبية للمصرف المركزي خلال العشرة أشهر الأولى من العام 2023 بنسبة 21 % أو ما يعادل 103.8 مليار درهم مقارنة بنحو 493.88 مليار درهم في نهاية العام الماضي، بينما ارتفعت على أساس سنوي بنسبة 40.3 % مقابل 426.03 مليار درهم خلال أكتوبر 2022، بزيادة تعادل نحو 171.7 مليار درهم خلال 12 شهرا.[2]

- أرجعت إحصائيات المصرف المركزي الارتفاع في الأصول الأجنبية إلى زيادة الأرصدة المصرفية والودائع لدى البنوك بالخارج، على أساس سنوي بنسبة 5.14 % إلى 367.03 مليار درهم في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2023، مقابل نحو 349.08 مليار درهم في أكتوبر 2022.

- سجلت الأوراق المالية الأجنبية ضمن الأصول الأجنبية للمصرف المركزي نحو 166.27 مليار درهم مع نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2023 بارتفاع على أساس سنوي بنحو 37 % مقابل 121.49 مليار درهم في أكتوبر 2022، بزيادة تعادل 44.8 مليار درهم.[3]

- أوضحت إحصائيات المصرف المركزي أن الأصول الأجنبية الأخرى وصلت إلى 64.42 مليار درهم في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول 2023، بنمو على أساس سنوي بنحو 10.8 % مقارنة بنحو 58.12 مليار درهم في أكتوبر 2022، بزيادة تعادل 6.3 مليار درهم. وذكر المصرف المركزي أن أصوله الأجنبية لا تتضمن وضع شريحة الاحتياطي لديه وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي.[4]

- يعد الذهب أحد أهم السلع التجارية لدولة الإمارات، التي استوردت ما قيمته 46 مليار دولار من الذهب في عام 2021، ما يجعلها رابع أكبر مستورد في العالم في ذلك الوقت، بحسب منظمة التعاون الاقتصادي. وفي العام نفسه، كانت الإمارات أيضًا ثاني أكبر مصدّر للمعادن النفيسة، بما يعادل حوالي 32.8 مليار دولار بعد سويسرا (22.5 %) والهند (21.5 %) وهونج كونج (20 %)

(1) ارتفاع تاريخي.. إجمالي الأصول الأجنبية في الإمارات لامس 163,48 مليار دولار، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37wRJ
(2) تقرير موجز – التطورات النقدية والمصرفية – أكتوبر 2023، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، رابط مختصر، https://bitly.ws/37x2p
(3) مؤشرات الأداء الاقتصادي، مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، رابط مختصر، https://bitly.ws/37x7d
(4) المصدر السابق.

والسعودية (9.04 %).[1]

- تشير المؤشرات إلى وجود توترات بين السعودية والإمارات يؤكد ذلك ما قال مفاوضون ومسؤولون أوروبيون إن السعودية، تعرقل مفاوضات المناخ الرئيسية التي تجريها الأمم المتحدة وتضغط على رئاسة مؤتمر المناخ، الإمارات، في محاولة لتحويل التركيز بعيدا عن الدول المنتجة للنفط والغاز، بحسب صحيفة «فيانشال تايمز» البريطانية (Financial Times). [2]وقال مسؤول خليجي إن «السعوديين غير راضين عن الطريقة التي تعاملت بها الإمارات مع المناقشات في دبي».

- فيما يتعلق بالعلاقات الاقتصادية بين الإمارات وإيران تشكل هذه العلاقات التجارية المزدهرة بينهما، والتي باتت مركزا تقليديا لإعادة التصدير، جزءًا من محاولة وجهود الإمارات نحو خفض التصعيد الإقليمي والتركيز على الأعمال التجارية.[3]

- فيما يتعلق بالتجارة غير النفطية بين الإمارات ودول مجموعة العشرين خلال النصف الأول من2023 تشير المؤشرات أنه بلغ أكثر من 215 مليار دولار بنهاية 2021، وبحصة تبلغ 92.5 % من الاستثمارات الإماراتية حول العالم. فيما بلغ إجمالي رصيد استثمارات دول مجموعة العشرين مجتمعة في الإمارات أكثر من 74.2 مليار دولار، وبحصة تبلغ 43.3 % من إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للدولة من مختلف دول العالم.[4]

- فيما يتعلق باتفاق الهند والإمارات على تسوية الصفقات الثنائية، بما في ذلك معاملات النفط الخام، باستخدام عملتيهما المحليتين بدلاً من الدولار الأمريكي. يمكن النظر إلى هذه التحركات على أنها خطوات للحد من الدولرة، ومن شأنها أن تساعد في تبسيط المعاملات التجارية، وتقليل رسوم تحويل العملة، والمساعدة في التغلب على الصعوبات الناتجة عن العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة.

(1) زيادة واردات الذهب الروسي إلى الإمارات 15 ضعفا في عام، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/38ij8
(2)Saudi Arabia piles pressure on UAE to shift COP28 focus away from oil and gas، www.ft.com ،URL https://bitly.ws/38huq
(3)UAE boosts trade with Iran after eased restrictions on business activity ،www.ft.com، URL https://bitly.ws/38ikd
(4) سجلت 182 مليار دولار.. نمو تجارة الإمارات النفطية مع دول العشرين، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38ioo

مسار التوقعات المحتملة

- مـن المتوقـع أن يكون إبـرام الإمارات اتفاقية شراكـة اقتصادية شاملة مـع دول ميركوسور بمثابة متابعة منطقية للتوافق السياسي والاقتصادي الوثيق للإمارات مع البرازيل والأعضاء الآخرين في الجنـوب العالمي، والذي عززته أبو ظبـي من خلال الانضمام إلى مجموعة بريكس في أغسطس/آب 2023، والانضمام كشريك للحوار مع منظمة شنغهاي للتعاون في مايو/أيار 2023.

- من خلال التعاون الإماراتي مع البرازيل،[1] من المتوقع أن تكتسب الإمارات نفوذا في الجهود المبذولة للتوصل إلى اتفاقية شراكة اقتصادية شاملة مع دول «ميركوسور»، وهي الكتلة السياسية والاقتصادية المكونة من البرازيل والأرجنتين وباراجواي وأوروغواي. ومن شأن التوصل إلى اتفاق مع دول ميركوسور أن يعمق العلاقات الاقتصادية والسياسية الإماراتية في أمريكا الجنوبية بشكل كبير.[2]

- مـن المتوقـع أن تتأثر الاستثمـارات الخارجية للإمارات في دول العالم حيـث حذر مصرفيون من أن بعض الأدوات الاستثمارية فـي أبو ظبي قد تتباطأ بسبب مراجعات الأمن القومي في الولايات المتحـدة، حيـث تجري اللجنة الأمريكية للاستثمار الأجنبي علـى نطاق واسع عمليات تدقيق أكثر صرامة لصفقات المستثمرين الدوليين الذين لديهم علاقات تجارية مع الحكومة الصينية.

- فيما يتعلق بانضمام الإمارات إلى مجموعة البريكس يأتي ضمن العملية المستمرة للتنويع الاقتصادي والدبلوماسـي والأمني لها، الذي يركز على الشرق في عالم متعدد الأقطاب والانحيازات على نحو متزايـد.[3] وفي حين أن انضمام الأعضاء الجدد إلى اقتصادات الأسواق الناشئة هذه، والتي تحث علـى مزيـد من التمثيل لدول الجنوب العالمي في الشؤون العالمية، يناسب مصالح بريكس، إلا أنه يضيـف قيمة كبيـرة لدولة الإمارات، التي تعد قوة متوسطة في حـد ذاتها بسبب قدراتها النفطية والمالية والتجارية.[4]

---

(1) على المستوى الأمني، قدمت بعض دول أمريكا الجنوبية والوسطى دعما عسكريا مباشرا للإمارات، ففي عام 2015، أفـادت التقاريـر بأنـت الإمارات نشرت 450 مرتزقًا مـن كولومبيا للقتال في اليمن، كما استـوردت الإمارات أسلحة كولومبية لاستخدامها ضد تنظيم الدولة في العراق والشام.

(2) The UAE Leads the Way on Gulf-South America Ties، Robert Mason ،agsiw.org، https://bitly.ws/37wny

(3) مـن المرجـح ألا يشكل توسع بريكس، في حسابـات واشنطن، تحدياً خطيراً، ولعلها تشك في فعالية المنتدى متعدد الأطراف الذي يضم 11 عضواً، بأكثر من فعاليته في صورته «المصغرة» سابقا، المكونة من 5 أعضاء.

(4) من شأن التوسع في قائمة تضم 22 من المتقدمين الطموحين أن يؤدي إلى تنشيط بريكس بعد سنوات من الشكوك حـول أهميـة المجموعـة وتأثيرها. وإذا قبلت الدول الست دعواتها، فـإن الكتلة ستمثل 46 ٪ من سكان العالم و36 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

- مـن المتوقـع أن تساعد عضوية بريكس الإمارات على تعزيـز استراتيجيتها متعددة التحالفات من خـلال العمل مـع الصين من ناحية ومع الولايات المتحدة كجزء من كتلـة I2U2 (الهند وإسرائيل والإمـارات العربية المتحـدة والولايات المتحدة) من ناحية أخرى. ومـن من غير المرجح أن يكون النظـام العالمي المتعدد الأقطاب مشروطاً بالقـوى العظمى بل بالقوى المتوسطة والصغرى، التي تفضل تعدد الانحيازات.

- رفع مصرف الإمارات المركزي توقعاته لنمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي للبلاد في العام المقبل 2024 إلـى 5.7 فـي المائة مقارنةً بتوقعاته السابقـة البالغة 4.3 في المائة.[1] وقال المصرف في تقريـر أصدره، في 12/20/ 2023، إن من المتوقع أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي الكلي للدولة بنسبة 3.1 في المائة في 2023. متوقعاً أيضاً أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بنسبة 5.9 فـي المائة فـي 2023، و4.7 في المائة فـي 2024، بينما قدّر نمو الناتـج المحلي الإجمالي النفطـي بنسبـة 8.1 في المائة في 2024. وأوضح «المركـزي» أن الاقتصاد الإماراتي سجل خلال الربـع الثانـي من 2023 نمـواً بنسبة 3.8 في المائـة على أساس سنوي، مقارنـةً مع 8 في المائة المسجلة في الفترة ذاتها من العام الماضي، وبشكل مساوٍ للربع الأول من 2023.[2]

(1) «المركزي» يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد الإماراتي في 2024 إلى 5,7 ٪، الشرق الأوسط، رابط مختصر، https://bitly.ws/38mkW

(2) ذكـر أن نمـو الناتـج المحلي الإجمالي غير النفطي شهد تسارعاً بلغت نسبتـه 7,3 في المائة على أساس سنوي في الربع الثاني من 2023، مرتفعاً من 4,5 في المائة على أساس سنوي في الربع السابق، ومن 6,4 في المائة على أساس سنوي مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الماضي.

البحرين..
سياسات ثابتة
ومواقف رسمية
خارج السياق

السياســة الخارجيــة بمفهومها البسيط هــي الإستراتيجية التي تتبعهــا الدولة لإدارة علاقاتهــا الخارجيــة في محيطهــا الإقليمي والدولي بمــا يضمن لها تحقيــق مصالحها الوطنيــة. وباستقــراء مسارات السياسة الخارجية في البحرين في 2023 نجد أنها تتسم بالثبــات والاستقرار ومــع ذلك تبدو الكثير من مواقفها الرسمية خارج السياق حيث تقف البحريــن فــي موقف رباعي مع الولايــات المتحدة بشأن القضايــا ذات الأهمية القصوى لواشنطــن، وكانــت دائمًا حليفًا ثابتًا وموثوقًا يمكن للولايــات المتحدة الاعتماد عليه، ولم تثبت السنوات القليلة الماضية أي استثناء لهذا الوضع.

وعلــى صعيــد العلاقات الخارجيــة، فقد حدد ميثــاق العمل الوطنــي [1] مجموعة من الأســس الهامة لتكون إطــاراً إرشادياً للسياسة الخارجية لمملكة البحرين. ومن أبرز هذه المبــادئ عروبة البحرين باعتبارها جزءاً هامــاً من هوية شعب الدولة، وقناعتها بضرورة تطوير العمل العربي المشترك من خلال تفعيل دور جامعة الدول العربية. وموقف الدولة الثابــت من القضية الفلسطينية، وكذلك القضايا الإسلامية الأخرى عبر منظمة المؤتمر الإسلامي. ومن المبادئ كذلك احترامها للدور الذي تقوم به هيئة الأمم المتحدة.

فــي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد مســارات أداء السياسة البحرينية على مــدار 2023 وتفاعلاتهــا الداخليــة والإقليمية والمؤشــرات العامة على تقييــم أثر هذه السياسات وتداعياتها المحتملة في 2024.

(1) فــي العــام 2001 عندمــا أقر ميثاق العمل الوطني فــي الاستفتاء الشعبي العام تضمن مجموعــة محدثة من المبادئ والأســس التــي ينبغي أن تقوم عليها السياسة الخارجية لمملكة البحريــن، وهي المبادئ والأسس السارية حتى الآن لتنظيم طبيعة تفاعل البلاد على المستويين الإقليمي والدولي بما يضمن حماية المصالح الوطنية العليا.

مسارات السياسة الخارجية

- شهدت العام 2023 توترات فيما بشبه سحابة الصيف مع العراق حيث أعلنت الخارجية البحرينية في بيان أن «الوزارة استدعت القائم بالأعمال العراقي وأبلغته عن بالغ أسفها واستيائها لمخالفاته المتكـررة للأعراف الدبلوماسية».[1] وسبق أن استدعـت المنامة، في أبريل/نيسان 2019، القائم بأعمال سفارة العراق، نهاد العاني، احتجاجا على بيان صادر عن الزعيم العراقي، مقتدى الصدر، قالـت إنه «تم الزج فيه باسـم المملكة، ويمثل إساءة مرفوضة لها وقيادتها، ويعد تدخلاً سافراً في شؤونها»، ورفضت الخارجية العراقية، وقتها تلك الاتهامات.[2]
- لازال ملـف حقـوق الانسان في البحرين من الملفات المثارة في المنظمات الحقوقية الدولية، ففي 2023/2/18 طالب نواب بريطانيون حكومة بلادهم بتوضيح جهودها لحث البحرين على الإفراج عـن جميع السجناء السياسيين في البلاد، بمن فيهـم زعماء المعارضة البحرينية والمدافعون عن حقـوق الإنسـان والمحكوم عليهم بالإعدام بعـد محاكمات شابتها اتهامـات بالتعذيب.[3] هذا وقد ونفـذت البحرين عشرات أحكام الإعدام، وتسجن حاليا عددا كبيرا من المعتقلين تتهمهم بإحداث الفوضى، والتخطيط لـ «مؤامرة» ضد أمن المملكة.
- فـي الشهـر سبتمبر2023، بـدأ أكثر من 800 سجيـن سياسي في البحريـن إضرابًا عن الطعام. وطالـب السجناء باحترام كرامتهم، وبأن تضع السلطات حداً للحبس اليومي في الزنازين لمدة 23 ساعة، واحتجوا على سياسة الإهمال الطبي الذي يؤدي إلى وفاة السجناء ببطء.[4]
- فـي 2023/3/10، تسلمـت البحرين، أول مقاتلة أمريكية من طراز «إف 16 بلوك 70» التي تتميز بإمكانيـات متقدمـة، فيما قالت صحـف إن المنامة هي أول دولة تتسلم هـذا النوع من المقاتلات المتطـورة فـي المنطقة.[5] وكانت «لوكهيد مارتن» قد أبرمت عقدًا بقيمة 1.1 مليار دولار في عام

(1) يقف تمثيل العراق والبحرين حاليا عند مستوى القائم بالأعمال، وسبق أن ظل التمثيل الدبلوماسي العراقي عند هذا المستوى منذ حرب الخليج في 1991 وحتى اعتماد المنامة سفيرا لبغداد في 2001

(2) فـي يوليـو/ تموز 2019، استدعت الخارجيـة البحرينية، سفيرها لدى العراق، صلاح المالكـي، للتشاور على خلفية اقتحـام مبنـى السفارة في العاصمة بغداد من قبـل محتجين عراقيين على خلفية استضافـة المنامة مؤتمرا بشأن مناقشة إحلال السلام في الشرق الأوسط.

(3) جاء ذلك في عريضة وقعها 30 نائبًا في مجلس العموم (البرلمان) البريطاني، الجمعة، بالتزامن مع الذكرى الـ 12 لما سموها المظاهرات المطالبة بالديمقراطية في البحرين عام 2011.

(4) مطالبات لمجلس حقوق الإنسان الأممي بالتدخل لإنقاذ السجناء السياسيين بالبحرين، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/377Gn

(5) البحرين أول دولة شرق أوسطية تتسلم المقاتلة الأمريكية إف 16 بلوك 70.. تعرف على قدراتها، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/377A8

2018 لإنتـاج طائـرات مقاتلة من طراز «إف 16 بلوك 70» للبحرين، مـا يجعل المنامة أول عميل يشتري أحدث نسخة من هذه الطائرة.[1]

- في 2023/3/20 كشفت إيران عن اتفاق أولي مع البحرين لإعادة العلاقات الثنائية، لافتة إلى أن ستتخـذ قريبا خطـوات أساسية لإعادة فتح السفارتين. ويأتي الإعلان عن لقاءات المصالحة، بعد اتفـاق السعودية وإيران، على استئنـاف العلاقات الدبلوماسية في غضون شهرين. وكانت البحرين قـد أعلنـت في 4 يناير/ كانـون الثاني 2016 قطع علاقاتهـا الدبلوماسية مع إيـران والطلب من دبلوماسييها مغادرة المنامة آنذاك، بعد أقل من 24 ساعة على اتخاذ السعودية إجراء مماثلا.[2]

- في 2023/4/5 زار وزير خارجية البحرين عبد اللطيف بن راشد الزياني، كييف في زيارة رسمية. وهـذه هي الزيارة أول زيارة لوزيـر خارجية البحرين إلى أوكرانيا منذ إقامة العلاقات الدبلوماسية بيـن البلديـن في يوليو/تمـوز 1992، والثانية لوزير خارجية دولة خليجيـة منذ اندلاع الصراع مع روسيا في فبراير/شباط 2022، بعد زيارة نظيره السعودي الأمير فيصل بن فرحان، قبل شهرين.[3]

- قررت البحرين، في 2023/ 4/20، استئناف التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفراء مع لبنان، بعـد قطيعـة منذ أكتوبر/ تشرين الأول 2021. وجاء القـرار البحريني بعد ساعات من ختام «قمة جـدة» العربيـة التي أكدت في بيانهـا الختامي «أهمية تعزيز العمل العربـي المشترك المبني على الأسـس والقيـم والمصالح المشتركة والمصير الواحد، وضـرورة توحيد الكلمة والتكاتف والتعاون في صون الأمن والاستقرار».[4]

- أعرب مجلس النواب البحريني عن استنكاره البالغ لتشجيع السفارة الأمريكية بالبلاد على الشذوذ الجنسي والدعوة للمثلية الجنسية، واعتبرها «ممارسة غير مقبولة، تشكل استفزاز سافرا للمجتمع البحرينـي وثقافته وتقاليده وثوابته الوطنية والأصيلـة». جاء ذلك بعدما نشرت السفارة الأمريكية فـي المنامـة تغريدة عبر «تويتر»، ووجهت خلالها التحية لمجتمع المثليين، قائلة إن واشنطن تدعم

(1) كانت 6 دول قد اختارت مقاتلات «إف 16 بلوك 72/70» بالإضافة إلى العدد الرسمي الحالي وهو 127 طائرة حتى الآن، والتي سيتم بناؤها في جرينفيل، من بينها دول شرق اوسطية، أبرزها تركيا والأردن إضافة إلى اليونان والمغرب.
(2) إيران: العمل جار من أجل اتفاق أولي لإعادة العلاقات مع البحرين، سبوتنيك.
رابط مختصر، https://bitly.ws/377zD
(3) الزيارة الأولى منذ 31 عاما.. زيلينسكي يستقبل وزير الخارجية البحريني في كييف، وكالات،
رابط مختصر، https://bitly.ws/374X5
(4) بعد قمة جدة.. البحرين تستأنف العلاقات الدبلوماسية مع لبنان ن الخليج أونلاين.
رابط مختصر، https://bitly.ws/374UV

الجهـود المبذولة لتعزيـز إدراج وقبول الأشخاص من مجتمع الـ LGBT (السحاقيات واللوطيين ومتعددي الممارسات والمتحولين جنسيًا).[1]

- فـي أوائـل سبتمبـر 2023 افتتح وزير خارجيـة إسرائيل إيلي كوهين خلال زيارتـه للبحرين، مقر السفـارة الإسرائيليـة في المنامـة بشكل رسمي، معلنـا الاتفاق على العمل لزيـادة عدد الرحلات الجوية المباشرة، والسياحة، وحجم التجارة، والاستثمار.[2] وفي ديسمبر/ كانون الأول 2022، زار الرئيس الإسرائيلي إسحاق هرتسوغ، البحرين بدعوى من ملكها حمد بن عيسى آل خليفة، في أول زيـارة لرئيس إسرائيلي للمنامة.[3] وسبق أن وصـل رئيس الوزراء الأسبق نفتالي بينيت المنامة في فبراير/شبـاط العام 2022، وكانت الزيارة الرسمية الأولـى لرئيس حكومة الاحتلال إلى المنامة، حيث التقى خلالها الملك وولي عهده رئيس الوزراء وعددا من كبار المسؤولين، إضافة إلى ممثلين عن الجالية اليهودية في المملكة.[4]

- ومنـذ توقيـع ما أطلق عليه «اتفاق إبراهـام» شهدت العلاقات الاقتصادية بيـن البحرين وإسرائيل تناميـا ملحوظـا، ظهر في توقيع العديد مـن الاتفاقيات التجارية الثنائيـة بالعديد من القطاعات، حيث ارتفع التبادل التجاري بين تل أبيب والمنامة إلى 6.5 مليارات دولار عام 2021.

- وقَّـع كل مـن ولي عهد البحريـن، رئيس مجلس الـوزراء، الأمير سلمان بن حمـد آل خليفة، ووزير الخارجيـة الأمريكـي أنتوني بلينكن، في واشنطـن، في 13 أيلول/سبتمبـر 2023 على «الاتفاقية الشاملـة للتكامـل الأمنـي والازدهـار». وهذه الاتفاقيـة، التي وصفتهـا وكالة الأنبـاء البحرينية بـ «التاريخيـة»، تهـدف إلى دفع مستويـات التعاون بين البلدين نحو مزيد مـن التكامل غير المسبوق فـي المجال الأمني والعسكري والاستخباراتي وكذلك فـي قطاعات التكنولوجيا الحديثة والتجارة والاستثمار.[5]

---

(1) البرلمان البحريني ينتقد السفارة الأمريكية بسبب المثلية الجنسية.. ماذا حدث؟ الخليج الجديد
رابط مختصر، https://bitly.ws/36Msx
(2) الزياني وكوهين يفتتحان المقر الجديد لسفارة إسرائيل في البحرين، CNN بالعربية.
رابط مختصر، https://bitly.ws/36MhA
(3) أول رئيس إسرائيلي يزور البحرين.. إسحاق هرتسوغ يصل إلى المنامة، الجزيرة نت، نشر في 2022/12/4.
رابط مختصر، https://bitly.ws/36MgQ
(4) إسرائيل تفتتح مقر سفارتها الجديد في البحرين، الجزيرة نت، نشر في 2023/9/4،
رابط مختصر، https://bitly.ws/36MfX
(5) اتفاقية التكامل الأمني والازدهار الشام ن وزارة الخارجية الأمريكية، نشر في 14 أيلول/سبتمبر 2023،
رابط مختصر، https://bitly.ws/36LtJ

- دان ولي عهد البحرين الأمير سلمان بن حمد آل خليفة عملية «طوفان الأقصى»، التي نفذتها كتائب القسام الجناح العسكري لحركة المقاومة الإسلامية (حماس) في السابع من أكتوبر/ تشرين الأول، واصفا إياها بـ «البربرية»[1]، قبل أن يطالب «حماس» بإطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين لديها.[2]

- وفـي وقـت لاحق من نفس اليوم صرح ولى عهد البحرين في تغريدة على منصةX بقوله: «يجب أن نضع خطوط حمراء لا يتم تجاوزها وهي عدم التهجير القسري للفلسطينيين الآن أو في المستقبل، وعدم إعادة الاحتلال، وعدم تقليص حدود غزة، ويجب ألا يكون هناك أي إرهاب في غزة».[3]

- بالمقابـل أعلنـت البحريـن، فـي 2023/11/2، عـن وقـف العلاقـات الاقتصادية مـع الاحتلال الإسرائيلي ومغادرة سفير تل أبيب للمملكة، وفق بيان لمجلس النواب البحريني، وذلك في أول قرار من نوعه من دول التطبيع الخليجي المنضوية في علاقات مع إسرائيل، ضمن ما يعرف بـ «اتفاقيات أبراهام». وقال البيان إن هذه الخطوات تأتي «تأكيدا للموقف البحريني التاريخي الراسخ في دعم القضية الفلسطينية والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني الشقيق» الذي أعلنه الملك في جميع المؤتمرات والمناسبات.[4]

- وأكـد مجلـس النواب البحريني أن «استمـرار الحرب والعمليات العسكريـة، والتصعيد الإسرائيلي المتواصـل فـي ظل عدم احترام القانون الإنساني الدولي، يدفعـان المجلس إلى المطالبة بالمزيد مـن القـرارات والإجراءات التي تحفـظ حياة وأرواح الأبريـاء والمدنيين في غـزة وكافة المناطق الفلسطينية».

- علـى صعيـد العلاقات الخليجية اتفقـت البحرين وقطر، على توجيه الجهـات المعنية في البلدين لاستكمال خطط والبدء بتنفيذ مشروع جسر البحرين قطر. وجاءت عودة العلاقات بعد أن عقدت لجنـة المتابعـة القطرية البحرينية اجتماعها الأول في الرياض، فـي فبراير/شباط 2023، لبحث معالجة «الملفات العالقة» بين البلدين الخليجيين، برئاسة وزيري خارجية قطر والبحرين. وتأخرت

(1) جـاء ذلـك في كلمته بافتتاح «حوار المنامة 2023» الذي ينظمه المعهد الدولي للدراسات الإستراتيجية الجمعة، حين قال: «أدين حماس بشكل لا لبس فيه، وهذا يدل على أنني أقف في صف المدنيين الأبرياء وليس في صف المواقف السياسية».

(2) ولي العهد رئيس الوزراء البحريني سلمان آل خليفة يدين حركة حماس، قناة اللؤلؤة، منصة « X» رابط مختصر، https://bitly.ws/36DR4

(3) أخبار سمو ولي العهد تغريدة نشرت على منصة X، في 2023/11/17، رابط مختصر، https://bitly.ws/36DTS

(4) البحرين تعلن وقف العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل ومغادرة سفير الاحتلال، الخليج الجديد، نشر في 2023/11/2، رابط مختصر، https://bitly.ws/36FWQ

عـودة العلاقـات القطرية البحرينية بسبب «قضايـا عالقة»، رغم أن قمة العـلا بالسعودية، في 5 يناير/كانـون الثانـي 2021، أنهـت مقاطعة أعلنها الرباعـي العربي؛ السعوديـة ومصر والإمارات والبحرين، ضد قطر، قبل أكثر من 3 سنوات آنذاك.

- فـي 2023/11/21 تعرضت مواقـع حكومية في البحرين إلى اختراق مـن قبل مجموعات معادية للاحتـلال الإسرائيلي، على خلفيـة تصريحات ولي عهد المملكة الأمير سلمان بن حمد آل خليفة، قبل أيام، والتي تجاهل خلالها المجازر الإسرائيلية في غزة، واكتفى بإدانة حركة «حماس». ووفقا لما نشرته وكالة «أسوشيتد برس»، أصبح الوصول إلى المواقع الإلكترونية لوزارتين حكوميتين في البحريـن غيـر متاح لفترة وجيزة، بعد بيـان من قراصنة قالوا إنهم أزالـوا الموقعين بسبب موقف المنامة من الحرب في غزة.[1]

- أعلنـت البحرين عن مشاركتها في التحالف الدولي لمكافحة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، وأعلن وزير الدفاع الأمريكي لويد أوستن، في 2023/12/19، خلال زيارته للبحرين التي تستضيف الأسطـول الأمريكي في الشرق الأوسط، عن إطـلاق عملية متعددة الجنسيات لحماية التجارة في البحـر الأحمـر، في أعقاب سلسلـة من الهجمـات الصاروخية وبطائرات مسيـرة شنها الحوثيون المتحالفـون مـع إيران في اليمـن. وأضاف إن الـدول المشاركة تشمل بريطانيـا والبحرين وكندا وفرنسا وإيطاليا وهولندا، والنرويج، وسيشيل، وإسبانيا. وأضاف أنهم سيقومون بدوريات مشتركة في جنوب البحر الأحمر وخليج عدن.[2]

مؤشرات الأداء العامة

- مـن الناحيـة الاستراتيجية، تعد البحرين العقدة المركزيـة للوجود البحري الدولي الذي يؤمن أهم نقاط الاختناق في العالم، وهي أيضًا الدولة التي تطالب إيران بأراضيها تاريخيا، وتوجه له طهران بعضًا من جهودها عبر أذرعها الموالية لها في الداخل لزعزعة استقرارها.

(1) هذا ليس الاختراق الأول الذي تتبناه تلك المجموعة، حيث سبق أن أصدرت بيانا، في فبراير/شباط الماضي، قالت فيه إنها أطاحت بمواقع إلكترونية تابعة لمطار البحرين الدولي ووكالة الأنباء الرسمية وغرفة التجارة بمناسبة مرور 12 عامًا على انتفاضة شعبية في البحرين

(2) الولايات المتحدة تعلن عن تشكيل تحالف دولي لمكافحة هجمات الحوثيين في البحر الأحمر، فرانس24، رابط مختصر، https://bitly.ws/377R9

- كمـا أن رأس تنورة[1]، أكبر محطة لتصديـر النفط في السعودية، تبعد عن ساحل البحرين أقل من 40 ميـلاً، وتمثل مراكز المنطقـة الشرقية المجاورة في الدمام والخبـر والجبيل مجتمعة الغالبية العظمـى من إجمالي الطاقـة الإنتاجية للنفط والبتروكيماويات فـي السعودية. ومع مرور ما يقدر بنحـو 9.7 مليـون مركبة تجارية سنويًا، يعـد جسر الملك فهد، الواصل بيـن السعودية والبحرين، واحدًا من أكثر المعابر الحدودية البرية ازدحامًا في الشرق الأوسط.[2]

- فيمـا يتعلـق بتوقيـع البحرين الاتفاقيـة الشاملة للتكامل الأمنـي والازدهار مـع الولايات المتحدة الأمريكية يعطى مؤشرا على أن غالبية دول مجلس التعاون الخليجي لا تزال تتخوف مما تقول إنها طموحات توسعية لإيران في المنطقة، على الرغم من استئناف العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وطهـران، بموجـب اتفاق بوساطة الصين في 10 مارس/ آذار 2023، ما أنهى قطيعة استمرت 7 سنوات.

- لازالـت الولايـات المتحدة حريصة على تعزيز تعاونها مع دول مجلـس التعاون الخليجي، فلا تزال واشنطـن تحتفـظ بمصالـح حيوية في هذه المنطقـة الاستراتيجية، لاسيما علـى مستوى الطاقة ومـرور التجارة العالمية، حتى لو تحول اهتمامها جزئيا إلى مواجهة النفوذ الصيني المتصاعد في منطقـة المحيطيـن الهندي والهادئ، والانخـراط في دعم أوكرانيا في الحـرب التي تشنها روسيا عليها منذ فبراير/ شباط 2022.

- فيما يتعلق برسالة استنكار مجلس النواب البحريني لتشجيع السفارة الأمريكية بالبلاد على الشذوذ الجنسـي يعطـي مؤشراً واضحاً على أن المجتمع البحريني يرفض رفضا قاطعا مثل هذه الدعوات والتحركات المشبوهة، والتي تأتي في سياق حملات ممنهجة من أجل اختراق المجتمعات الانسانية والاسلامية، وتتستر خلف عباءة حقوق الإنسان، بصورة فاضحة وخاطئة، وتضرب بعرض الحائط القيم والمبادئ السامية التي تتوافق مع الفطرة والطبيعة الإنسانية.

- كذلك هناك مؤشر يدل على أن المؤسسة التشريعية في البحرين ترفض التطبيع مع إسرائيل فقد

(1) رأس تنورة مدينة تقع في شرق المملكة العربية السعودية، وهي شبه جزيرة تحيط بها مياه الخليج العربي من ثلاث جهات، وتبعد عن مدينة الدمام 70 كم، تبرز أهمية رأس تنورة في أنها تحتضن في أراضيها أحد أكبر مصافي النفط في العالم وميناءين لشحن النفط ومعملا للغاز وآخرا لإنتاج الكبريت وكذلك أول وأكبر محطة كهرباء بخارية في الشرق الأوسط، كما تحتضن في أراضيها حقل القطيف وحقل أبو سعفة.

(2) Bahrain's new strategic pact with the US is just the beginning for the Gulf، - atlanti council.org، https://bitly.ws/36DAM

أكد نائب رئيس مجلس النواب البحريني عبد النبي سلمان، في 2023/11/6، أن المجلس مستمر في مطالبه التصعيدية ضد إسرائيل، داعيا لإلغاء التطبيع بين الجانبين وقطع العلاقات كافة، بما فيها «اتفاق إبراهام»، وشدد المجلس في بيان له، على أنه تم وقف العلاقات الاقتصادية مع إسرائيل؛ «انطلاقًا من الموقف البحريني التاريخي الراسخ في دعم القضية الفلسطينية، والحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني».[1]

مسار التوقعات المحتملة

- من المتوقع أن تنشط الحكومة البحرينية الإصلاحات لتدعيم وضعها المالي وذلك إلى حد كبير عبر زيادة الإيرادات غير النفطية حتى 2026. وتتوقع وكالة «ستاندرد اند بورز» للتصنيفات الائتمانية، أن يسجل العجز المالي في البحرين بين ثلاثة وأربعة % من الناتج المحلي الإجمالي للبحرين خلال 2023-2026 مقارنة مع اثنين إلى ثلاثة بالمئة في مراجعتها السابقة.

- من المتوقع أن يستمر حراك الشارع البحريني المعارض والرافض للتطبيع مع إسرائيل، وهذا الزخم المتصاعد يشكل رافعة شعبية ودعمًا سياسيا لمجلس النواب الذي طالب السلطة في البحرين بوقف كل أشكال التطبيع بسبب الحرب على غزة والذي أكد في بيان له أن «استمرار الحرب والعمليات العسكرية، والتصعيد الإسرائيلي المتواصل في ظل عدم احترام القانون الإنساني الدولي، يدفعان المجلس إلى المطالبة بالمزيد من القرارات والإجراءات، التي تحفظ حياة وأرواح الأبرياء والمدنيين في غزة، وكافة المناطق الفلسطينية».[2]

- من المتوقع أن يشكل ملف حقوق الانسان في البحرين عاملا متزايدًا للضغط الدولي على سياسات المملكة وعلاقاتها الدولية حيث طالبت منظمات حقوقية دولية، بينها «الخدمة الدولية لحقوق الإنسان»، من دول العالم حث السلطات البحرينية على الإفراج غير المشروط عن جميع المحكوم عليهم بسبب آرائهم السياسية، بما في ذلك المدافعين عن حقوق الإنسان: عبد الهادي الخواجة وعبد الجليل السنكيس، وضمان توفير الرعاية الطبية المنقذة لحياتهم لمنع وقوع «مأساة وشيكة».[3]

---

(1) مطالب برلمانية في البحرين لإلغاء التطبيع مع إسرائيل، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/377Eu

(2) أعلنت سفارة الولايات المتحدة لدى البحرين، إغلاقها لمدة ساعتين، عصر السبت، بعد دعوات لتنظيم مظاهرة تضامنية مع قطاع غزة، قرب مبناها.

(3) ذكرت المنظمات، في بيان، أن الخواجة بدأ، في 9 أغسطس/آب 2023، إضرابًا عن الطعام إلى جانب مئات السجناء الآخرين للمطالبة بتحسين الظروف في مركز جو للتأهيل والإصلاح، وفقا لما أورده موقع «الخدمة الدولية لحقوق الإنسان»

وحمّـل «المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان»، الولايات المتحدة المسؤولية الكاملة عن تبعات تدريب جهات إنفاذ القانون في البحرين على إجراءات قد تستخدم بانتهاكات حقوق الإنسان.[1]

- مشاركـة البحريـن في تحالـف جديد بدعوى تأمين الملاحة في البحـر الأحمر، رغم وجود الكثير مـن التشكيـلات العاملة في المنطقة «يثير الكثير مـن الإشكاليات»، لأن التحالف الجديد «سيكون عنوانـه حماية أمن إسرائيل»، وهو ما سيضـع البحرين تحت ضغط الرأي العام، خصوصاً في ظل استمـرار العـدوان الإسرائيلي على غزة. ومن المحتمـل أن يدخل التحالف الجديد في مواجهة مع إيران وأذرعها في المنطقة، وهو ما يثير مخاوف التحول إلى مواجهة إقليمية، الأمر الذي لا يتوافق ومصالح دول المنطقة بما فيها البحرين التي لا تريد اتساعاً لرقعة التوتر الإقليمي.

(1) «الأورومتوسطي» يحمل واشنطن مسؤولية دعم البحرين في انتهاكات حقوقية، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/377GZ

البحرين..

اقتصاد مرتبك يبحث عن التوزان في 2024

تعانـي مملكـة البحرين – ماليًـا واقتصاديًا – منذ بداية عام 2015 من أزمـة اقتصادية متصاعدة ومعقدة، على وقع أزمة انهيار أسعار النفط في السوق العالمية، ضاعفتها أزمة جائحة كورونا وتداعياتها.

نجحـت البحريـن في تقليص العجز المالـي للسنتين الجارية والمنصرمـة2022-2023، لكنّ هذا النجـاح أثّـر سلبياً على مسيرة التنمية الاقتصادية وعلى أصحاب الدخول الضعيفة والمحدودة، وأسفر عـن ارتفـاع المديونية العامة رغم استمرار الاعتماد على المساعـدات الخليجية التي قدمتها (الكويت والسعودية والإمارات) في عام 2018 والتق قدرت بنحو 10 مليارات دولار لاقتصاد البحرين.

بالجملـة لـم يخرج الاقتصـاد البحريني من أزمتـه المستفحلة على النحو المأمـول حتى كتابة هذا التقريـر، وإزاء هذا المشهد الاقتصادي المتـردي والمرتبك أطلقت الحكومة البحرينية برنامج التوازن المالـي فـي عام 2018 لتحقيق توازن ميزانية الدولة بحلول عـام 2022. لكن تداعيات كورونا عرقلت ذلك فأصبحت السنة المستهدفة 2024.

وفـي هـذا التقرير الاستراتيجـي السنوي نعرض لملامـح أداء الاقتصادي البحرينـي في 2023 والتحديات التي تواجهه والمؤشرات الدالة على ذلك والمسارات المتوقعة في 2024.

مسارات الأداء العام في 2023

- أعلنت البحرين عن خطة للإصلاح للخروج من الأزمة الاقتصادية والمالية، تبلورت ملامحها العامة فـي اتخاذ مجموعة خطوات حتى عـام 2024، حيث تستهدف الحكومة تحقيق التوازن المالي في هذا التاريخ، وتتضمن هذه الخطة استهداف إطلاق مشاريع استراتيجية بما يفوق 30 مليار دولار، وكذلـك العمـل على توظيف نحو 20 ألف مواطن كل عـام، وكذلك تدريب 10 آلاف مواطن آخرين، من أجل تنشيط الواقع الاقتصادي في البلاد.

- قدمت (الكويت- السعودية – الإمارات) دعما إلى البحرين على شكل مشاريع تنموية بقيمة 672.7 مليون دينار (1.8 مليار دولار) لعامي 2023 و2024. وحسب ما نقلته صحيفة «البلاد» البحرينية، فـي 21/مايـو 2023، بينـت الأرقام أن قيمة الدعـم الكويتي للمشاريع فـي البحرين يبلغ 183.4 مليون دينار (487.3 مليون دولار) لـ 6 مشروعات. كما أوضحت الأرقام أن الدعم من السعودية بلغ 354.5 مليون دينار (942.1 مليون دولار) لـ 16 مشروعاً، في حين بلغ إجمالي دعم الإمارات لـ 8 مشاريع 134.7 مليون دينار (357.9 مليون دولار).[1]

- تعـد البحريـن أقل دول الخليج إنتاجـاً للنفط، حيث تنتج نحو 200 ألـف برميل من النفط الخام يومياً، وهو ما يعد أحد الأسباب في تراجع الحياة المعيشية لسكانها، وعدم حصولهم على فرصة جيـدة للعيشـ كباقي دول الخليج التي تعتمد بشكل أساسي علـى النفط. وتعتمد البحرين اعتماداً رئيسيـاً علـى قطاع النفـط والغاز في توفير إيـرادات البلاد؛ إذ يستحوذ القطـاع على 63 % من إجمالي إيرادات الدولة.

- لا تظهر أرقام رسمية في البحرين حول معدل الفقر، أو عدد العاطلين عن العمل، ولكن سبق أن أكد الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين عبد القادر الشهابي، أن أكثر من 14699 عاطلاً عن العمل سجلوا بياناتهم في البرنامج الوطني لتسجيل العاطلين الذي أطلقه الاتحاد. وبلغت نسبة البطالـة، وفق حديـث الشهابي في ديسمبر/كانون الأول 2021، وهي آخر الأرقام المنشورة بشكل غيـر رسمـي، 10 %، يشغل الشباب منها ما نسبتـه 84 %، ثلثاهم من الإناث بنسبة 63 %، فيما بلغت نسبة الذكور 37 %.

(1) البحرين تحصل على معونات خليجية بقيمة 1,8 مليار دولار في 2023 و2024، صحيفة البلاد البحرينية، رابط مختصر، https://bitly.ws/36MwV

- أمـام الصعوبـات الاقتصاديـة التي تواجـه مواطني البحريـن، أقر مجلس النواب فـي مارس/آذار 2023، تشكيل لجنة تحقيق برلمانية حول تدني المستوى المعيشي في البلاد.

- بلغ إجمالي الدين العام، بنهاية العام الماضي، نحو 16.7 مليار دينار (44.4 مليار دولار)، ما يعادل 101 % مـن الناتج المحلي الإجمالي، مقارنة بدين بلغ 16.9 مليار دينار (44.94 مليار دولار) في 2021 (114 % مـن الناتج). وإلـى جانب الدين العام، أعلن مصرف البحرين المركزي، في يناير/كانـون الثاني 2023، ارتفاع الرقـم القياسي لأسعار المستهلك (التضخم) إلى 3.6 % في 2022، فـي حيـن ارتفع معدل النمو الاقتصادي بالأسعار الثابتة، خـلال الربع الثالث من عام 2022، على أساس سنوي بنسبة 4.2 %.[1]

- أظهـر تقريـر جديد للبنك الدولي نشر في يناير/كانـون الثاني الماضي، أن البحرين سجلت خلال الفتـرة من يناير/كانون الثانـي 2022 ولغاية نوفمبر/تشرين الثاني 2022، ارتفاعات ملحوظة في أسعـار الأغذيـة تراوحت مـا بين 5 % و30 %، لتصنـف ضمن القوائم الحمـراء الأعلى تسجيلاً لارتفاعات ملموسة في أسعار الأغذية.

- فـي 2023/3/12 أعلنـت البحرين إطلاق اسم «المنذر» على أول قمـر صناعي بحريني بالكامل، لافتـة إلى أن نسبة الإنجاز فـي المشروع بلغت 35 %. يذكر أن للبحرين تجربة ناجحة في إطلاق قمر صناعي، في ديسمبر/كانون الأول 2021، من خلال القمر «ضوء 1».[2]

- ضمـت البحرين فعاليات مؤتمر ومعرض الشرق الأوسط للنفط والغاز والعلوم الجيولوجية (ميوس وجيـو 2023) يومـي 19 و21 فبراير/شبـاط 2023 في مقـر مركز البحرين الدولـي للمعارض. وشهـدت فعاليات المؤتمـر أكثر من 10 جلسات رئيسة و500 عرض فنـي ومعرضا يضم شركات عالمية من 49 دولة من مختلف دول العالم.[3]

- وقعـت البحريـن وكوريا الجنوبية، اتفاقيـة إطارية لترويج التجارة والاستثمـار. ووفقا لبيان نشرته وكالة «يونهاب» الكورية (رسمية)، أن «الشركات من البلدين تسعى لتوقيع صفقات بقيمة 57 مليون

(1) البحرين.. تحسين مستوى المعيشة يثير خلافا بين البرلمان والحكومة وغضبا شعبيا ن الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bitly.ws/36MvH
(2) بلغت نسبة إنجازه 35 ٪.. البحرين تطلق اسم المنذر على أول قمر صناعي، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/377z2
(3) بين 19 و21 فبراير.. البحرين تنظم مؤتمرا شرق أوسطيا حول النفط والغاز، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/377BX

دولار خلال ملتقى الأعمال الكوري البحريني الذي عقد في يوم 11 مايو/أيار في سيئول بمشاركة مسؤولي 36 شركة من البلدين». وهذه هي أول محادثات تجارية ثنائية بين البلدين منذ 28 عاما، بعد عام 1995.[1]

- وقعت البحرين مذكرة تفاهم في مارس/آذار الماضي2023 مع Start-Up Nation Central وهي منظمة غير ربحية تربط الحكومات والشركات والمستثمرين بالنظام البيئي التكنولوجي الإسرائيلي، وذلك لتعزيز وتقوية تنمية رأس المال البشري بين المنامة وتل أبيب.

- أعلنت البحرين، في 2023/4/5عن إطلاق رخصة ذهبية جديدة ستستفيد منها الشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية التي ستستحدث أكثر من 500 وظيفة محلية أو التي تتجاوز قيمة استثمارها 50 مليون دولار في السنوات الأولى من عملها في المملكة، وتأتي الخطوة في إطار خطة للتعافي الاقتصادي أطلقتها المملكة المنتجة للنفط في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 لتعزيز النمو وتوفير فرص عمل.[2]

- استضافت البحرين يومي 10 و11 يوليو 2023 مؤتمر المنامة الثالث، الذي يهدف لتعزيز «التعاون الاقتصادي والتجاري بين إسرائيل والدول العربية»، وذلك بعد فشل منتدى النقب الذي كان مقررا عقده بالمغرب. وشارك بالمؤتمر الجديد مسؤولين رفيعي المستوى وخبراء من البحرين والإمارات ومصر والمغرب والسودان والولايات المتحدة الأمريكية، وإسرائيل.[3] و«N 7» مبادرة أطلقت بأبوظبي في أكتوبر/ تشرين الأول 2021، وتهدف إلى تنظيم مؤتمرات رفيعة المستوى بين إسرائيل والدول العربية المطبعة معها، من أجل تسريع صفقات التطبيع مع إسرائيل.

مؤشرات الأداء العامة:

- تشير المؤشرات العامة لأداء وإجراءات البحرين في قطاع الاقتصاد إلى محاولة البحرين مكافحة خفض فاتورة الديون، حيث إنها واحدة من أكثر الدول مديونية مقارنة بدول الخليج الأخرى، وتم تقديم حزمة إنقاذ لها في عام 2018 من قبل جيرانها الأكثر ثراءً بحزمة مساعدات قيمتها 10

(1) اتفاقية لترويج التجارة والاستثمار بين البحرين وكوريا الجنوبية ن الخليج أونلاين، نشر في 14/ مايو 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/374VH
(2) البحرين تطلق رخصة ذهبية لجذب الاستثمارات.. هل تسهم في التعافي الاقتصادي؟ الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/3756b
(3) إعلام: إسرائيل تتطلع لإبرام اتفاقية تجارة حرة مع دول عربية، وكالة الأناضول، رابط مختصر، https://bitly.ws/36Mq5

مليارات دولار. وتم ربط المبلغ بإصلاحات تهدف للوصول إلى التوازن المالي بحلول عام 2024.

- مـا تـزال البحرين تعاني تراجعاً في الأداء الاقتصادي رغم أنهـا انتعشت بعض الشيء خلال العام الماضـي مـع الصعود الكبير لأسعار النفط، وهو ما يجعلها بحاجـة إلى مزيد من الدعم الخليجي تحديداً.

- يهـدف برنامـج للتوازن المالي فـي المملكة إلى تحقيق تـوازن في الميزانية بحلـول 2024، فيما تركّـز رؤيـة البحرين 2030 على تقليل الاعتماد على المـوارد المتواضعة من النفط والغاز وتطوير قطاعـات جديدة مثل السياحة. ووفقا لبيان لوزارة المالية في 2023/3/27، حقّق الاقتصاد نموا بنسبة 4،9 % العام الماضي، وهو الأعلى منذ عام 2013.

- تطمـح البحريـن التـي يبلغ عدد سكانهـا 1،4 مليون نسمـة نصفهم تقريبا من الأجانـب، إلى رفع مستوى مساهمة السياحة في الناتج المحلي من 7 إلى أكثر من 11 بالمئة خلال بضع سنوات.[1]

- فيما يتعلق بإطلاق البحرين رخصة ذهبية للشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية التي ستستحدث أكثر من 500 وظيفة محلية أو التي تتجاوز قيمة استثمارها 50 مليون دولار في السنوات الأولى من عملها في المملكة، فإن الإجراء يأتي بهدف المساعدة في تعزيز اقتصادها وخفض ديونها المقدرة بـ 121.7 % مـن الناتـج المحلي الإجمالـي. وتأتي الخطوة فـي إطار خطة للتعافـي الاقتصادي أطلقتها المملكة المنتجة للنفط في أكتوبر/ تشرين الأول 2021 لتعزيز النمو وتوفير فرص عمل.

- أبقت وكالة فيتش على تصنيف البحرين عند «B+» مع نظرة مستقبلية مستقرة في يوليو الماضي، فـي حيـن عدلت موديز نظرتها المستقبلية إلى مستقرة من سلبية وأكدت على التصنيف الائتماني عند «B2» في أبريل من العام الماضي.[2]

مسار التوقعات المحتملة

- تعتمد الآفاق الاقتصادية للبحرين على مستقبل أسواق النفط ونتائج تسارع وتيرة تنفيذ برنامج الإصلاحـات الهيكليـة في إطار برنامج تحقيق التوازن في المالية العامـة بعد تعديله. ومن المتوقع أن

(1) البحرين تتطلع لمواكبة الزخم الاقتصادي الخليجي.. ما علاقة إيران؟ الخليج أونلاين، نشر في 2023/3/29، رابط مختصر، https://bitly.ws/3758n

(2) من إيجابية لمستقرة.. ستاندرد اند بورز تعدل النظرة المستقبلية للبحرين، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/377Dh

يبلـغ معدل النمو فـي المتوسط 3.2 % في 2024–2025 مع استمرار ضبـط أوضاع المالية العامة. ومـن المتوقـع أن ينكمش النمو فـي قطاع الهيدروكربونات بنسبة 0.5 % فـي عام 2024، وفي الوقت نفسه ستستمر القطاعات غير الهيدروكربونية في التوسع بنسبة 3.5 % مدعومة بالتعافي في قطاعي السياحة والخدمات واستمرار مشروعات البنية التحتية.[1]

- فيمـا تشيـر تقديرات البنك الدولي إلى أن النمو الاقتصادي في البحرين سيتراجع في عام 2023 ليستقـر عنـد 2.8 في المئة، بسبب ضعف أداء القطاع النفطي. فـي المقابل، سيظل القطاع غير النفطي المحرك الرئيسي للنمو، حيث من المتوقع أن يسجل قطاع النفط والغاز نمواً طفيفاً بنسبة 0.1 في المئة خلال فترة 2023 – 2024.[2]

- فيمـا يتعلق بتوقيع البحريـن «الاتفاقية الشاملة للتكامل الأمني والازدهـار». مع الولايات المتحدة الأمريكيـة التـي وصفتها وكالة الأنباء البحرينية بالتاريخية، تهـدف إلى دفع مستويات التعاون بين البلديـن نحو مزيد من التكامل غير المسبوق في المجال الأمني والعسكري والاستخباراتي وكذلك فـي قطاعـات التكنولوجيا الحديثة والتجـارة والاستثمار، فإنها تعد بمثابـة ترقية للالتزام الأمني الأمريكـي تجـاه البحرين، إذ تهدف إلى ردع التهديدات، ففي حال وقـوع هجوم على المملكة، فإن الولايـات المتحدة ملتزمة بالتشاور الفوري مـع حليفتها ومناقشة سبل الرد. لكن الاتفاقية لا توفر ضمانـات المـادة 5 الخاصة بحلف شمال الأطلسي (الناتـو)، والتي تعتبر أي هجوم على عضو في الحلف هو هجوم على كل أعضائه.

- لن تكون الديون هي البوابة المناسبة للمشاريع التي تعلن عنه البحرين لتحسين أداء الاقتصاد، بل الاستثمـارات العربية المتبادلة، خاصـة أن دول الخليج التي تقدم مساعدات للبحرين، تمتلك أكبر الصناديـق السيادية في المنطقة والعالم بنحو 2.6 تريليـون دولار، وتوفير استثمارات وزانة داخل البحرين لا يحتاج إلى أكثر من إرادة سياسية.

- توقع صندوق النقد الدولي أن يبلغ إجمالي الناتج المحلي الاسمي في البحرين 16.98 مليار دينار العام 2023، ليرتفع بعدها إلى 17.778 مليار دينار في 2024. وبيّنت توقعات الصندوق أن تشكل الإيرادات الحكومية ما نسبته 23.2 % من إجمالي الناتج المحلي البحريني في 2023، لتنخفض

(1) معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يُتوقع أن تتباطأ إلى 2,5 ٪ في 2023، البنك الدولي، رابط مختصر، https://bitly.ws/377KD

(2) البنك الدولي يتوقع 3,6 ٪ نمواً لدول الخليج في 2024 بدعم القطاع غير النفطي، الشرق الأوسط، رابط مختصر، https://bitly.ws/377LA

بعدها قليلا، وتصبح الإيرادات الحكومية 23 % من إجمالي الناتج المحلي في 2024.وأشارت إلى أن المصروفـات (دون تحديد ماهيتها)، ستشكل 25.1 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2023، وتنخفض بعدها إلى 24.4 % في 2024.[1]

- بحسب التوقعات لصندوق النقد فإن النمو في الناتج المحلي الإجمالي سيكون 2.7 % في 2023، و3.6 % فـي 2024، فـي حين سيكـون النمو الهيدروكربوني (النفطـي) 0.1 % لكل من السنتين، وسيرتفع النمو غير الهيدروكربوني (غير النفطي) من 3.3 % في 2023، إلى 4.3 % في 2024.

- توقـع صندوق النقد الدولي أيضـاً أن تبلغ صادرات السلع في 2023 قرابة 25.9 مليار دولار منها 11.7 مليار دولار من الهيدروكربونات (الصادرات النفطية)، في حين سترتفع الصادرات في 2024 إلى 27.3 مليار دولار، منها 12.5 مليار من الصادرات النفطية. كما توقع ارتفاع واردات السلع إلى البحريـن مـن 20.6 مليار دولار في 2023، إلى 22.1 مليار دولار في 2024.[2] وكشفت التوقعات أيضاً عن أن الأصول الاحتياطية الرسمية سترتفع إلى 6.2 مليارات دولار في 2023، و8 مليارات دولار في 2024.

(1) «صندوق النقد»: 17,7 مليار دينار الناتج المحلي الإجمالي للبحرين في 2024، رابط مختصر، https://bitly.ws/377N7
(2) المصدر السابق (بتصرف)، رابط مختصر، https://bitly.ws/377N7

قطر..

علاقات سياسة متوازنة لوسيط دولي فاعل ومؤثر

على نحو متميز بالنسبة لدولة بحجمها، برزت قطر كواحدة من أكثر الوسطاء نشاطا فـي العالم في السنوات الأخيرة ولاسيما فـي 2023. وبدافع من الطموح في المزيد من المكانـة الدولية وفقا لنظرية الدور وتفعيـلا لاستراتيجيات البقاء، سعت قطر إلى وضع نفسهـا كوسيـط دولي محايـد في الكثير مـن الصراعات الدوليـة والداخلية في منطقة الشـرق الأوسـط. وفي ثلاث من أبرز لصراعات التي انخرطـت فيها للعب دور الوساطة الدولية – لبنان والسودان واليمن – وأثبتت قطر أنها وسيط قادر على في أقل التقديرات على الحد من التوترات في تلك الأزمات.

ولـم تكتـف دولة قطـر بالعمل ضمن محيطهـا الإقليمي، بل تعدت ذلـك إلى مد حبل جهـود الإنقـاذ إلى مساحات بعيدة، اعتمادا على تجـاوب الأطراف مع خبرتها المتراكمة فـي تقريـب وجهـات النظر، ومنها قارة أمريـكا اللاتينية، ولا أدل مـن ذلك على نجاحها الصامت في الوساطة بين الولايات المتحدة الأمريكية وفنزويلا، منذ نحو عامين؛ بهدف إنهاء القطيعة بين البلدين.

مؤخرا وخلال 2023 نشطت قطر اعتمادًا على خبراتها السابقة في لعب دور الوساطة في الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة.

ويعتمـد دور الوساطـة الذي تلعبه قطر على السعـي وراء الأهمية من خلال الاعتماد المتبـادل، مما يجعل من نفسها شريـكًا لا غنى عنه يربط بين الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية، والقوى الصغيرة والعظمى، وشركاء التفاوض غير المحتملين والمنافسين الأيديولوجيين.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد مسارات السياسة الخارجية والتغيرات في المشهد الداخلي والمؤشرات الدالة عليها في 2023، ومسار التوقعات المحتملة في 2024.

مسار السياسات الخارجية

- انخرطت قطر في لعب دور الوساطة الدولية لحل أزمات متعددة في ثلاثة دول، هي: لبنان وأفغانستان ورواندا. وفق تصريحات مستشار رئيس الوزراء والمتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية القطرية د. ماجد الأنصاري، خلال مشاركته في قمة الشرق الأوسط العالمية التي استضافها موقع «المونيتور» الأمريكي.[1]

- فيما يتعلق بالحرب الأوكرانية الروسية سعت قطر لدعم الجهود الدولية القائمة لتوفير الظروف اللازمة لحل سلمي للأزمة الأوكرانية، حيث طلبت أكثر من مرة، من جميع الأطراف، «ضبط النفس وحل الخلاف عبر الحوار البنّاء والطرق الدبلوماسية». وأكدت مراراً ضرورة حل هذه الأزمة عبر «مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة»، ودعم أي جهود دبلوماسية في هذا الاتجاه.[2]

- شهد عام 2023 تطور العلاقات المصرية القطرية التي عادت إلى طبيعتها وإيجاد فرص للتعاون الثقافي والسياسي وفي كافة المجالات بين البلدين. وبحثت القمم بين البلدين تعزيز العلاقات الثنائية ودعمها وتطويرها في مختلف المجالات، بالإضافة إلى استعراض آخر مستجدات الأوضاع الإقليمية والدولية.

- استضافت في شهر مارس 2023 مؤتمر الأمم المتحدة الخامس المعني بأقل البلدان نموا، والذي اعتمد «إعلان الدوحة»، الذي يعزز التزام المجتمع الدولي ببرنامج عمل الدوحة 2022 – 2031 تجاه الدول الـ 46 الأقل نموا في العالم.

- في 2023/5/17 أعلنت وزارة الخارجية القطرية وصول طائرة قطرية تحمل على متنها 35 طنا من المساعدات الطبية إلى السودان، تشمل أجهزة ومعدات، مقدمة من صندوق قطر للتنمية والهلال الأحمر القطري وقطر الخيرية. كما أشار بيان الخارجية إلى إجلاء 255 شخصا من حاملي الإقامة القطرية من مطار بورتسودان إلى الدوحة، ليصل مجموع من أُجلوا منذ بدء الأحداث إلى 1440 مقيما.[3]

---

(1) المتحدث باسم الخارجية القطرية: نفخر بكوننا شريكا دوليا موثوقا، قناة الجزيرة، رابط مختصر، https://bitly.ws/38srL

(2) نقلت مجلة «نيوزويك» الأمريكية، عن وزير الدولة في وزارة الخارجية القطرية محمد بن عبد العزيز الخليفي، الثلاثاء، القول: «إذا طلب منا التوسط في الصراع الأوكراني، فسنكون بالطبع مستعدين للعمل من أجل تسهيل الحوار وتحقيق السلام في أوروبا، كون ذلك حاجة ماسة».

(3) على وقع اشتباكات ضارية بالخرطوم.. استمرار مباحثات جدة وقطر ترسل 35 طنًا من المساعدات الطبية للسودان، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bitly.ws/38Ajo

- في 2023/5/19 قررت الإمارات وقطر، استئناف علاقاتهما الدبلوماسية مجددا بعد قطيعة منذ الأزمة الخليجية لعام 2017، والتي انتهت باتفاق العلا في يناير 2021، حسبما أعلن البلدان في بيان مشترك.[1]
- في 20 يونيو 2023 دانت دولة قطر اقتحام مبنى سفارتها في العاصمة السودانية الخرطوم، وتخريبه من قبل قوات مسلحة غير نظامية، وفقا لما جاء في بيان للخارجية القطرية. من جهتها، نددت وزارة الخارجية السودانية بالاعتداء على السفارة القطرية، وقالت -في بيان- إن قوات الدعم السريع هي التي اقتحمت السفارة وخربتها وسرقت محتوياتها. وكانت الوزارة قد اتهمت قوات الدعم السريع التي تصفها بالمتمردة، بأنها اعتدت يوم الأحد الماضي على سفارات الأردن وجنوب السودان والصومال وأوغندا وكذلك الملحقية العسكرية لكل من السعودية والكويت.[2]
- في 30 أغسطس 2023 أعلن صندوق قطر للتنمية، عن اتفاق لتزويد الجيش اللبناني بالوقود لمدة 6 أشهر، بقيمة 30 مليون دولار. وحسب ما نقلته وكالة الأنباء القطرية (قنا) تأتي المساعدات في إطار التزام قطر الثابت بدعم مؤسسات لبنان، والوقوف إلى جانب الشعب اللبناني.[3]
- أسهمت وساطة قطر في شهر سبتمبر2023 في تحرير خمسة أمريكيين في إطار صفقة تبادل سجناء شملت خمسة إيرانيين محتجزين في الولايات المتحدة وتحويل 6 مليارات دولار من الأموال الإيرانية المجمدة، في اتفاق نادر بين الخصمين القديمين.[4]
- في 2023/9/29 جددت قطر، دعوتها إلى انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدولة غير نووية، وطالبت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، من أجل تكثيف الجهود لإخضاع كافة المنشآت النووية الإسرائيلية لضمانات الوكالة[5].

---

(1) قطر والإمارات تقرران إعادة التمثيل الدبلوماسي، موقع وزارة الخارجية القطرية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38AjP

(2) قطر تدين اقتحام سفارتها في الخرطوم والخارجية السودانية تستنكر الاعتداء، الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bitly.ws/38Aj5

(3) صندوق قطر للتنمية يزود الجيش اللبناني بالوقود لـ6 أشهر، Qatar Fund For Development صندوق قطر للتنمية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38Aja

(4) بايدن يشكر الشيخ تميم على وساطة قطر لتحرير محتجزين أمريكيين بإيران، الديوان الأميري القطري على منصة(X) رابط مختصر، https://bitly.ws/38spD

(5) تمتلك إسرائيل، وفق تقارير غربية، نحو 200 قنبلة نووية، مع تأكيد بعض المصادر الغربية حيازتها أيضاً كميات كبيرة من اليورانيوم والبلوتونيوم تسمح لها بإنتاج 100 قنبلة نووية أخرى، ولكنها لا تخضع لعمليات التفتيش أو تواجه خطر فرض عقوبات عليها من قبل الوكالة الدولية. ولدى دولة الاحتلال الإسرائيلي 7 مفاعلات نووية، أبرزها مفاعل ديمونا، ولا تسمح لأحد من الاقتراب منه أو زيارته، إضافة إلى رفضها التوقيع على اتفاقية حظر انتشار الأسلحة النووية التي وقعتها الدول العربية.

- جاء ذلك في بيان قطر أمام المؤتمر السنوي العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية المنعقد في فيينا، بشأن القدرات النووية الإسرائيلية.[1]

- برزت قطر من بين جميع اللاعبين الإقليميين الذين كثفوا جهودهم الدبلوماسية في أعقاب عملية «طوفان الأقصى»، التي نفذتها المقاومة الفلسطينية في 7 أكتوبر/تشرين الأول2023؛ لأنها حققت نتائج في دورها كوسيط في صفقة تبادل الأسرى بين إسرائيل وحركة حماس.[2]

- في 2023/11/16 اعتذرت الشيخة موزا بنت ناصر رئيسة مجلس أمناء مؤسسة التعليم فوق الجميع، عن دورها كسفيرة لليونسكو للنوايا الحسنة، بسبب عجز المنظمة عن أداء دورها في غزة التي تواجه تصعيداً إسرائيلياً.[3]

- في 2023/11/20 قررت دولة قطر إلغاء احتفالاتها السنوية باليوم الوطني الذي يصادف 18 ديسمبر/ كانون الأول من كل عام؛ تضامنًا مع غزة التي تتعرض لأبشع المجازر الإنسانية، والإبادة الجماعية.[4]

- في سبتمبر/أيلول2023، توسطت قطر في صفقة رهائن بين إيران والولايات المتحدة.[5]

- أوفت قطر بتعهدها لدعم وكالة الأونروا بمبلغ 65.7 مليون ريال (18 مليون دولار) لعامي 2023 و2024.وأوضحت وزارة الخارجية القطرية أنها عجّلت بالوفاء بتعهدها للأونروا لعام 2024 من أجل دعم الشعب الفلسطيني، في ظل الظروف الإنسانية الصعبة التي يتعرض لها حاليا، وللمساهمة في سد الفجوة التمويلية للوكالة.[6]

- فيما يتعلق بالعلاقات التركية القطرية فهي في أفضل أوقاتها على مختلف الصعد، السياسية

---

(1) قطر تدعو الى انضمام إسرائيل لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واخضاع منشآتها النووية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، موقع وزارة الخارجية القطرية عبر منصة (X) رابط مختصر، https://bitly.ws/38sqA

(2)The Israel-Hamas War Is Boosting Qatar's Profile—and Intra-Gulf Relations. www.worldpoliticsreview.com ،URL https://bitly.ws/38uZI

(3) المنظمة عجزت عن حماية أطفال غزة.. الشيخة موزا تعتذر عن دورها كسفيرة اليونسكو، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37Drq

(4) تضامنا مع غزة.. قطر تلغي احتفالاتها السنوية باليوم الوطني ن الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37DoN

(5)Israel-Palestine war: How Qatar defied the odds in Gaza mediation ،www.middlee-asteye.net ،URL https://bitly.ws/37Dmq

(6) قطر تفي بتعهدها لدعم أونروا بـ 18 مليون دولار لعامي 2023 و2024، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37n3k

والاقتصادية والدبلوماسية، وسط تقارب كبير سجله البلدان منذ العقد الماضي. وتعتبر العلاقات بين البلدين من دعائم التوازن في المنطقة، وشكلت ضمانة حقيقية في مواجهة الكثير من التحديات، والمخاطر السياسية، والأمنية، والاقتصادية.

- في 2023/11/26 دخلت وزيرة الدولة القطرية للتعاون الدولي لولوة الخاطر، إلى قطاع غزة، وتفقدت الجانب الفلسطيني من منفذ رفح الحدودي بين مصر وغزة. وجاءت الزيارة إلى غزة بالتنسيق مع الجانب المصري، لتكون أول زيارة رفيعة لمسؤول عربي منذ بدء العدوان على القطاع، في 7 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي. واستهدفت الزيارة الوقوف على الاحتياجات الأساسية للقطاع الذي شهد حربا وتصعيدا إسرائيليا على مدار 48 يومًا.[1] وتزامنت الزيارة مع وصول طائرتين جديدتين تابعتين للقوات المسلحة القطرية، تحملان 46 طناً من المساعدات الإغاثية لغزة، تتضمن 6 سيارات إسعاف ومواد غذائية تمهيداً لنقلها إلى القطاع، ليبلغ بذلك مجموع الطائرات 16 طائرة، بإجمالي 579 طناً من المساعدات (حتى وقت الزيارة)

- في 28 نوفمبر/تشرين ثان2023، التقى مدير وكالة المخابرات المركزية ويليام بيرنز ورئيس الموساد ديفيد بارنيا برئيس الوزراء القطري الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني في الدوحة. وكان هذا اللقاء هو الثاني من نوعه خلال ثلاثة أسابيع، وجرى اللقاء هذه المرة لمناقشة سبل البناء على نجاح وقف إطلاق النار في غزة. وبعد الاجتماع تم بالفعل تمديد وقف القتال لمدة أربعة أيام لمدة يومين.

- شهدت الدوحة أيضا في عام 2023 تنظيم المنتدى الثاني رفيع المستوى حول الأمن الغذائي للمنظمة الإسلامية للأمن الغذائي بفندق شيراتون الدوحة وعبر الاتصال المرئي، واستمر ثلاثة أيام. ويعد المنتدى منصة مهمة لمناقشة قضايا الأمن الغذائي وتطوير الزراعة ضمن الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي، والبحث عن الحلول المستدامة للتحديات.

- ختمت قطر عام 2023 بتعزيز علاقاتها مع المملكة العربية السعودية حيث وقّعت على عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم المشترك، شملت عدة مجالات، من بينها الاستثمار، والتجارة، والصناعة، والمصارف، والحوكمة الرقمية، والثقافة، والرياضة، والشباب.[2]

(1) أول مسؤول عربي يدخل غزة منذ الحرب.. وزيرة قطرية تزور الجانب الفلسطيني من معبر رفح، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37omt

(2) قطر والسعودية توقعان اتفاقيات ومذكرات تفاهم مشتركة، الجزيرة نت، في 2023/12/5، رابط مختصر، https://bitly.ws/38Aiw

مسار السياسات الداخلية

- لا تَفِي حكومة قطر تماماً بالحد الأدنى لمعايير القضاء على الاتجار بالبشر، ولكنها تبذل جهوداً هائلة للقيام بذلك. أظهرت الحكومة القطرية في 2023 جهوداً متزايدة بشكل عام مقارنة بالفترة التي شملها التقرير السابق من العام 2022ناحية قدرتها على مكافحة الاتجار، حيث قامت الحكومة بربط أنظمة وزارة العمل مع وزارة الداخلية للتصدي لاستخدام أرباب العمل اتهامات «الفرار» الزائفة ضد العمال الذين يحاولون تغيير وظائفهم أو تقديم شكاوى، مما قد يقلل من تعرض مثل هؤلاء العمال للاتجار بالبشر حينما يسعون إلى النأي بأنفسهم عن المواقف الاستغلالية. كما زادت الحكومة عدد المدعين العامين المتخصصين في مكتب النائب العام لتحسين قدرته على التحقيق في جرائم الاتجار المزعومة ومقاضاة مرتكبيها.[1]
- واصلت الحكومة القطرية استخدام وحداتها المتخصصة في الاتجار بالبشر داخل وزارة الداخلية ومكتب المدعي العام. خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ومن خلال القرار رقم 17 الصادر في 2022 عن مكتب المدعي العام، زادت وحدة مكافحة الاتجار المتخصصة التابعة لمكتب المدعي العام من عدد المدعين العامين المتخصصين في جرائم الاتجار المستخدمين لديها.
- تصدرت دولة قطر مجددا دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد السلام والاقتصاد العالمي في أستراليا، فيما حلت بالمرتبة 21 عالميا من بين 163 دولة شملها المؤشر متقدمة بذلك مركزا واحد عن العام الماضي.[2]
- أعلن أمير قطر الشيخ تميم بن حمد آل ثاني، في 2023/3/7 تعيين نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية الشيخ محمد بن عبد الرحمن آل ثاني رئيسا جديدا للوزراء خلفا للشيخ خالد بن خليفة بن عبد العزيز آل ثاني.
- في 2023/3/19 أعلن النائب العام في قطر، إحالة وزير المالية السابق علي شريف العمادي و6 آخرين إلى محكمة الجنايات بتهم عدة، منها الرشوة والاستيلاء على المال العام وغسل الأموال. بحسب ما ذكرت وكالة الأنباء القطرية (قنا).[3]

---

(1) تقرير الإتجار بالبشر لعام 2023: قطر، موقع السفارة الأمريكية في قطر،
رابط مختصر، https://bitly.ws/38zXx

(2) قطر تحافظ على صدارتها الإقليمية في مؤشر السلام العالمي وتتقدم عالميا، الراية القطرية،
رابط مختصر، https://bitly.ws/38zVD

(3) كان النائب العام القطري، قد أمر بالتحقيق مع وزير المالية القطري السابق في مايو /أيار 2021، بتهم الإضرار بالمال العام، واستغلال الوظيفة، وإساءة استعمال السلطة، حسبما ذكرت وكالة الأنباء القطرية.

- تقدمت دولة قطر في المركز الثامن عالمياً في مؤشر غياب التهديدات الأمنية، تليها الإمارات في المرتبة الـ 34 ثم الكويت في المرتبة الـ 35.[1]

- بشكل عام لا يؤثر الفساد في قطر عمومًا على سير الأعمال، على الرغم من أن قوة العلاقات الشخصية تلعب دورًا مهمًا في ثقافة الأعمال في جميع دول الخليج بشكل لافت. في عام 2021، صنفت منظمة الشفافية الدولية قطر على أنها ثاني أقل دولة فسادًا في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمرتبة 31 من بين 180 دولة على مستوى العالم بدرجة 63 من أصل 100، حيث تشير 100 إلى الشفافية الكاملة.

- اعتمدت حكومة قطر مؤخرًا تدابير لمقاضاة انتهاكات حقوق الإنسان، وتحسين تشريعاتها الخاصة بالاتجار بالبشر، والتصدي للعمل القسري، وتحديد حد أدنى للأجور، لكن البلاد لا تزال تواجه تحديات قد تؤثر على الشركات الأجنبية. وتشمل هذه التحديات القيود المفروضة على حرية التعبير والتجمع السلمي، وحظر المفاوضة الجماعية للمواطنين الأجانب، والتمييز ضد المرأة في القانون والممارسة، وحالات العمل القسري.

- وللحد من الفساد والممارسات المناهضة للمنافسة، أنشأت حكومة قطر نظامًا تنظيميًا يتكون من مختلف الوكالات الحكومية الممكنة، بما في ذلك هيئة الشفافية، والهيئة الوطنية لحماية المنافسة، ولجنة مكافحة الاحتكار. ولتحسين الشفافية، قامت الحكومة بتبسيط عمليات الشراء في عام 2016، وإنشاء بوابة إلكترونية لجميع المناقصات الحكومية. ومع ذلك، يقال إن العلاقات الشخصية تلعب دورًا مهمًا في إبرام الصفقات التجارية.

- احتضنت الدوحة على مدار 6 أشهر معرض «إكسبو قطر 2023» أو «إكسبو الدوحة 2023». تحت شعار «صحراء خضراء، بيئة أفضل» ويهدف إلى تعزيز الابتكارات المستدامة ومكافحة التصحر. يغطي المعرض أربعة مواضيع رئيسية هي: الزراعة الحديثة، والتكنولوجيا والابتكار، والوعي البيئي، والاستدامة. وتعتبر دولة قطر من الدول القليلة التي اعتمدت بشكل جاد على تعزيز استخدام الطاقة المتجددة. إذ قامت بتنفيذ مشاريع ضخمة للطاقة الشمسية والرياح، مما ساهم في تقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري وتقليل انبعاثات الكربون. وهذا الالتزام بالطاقة النظيفة يسهم في تعزيز الاستدامة وتحقيق التوازن البيئي.

(1) ترتيب دول الخليج على مؤشر غياب التهديدات الأمنية، الخليج أونلاين، رابط مختصر https://bitly.ws/38zWz.

- وافق مجلس الوزراء على مشروع قرار بشأن إعفاء المنتجات الوطنية من بعض رسوم تراخيص الأنشطة الخدمية التي تؤديها وزارة التجارة والصناعة خلال فترات العروض الترويجية أو التخفيضات. وذلك بهدف تشجيع المنتج المحلي القطري وتشجيع صغار المستثمرين من الشباب القطريين.[1]

مؤشرات الأداء العام

- تعتبر قطر حليف وثيق للولايات المتحدة، لكنها في المقابل تحافظ على علاقات مع حركات إسلامية، تصنفها أمريكا منظمات إرهابية كما شنت بعض من هذه الحركات حروبا طويلة مع أمريكا وإسرائيل. وربما هذا ما يجعل منها دولة فريدة من نوعها في الشرق الأوسط، والعالم والإسلامي ويمنحها يجعل منها لاعبًا مؤثرًا ويمنحها مكانة استراتيجية لا غنى عنها بين القوى الكبرى.

- من المؤشرات الدالة على ذلك الوساطة القطرية التي أدت لتخفيف العقوبات الأمريكية على فنزويلا، مما جعل شركة خاصة في الدولة الخليجية تبرم اتفاقا مبدئيا لإعادة تشغيل مصفاة نفطية في البحر الكاريبي[2]، وبحسب مراقبين قطر بحثت دائما عن طرق لترجمة القوة المالية إلى فن الحكم.. الأمر لا يتعلق فقط بالأرباح، بل بالمكاسب الجيوسياسية [3]

- كما تشير المؤشرات إلى تميزها في لعب دور الوساطة الدولية حيث إن قلّةً من الدول تتمتع بخبرة قطر في عمليّة التوازن تلك، حيث إنّ جهود الوساطة التي بذلتها الدوحة شملت مجموعةً واسعة من الجهات الحكومية والمجموعات غير الحكومية من الولايات المتحدة وإسرائيل إلى إيران وطالبان.

- تتمتع السياسة القطرية بقدر كبير من البراغماتية المفعمة بالثقة القائمة على العلاقات الدبلوماسية، إذ تستضيف قطر قاعدة العديد الجوية، أكبر قاعدة جوية عسكرية لأمريكا في المنطقة ومقر القيادة المركزية الأمريكية العسكرية.

---

(1) مجلس الوزراء يوافق على مشروع قرار بشأن إعفاء المنتجات الوطنية من بعض رسوم تراخيص الأنشطة الخدمية ن الشرق القطرية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38BNG

(2)Mediating Multipolarity: Qatar's Role in U.S.-Venezuela Negotiations. carnegieendowment.org ،URL https://bitly.ws/37DFb

(3)Qatar Announces Successful Mediation Between US and Bolivarian Republic of Venezuela on Prisoner Swap Deal ،www.mofa.gov.qa ،URL ،https://bitly.ws/37DEk

- تشير المؤشرات إلى ظهور قطر كمحاور حاسم في الجهود الرامية إلى إطلاق سراح الأسرى الإسرائيليين الذين جلبتهم حماس إلى قطاع بعد معركة طوفان الأقصى في 7 أكتوبر/ تشرين أول المنصرم.[1]

- جاء في مؤشر السلام العالمي لعام 2023 أنه لا تزال دولة قطر هي البلد الأكثر أمانا في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا منذ عام 2008، وأنها الدولة الوحيدة في المنطقة التي تعد من بين (25) دولة الأكثر أمانا على مستوى العالم.[2]

مسار التوقعات المحتملة

- من المرجح أن يظل المجال الأكبر للمناورة والوساطة لتحقيق المصالح الوطنية يسمح لقطر بمواصلة علاقتها مع الأطراف المتنازعة في الأزمات التي تلعب فيها دور الوساطة بما يحقق الأمن والاستقرار في المنطقة.

- العلاقة بين إسرائيل وقطر،[3] والتي ظلت متوترة ومعقدة لفترة طويلة، وصلت إلى مستوى منخفض جديد بعد موقفها الأخير من معركة طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على قطاع غزة والتي جاوز التسعين يوماً وقت كتابة هذا التقرير، وقد تكون لها انعكاسات خطيرة على الاستقرار والأمن الإقليميين، فتهديد إسرائيل بتصفية الحسابات مع قطر قد يؤدي إلى تصعيد التوترات وأعمال العنف، وقد يقوض الثقة والتعاون اللازمين للتوصل إلى حل سلمي ودائم.

- يمكن لقطر أن تلعب دوراً مهماً في إقناع حركة المقاومة الاسلامية «حماس» بالجلوس إلى طاولة المفاوضات، حيث سيتم تسوية الوضع في غزة بعد الحرب، وهذا النوع من جهود الوساطة هو قلب السياسة الخارجية القطرية.

- من المرجح أن تستمر قطر في تحسين صورتها الذهنية في ملف انتهاكات حقوق الإنسان، وتحسين تشريعاتها الخاصة بالاتجار بالبشر، والتصدي للعمل القسري حيث لم تقض التدابير المقررة من قبل الدولة حتى الآن على هذه الانتهاكات بالقدر الكافي.

(1) Why is Qatar often a mediator and what is its role in Israel-Hamas war ؟www.theguardian.com ،URL https://bitly.ws/37Doh

(2) على مدى السنوات 2019 و2022 سجلت دولة قطر مراكز متقدمة على المستوى العالمي، تفوقت بها على العديد من الدول المتقدمة، حيث احتلت المراكز 31 و27 و29 و22 على مدى الأعوام 2019 و2022 على التوالي.

(3) الجدير بالذكر أن قطر ليس لديها علاقات رسمية مع إسرائيل؛ فقد أقامت علاقات تجارية في عام 1996 لكنها أنهتها في عام 2009 بعد الحرب الأولى لإسرائيل على قطاع غزة المحاصر.

- من المتوقع أن تزيد قطر من تطوير وتعزيز علاقاتها وشراكتها مع جيرانها في دول الخليج لاسيما مع الإمارات والسعودية لمحو آثار الأزمة الخليجية التي اندلعت في 2017، تنفيذا لمقررات وبنود اتفاقية «العلا» لتعزيز المصالحة الخليجية يؤكد ذلك توقيعها عدد من الاتفاقيات والشراكات في جميع المجالات مع أطراف الأزمة التي حدثت في 2017، وإعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخرا مع الإمارات والبحرين.

- من المرجح أن تستمر قطر في دعمها المتواصل للقضية الفلسطينية حيث أكدت وزارة الخارجية القطرية أن الاستهداف الإسرائيلي لمقر اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة في القطاع مؤخرا لن يثنيها عن تقديم المساعدات للقطاع[1]. وأنها ستواصل مساعيها وجهودها الدبلوماسية الحثيثة مع الدول الشقيقة والصديقة والأمم المتحدة التي شرعت ببذلها منذ بداية الأزمة، بغية تحقيق المزيد من التقدم البنّاء في خفض التصعيد، وصولا إلى الوقف التام لإطلاق النار، والتصدي للأزمة الإنسانية، والإفراج عن جميع الأسرى خاصة المدنيين.[2]

- من المتوقع أن تتراجع فرص التهدئة وتواجه قطر صعوبة في احتواء التصعيد في المنطقة لتحقيق هدنة طويلة الأمد ووقف إطلاق النار في قطاع غزة، ولم يعد مستبعدا اتساع نطاق الحرب في المنطقة مع الوضع الذي أصبح يتفاقم بسرعة، خصوصا مع توجيه حزب الله اللبناني رسائل تحذير جديدة إلى تل أبيب متوعدا بشن حرب بلا سقوف وبلا قواعد وبلا حدود وبلا ضوابط، في حال أقدم الكيان الاسرائيلي على شن حرب ضد لبنان.

- من المتوقع أن تثير التطورات الجارية والأوضاع المضطربة في المنطقة على وقع الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة القلق وتفتح الباب أمام العديد من السيناريوهات التي من شأنها أن تقوض كل جهود الوساطة التي تقودها قطر مما يهدد الاستقرار الإقليمي، وهو تهديد يتحمل مسؤوليته الكيان الاسرائيلي، ما لم يتحرك المجتمع الدولي بشكل أكثر فعالية لتهدئة التصعيد ومنع الأوضاع من الانفجار بشكل يهدد الأمن والسلم الدوليين.

- من المرجح أن تستمر قطر في تعزيز استقلالها في قرارها وخياراتها السياسية في القضايا الإقليمية والدولية رغم المصالحة الخليجية فلا شك أن وجود دولة مثل قطر داخل منطقة خطرة

(1) قطر تؤكد استمرار تقديم المساعدات رغم استهداف إسرائيل لمقرها في غزة، روسيا اليوم، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/38BJP
(2) قطر.. دعم مستمر للشعب الفلسطيني، الشرق القطرية، رابط مختصر، https://bitly.ws/38BKb

واحتوائها على أقطاب متنافسة هي أمور قد ينتج عنها تهديدات، لهذا فإنها ستكرس جهودها للحفاظ على مكتسباتها التي خرجت بها من الأزمة الخليجية في 2017 من خلال الحفاظ على تماسك ووحدة البلاد مع ضخ المزيد من الجرعةً القومية والكثير من الإنجازات على غرار مونديال 2022.

- من المرجح تستمر قطر في السعي للحفاظ على الزخم الذى حققه مونديال 2022 الذي حقق لها الثروة، والتأثير، والنفوذ لكنه لا ينهي المخاطر والتهديدات المحيطة بها، فلا تزال قطر دولة صغيرةً ومعرضةً للخطر ولا تمتلك أي هامشٍ للمجازفة بالانخراط في اصطفافات أو اتخاذ خيارات سياسية غير محسوبة وسط الاضطرابات والأزمات الإقليمية المعقدة، ولهذا فإن الحفاظ على لعب دور الوساطة وعقد التحالفات الاستراتيجية والحفاظ على النسيج الداخلي للدولة يحتم عليها إمداد مواطنيها بالأدوات العصرية اللازمة ودمجهم داخل اقتصاد قطر القائم على المغتربين، إضافة إلى ضرورة تكثيف الجهود للاستمرار في لعب دور الوساطة في الأزمات الدولية والذي يكفل لها تحالفات مع الدول الكبرى لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية، واستضافة المزيد من المؤتمرات والبطولات الدولية لتنويع مصادر الدخل.

الاقتصاد القطري..

محاولات جادة للحفاظ على زخم مونديال2022

تعـد دولـة قطر واحدة من أكبر مصدري الغاز الطبيعي المسـال في العالم، وتتمتع بواحد من أعلى معـدلات دخـل الفرد فـي العالم. واقتـرب الناتـج المحلي الإجمالـي لقطر من 180 مليـار دولار في عـام 2021، بزيـادة قدرها 24 بالمئة على أساس سنوي بسبب ارتفـاع مبيعات المواد الهيدروكربونية والتعافي الاقتصادي العام من جائحة كوفيد19-.

وتتوقـع الحكومـة القطرية تحقيق فائض في الميزانية قـدره 8 مليارات دولار في عام 2023، على أساس افتراض سعر النفط عند 65 دولارًا للبرميل. وقد حسمت قطر قرارها بشأن هوية أهم مشروع فـي الدولـة الخليجية خلال العقد المقبل، عبر العمل على توسيـع طاقتها الإنتاجية من الغاز الطبيعي المسال من 77 إلى 127 مليون طن سنويا بحلول عام 2027، كي تحافظ على ريادتها.

وتوقـع البنـك الدولي نمو اقتصاد قطر بنسبـة 2.5 % في 2024، إضافة إلى تسجيل نمو قوي في القطاعـات غيـر الهيدروكربونية بنسبة تصل إلـى 3.6 % بنهاية 2023، بفضل تزايـد أعداد السياح، وتنظيـم فعاليـات كبيرة، إذ سيسهم تنظيم 14 فعالية رياضيـة رئيسية إضافية خلال 2023 في تعزيز مكانة قطر كمركز رياضي عالمي.

كما توقع البنك الدولي نمو اقتصادات منطقة دول مجلس التعاون الخليجي بنسبة 1 % هذا العام، وارتفاع معدلات النمو إلى 3.6 % في عام 2024 و3.7 % في عام 2025.

وفـي هذا التقريـر الاستراتيجي السنوي نرصد مسارات الأداء الاقتصـادي لدولة قطر في 2023 والمؤشرات العامة الدالة عليه ومساراته المحتملة في 2024.

مسارات الأداء الاقتصادي في 2023

- تظل الحكومة القطرية هي الفاعل المهيمن في الاقتصاد، على الرغم من أنها تشجع الاستثمار الخاص في العديد من القطاعات وتواصل اتخاذ خطوات لتشجيع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر.[1] ويعتبر المحرك الرئيسي لاقتصاد قطر هو قطاع الطاقة، الذي اجتذب عشرات المليارات من الدولارات من الاستثمار الأجنبي المباشر. تماشيًا مع هدف الرؤية الوطنية 2030 للبلاد المتمثل في إنشاء اقتصاد قائم على المعرفة ومتنوع، أدخلت حكومة قطر مؤخرًا إصلاحات على قوانين الاستثمار الأجنبي وملكية العقارات الأجنبية[2].

- شهدت قطر الانتكاسات الاقتصادية في أوائل عام 2023. حيث أظهرت القطاعات غير التعدينية نموا سلبيا في الربع الأول مقارنة بالأشهر الثلاثة الأخيرة من عام 2022، في حين تم تسجيل نمو سنوي متواضع عند 1.9 %»، لكن التوسع في الناتج المحلي الإجمالي كان مضمونا إلى حد كبير بفضل ارتفاع أسعار الطاقة (الغاز الطبيعي)؛ إذ سجل معدل نمو يصل إلى 2.7 %».[3]

- أكد جهاز التخطيط والإحصاء في قطر في أحدث بياناته أن الاقتصاد القطري حقق نسبة نمو حقيقي -الأسعار الثابتة- بلغت 8 % خلال الربع الرابع من عام 2022 على أساس سنوي قياسا مع الفترة ذاتها من العام 2021. وأظهرت البيانات بلوغ تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الربع سنوية بالأسعار الثابتة حوالي 179.99 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بتقديرات الربع الرابع المراجعة لعام 2021 البالغة 166.68 مليار ريال ونتج عن ذلك ارتفاع بنسبة 8 % (الدولار يساوي 3.64 ريالات).

- كما كشفت البيانات ذاتها عن تسجيل ارتفاع بنسبة 2.7 % على أساس ربعي بالمقارنة مع التقديرات المراجعة للربع الثالث لعام 2022 البالغة 175.32 مليار ريال، في حين قفز الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (الاسمي) بنسبة 26.2 % على أساس سنوي إلى حوالي 220.43 مليار ريال في الربع الرابع من عام 2022 مقارنة بتقديرات الربع الرابع التي تمت مراجعتها لعام 2021

(1) Investment Climate Statements : Qatar 2023 ،www.state.gov ،URL https://bitly.ws/37Dvp

(2) يسمح هذا التشريع بملكية أجنبية تصل إلى 100 بالمائة للشركات في معظم القطاعات والعقارات في المناطق المحددة حديثًا. وفي عام 2020، سنت الحكومة أيضًا تشريعًا لتنظيم وتعزيز الشراكات بين القطاعين العام والخاص.

(3)Deep Dive: Qatar's quest for a new mega-project ،Nikolay Kozhanov ،away. media، URL https://bitly.ws/37mZc

التي بلغت 174.65 مليار ريال.[1]

- في 2023 عززت قطر بشكل كبير استثماراتها في الولايات المتحدة من خلال صندوق الثروة السيادية التابع لها، وهيئة الاستثمار القطرية (QIA)، والشركات التابعة لها، ولا سيما شركة الديار القطرية. وعُقد الحوار الاستراتيجي الخامس بين الولايات المتحدة وقطر في الدوحة في الفترة من نوفمبر 2022 إلى مارس 2023، وساهم في تعزيز الشراكات الاستراتيجية والاقتصادية ومعالجة العقبات أمام الاستثمار والتجارة.[2]

- عززت قطر علاقاتها الاقتصادية مع تركيا خلال 2023 على أساس «المنفعة المتبادلة في العديد من المجالات، من الاقتصاد إلى الدفاع، ومن التجارة إلى الاستثمارات». حيث سجل التبادل التجاري بين البلدين نموا بنحو 17 % في 2022، ليبلغ نحو 2.2 مليار دولار، مقارنة بعام 2021، حيث بلغ 1.8 مليار دولار. كما شهد 2023 نشاط العديد من الشركات القطرية في تركيا، التي يبلغ رأس مالها 33.2 مليار دولار. وحسب بيانات رسمية سابقة، عقد أردوغان والشيخ تميم، أكثر من 30 قمة مشتركة منذ عام 2014.[3]

- في عام 2021، أطلقت حكومة قطر استراتيجيتها الوطنية للبيئة وتغير المناخ. وتضمنت الأهداف البيئية الوطنية تحقيق خفض بنسبة 25 في المائة في انبعاثات الغازات الدفيئة بحلول عام 2030، والوصول إلى صافي انبعاثات صفرية بحلول عام 2060، والحفاظ على أكثر من 25 في المائة من الأراضي، واستعادة التنوع البيولوجي البحري، وتقليل استخراج المياه الجوفية بنسبة 60 في المائة، وتشجيع استخدام المياه المعاد تدويرها بنسبة 100 في المائة، المطالبة باستخدام المواد المعاد تدويرها بنسبة 30 في المائة في مشتريات البنية التحتية العامة، وزيادة معدل إعادة تدوير النفايات البلدية إلى 15 في المائة ونفايات البناء إلى 35 في المائة.[4]

- ارتفع الاحتياطي الأجنبي لدى مصرف قطر المركزي، خلال نوفمبر/تشرين الثاني الماضي،

---

(1) قطر.. ما العوامل التي ساهمت في تحقيق النمو الاقتصادي والصمود أمام الأزمات العالمية؟ الجزيرة نت، رابط مختصر، https://bitly.ws/38USJ

(2) في عام 2019، تعهد جهاز قطر للاستثمار بتخصيص 45 مليار دولار للاستثمارات الأمريكية؛ وافتتحت مكتبًا في مدينة نيويورك عام 2015 لتسهيل استثماراتها في الولايات المتحدة.

(3) علاقة نموذجية.. الدوحة تستضيف الاجتماع التاسع للجنة الاستراتيجية القطرية التركية، وكالة الأناضول، رابط مختصر، https://bitly.ws/37DzT

(4) Deep Dive: Qatar's quest for a new mega-project ،Nikolay Kozhanov ،away. media. URL https://bitly.ws/37mZc

بنسبة 9.3 % على أساس سنوي، مسجلاً 244.8 مليار ريال (67.3 مليار دولار). وقال مصرف قطر المركزي، في بيان في 2023/12/10،» شهد إجمالي الاحتياطيات الرسمية لمصرف قطر المركزي نمواً ليصل إلى 185.9 مليار ريال قطري (51 مليار دولار) في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أي بزيادةٍ نسبتها 11.9 % نمواً، بالمقارنة مع نوفمبر/تشرين الثاني 2022». [1]

- أظهر التقرير السنوي الصادر عن هيئة تنظيم الاتصالات القطرية، الإثنين، نمواً غير مسبوق حققه اقتصاد البلاد في عام 2022.ووصل النمو إلى 4.8 %، مدفوعاً بأنشطة قطاع الخدمات المتعلقة ببطولة كأس العالم لكرة القدم، التي استضافتها قطر لأول مرة في المنطقة، خلال شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول الماضيين. [2]وقال تقرير الهيئة إن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي نما خلال الربع الرابع بنسبة 2.7 %، بزيادة قدرها 8 % عن الفترة نفسها من 2021.وساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطر بنسبة 1.3 % من الناتج المحلي الإجمالي في 2022، وهو ما يمثل 11.5 مليار ريال، بزيادة قدرها 11.4 % عن 2021.[3]

- أظهرت بيانات منتدى الدول المصدرة للغاز (GECF) أن قطر نجحت في استعادة مكانتها كأكبر مصدر للغاز الطبيعي المسال في العالم من أستراليا، بواقع 80 مليون طن من الغاز في عام 2022. وكثفت قطر في السنوات الأخيرة عملها في حقول الغاز الطبيعي، إذ بدأت أواخر عام 2022 بتنفيذ مشروع توسعة حقل الشمال، وهو أكبر مشروع للغاز قيد الإنشاء في العالم. وتعتبر قطر أكبر مصدر في العالم للغاز الطبيعي المسال، وتواجه منافسة صعبة على الحصة السوقية حول العالم مع زيادة صادرات موردين كبار مثل أستراليا والولايات المتحدة.

- سجلت ميزانية قطر، فائضاً في الميزانية بلغ 10 مليارات ريال (2.74 مليار دولار) خلال الربع الثاني من 2023، وهو ما يمثل تراجعا بنسبة 70 % على أساس سنوي، وذلك بسبب انخفاض إيرادات النفط والغاز، والزيادة الحادة في الإنفاق. ووفق بيانات صادرة من وزارة المالية القطرية، فقد بلغ فائض الميزانية نحو 10 مليارات ريال (2.74 مليار دولار)، مع انخفاض الإيرادات النفطية

(1) سجل 67,3 مليار دولار.. ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لقطر 9,3 ٪، مصرف قطر المركزي، رابط مختصر، https://bitly.ws/38smz

(2) بدعم من المونديال.. اقتصاد قطر يسجل نموا غير مسبوق في 2022، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37E9k

(3) يذكر أن العائدات المالية المباشرة لقطر من تنظيم المونديال تقدر بنحو 8 مليارات ريال (2,1 مليار دولار)، فيما تقدر العائدات الاقتصادية طويلة الأجل، خلال الفترة من 2022 إلى 2035، بنحو 9,9 مليارات ريال، وسط ارتفاع عائدات السياحة، بحسب الأرقام الرسمية.

بنسبة 36.5 % إلى 40.3 مليار ريال (11 مليار دولار).[1] وبلغ إجمالي إيرادات الموازنة خلال الأشهر الثلاثة المنتهية في يونيو/حزيران نحو 68.4 مليار ريال (18.79 مليار دولار)، بانخفاض 0.3 % على أساس سنوي.[2]

مؤشرات الأداء العام

- اتخذت قطر تدابير لحماية المنافسة وضمان اقتصاد حر وفعال. تعترف منظمة التجارة العالمية بأن الإطار القانوني في قطر يفضي إلى الاستثمار الخاص وريادة الأعمال ويمكّن من تطوير نظام قضائي مستقل. بالإضافة إلى اللجنة الوطنية لحماية المنافسة ومكافحة الاحتكار، توجد سلطات تنظيمية لمعظم القطاعات الاقتصادية وهي مكلفة بمراقبة النشاط الاقتصادي وضمان الممارسات العادلة. ومع ذلك، تفتقر قطر إلى آلية شفافة لوضع القواعد، وفقًا للمؤشرات العالمية للحوكمة التنظيمية الصادرة عن البنك الدولي.

- انخفضت موازنة المصروفات الرأسمالية الكبرى لقطر بنحو 8.3 %، بالمقارنة مع موازنة العام 2023 وذلك تزامنا مع إنجاز العديد من المشروعات الاقتصادية الحيوية والمشروعات المرتبطة بخطة البنية التحتية.

- توجد فرص كبيرة للاستثمار الأجنبي في البنية التحتية والرعاية الصحية والتعليم والسياحة والطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقطاع الخدمات. وخصصت الحكومة القطرية 20 مليار دولار للمشاريع الكبرى في هذه القطاعات في عام 2022. وقياسا على حجم مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي، فإن التصنيع والتعدين واستغلال المحاجر والتمويل والتأمين هي القطاعات الرئيسية التي تجتذب المستثمرين الأجانب.[3]

- تخطط حكومة قطر أيضًا لزيادة إنتاج الغاز الطبيعي المسال، وهو المصدر الرئيسي لإيراداتها، إلى 126 مليون طن متري سنويًا بحلول عام 2027، ويتوقع المسؤولون القطريون فرصًا استثمارية كبيرة للشركات الدولية في قطاعي التنقيب والإنتاج.

---

(1) رغم تراجع إيرادات النفط وزيادة الإنفاق.. ميزانية قطر تسجل فائضا بـ2,74 مليار دولار، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38suz

(2) من بين الإيرادات نحو 40,3 مليار ريال (11,07 مليار دولار) عوائد نفطية، بانخفاض 30,9 ٪ عن الفترة نفسها من العام السابق، فيما بلغ إجمالي العوائد غير النفطية 28,2 مليار ريال (7,75 مليارات دولار).

(3) Qatar Achieves Boom in Foreign Direct Investment in 2022، URL: www.qna.org.qa، https://bitly.ws/37DBn

- قدمت الحكومة القطرية خلال 2023 حوافز مختلفة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، بما في ذلك الإعفاءات من الرسوم الجمركية وبعض مزايا استخدام الأراضي. ويبلغ معدل الضريبة على الشركات 10 % في معظم القطاعات، ولا توجد ضريبة على الدخل الشخصي.[1]

- أحد أهم الأسباب التي تجعل الاقتصاد القطري في حالة من الصمود والقوة هو عوائد قطاع الطاقة التي تشهد ارتفاعا ملحوظا نظرا لزيادة الطلب، خاصة مع تداعيات الحرب في أوكرانيا، حيث إن الاقتصاد القطري يصنف كاقتصاد ناشئ مع نسب نمو مطردة متماشية مع المكون الاقتصادي للدولة بين الريعية والصناعية والمعرفية.

- ارتفع الاحتياطي الأجنبي لدى مصرف قطر المركزي، خلال نوفمبر/تشرين الثاني 2023، بنسبة 9.3 % على أساس سنوي، مسجلاً 244.8 مليار ريال (67.3 مليار دولار).وقال مصرف قطر المركزي، في بيان في 2023/12/9،»شهد إجمالي الاحتياطيات الرسمية لمصرف قطر المركزي نمواً ليصل إلى 185.9 مليار ريال قطري (51 مليار دولار) في نوفمبر/تشرين الثاني 2023، أي بزيادةٍ نسبتها 11.9 % نمواً، بالمقارنة مع نوفمبر/ تشرين الثاني 2022».[2]ووفق البيان، فقد دعم ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لقطر الشهر الماضي عند أعلى مستوى الاطلاق، زيادة الاحتياطيات الرسمية إلى 51 مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع قيمة الاستثمار في سندات الخزينة الأجنبية إلى نحو 37.6 مليار دولار.

- بحسب الاحصائيات التي اطلعت عليها الأناضول من الملحقية التجارية بالدوحة، هناك ما يزيد عن 700 شركة تركية تعمل في قطر بمختلف القطاعات، بجانب 200 شركة قطرية تعمل في مجموعة واسعة من القطاعات في تركيا.

- بلغت نسبة مساهمة القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي خلال الربع الرابع من العام الماضي 9.9 % وذلك نتيجة تنظيم المونديال وعودة الأنشطة الاقتصادية إلى كامل طاقتها بعد جائحة كوفيد19-، وحققت ميزانية قطر لعام 2022 فائضا قدره 89 مليار ريال وهو ما يعد ثالث أكبر فائض في تاريخ موازنات قطر، مما ساهم في زيادة الإيرادات، كما تم استخدام جزء من هذه الفوائض في تخفيض الدين العام من 5.7 % إلى 4.4 %.

(1) أحد الاستثناءات الملحوظة هو ضريبة الشركات البالغة 35 ٪ المفروضة على الشركات الأجنبية العاملة في الصناعات الاستخراجية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تلك العاملة في استخراج الغاز الطبيعي
(2) سجل 67,3 مليار دولار.. ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لقطر 9,3 ٪، مصرف قطر المركزي، رابط مختصر، https://bitly.ws/37n2m

- فيما يتعلق بمؤشرات ارتفاع الاحتياطي الأجنبي لدى مصرف قطر المركزي فقد دعم ارتفاع الاحتياطي الأجنبي زيادة الاحتياطيات الرسمية إلى 51 مليار دولار، مدفوعاً بارتفاع قيمة الاستثمار في سندات الخزينة الأجنبية إلى نحو 37.6 مليار دولار.

- كشف موقع «أويل برايس» الأمريكي المتخصص في مجال النفط والطاقة، أن قطر احتلت المركز الثالث كأكثر الدول استحواذا على احتياطيات الغاز على مستوى العالم. ووفق ما نقلته صحيفة «الوطن» القطرية، في 7 مايو2023، سجلت قطر احتياطيات بواقع 24.7 تريليون متر مكعب. [1]

- أحد أسباب ارتفاع النمو الاقتصادي في قطر هو تأثير مونديال كأس العالم 2022 بشكل إيجابي ومباشر على القطاعات غير النفطية مثل العقارات، المالية، التأمين، الطعام، التشغيل، التخزين، الفنادق، المعلومات، والاتصالات، وهو ما جعل النمو الاقتصادي في الربع الأخير من العام 2023 يصل إلى 8 % ما جعل معدل النمو الإجمالي في العام الماضي هو 5.3 %.

- وأرجعت الوزارة قفزة بنحو 30 % تقريباً في الإنفاق الرأسمالي الرئيسي في الربع الثاني إلى التعويضات للمقاولين واستكمال بضع مشروعات. فيما بلغ إجمالي الدين العام 343.6 مليار ريال (94.37 مليار دولار) بنهاية الربع الثاني، بانخفاض 3.5 % عن الربع الأول. [2]وبإضافة الفائض المالي البالغ 19.7 مليار ريال (5.41 مليارات دولار) في الربع الأول، تجاوزت قطر بالفعل توقعاتها للفائض لعام 2023، التي بلغت 29 مليار ريال (7.96 مليارات دولار)، والتي استندت إلى سعر نفط 65 دولاراً للبرميل، وهو أقل بكثير من متوسط الأسعار. وذكر تقرير لوزارة المالية أيضاً، أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لقطر نما 2.7 % على أساس سنوي في الربع الأول، مع نمو قطاع النفط والغاز 4.1 % والقطاع غير النفطي 1.9 %. [3]

(1) قطر ثالث دولة استحواذا على احتياطيات الغاز في العالم، أويل برايس، رابط مختصر، https://bitly.ws/37aMz
(2) كانت الموازنة القطرية سجّلت فائضاً في الربع الأول من العام 2023 قدره 19,7 مليار ريال قطري (5,4 مليار دولار)، بدعم من تراجع المصروفات، وزيادة الإيرادات النفطية بنسبة 7 ٪.
(3) رغم تراجع إيرادات النفط وزيادة الإنفاق.. ميزانية قطر تسجل فائضا بـ 2,74 مليار دولار، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/38suz

مسار التوقعات المحتملة في 2024

- وفقًا لتوقعات صندوق النقد الدولي، من المتوقع أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لدولة قطر بنسبة 2.4 بالمائة في عام 2023. وترجع هذه النظرة الإيجابية بشكل أساسي إلى خطط قطر للطاقة الطموحة لتوسيع إنتاج الغاز الطبيعي المسال بأكثر من 60 بالمائة على مدى السنوات الخمس المقبلة.
- من المتوقع أيضًا أن تخلق خطط الإنفاق الاقتصادي الحكومية لدولة قطر فرصًا إضافية للمستثمرين الأجانب. بالنسبة لعام 2023، خصصت الحكومة 17.5 مليار دولار لمشاريع كبرى جديدة، بما في ذلك تطوير الأراضي السكنية الجديدة وتحسين الخدمات العامة.
- توقع صندوق النقد الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي لقطر بنسبة 2.4 % في عام 2023، لينخفض إلى 1.8 % في عام 2024.
- من المتوقع انخفاض إيرادات قطر في موازنة 2024 ما يقارب 11.4 %، وذلك بسبب اعتمادها متوسط سعر نفط 60 دولارا للبرميل بدلاً من 65 دولارا للبرميل كما في عام 2023، وذلك بالأخذ بتقديرات المؤسسات الدولية لأسعار النفط خلال العام 2024 والاستمرار في اتباع نهج متحفظ في تقدير إيرادات النفط والغاز يؤكد ذلك تصريح وزير المالية القطري علي الكواري [1] الذي صرح بأن بلاده توقعت أن يبلغ إجمالي إيراداتها في موازنة العام 2024 ما قيمته 202 مليار ريال قطري (55.5 مليار دولار)، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة تقدر بـ11.4 في المائة مقارنة بإجمالي الإيرادات المتوقعة في موازنة العام 2023. [2]
- من المرجح أن ينخفض معدل التضخم في قطر إلى مستوى 3 % العام الحالي وصولاً إلى 2.2 % في 2024. وذلك بحسب تقرير صادر عن البنك الدولي وأضاف التقرير أن نمو نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي الحقيقي في قطر سيبلغ 1.5 % خلال عامي 2023 و2024. أما رصيد حساب المعاملات الجارية فسيبلغ 16 % من إجمالي الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الثابتة. [3]

(1) قطر تتوقع انخفاض إيراداتها 11,4 ٪ في موازنة 2024، الشرق الأوسط،
رابط مختصر، https://bitly.ws/38v58
(2) أشار الكواري إلى التزام قطر بسداد ما يعادل نحو 7,3 مليار ريال من مستحقات الدين العام في عام 2024، مما يجعل العجز النقدي لعام 2024 عند (60 دولارا للبرميل) يقدر بنحو 6,2 مليار ريال والذي من الممكن تغطيته من فوائض العام الحالي بالإضافة إلى استعمال أدوات الدين المحلي والخارجي حسب الحاجة.
(3) البنك الدولي: التضخم في قطر سيتباطأ إلى 2,2 ٪ في 2024، CNBC عربية،
رابط مختصر، https://bitly.ws/38BEe

كما توقعت وكالة «ستاندرد آند بورز» أن يتراجع اقتصاد قطر إلى ما نسبته 2 في المئة، هذا العام، من 5 في المئة محقَّقة في العام 2023، حيث استضافت «بطولة كأس العالم لكرة القدم».

- فيما يتعلق بالتصنيف الائتماني، أشارت وكالة «ستاندرد آند بورز» إلى أن النظرة المستقبلية المستقرة للتصنيف تعكس توقعاتها باستمرار ارتفاع الفوائض المالية والخارجية لقطر، مدعوماً بمركزها كأحد أكبر مُصدّري الغاز الطبيعي المسال في العالم. ومن المتوقع أن تتلقى هذه الفوائض دفعة قوية بمجرد اكتمال مشروع توسعة حقل الشمال بين عامي 2025 و2027. وحذّرت من أنها قد تخفض التصنيف الائتماني لقطر إذا تعرضت البلاد لصدمة خارجية كبيرة، مثل تدهور كبير في ميزانها التجاري. وقد يؤدي ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى، إلى انخفاض تقدير الوكالة للأصول الحكومية السائلة لقطر إلى أقل من 100 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي.[1]

- من المتوقع أن تحافظ قطر على سياساتها المالية الحالية حتى عام 2026، وأن تسجل الميزانية العامة للبلاد فائضاً متوسطًا يبلغ 4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترة. ومن المتوقع أن يحقق ميزان المعاملات الجارية فائضاً سنوياً يبلغ 20 في المئة بين عامي 2024 و2026.

- من المرجح أن تستمر قطر في تركيز الموازنة العامة على تحقيق مستهدفات رؤية قطر الوطنية 2030 المرتبطة بتطوير رأس المال البشري عن طريق التركيز على قطاعي الصحة والتعليم، حيث تشكل مخصصات القطاعين ما نسبته 20 %، من إجمالي الموازنة، بالإضافة إلى المستهدفات المرتبطة بتنويع الاقتصاد المحلي وتعزيز تنافسيته، حيث تمت مضاعفة مخصصات قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالمقارنة مع عام 2023.

- من المرجح التزام قطر بسداد ما يعادل نحو 7.3 مليار ريال من مستحقات الدين العام في عام 2024 ما يجعل العجز النقدي لعام 2024 عند سعر النفط (60 دولارا للبرميل) يقدر بحوالي 6.2 مليار ريال والذي من الممكن تغطيته من فوائض العام 2023 بالإضافة إلى استعمال أدوات الدين المحلي والخارجي حسب الحاجة بحسب تصريحات وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري.[2]

(1) «ستاندرد آند بورز» تتوقع تراجع نمو اقتصاد قطر إلى 2 ٪ هذا العام، الشرق الأوسط، رابط مختصر، https://bitly.ws/38BFu

(2) أمير قطر يعتمد ميزانية عام 2024 بإجمالي إيرادات 202 مليار ريال، العربية نت، رابط مختصر، https://bitly.ws/38USi

- من المتوقع أن يشهد العام 2024 استمرارا في نمو الاقتصاد القطري مدعوما بفوائض ميزانية 2023 وارتفاع أسعار النفط خلال العام الجاري، خاصة بعد قرار مجموعة أوبك تخفيض الإنتاج متوقعا أن يصل سعر برميل النفط إلى 90-95 دولارا في حال استمرار الأزمة الأوكرانية والحرب الإسرائيلية على غزة واستمرار منظمة أوبك في سياستها تجاه تخفيض الإنتاج.

سلطنة عُمان..
سياسات هادئة
ومواقف ثابتة

استمرت سلطنة عمان في الالتزام بسياستها الهادئة وفقاً لمرتكزاتها التقليدية التي انتهجتها منذ عقود والتي وضعها سلطانها الراحل قابوس بن سعيد، من حيث عدم الوقوع في فخاخ الاستقطابات والاصطفافات والنأي عن الصراعات الإقليمية، فعلى مدى العقد الماضي من الاضطرابات والصراع والتدخل العسكري الخارجي في اليمن، برزت السياسة الخارجية العمانية، باعتبارها الاستثناء الخليجي، حيث اتبعت مسقط دورًا فريدًا، مدفوعًا بالاهتمام العملي والفرص. وهذا النهج أهلها لأن تستمر في لعب دور الوساطة الدبلوماسية بين دول مجلس التعاون الخليجي مما أكسبها القدرة كذلك على ممارسة دور الوسيط في الكثير من الأزمات الدولية.

ومنذ تولي السلطان هيثم بن طارق منصب سلطان البلاد في يناير/ كانون الثاني 2020 بدأت مسقط في الانخراط بشكل أكثر فاعلية في قضايا محيطها الإقليمي ومن ذلك وقوفها المؤثر – بجانب الكويت – في الأزمة الخليجية، كذلك دورها الدبلوماسي الناجح في إبرام اتفاق عودة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين.

وفي الأزمة اليمنية سخّرت سلطنة عمان علاقاتها مع معظم الجهات الفاعلة المعنية، بما في ذلك الجهات الفاعلة المسلحة غير الحكومية، وسعت إلى الوصول إلى فرص اقتصادية جديدة كجزء من سياسات التحوط الاستراتيجي، والتوازن الشامل، والانحياز غير المعلن.

وفي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد ملامح ومسارات السياسة الخارجية والداخلية لسلطنة عمان على مدار عام ومؤشراتها العامة والتوقعات المحتملة في 2024.

مسار السياسات الخارجية

- تعتمد السياسة الخارجية العمانية إلى حد كبير على مبادئ طويلة الأمد لعلاقات حسن الجوار والاحترام المتبادل والتسامح وعدم التدخل والحوار والتفاهم، وقبل كل شيء البراغماتية مع التركيز على الحقائق الجيوستراتيجية في سعيها لتحقيق مصالحها الوطنية.

- تتسم السياسة الخارجية العمانية تجاه اليمن وإيران والهند وباكستان بالتميز من خلال نهج فريد ومستقل، وخاصة في أوقات الأزمات وعدم الاستقرار، استنادا إلى حسابات عملية. وعلى الرغم من هذه التعقيدات، غالبا ما توصف السياسة الخارجية العمانية ببساطة بأنها «محايدة». ومع ذلك، فإن الواقع هو أن الجغرافيا السياسية الإقليمية معقدة ولا توجد دولة محايدة حيث تتحرك الدول وفق نظرية الدور لتحقيق مصالحها الوطنية.[1]

- في 20/ فبراير 2023 زار رئيس النظام السوري بشار الأسد إلى سلطنة عمان، في زيارة مفاجئة، هي الثانية له لدولة عربية منذ اندلاع الانتفاضة الشعبية ضده في 2011.[2] تعد سلطنة عمان من الدول التي لعبت دورا في الوساطة لمحاولة إعادة دمج النظام السوري في جامعة الدول العربية مجددا، بحكم علاقاتها المميزة مع إيران ودول خليجية لا تزال تفرض فيتو على عودة إدماج الأسد في المنظومة العربية، مثل السعودية وقطر.

- في 23/فبراير 2023 أعلنت دولة الفاتيكان وسلطنة عُمان إقامة علاقات دبلوماسية ثنائية بينهما، في إطار توسيع العلاقات الرسمية للكرسي الرسولي مع العالم العربي الإسلامي. وقال الجانبان في بيان مشترك، إنهما يرغبان في تعزيز التفاهم والتعاون المتبادلين، وإنه سيتم تسمية سفيري البلدين.[3] وأصبح الآن للفاتيكان، وهي دولة مدينة ذات سيادة وسط روما، علاقات دبلوماسية مع كل دول شبه الجزيرة العربية، باستثناء السعودية.[4]

- في 20 يونيو 2023 أصدر سلطان عمان هيثم بن طارق، مرسومًا بالموافقة على انضمام السلطنة

(1)The war next door: Omani foreign policy toward Yemen، mei.edu ،https://bitly.ws/37aKt

(2) بشار الأسد يصل عمان في ثاني زيارة لدولة عربية منذ انتفاضة سوريا، وكالة الأنباء العمانية، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fNx

(3) الفاتيكان وسلطنة عُمان تعلنان إقامة علاقات دبلوماسية كاملة، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fKT

(4) أصبحت سلطنة عُمان التي تعتمد الشريعة، واحدة من 180 دولة لها علاقات دبلوماسية رسمية مع الكرسي الرسولي الذي لا يقيم علاقات دبلوماسية مع السعودية أو أفغانستان أو كوريا الشمالية.

إلى الاتفاقية العامة لربط دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بمشروع السكة الحديد الموحد (قطار الخليج)، الذي يهدف لدعم الاستثمارات المشتركة لدول المجلس وتفعيل التبادل التجاري والاقتصاد الخليجي. وبحسب بيان صادر عن ديوان البلاط السلطاني، فإن المرسوم الذي حمل رقم (41/ 2023) ينص على الموافقة على انضمام سلطنة عُمان إلى الاتفاقية العامة؛ لربط دول مجلس التعاون بمشروع سكة الحديد.[1]

- لعبت سلطنة عمان دور الوساطة بين المملكة العربية السعودية وجماعة الحوثيين، حيث رعى وفد عماني في أبريل/ نيسان 2023، محادثات في صنعاء، بين الحوثيين ووفد سعودي رسمي برئاسة سفير المملكة لدى اليمن، محمد آل جابر، استمرت 6 أيام، بحثت الملف الإنساني وإيقاف إطلاق النار في اليمن، وبدء عملية سياسية يمنية شاملة. وقالت جماعة الحوثي اليمنية، إن مفاوضاتها مع السعودية بوساطة سلطنة عمان، مستمرة في ظل «حالة من التفاؤل». جاء ذلك في تدوينة موسعة عبر «تويتر» لعضو المكتب السياسي لجماعة الحوثي علي القحوم، نشرها في ساعة متأخرة مساء الجمعة، فيما لم يصدر تعليق فوري من السعودية أو سلطنة عمان بهذا الخصوص. وقال القحوم: «المحادثات والمفاوضات مع الرياض مستمرة، والوسيط العماني يبذل جهودا كبيرة للتقدم وحل العقد».[2]

- على مستوى تعزيز العلاقات الخليجية شهدت العلاقات الاقتصادية بين دولة قطر وعُمان نمواً متصاعداً، خصوصاً في السنوات الأخيرة، مستفيدة من الجهد الكبير الذي تقوم به اللجنة القطرية العمانية المشتركة، التي تأسست في عام 1995 بهدف تفعيل العلاقات بين البلدين. وبلغ التبادل التجاري بين البلدين، في آخر بيان لغرفة تجارة وصناعة عُمان، ما يقارب 490 مليون ريال عماني (1.2 مليار دولار).[3]

- وثقت سلطنة عمان علاقاتها مع إيران، حيث زار سلطان عمان هيثم بن طارق آل سعيد، في أواخر مايو 2023، العاصمة الإيرانية طهران، في زيارة تستغرق يومين، وذلك بعد يومين من

(1) سلطان عمان يوافق على انضمام بلاده لاتفاقية سكة حديد الخليج، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/378gV
(2) بوساطة عمانية.. الحوثيون: المفاوضات مع السعودية مستمرة، طالع تغريدة القحوم عبر منصة (X) رابط مختصر، https://bitly.ws/378Wp
(3) قطر وعمان توقعان مذكرات تفاهم في النفط والغاز والسياحة، وزارة الخارجية العمانية، رابط مختصر، https://bitly.ws/378XT

توسط مسقط في تبادل للسجناء بين طهران وبلجيكا.[1] وتحمل زيارة سلطان عُمان إلى إيران أهمية كبيرة؛ لكونها تعد الأولى له، كما تأتي بعد أيام قليلة من عقد القمة العربية في مدينة جدة السعودية، إلى جانب الحديث المتواصل حول الأزمة اليمنية التي تؤدي فيها مسقط دوراً محورياً في المحادثات مع الحوثيين. وجاءت زيارة السلطان هيثم بعد زهاء عام من زيارة قام بها رئيسي إلى مسقط، وتخللها توقيع اتفاقات تعاون.

- في 2023/10/3 أقرت الولايات المتحدة صفقة محتملة لبيع صواريخ تعمل بالتردد اللاسلكي لسلطنة عُمان، حسبما نقلت وكالة «رويترز» للأنباء. ووفق بيان صادر عن وزارة الدفاع الأمريكية (البنتاجون)، الثلاثاء، فإن الصفقة تبلغ قيمتها التقديرية 70 مليون دولار. ويأتي الإعلان عن صفقة البيع المحتملة، بعد فترة وجيزة من وساطة قطرية عمانية ناجحة للإفراج عن محتجزين أمريكيين لدى طهران.[2]

- في 2023/10/11 أعلن سلطان عُمان هيثم بن طارق آل سعيد تضامن بلاده مع الشعب الفلسطيني، داعياً المجتمع الدولي إلى الاضطلاع بمسؤولياته وحماية المدنيين. جاء ذلك، وفق بيان نقلته وكالة الأنباء العمانية الرسمية (العُمانية) الأربعاء بالتزامن مع تواصل العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة. وأكد سلطان عمان على دعم كافة الجهود الداعية لوقف التصعيد والهجمات على الأطفال والمدنيين الأبرياء.[3]

- في 2023/10/29 انطلقت في سلطنة عمان، عملية التصويت في انتخابات أعضاء مجلس الشورى للفترة العاشرة، بمشاركة 753 ألفاً و690 ناخباً، سيصوتون لاختيار 90 ممثلاً لهم من ضمن 843 مرشحاً بينهم 32 امرأة.[4]

- في 2023/10/31 دعا وزيرُ الخارجية العُماني، بدر بن حمد البوسعيدي، المجتمع الدولي إلى إجراء «تحقيق مستقلّ حول العدوان الإسرائيلي»، ومحاكمة إسرائيل على استهدافها «المتعمّد

(1) خطوة لتعزيز العلاقات.. سلطان عمان يصل إلى إيران، الخليج الجديد، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fEw
(2) تلعب سلطنة عمان دورا لافتا كوسيط في الأزمة اليمنية، وتدخلت مسقط لإطلاق سراح أمريكيين محتجزين لدى حليفتها طهران التي تشهد علاقاتها مع واشنطن توترا منذ سنوات.
(3) سلطان عُمان يعلن التضامن مع الشعب الفلسطيني ويدعو لحماية المدنيين، وكالات، https://bitly.ws/378Uf
(4) جاءت هذه الانتخابات في ظل صدور المرسوم السّلطاني رقم (54) لسنة 2023، الخاص بقانون انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذي جاء في (8) فصول، تتضمن (63) مادة، أبرزها التصويت الإلكتروني للمرة الأولى في تاريخ انتخابات أعضاء مجلس الشورى داخل سلطنة عمان وخارجها. وتكون فترة المجلس 4 سنوات ميلادية، وينتخب المجلس من بين أعضائه رئيساً له، ونائبين للرئيس لمثل فترته.

للمدنيين في قطاع غزة ومنشآتهم وحرمانهم من احتياجاتهم الإنسانية وتجويعهم وإخضاعهم للحصار والعقاب الجماعي». [5]وأشار إلى أن «سلطنة عُمان ترى أنه على المجتمع الدولي التدخل لوقف هذه الحرب على غزة، وردع إسرائيل في انتهاكها القانون الدولي واستمرار عملياتها العسكرية لقتل المدنيين داخل قطاع غزة وهدم المنشآت والمباني والأحياء المدنية».[6]

- في 11 سبتمبر 2023 رحب مجلس الأمن الدولي بدعم السعودية وسلطنة عمان المتواصل لجهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة، بشأن السلام في اليمن، مجددا التأكيد على ضرورة تحقيق تقدم ملموس في المباحثات المستمرة في هذا الشأن منذ أكثر من عام.[7]

- في مطلع نوفمبر 2023 نقلت وكالة «بلومبرج»، في تقرير نقلا عن أشخاص مطلعين على الأمر، أنه تم إطلاع الرئيس الأمريكي جو بايدن، على الخطة الصينية، التي تم مناقشتها مع عُمان، الشهر الماضي لبناء منشأة عسكرية في سلطنة عمان، وذلك في إطار مساعيها لتعميق العلاقات الدفاعية والدبلوماسية مع الشرق الأوسط وبحسب الوكالة لم تستجب وزارة الخارجية الصينية لطلب التعليق، ولم يستجب البيت الأبيض لعدة طلبات للرد، كما لم تستجب سفارة عُمان في الولايات المتحدة لطلب ثالث.[8]

- في 2023/11/4 نددت سلطنة عمان، باستمرار المجازر وجرائم الحرب التي ترتكبها قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق الشعب الفلسطيني، داعية إلى تشكيل محكمة دولية لملاحقة مجرمي الحرب في جميع المجازر التي ارتكبت في غزة. جاء ذلك في بيان لوزارة الخارجية العمانية، السبت، شدد على أهمية الوقف الفوري لهذه الحرب الغاشمة، باعتبارها ضرورة ملحة.[9]

---

(5) رغم زيارة رئيس الحكومة الإسرائيلية بنيامين نتنياهو لها في عام 2018، إلا أن سلطنة عمان لم تنخرط في اتفاقيات «أبراهام» (التطبيع) التي وقعتها الإمارات والبحرين مع إسرائيل عام 2020.

(6) سلطنة عمان تدعو لمحاكمة إسرائيل على جرائم غزة، الخليج أونلاين، رابط متخصر، https://bitly.ws/378SU

(7) في أبريل/ نيسان 2023، رعى وفد عُماني محادثات في صنعاء، بين «أنصار الله» ووفد سعودي رسمي برئاسة سفير المملكة لدى اليمن، محمد آل جابر، استمرت 6 أيام، بحثت الملف الإنساني وإيقاف إطلاق النار في اليمن، وبدء عملية سياسية يمنية شاملة.

(8)Biden Briefed on Chinese Effort to Put Military Base in Oman ،bloomberg.com،
https://bitly.ws/378LT

(9) طالع نص البيان على موقع وزارة الخارجية العمانية على منصة (X) رابط مختصر، https://bitly.ws/378Sa

مسار السياسات الداخلية

- وجه السلطان هيثم بإطلاق «البرنامج الوطني للاستدامة المالية وتطوير القطاع المالي» لمدة ثلاث سنوات؛ تبدأ من مطلع 2023؛ وذلك لجعل القطاع المالي ممكّناً رئيساً لنمو الاستثمارات والاقتصاد، وبما يضمن الاستمرارية لكافة البرامج التنموية. وبهدف تخفيف آثار التضخم على الأوضاع المعيشية للمواطنين.

- في ثالث موازنة بعهده صدَّق السلطان العماني على الميزانية العامة للدولة للسنة المالية 2023، بإيرادات تقدر بنحو 10.05 مليارات ريال عماني (26.1 مليار دولار)، وإنفاق متوقع يبلغ 11.35 مليار ريال (29.5 مليار دولار). وخصصت الميزانية المعتمدة لعام 2023 نحو 900 مليون ريال عُماني (2.3 مليار دولار) لمشاريع التنمية، واستحدثت السلطنة بند (مشاريع ذات أثر تنموي) بتخصيص نحو 200 مليون ريال عُماني (520 مليون)، وبند دعم منظومة الحماية الاجتماعية بتخصيص نحو 384 مليون ريال عُماني (998 مليون دولار).

- أعلنت سلطنة عمان في مطلع يناير 2023 توفير 35 ألف فرصة عمل خلال عام 2022 في القطاعين العام والخاص، محققة النسبة المستهدفة بإنجاز يفوق 100 % من الفرص المستهدفة.[1]

- أحال مجلس الوزراء العماني في منتصف فبراير/ شباط 2023 قانون الحماية الاجتماعية إلى مجلس عُمان (مجلسي الشورى والدولة) لاستكمال دورته التشريعية، وهو ما لقي حينا ترحيبا واسعا من المواطنين. وتضمن مشروع القانون تخصيص منافع اجتماعية جديدة، لكل من كبار السن والأطفال والأيتام والأرامل ودعم دخل الأسر الأقل دخلًا، كما تمت مراعاة المتقاعدين من فئة كبار السن، إضافة إلى تصميم برامج تقاعدية موحدة لكل القطاعات في سوق العمل؛ سواء كانت حكومية أم خاصة تغطي مرحلة التقاعد ومخاطر الوفاة والعجز وإصابات العمل والأمراض المهنية والأمان الوظيفي. وتقدر المخصصات المالية الإضافية التي تم تخصيصها هذا العام لتطبيق البرامج والمنافع المقرة لمنظومة الحماية الاجتماعية الجديدة بنحو 400 مليون ريال عماني (1040 مليون دولار).[2]

(1) صُنفت سلطنة عُمان في المركز الرابع عربياً بمؤشر أقل الدول من حيث البطالة بين الشباب في العالم، الذي أعده موقع «جلوبال إيكونومي» الإلكتروني الأمريكي، استناداً إلى البيانات المتاحة لعام 2021.

(2) أثار القانون جدلا واسعا حيث تخوف مجلس الدولة من إرهاق الميزانية في حال تطبيق قانون منظومة الحماية الاجتماعية غير منطقي وقالوا إن بإمكانه تطبيقه حاليا ومتى ما وجدت الحكومة نفسها متأزمة ماليا لأي سبب كان، يمكنها تعليق المعونات لغاية انتفاء الأسباب.

- أثار مرسوم سلطان عمان هيثم بن طارق، بشأن زواج العمانيين من أجانب، دون الحاجة لتصريح، حالة من الجدل داخل السلطنة، بين مؤيد ومعارض. ونشرت وكالة الأنباء العمانية (رسمية)، المرسوم الذي قضى في المادة الأولى منه، بإلغاء المرسوم السلطاني رقم 58 / 93 بالتفويض في إصدار أحكام تنظيم زواج العمانيين من أجانب وإجراء تعديلات في قانون تنظيم الجنسية العمانية.[1]

- قررت السلطات العمانية تعديل السعر المعياري (سعر البيع بمنافذ التجزئة) الذي على أساسه يتم احتساب الضريبة الانتقائية على واردات المشروبات الكحولية وذلك بنسبة 25 %. وكانت قد قررت في يوليو/ تموز 2020 رفع الضريبة الانتقائية المفروضة على المشروبات الكحولية في السلطنة من 50 % إلى 100 % في قرار قوبل حينها بإشادة واسعة. لكن تم تخفيض نسبة الضريبة لاحقا إلى 50 % بوصفه «إجراء مرحلي» وفق تصريحات سابقة لوزارة المالية العمانية.[2]

- في 2023/10/29 انطلقت، في سلطنة عمان، انتخابات أعضاء مجلس الشورى للفترة العاشرة، بمشاركة 753 ألفا و690 ناخبا. وجرت الانتخابات العامة بعد صدور المرسوم السّلطاني رقم 54 لسنة 2023، الخاص بقانون انتخاب أعضاء مجلس الشورى الذي جاء في 8 فصول تتضمن 63 مادة، أبرزها التصويت الإلكتروني لأول مرة في تاريخ انتخابات أعضاء مجلس الشورى داخل سلطنة عمان وخارجها.[3]

- أولت القيادة العمانية اهتماماً كبيراً بالمرأة العُمانية، من خلال حرصها على إشراكها بالحياة السياسية والاجتماعية، وفي صنع القرار، وتقليدها مناصب سيادية بالعديد من الوزارات والسفارات حول العالم. وشهدت الثلاثة أعوام الأخيرة منذ تولى السلطان هيثم بن طارق مقاليد الحكم في السلطة اهتماما متزايداً بالمرأة حيث وصلت نسبة حضور المرأة العُمانية ضمن السفراء العمانيين بالخارج إلى 7 %، إضافة إلى أن 10 % من أعضاء مجلس عُمان من الإناث، وفق الإحصاءات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات. وبحسب بيانات المركز لعام 2021، فقد بلغ

(1) السماح للعمانيين بالزواج من الخارج دون تصريح يثير جدلا، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fHa
(2) تنشط في السلطنة حملات من حين لآخر خصوصا على مواقع التواصل الاجتماعي تطالب بتجريم الخمور في البلاد، وتشديد العقوبات على مَن يتناولها في ظل تكرار حوادث يتسبب بها المتعاطين لها. ولا تتوفر تراخيص الخمور لغير المقيمين، ولكن من الممكن للسياح والزوار شراء وشرب الكحول في الأماكن المرخصة، مثل الفنادق والمطاعم.
(3) انطلاق انتخابات مجلس الشورى العماني بمشاركة نحو 753 ألف ناخب، سبوتنيك عربي، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fQN

عدد العُمانيات المتعلّمات في مستوى «الدبلوم العام» 313.745 عُمانية، و«دبلوم التعليم العالي» 53،232، و«البكالوريوس فأعلى» 152،422.[1]

- وبلغ عدد العُمانيات العاملات في القطاع الحكومي (15 سنة فأعلى) 89،164 موظفة، وفي القطاع الخاص والعائلي والأهلي 126،737 موظفة، فيما بلغ عدد جمعيات المرأة العُمانية 64 جمعية، وعدد العضوات 8،483 عضوة، أما أعداد العمانيات المنتفعات من الضمان الاجتماعي فبلغت 86633؛ أي ما يعادل 67 % من إجمالي المنتفعات.

- كما وصلت نسبة المرأة في سوق العمل بالسلطنة إلى 33.5 % من المشتغلين بالقطاعين الحكومي والخاص هن إناث حتى نهاية يوليو 2020، بما نسبته 41.9 % في القطاع الحكومي و26.4 % في القطاع الخاص، بالإضافة إلى ما نسبته 23 % من رواد الأعمال، وفق الإحصاءات الرسمية.

- شكل مفتي سلطنة عمان الشيخ أحمد بن حمد الخليلي حالة لافتة ومميزة في المواقف المنحازة لقضايا الأمة ورسم صورة لرجل الدين الحر المستقل فمع توسع حملات المقاطعة في سلطنة عمان، قال مفتي السلطنة، في 16 نوفمبر 2023، إن سلاح المقاطعة «من أمضى الأسلحة وأنجحها في إخضاع العدو»، مشيراً إلى أنه لا يحتاج إلى إذن ولي الأمر. وأشار الخليلي إلى أن «العدو المحتل لم يجترئ على عدوانه إلا بمساعدة من حلفائه والخونة من أمتنا الذين لهم مصالح في بلاد المسلمين».

- أعلنت شركة عُمانية إطلاق أول قمر صناعي عُماني إلى المدار الأرضي المنخفض من فئة الأقمار المكعبية المخصصة لالتقاط الصور الفضائية. وقالت شركة «إتكو سبيس» العمانية، إن القمر الصناعي «أمان- 1» انطلق بنجاح، في 2023/11/10، إلى المدار الأرضي المنخفض، من قاعدة الإطلاق الفضائية في كاليفورنيا الأمريكية.[2] ويتماشى المشروع مع الأهداف الرئيسية المحددة في استراتيجية الشركة والتوجه نحو التحول الرقمي ودعم العلوم والكوادر الوطنية، والتي تشمل مجموعة من الأهداف والطموحات التي تهدف إلى تعزيز ودفع التقدم المعرفي، وتقديم حلول تقنية في قطاعات تنموية متعددة في السلطنة والمنطقة.

(1) كيف عزز السلطان هيثم مكانة المرأة العُمانية منذ توليه الحكم؟ الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fYk
(2) «أمان-1».. إطلاق أول قمر صناعي عُماني إلى الفضاء، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/37gmj

مؤشرات الأداء العامة

- لا شك أن المتغيرات الجذرية التي يشهدها العالم خاصة في المنطقة العربية وأوروبا وأفريقيا وما يصاحب ذلك من تحولات ديناميكية جيوسياسية تفرض معها تحولات استراتيجية في إدارة الشراكات الاقتصادية والسياسية. ويبدو واضحا أن الزيارات التي يقوم بها السلطان هيثم بن طارق إلى كل من جمهوريتي سنغافورة والهند تجسد هذا التحول الاستراتيجي نحو الشرق، وتعطي مؤشرا على الفرص الاستثمارية الكبيرة للمشهد الاقتصادي المستقبلي في سلطنة عمان.

- إن تحول سلطنة عمان من الاعتماد على النفط بوصفه مصدرا وحيدا للدخل إلى استراتيجية فعالة لتنويع مصادر الدخل تستلزم تنويع القاعدة الاقتصادية والاستثمارية، والمؤشر الدال على ذلك التحول نحو آسيا، وخاصة نحو الاقتصادات الصاعدة مثل سنغافورة والهند، نهجا عمليا في تطبيق هذا التنويع. ويمكن فهم أهمية توجه السلطنة شرقا عبر مستويات عدة، فعلى الصعيد الاقتصادي توفر الأسواق الآسيوية سريعة النمو فرصاً هائلة للتجارة والاستثمار، وتقدم سنغافورة، وهي مركز مالي عالمي، سبلاً للتعاون التكنولوجي والمالي، في حين تفتح الهند، بقاعدتها الاستهلاكية الضخمة وقطاعها الصناعي المتنامي، الأبواب أمام مجموعة واسعة من الاحتمالات التجارية. ويمكن لهذه الشراكات أن تساعد سلطنة عُمان على توسيع محفظة صادراتها إلى ما هو أبعد من النفط، والاستفادة من قطاعات مثل السياحة والتصنيع والتكنولوجيا.

- من الناحية السياسية، فإن تعزيز العلاقات مع القوى الآسيوية يتماشى مع سياسة سلطنة عمان المعروفة بالحياد ودعم التعايش السلمي ونشر ثقافة السلام بين الشعوب. ومن خلال توسيع شراكاتها الدولية، لا تقوم سلطنة عُمان بتنويع شراكاتها الاقتصادية، فقط، بل تعزز استقلالها الاستراتيجي على الساحة العالمية.

- من الناحية الاجتماعية والثقافية، فإن هذا التحول نحو آسيا يمكن أن يعزز المزيد من التبادل بين الثقافات، ويعزز التفاهم والتعاون بما يتجاوز الجوانب الاقتصادية فقط. ومن الممكن أن يعود طريق الحرير التاريخي، الذي شهد تبادلات تجارية وثقافية قوية بين العالم العربي وآسيا وكانت موانئ عُمان التاريخية أحد أهم محطاته، وكان بمثابة مصدر إلهام لهذا الترابط الاقتصادي والثقافي في العصر الحديث.

- فيما يتعلق بدلالة المؤشرات على إنشاء قاعدة عسكرية صينية في عُمان، من شأنه أن يكمل

المنشآت العسكرية الخارجية الأخرى لبكين، والتي تشير إليها باعتبارها «مركزا لوجستيا» في دولة جيبوتي الواقعة في شرق أفريقيا. لكن «البنتاجون» يقول منذ سنوات، حسب الوكالة، إن الصين تريد بناء مزيد من المرافق اللوجستية العسكرية الخارجية في المنطقة بما في ذلك الإمارات ودول أخرى في آسيا مثل تايلاند وإندونيسيا وباكستان.

- فيما يتعلق بالأوضاع والسياسات الداخلية تشير وكالة الأنباء العمانية إلى أن السلطنة أحرزت تقدّماً في عدة مؤشرات فرعية بمجال التنافسية؛ مثل مؤشر الابتكار، والمؤشرات المرتبطة بتقنية المعلومات، حيث جاءت عُمان في المركز الـ 15 عالمياً، وقفزت بترتيبها في ركيزة التعليم بمؤشر الابتكار العالمي إلى ضمن أفضل 10 دول في العالم، بالإضافة إلى تقدمها الملحوظ في بعض المؤشرات الدولية الأخرى؛ مثل مؤشرات الأمن الغذائي، وجودة وسلامة الغذاء، والوفرة الغذائية، والاستدامة والتكيف، وغيرها.

- تلفت الإحصاءات إلى أن حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في عُمان بلغ حتى الربع الثالث من عام 2022 نحو 18 ملياراً و140 مليون ريال عُماني (47.2 مليار دولار)، بنسبة زيادة 10.4 % مقارنة بالفترة نفسها من عام 2021. وارتفع حجم التبادل التجاري بين عُمان ودول العالم ليبلغ 30 ملياراً و421 مليون ريال عماني (79.1 مليار دولار) حتى شهر سبتمبر من عام 2022، بنسبة ارتفاع قدرها 46.18 %. ولتشجيع الاستثمارات الأجنبية وتوسيع حركة التجارة الدولية، ذهبت السلطنة إلى إنشاء مناطق حرة في مطارات مسقط وصحار وصلالة، وأعطت تلك المناطق امتيازات وحوافز ترضي طموحات المستثمرين.[1]

مسار التوقعات المحتملة

- يُنظر أحيانًا إلى سلطنة عُمان على أنها سويسرا الشرق الأوسط؛ نظرًا لاتباعها سياسة الحياد البراغماتي والتوسط بانتظام، بما في ذلك بين الولايات المتحدة وإيران. ووجود قاعدة عسكرية صينية في سلطنة عمان سيكون بمثابة تحد للولايات المتحدة، التي تشرف قيادتها المركزية على القوات المتمركزة في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الكويت والبحرين وقطر، والسعودية، والإمارات، وعمان.

(1) 3 أعوام من حكم السلطان هيثم. إنجازات عديدة وتحديات اقتصادية، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fRN

- بالمقابل إذا صح التقرير عن إنشاء قاعدة عسكرية للصين في عمان فسيزداد القلق إزاء نفوذ الصين في الشرق الأوسط، وهو ما يساعد في دفع الجهود الأمريكية للحفاظ على حلفائها التاريخيين في جانبها، والدفع بإنشاء الممر التجاري بين الهند وأوروبا عبر الشرق الأوسط، المعلن عنه في قمة مجموعة العشرين، لخلق بدائل للصين وإفشال مشاريعها في المنطقة عبر مشروع طريق الحرير.

- من المرجح أن يؤدي التوازن الدقيق الذي تقوم به سلطنة عمان بين علاقاتها مع مجلس التعاون الخليجي وعلاقتها الاستراتيجية مع إيران وسط تراجع التصعيد الإقليمي إلى تمكين مسقط، بالتعاون مع الجهات الفاعلة الإقليمية والعالمية، من لعب دور رئيسي في مجموعة واسعة من الملفات، بما في ذلك اليمن.

- من المتوقع أن تعزز التوترات المتزايدة بين الإمارات والسعودية مكاسب سلطنة عمان الاستراتيجية كقناة مستقبلية للمملكة العربية السعودية ولكن أيضًا لتصبح نافذة الخليج على بحر العرب والمحيط الهندي.

- من خلال تحليل حركة المؤشرات العامة للسياسة الخارجية لسلطنة عمان نلمس بوضوح حرص السلطنة على تعزيز شراكاتها السياسية والاقتصادية والثقافية مع الشرق وهو ما يعكس فهما عميقا للتحولات التي تحدث في العالم والتي يقودها الاقتصاد.. وهو ما يشير إلى أن التحولات التي تشهدها السلطنة منذ تولى السلطان هيثم بن طارق منذ ثلاث سنوات تقريبا تسير في الاتجاه الصحيح يعزز ذلك تنوع شراكاتها الاقتصادية وتحولها من زمن العجوزات إلى الفوائض.

- من المرجح أن تنعكس علاقات سلطنة عمان مع كل من سنغافورة والهند بشكل إيجابي على تطوير المعايرة الإستراتيجية لسياسات السلطنة الخارجية والاقتصادية عبر إقامة علاقات أوثق مع الاقتصادات الآسيوية، حيث لا تسعى سلطنة عُمان إلى تقليل اعتمادها على الطاقة فحسب، بل تضع نفسها أيضًا كلاعب مبادر يصنع لنفسه الفرص في المشهد الاقتصادي العالمي المتغير.

- لا شك أن معركة طوفان الأقصى وما تبعها من الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة أوقفت كل مخططات التطبيع في المنطقة يؤكد ذلك مواقف السلطنة الداعمة للقضية الفلسطينية، والتي أدانت الجرائم الإسرائيلية بحق الشعب الفلسطيني على المستوى الشعبي والرسمي للسلطنة.

الاقتصاد العماني..

الضبط المالي يزحزح السلطنة من العجز إلى الفوائض

وفقا لمؤشرات الأداء لمسارات الاقتصاد العماني أظهرت سلطنة عمان خلال 2023 تقدمًا ملحوظًا في اتجاه الديمقراطية الدستورية، وهي فكرة عززها أيضًا تعهد السلطان بنقل المزيد من المسؤوليات الحكومية إلى المجالس البلدية المنتخبة وتعزيزه لدور مجلس الوزراء في الحكومة.

وتسعــى السلطنــة إلى تعزيز وتحفيز الاستثمارات الأجنبية بعــد أن أدت عائدات النفط الاستثنائية وتدابير الضبط المالي إلى تحسين المركزين المالي والخارجي للسلطنة.

وبعد سنوات عديدة من العجز، تحوّل رصيد المالية العامة إلى فائض بلغ 7.5% من إجمالي الناتج المحلي في 2022، ويُتوقع أن يستمر في تحقيق فائض على المدى المتوسط بفضل الإيرادات النفطية والإجراءات المالية العامة، بحسب خبراء صندوق النقد الدولي.

ومن المتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد غير النفطي لسلطنة عُمان من 1.2% في عام 2022 إلى 2% في عام 2023 و% في عام 2024.

وفــي هذا، كمــا هو الحال مع إصلاحاتــه الاقتصادية، يحقق سلطان عمان تغييــراً جوهرياً بطابعه المميز، لكنه يفعل ذلك من دون الإعلان عن الطابع الجذري للتحول الذي يسعى إلى تحقيقه.

وفــي هذا التقرير الاستراتيجي السنوي نرصد أهم مسارات الأداء الاقتصادي للسلطنة ومؤشراتها العامة ومساراتها المحتملة في 2024.

مسار الأداء الاقتصادي في 2023

- في عام 2020، كانت السلطنة تواجه أزمة مالية. وتوسع الدين الحكومي إلى ما يقدر بنحو 69.7 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2020، مدفوعًا بالإفراط في الإنفاق الحكومي الممول بالديون. لكن بموجب خطة هيثم المالية متوسطة المدى (برنامج التوازن المتوسط الأجل أو برنامج توازن، الذي يغطي 2020–2024)، تم تخفيض العجز المالي بنحو النصف في عام 2021، وأصبح فائضًا قدره 3.64 مليار دولار في عام 2022، وحقق بالفعل نفس الفائض في الأشهر الأربعة الأولى من عام 2023.

- أعلنت عمان في يونيو/حزيران 2023، عن إطلاق «صندوق عُمان المستقبل»، وهو صندوق استثماري برأسمال ملياري ريال عُماني (5.2 مليارات دولار)، بهدف تعزيز النشاط الاقتصادي، وتفعيل دور القطاع الخاص في إطار رؤية السلطنة لعام 2040. وتسعى السلطنة إلى تعزيز وتحفيز الاستثمارات الأجنبية بعد أن أدت عائدات النفط الاستثنائية وتدابير الضبط المالي إلى تحسين المركزين المالي والخارجي لسلطنة عمان.[1]

- رفعت سلطنة عمان صادراتها لأوروبا لأعلى مستوى منذ عقد من الزمان، تقرير اقتصادي، لتصل إلى 3 ملايين برميل خلال الأشهر السبعة الأولى من 2023. ووفق تقرير لمجلة «ميس» المتخصصة في شؤون الطاقة، فإن صادرات عمان من النفط الخام إلى أوروبا آخذة في الارتفاع، وتمثل 3 ملايين برميل التي وصلت إلى أوروبا خلال الأشهر السبعة الأولى من عام 2023.

- وفي مايو/ أيار الماضي2023 وقعت الحكومتان العُمانية والمصرية اتفاقية ومذكرة تفاهم بشأن إزالة الازدواج الضريبي، والتعاون في السياسات والتطورات المالية، وذلك على هامش زيارة السلطان هيثم لمصر. وارتفعت قيمة التبادل التجاري بين مصر وعمان بنحو 64.5 %، خلال عام 2022، ليصل إلى 1.71 مليار دولار، مقابل 651 مليون دولار خلال عام 2021.وبلغت قيمة الاستثمارات العمانية في مصر 7.9 ملايين دولار خلال العام المالي 2022، مقابل 68.8 مليون دولار خلال 2021، بنسبة انخفاضٍ قدرها 88.5 %.[2]

(1) تأسيس صندوق «عُمان المستقبل» يحفز الاقتصاد ويحقق الاستدامة المالية للدولة ن صحيفة عمان، رابط مختصر، https://bitly.ws/378Rs
(2) عُمان.. السلطان هيثم يوافق على اتفاقية إزالة الازدواج الضريبي مع مصر، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37fpP

- أعلنت سلطنة عمان في مطلع يوليو 2023 عزمها إنشاء مدينة اقتصادية في محافظة جنوب الباطنة، تسمى «مدينة خزائن الاقتصادية»[1]، تحت إشراف الهيئة العامة للمناطق الاقتصادية الخاصة والمناطق الحرة في السلطنة.[2]

- تستهدف سلطنة عُمان استقطاب 10 ملايين سائح سنوياً بحلول عام 2030، من خلال مجموعة من البرامج والخطط التي تعمل عليها، وتنفيذ مشاريع تخدم القطاع السياحي. وتعد الطبيعة الجميلة والأجواء المعتدلة في عُمان، أحد أبرز مقومات نجاحها في جلب السياح، وتحقيق أهدافها في تعزيز دور السياحة في دعم الاقتصاد من خلال رؤية 2040.[3]

- في 18 أغسطس 2023 كشفت سلطنة عمان عن خطط لإنشاء «مدينة ذكية» جديدة في منطقة «السيب»، على بعد كيلومترات من العاصمة مسقط، من المقرر أن يطلق عليها «مدينة سلطان هيثم».[4] وتأتي المدينة بحجم مدينة بيفرلي هيلز، لكن بعدد سكان أكبر بنحو ثلاثة أضعاف، إذ يمتد المشروع على مساحة 14.8 كيلومتر مربع (5.7 ميل مربع) ويستوعب 100 ألف شخص.[5]

- بحسب بيانات وزارة المالية العمانية، ارتفع صافي إيرادات صادرات سلطنة عمان من النفط خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى 8.4 مليارات دولار، مقابل 8.2 مليار دولار خلال المدة نفسها من العام الماضي. وارتفع متوسط إنتاج عمان من النفط، خلال النصف الأول من العام الجاري، إلى 1.061 مليون برميل يوميا، مقابل 1.037 مليون برميل يومياً في النصف المقابل من العام الماضي، ما دفع تعزيز كمية الصادرات ومن ثم ارتفاع الإيرادات. لكن متوسط سعر برميل النفط العماني تراجع إلى 83 دولاراً في أول 6 أشهر من 2023، مقابل 87 دولاراً في المدة المقابلة من

(1) تبلغ القيمة الاستثمارية للمدينة تبلغ نحو 280 مليون ريال عماني (675,3 مليار دولار)». وجرى التوقيع على 103 مشروع فيما يُرتقب الانتهاء من 23 مشروعا في وقت قريب، فيما يجري توقيع العديد من العقود الأخرى، وهي ملزمة ومحددة بفترة عام للانتهاء من التأسيس بحسب تصريحات لعضو مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة عمان خلفان الطوقي

(2) عمان ترحب بالاستثمارات الروسية والصينية على أراضيها، الخليج أونلاين، نشر في 7 يوليو 2023، رابط مختصر، https://bitly.ws/378QS

(3) معالي وزير التراث والسياحة: مليار و900 مليون ريال إجمالي عائدات القطاع السياحي العُماني لعام 2022. وكالة الأنباء العمانية، رابط مختصر، https://bitly.ws/378WY

(4) عمان تكشف عن مدينة ذكية بحجم بيفرلي هيلز بالقرب من مسقط، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37aQD

(5) وفقاً لمخطط المشروع الذي صممته الشركة المعمارية العالمية «سكيدموري أوينج وميريل»، ستضم المدينة 20 ألف منزل، وجامعة، ومدارس، ومراكز صحية، ومساجد، بحسب ما نقلت شبكة CNN الأمريكية.

العام الماضي، تزامناً مع انخفاض الأسعار عالمياً من مستوياتها المرتفعة خلال 2022.[1]

- في 14 أغسطس 2023أعلنت الشركة العمانية للغاز، توقيع أول اتفاقية لتصدير الغاز المسال العماني مع شركة «سيفي» الألمانية، تتضمن تصدير نحو 0.4 مليون طن سنويًا، بداية من عام 2026، لمدة 4 سنوات.[2]

- شهد سوق الطاقة العماني نموًا وتحولًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، مدفوعًا بجهود الحكومة لتنويع الاقتصاد وتقليل اعتمادها على عائدات النفط. وقد أدى ذلك إلى ظهور لاعبين رئيسيين في القطاع، مثل شركة تنمية نفط عمان يقومون بتنفيذ استراتيجيات مختلفة للاستفادة من الفرص التي يوفرها السوق المتطور.[3]

مؤشرات الأداء العامة

- قدمت الخطة المالية متوسطة الأجل للفترة 2020–2024 مسارًا واضحًا نحو استدامة مالية أكبر في السلطنة. وبلغ متوسط العجز المالي الإجمالي في عمان 12.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من 2015–2020، في حين بلغ عجز الميزانية حوالي 3.6 % في عام 2021.

- وتمتعت عمان بفائض في الميزانية بنحو 5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2022 – وهو أول فائض للبلاد منذ عام 2013 – ومن المتوقع أن تسجل فائضًا طفيفًا في عام 2023.

- فيما يتعلق بنجاح خطة السلطان هيثم بن طارق في خفض الدين الوطني الذي كان من المتوقع قبل البرنامج متوسط الأجل أن يصل إلى 108 مليار دولار بحلول نهاية عام 2023، قد بلغ 46 مليار دولار في نهاية عام 2022، وانخفض بمقدار 3.5 مليار دولار أخرى في الأشهر الأربعة الأولى من 2023. ويمثل هذا انخفاضاً غير عادي لأكثر من نصف إجمالي الدين الوطني المتوقع في أقل من ثلاث سنوات.

---

(1) لأعلى مستوى منذ عقد.. سلطنة عمان ترفع صادراتها لأوروبا، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37aN3

(2) سلطنة عمان توقع أول صفقة لتصدير الغاز المسال مع شركة ألمانية، وكالات، رابط مختصر، https://bitly.ws/37aRC

(3) What are the popular local brunch spots in Ohio؟ https://bitly.ws/37fnb، www.energyportal.eu

- أدت الضرائب الجديدة إلى زيادة تدفقات الإيرادات غير النفطية، وانخفض الدين العام للحكومة، وعملت هيئة الاستثمار العمانية بشكل منهجي على تعزيز قطاع الكيانات المملوكة للدولة في البلاد، والذي يعد مساهماً رئيسياً في عبء الدين الحكومي الإجمالي للبلاد، وتقليل أوجه القصور والهدر.

- أشار صندوق النقد الدولي إلى أن التصنيف الائتماني السيادي لسلطنة عمان يرتفع بشكل مطرد، ووفقًا للمسؤولين الذين يديرون الخطة الإستراتيجية لرؤية «عمان 2040»، فإن المدى الطويل وقد تم بالفعل تحقيق هدف خفض الديون إلى أقل من 40 % من الناتج المحلي الإجمالي وهذا مؤشر لنجاح برنامج توازن في إعادة الانضباط المالي.

- نجحت سياسة التنويع الاقتصادي لسلطان عمان، وكانت مشاريع الطاقة الجديدة تمثل مرتكزا مهما لهذا النجاح حيث وقعت ست اتحادات يقودها القطاع الخاص على إنتاج الهيدروجين من الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، مع تصدير الإنتاج أو استخدامه في ثلاث منشآت لإنتاج الصلب بالطاقة الخضراء في المنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم[4]. وفي الشمال، وصلت المنطقة الحرة الصناعية المختلطة بصحار إلى طاقتها القصوى تقريبًا، وهي علامة إيجابية على الاهتمام التجاري الدولي بسلطنة عمان.

- بلغ الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التي يقودها القطاع الخاص 10.4 مليار دولار في الربع الأول من عام 2023، متجاوزًا بالفعل الهدف السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر لعام 2023 البالغ 6.07 مليار دولار، والهدف هو 5.62 % من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2023 البالغ 108 مليار دولار.[5]

- تعمل وزارة التراث والسياحة العمانية على تنفيذ خطة مكثفة للترويج لكافة المقومات السياحية في السلطنة، من خلال أحداث دولية نوعية عالمية، أبرزها إعلان سلطنة عمان الشريك الرسمي لأكبر المعارض الدولية في صناعة السياحة «بورصة برلين» للسفر والسياحة 2024.

- نتيجة لتحسن أداء الاقتصادي العماني ارتفع حجم الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العماني إلى 6.6 مليارات ريال عماني (17.1 مليار دولار) بنهاية النصف الأول من العام الجاري 2023.

(4) ميناء الدقم منطقة صناعية تقع على ساحل بحر العرب في سلطنة عمان.

(5) Sultan's Landmark Speech to the Majlis Oman: A Window into Oman's Economic Reforms ،washingtoninstitute.org ،https://bitly.ws/378jT

وقالت صحيفة «عُمان» المحلية[1]، إنه بنهاية النصف الأول من 2023 زاد حجم الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي العماني بنحو 287 مليون ريال عماني (746 مليون دولار أمريكي). [2]

- في مايو الماضي2023، رفعت وكالة «موديز» التصنيف الائتماني لسلطنة عُمان إلى «Ba2»، مع الإبقاء على نظرة مستقبلية إيجابية، ما يشير إلى نجاح الحكومة في ضبط الأوضاع المالية. وأوضحت الوكالة المتخصصة في التصنيف الائتماني في تقريرٍ لها حينها، أن رفع التصنيف يعكس تحسناً في عبء الديون في عُمان والقدرة على تحمل الديون في 2022.كما أرجعت الوكالة تلك الخطوة إلى جهود الحكومة في ضبط الأوضاع المالية، وقرارها في توجيه الفوائض المالية نحو خفض الدين العام.[3]

- يشرف جهاز الاستثمار العماني على ما يقرب من 41 مليار دولار في الأصول الخاضعة للإدارة، وهذه الثروة السيادية أصغر بكثير من تلك الموجودة في صناديق الثروة السيادية في البلدان المجاورة: 650 مليار دولار في صندوق الاستثمارات العامة السعودي، و750 مليار دولار في هيئة الاستثمار الكويتية، وأكثر من 1.2 تريليون دولار في هيئة أبوظبي للاستثمار وشركة «مبادلة»، وصندوقADQ في الإمارات.

مسار التوقعات المحتملة

- الحكومة العمانية تبذل جهودا كبيرة بالفعل لصنع السياسات الاقتصادية السليمة والتقدم في الإصلاح، لكن التوقعات طويلة الأجل للاقتصاد لا تزال غير مؤكدة. وذلك لأن اقتصاد السلطنة يواجه رياحًا معاكسة للاقتصاد الكلي، وتحديات هيكلية، ومنافسة إقليمية متزايدة، وبالتالي، فإن التوقعات طويلة المدى للاقتصاد العماني لا تزال غير مؤكدة.

- من المرجح أن تحظى سلطنة عمان باهتمام متزايد من الصين وإيران مما يتيح لها فرص

(1) أشارت الصحيفة إلى أن إجمالي الأصول الأجنبية لدى البنك المركزي، ومن ضمنها السبائك الذهبية، ارتفع من نحو 6,3 مليارات ريال عماني (16,36 مليار دولار) بنهاية يناير 2023، إلى ما يقرب من 6,6 مليارات ريال عماني (17,14 مليار دولار) بنهاية النصف الأول من هذا العام

(2) وفق الصحيفة، سجلت مستويات الأصول الأجنبية في عمان أعلى مستوى لها خلال العام الجاري في شهر مايو الماضي، عند 6,7 مليارات ريال عماني (17,40 مليار دولار).

(3) سلطنة عمان.. الأصول الأجنبية تتجاوز 17 مليار دولار بالبنك المركزي، الخليج أونلاين، رابط مختصر، https://bitly.ws/37aQD

وشراكات اقتصادية مع البلدين لأن أهمية سلطنة عُمان بالنسبة للصين وإيران تتجاوز بشكل كبير احتياطيات الدول الخليجية الصغيرة نسبياً من النفط والغاز (حوالي خمس مليارات برميل فقط من احتياطيات النفط وحوالي 24 تريليون قدم مكعب من الغاز)[1]. حيث إن موقع سلطنة عُمان الجغرافي الاستراتيجي يعد من الأمور الحاسمة لكلا من الصين وإيران، حيث توفر سواحل الدولة الخليجية الطويلة الممتدة على طول خليج عمان وبحر العرب وصولاً غير محدود إلى أسواق الغرب والشرق.

- من المتوقع أن يستمر الاقتصاد العماني في النمو، ولكن بوتيرة أبطأ، مدفوعا في المقام الأول بتسارع وتيرة تنفيذ الإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية 2040.

- من المتوقع أن يتراجع معدل النمو الكلي إلى 1.5 % في عام 2023 بسبب تراجع الطلب العالمي.[2] وبناء على ذلك، من المتوقع أن ينكمش قطاع الهيدروكربونات بنسبة 3.3 % بسبب التخفيضات الأخيرة في الإنتاج التي قامت بها منظمة أوبك+، وفي الوقت نفسه من المتوقع أن يواصل الاقتصاد غير النفطي مسار التعافي من خلال تحقيق معدلات نمو بنسبة 3.1 % في عام 2024 وسيدعم ذلك التعجيل بتوفير الموارد من أجل مشروعات البنية التحتية، وزيادة القدرات الصناعية من مصادر الطاقة المتجددة، وقطاع السياحة.

- من المتوقع أن يرتفع نمو الاقتصاد غير النفطي لسلطنة عُمان من 1.2 % في عام 2022 إلى 2 % في عام 2023 و % في عام 2024.وكان إجمالي الناتج المحلي الحقيقي حقق نمواً بنسبة 4.3 % في عام 2022، مدفوعاً في الأساس بالتوسع الكبير في الإنتاج ضمن قطاع الهيدروكربونات.

- من المتوقع أن تؤدي اتفاقية تصدير الغاز المسال العماني مع شركة «سيفي» الألمانية دورًا مهمًا في تعزيز السمعة التجارية التي حققتها سلطنة عمان بوصفها مصدرًا معتمدًا وموثوقًا للطاقة في السوق العالمية، بجانب الإدارة الفعّالة لعمليات الشركة العمانية لإنتاج مصدر نظيف للطاقة وتسويقه وتوصيله بطريقة آمنة وموثوقة لجميع العملاء حول العالم، بما يكلل مساعي خطة ما بعد عام 2024.

(1) لهذه الأسباب تمثل مصفاة الدقم العُمانية خطوة استراتيجية للصين وإيران، أويل برايس، رابط مختصر، https://bitly.ws/37aMz

(2) معدلات النمو الاقتصادي في دول مجلس التعاون الخليجي يُتوقع أن تتباطأ إلى 2,5 ٪ في 2023، البنك الدولي، رابط مختصر، https://bitly.ws/377KD

- فيما يتعلق بقطاع الطاقة العماني فمع استمرار عمان في الاستثمار في تطوير البنية التحتية للطاقة واستكشاف سبل جديدة للنمو، فإن الاستراتيجيات التي يعتمدها هؤلاء اللاعبون الرئيسيون ستشكل بلا شك المسار المستقبلي للسوق وتحدد نجاح الدولة في تحقيق أهدافها طويلة الأجل في مجال الطاقة.

- كشف تقرير حديث لوكالة الطاقة الدولية (IEA)، أن سلطنة عمان قد تصبح سادس أكبر مصدر للهيدروجين الأخضر على مستوى العالم، والأكبر في الشرق الأوسط، بحلول عام 2030. التقرير الذي أصدرته الوكالة في 12 يونيو/حزيران 2023، وقدمته إلى وزير الطاقة والمعادن العماني سالم العوفي، هو الأول من نوعه الذي يحلل إمكانات الهيدروجين المتجددة في دولة منتجة للوقود الأحفوري.[1] ويخلص التقرير إلى أن سلطنة عمان تهدف إلى إنتاج ما لا يقل عن مليون طن من الهيدروجين المتجدد سنويًا بحلول عام 2030، حتى 3.75 ملايين طن بحلول عام 2040 – وما يصل إلى 8.5 مليون طن بحلول عام، وهو ما سيكون أكبر من إجمالي الطلب على الهيدروجين في أوروبا اليوم.

- لا تزال معالجة المخاوف المتعلقة بالتوظيف تمثل تحديًا مستمرًا للحكومة العمانية، وتتباين أرقام البطالة بين البنك الدولي الذي يقدرها بـ 2.3 % في عام 2022، بينما تشير أرقام أخرى للبنك الدولي أيضا من عام 2019 إلى أن معدل البطالة بين الشباب العماني يبلغ 49 %.[2] ومن المحتمل أن يكون المعدل الأكثر دقة لبطالة الشباب العماني في جميع أنحاء البلاد يتراوح بين 15 و17 %، وفقًا لتقديرات مختلفة، وربما يكون أعلى بكثير في المناطق الأقل نموًا خارج مسقط.

- يتضح من مؤشرات الأداء أن عُمان سوق صغيرة في نهاية المطاف، والحكومة لديها قدرات مالية محدودة. وهذا يجعل من الصعب تصور نمو سريع في مجالات التركيز الاقتصادية القائمة والناشئة. وتواصل السلطنة دورها كوجهة سياحية متخصصة إلى حد كبير، كما أن المبادرات التكنولوجية التي تقودها الدولة تسير ببطء.

(1) Huge potential puts Oman on track to become sixth-largest hydrogen exporter by 2030. www.offshore-energy.biz ،https://bitly.ws/37fwn

(2) Oman Gets Economic Policymaking Right – For Now، agsiw.org، https://bitly.ws/37frm

التقرير الاستراتيجي العراقي 2023

إعداد:

مركز افكار المستقبل
للدراسات والتدريب
والاستشارات

عانت العملية السياسية والاقتصاد العراقي عام 2023 من اشكالات بنيوية كبيرة فقد قاطعت اكبر كتلة برلمانية فائزة في انتخابات تشرين الاول عام 2022 وهي كتلة التيار الصدري التي حصلت على 73 مقعد من مجموع مقاعد البرلمان العراقي البالغة 329 مقعدا، قاطعت هذه الكتلة العملية السياسية وقام السيد مقتدى الصدر بسحب نوابه من البرلمان عبر تقديم استقالاتهم بأمر منه مما ادى الى غياب اكبر تيار سياسي جماهيري من العملية السياسية، وبكل تأكيد فأن غياب مثل هذا الطرف الكبير سيؤدي فيما بعد الى اختلال العملية السياسية ومحاولة هذا الطرف الغائب وضع العراقيل امام تشكيل الحكومة و افشالها اذا امكنا، وقد انسحب ذلك على مجمل الساحة السياسية وعلى عمل الحكومة التي شكلها محمد شياع السوداني بعد صراع استمر لثلاثة اشهر الى ان تم تشكيل الحكومة في آب 2022. كما عانى الاقتصاد العراقي من اوقات صعبة خلال عام 2022 بسبب قيام حكومة السوداني برفع قيمة الدينار العراقي مما وضع الاقتصاد العراقي على المحك نتيجة هذه الخطوة غير المدروسة والتي تبعتها خطوات عديدة كانت تمثل تخبطا من قبل الحكومة وادارة البنك المركزي العراقي مما جعل الاسواق العراقية تدخل في مرحلة الركود ووضعت هذه الحالة الاقتصاد العراقي في مرحلة صعبة لازال يعاني منها لحد هذه اللحظة بعد سلسلة من الاجراءات المتتالية التي قام بها البنك المركزي العراقي والتي سببت فوضى مالية واقتصادية في الوضع العراقي.

تحقيق البرنامج الحكومي للسوداني، حقيقة ام وهم ؟

أقر مجلس النواب العراقي يوم 27 نوفمبر/تشرين الثاني الماضي المنهاج الوزاري لحكومة السوداني قبيل تسلمه مهامه، وتضمن ورقة عمل تتكون من محورين، الأول تنفيذي والثاني يتعلق بالتشريعات، حيث ضم المحور التنفيذي عدة خطوات تضمنت إعادة النظر في جميع قرارات حكومة تصريف الأعمال اليومية، وصرف مستحقات البترودولار للمحافظات المنتجة للنفط والغاز بنسبة 5 %.

كما أقر توحيد السياسة الجمركية في جميع المنافذ الحدودية وغلق المنافذ غير الرسمية، مع

التأكيد على إجراء انتخابات مجالس المحافظات وبناء أدوات فعالة لمحاربة الفساد خلال مدة أقصاها 90 يومـا من تاريخ تشكيل الحكومة، فضلا عـن إعادة النازحين إلى مناطق سكناهم خلال 6 أشهر من تاريـخ تشكيـل الحكومة، مع إلغاء العمل بالتصريح الأمني للمواطنين فـي المناطق المحررة المستعادة مـن سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، والعمل علـى الكشف عن مصير المفقودين وإطلاق حملة وطنية لمكافحة المخدرات.

أمـا المحـور التشريعي فتضمن تشريـع قانون المحكمـة الاتحادية خلال 6 أشهـر، وتعديل قانون الانتخابـات النيابية خـلال 3 أشهر، وإجراء انتخابات مبكرة خلال عـام، إضافة لتشريع قانون مجلس الأمـن الوطني واعتماده مرجعـا للقرارات الإستراتيجية. وبعد قرابة شهـر ونصف الشهر على تشكيل الحكومـة العراقيةا، أقرت الحكومة في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء البرنامج الحكومي. فيما ياتي اهـم نقاط البرنامج الحكومـي لحكومة رئيس الوزراء العراقي، محمد شيـاع السوداني، والذي تضمن ملفـات عدة، معظمها تلامـس حياة المواطنين، وكانت مستعصية على الحكومـات العراقية المتعاقبة، رغم أهميتها[1]:

- الخدمات: في ملف الخدمات، تضمن البرنامج الحكومي «إكمال المشاريع المتوقفة، وأعطى الأولوية لمشاريـع الصرف الصحي، الماء، المدارس، المستشفيات. وكذلك توزيع 500 ألف قطعة سكنية مـع قروض ميسرة، لإنشاء مدن سكنية جديدة كاملة الخدمـات، إضافة إلى فتح ست مستشفيات كبيـرة في محافظـات (بابل، النجف، ذي قار، كربلاء، ميسان، البصـرة، تكريت. وتضمن البرنامج أيضـاً، انجاز مشاريـع المستشفيات المتلكئـة (البصرة 400 سرير، ميسـان، 400 سرير، الانبار 200 سرير)، فضلاً عن إطلاق الرخصة الرابعة لتأسيس شركة اتصالات وطنية، تأخذ على عاتقها تحسيـن الخدمة وتخفض أسعارها. وجاء فـي البرنامج الحكومي أيضاً، افتتاح 13 مركزاً صحياً/ عاماً في محافظات مختلفة، وافتتاح 4 مراكز متخصصة بمعالجة السرطان (البصرة، ميسان، ذي قـار، كركوك)، وتأهيل فندق القناة وتحويلـه إلى مستشفى خاص لمعالجة المخدرات.خدمياً أيضاً وتحديداً في ملف الأبنية المدرسية، تقرر تأهيل 2000 مدرسة، وبناء 2000 إلى 5000 مدرسة/ ضمـن صندوق العراق للتنمية- قطاع التربية. أما فيما يخص المرور، فتضمن البرنامج الحكومي، البدء بمشروع متكامل لفك الاختناقات المرورية في بغداد بإنشاء أنفاق ومجسرات وجسور وتأهيل الطرق السريعة.
- الطاقـة والكهربـاء: في ملـف الطاقة والكهرباء، جاء فـي برنامج حكومة السودانـي، البدء بحملة

(1) موقع شفق نيوز على الانترنت بتاريخ12 /2022/12

كبيــرة ومستعجلة لصيانة محطات انتاج الطاقة الكهربائيــة، واستكمال مشاريع المحطات الثانوية (132KV، 400KV)، المرحلــة الاولــى وإضافة إلى ذلك، سيتــم استكمال نصب محطات متنقلة (33KV)، واستكمــال تنفيــذ وشطر مغذيات جديــدة (33KV، 11KV)، وإكمال مشاريع الدورة المركبــة، واستكمــال مشاريع التوسيع وفك الاختناقات والنصــب والمحطات المتنقلة (132KV، 400KV)، واستكمــال خطوط النقل (400KV، 132KV)، ومشروع التحول المركزي وبناء نظام مركــزي لإصدار فواتيــر الكهرباء وتجهيز منظومة (MDMS). هذا وتضمــن ملف الطاقة أيضاً، استكمال مشروع الطاقة الشمسية، ومشاريع صلاح الدين الحرارية، وإكمال محطة الأنبار المركبة، واستكمال مشاريع محطات الاستثمار الخاص.

- **الفقــر والبطالة:** وجاء فــي البرنامج الحكومي، خطوات عدة لمعالجة الفقــر والبطالة، ومن بينها تحسيــن ورفع مفردات السلة الغذائية، وزيادة أعداد المشمولين بشبكة الرعاية الاجتماعية وزيادة نسبة الإعانة، وزيادة أعداد «المعين المتفرغ» لرعاية ذوي الإعاقة، فضلاً عن رعاية الفئات الهشة وتعديل قانون 78 رقم 1980 وبالإضافة إلى ذلك، من المقرر أن يتم أيضاً، زيادة القروض الخاصة بدعم المشاريع الصغيرة وذلك بزيادة رأس مال الصندوق اربعة أضعاف عن مبالغه الحالية، وإنشاء مناطق حرة (الزبير، نينوى، القائم) وفي خور الزبير متخصص بالنفط والغاز. سوسيتم عبر برنامج السوادنــي، الحكومــي، إنشاء مدن صناعية في الانبار، وكربــلاء، والنجف، واسط، ونينوى، وانشاء المدينــة الصناعيــة الدوائية، وانشاء صنــدوق التنمية المشترك مع البنــك الدولي لمعالجة الفقر والبطالــة، إضافــة إلى تفعيل المجلس التنسيقي لدعم القطــاع الخاص، وإطلاق مشاريع متوسطة وصغيرة من قبل وزارة الصناعة.
- **مكافحة الفساد:** ولعل ملف مكافحة الفساد، هو الملف الأكثر صعوبة، في برنامج حكومة السوداني، والذي جاء فيه تعديل قانون النزاهة والكسب غير المشروع، وإصلاح المؤسسات الرقابية، وتفعيل التحقيقــات للملفــات السابقــة لتهريب النفط وغيرهــا، والتحقيق في ملفات الفســاد التي رافقت التعاقدات والقرارات السابقة.وتضمن البرنامج الحكومي، خطوات لإنجاز حساب الخزينة الموحد، ومشروع نظام ضريبي إلكتروني متكامل.
- **إصــلاح الاقتصــاد:** ومن بين أولويــات برنامج السودانــي الحكومي، إنجاز خطــة مستعجلة لتوزيع الحصــص المائية للنهوض بالقطاع الزراعي، بدء التنفيذ بها وتنتهــي حتى صيف 2023 وكذلك، تجهيــز المزارعين بسماد اليوريا مدعوم بنسبــة 50 % لزراعة منتوج الحنطة، وتجهيز المزارعين بسمــاد الــداب مدعوم بنسبة 50 % لزراعــة منتوج الحنطة، وتوزيع بــذور مدعومة بنسبة 70 %

لزراعة الحنطة، واعتماد التكنولوجيا بمشاريع الري.ومن المقرر أن يتم عبر هذا البرنامج، المضي بمشـروع الجنـوب المتكامل، وتأهيل المصانع وعددها 85 مصنـع بالاشتراك مع القطاع الخاص، وإقرار قانون الشراكة بين القطاعين العام والخاص.

- **مشاريـع استراتيجية:** وجاء في البرنامج الحكومي أيضاً، استئناف العمل بمشروع القطار المعلق، ومضاعفة العمل في مشروع ميناء الفاو الكبير، إكمال مشاريع القناة الجافة (مشاريع سكك وطرق خارجية)، الانتهاء من مشروع تحلية مياه البصرة.
- **الانتخابـات والنازحـون:** وتضمن البرنامج الحكومي، إجراء الانتخابـات المحلية في تشرين الأول المقبـل، وإعادة جميـع النازحين إلى مناطق سكناهم وفق برنامج عمـل متكامل (أمني اجتماعي)، وإنجاز خطة متكاملة لاخراج الجيش العراقي من المدن والقصبات وتسليم ملف أمنها إلى الداخلية.

نقد البرنامج الوزاري لحكومة السوداني[1]:

- من الغريب أن يصوت مجلس الوزراء على المنهاج الوزاري، إذ إنه من المفترض أن حكومة السوداني شكّلت على أساسه بعد أن أقره مجلس النواب في جلسة منح الثقة لحكومة السوداني ان ما حصل ينـم عن وجـود انقسامات بين الكتـل السياسية، وأن هنـاك محاولة من رئيس الـوزراء للاحتماء بالتصويت الوزاري حتى يتحمل الجميع مسؤولية تنفيذه.
- أن التصويت على المنهاج الوزاري محاولة لرص صفوف تحالف إدارة الدولة الذي شكل الحكومة.
- بعض فقـرات المنهاج الوزاري أقرب للأحلام من الواقع، لاسيمـا مع طبيعة تشكيل الحكومة التي تتناقض مـع بعض فقرات المنهاج، إضافة إلى العديد من المعوقات التي تحول دون تطبيق فقراته لاسيما تلك التي تتعلق ببنية كتلة الإطار التنسيقي الشيعي.
- يعد السوداني مكبلا بتوافقات سياسية يفرضها الكبار، وفق ما يؤكده الباحث السياسي رعد هاشم الـذي أضاف «نحـن أمام دوامة في عقدة التوافقات السياسية التـي لا تتطابق من حيث المصالح والـرؤى مع أهـداف السودانـي، وبالتالي سنشاهد عرقلـة تنفيذ البرنامج، هنـاك عقبات تضعها الأحزاب وفق مصالحها، وستعمد العديد من الأطراف لتعطيل كل ما لا يصب بصالحها».
- تنفيذ بعض فقرات المنهاج الوزاري سيسبب أزمات سياسية.
- لا يـراد للسودانـي أن ينفـذ جميع ما وعد بـه، لاسيما من قبـل بعض الأطـراف السياسية ضمن

(1) موقع الجزيرة نت على الانترنت بتاريخ 12/18/ 2022

التحالف الداعم له، وأن كثيرا من الإصلاحات التي وعد بها ستعرض هذه الأطراف لخسائر كبيرة مـن حيـث النفوذ والموارد الاقتصادية وغيرهـا، معتقدا أن حكومة السودانـي لا تقوى على تنفيذ 25% مما وعدت به.

- هناك العديد من التساؤلات عن إمكانية تطبيق السوداني للمادة 140 من الدستور، وتفعيل المواد الفدرالية في الدستور، مشيرا إلى أن الضغوط السياسية والفساد سيقفان عائقا أمام تنفيذه.
- أن جميع رؤساء الحكومات العراقية السابقين خرجوا بما يمكن وصفها بـ«نسخ» مشابهة لما أقرته حكومة السوداني، وبالتالي انتهت الفترة الزمنية لهذه الحكومات دون تطبيق عشر ما وعدت به من برنامجها، مشيرا إلى أن السوداني سبق أن أقر بوجود تحديات لتطبيق منهاجه فيما يتعلق بمحاربة الفساد وتحسين الاقتصاد وإعادة النازحين.
- أن مـا يمكـن أن يعيق برنامج حكومة السوداني يرتبط بالتخصيصات المالية والموازنات العمومية للبلاد، فضلا عن الإصلاحات التي ترتبط بمؤسسات أخرى، خاصة ما يرتبط بتشريع القوانيين أو تعديلها التي تتطلب اتفاقا سياسيا.
- ان الخلافات داخل الإطار التنسيقي الشيعي ستعيق تنفيذ المنهاج الوزاري.

جردات حساب للوضع العراقي على طاولة مجلس الامن الدولي عام 2023 :

تشـكل الاحاطـات التي تقدمهـا الممثلة الخاصة للأمين العـام للأمم المتحدة فـي العراق السيدة جينيـن هينيـس بلاسخارت الى مجلس الامن الدولي كشوفا عـن الوضع العراقي من زوايا مختلفة كما ان هـذه الكشـوف تعتبر تقاريرا مهمـة لأنها صادرة من طرف يمتاز بنشاطـه السياسي والعلاقاتي مع مختلـف الاطراف السياسيـة العراقيةا، فالسيـدة بلاسخارت شخصية سياسيـة هولندية كانت وزيرة للدفاع في بلدها قبل ان تنخرط بالعمل للأمم المتحدةا، كما انها تمتاز بعلاقات جيدة جدا مع الاطراف السياسيـة العراقيـة وكما تمتاز بنشاط مستمر في اللقاءات مع هذه الاطراف لهذه فأن هذه الاحاطات مبنية على معلومات مستنتجة من تلك اللقاءات ولم تكتب هذه الاحاطات بطريقة التحليل السياسي او الانطباع الشخصيا، ومن المعتاد ان تقدم السيدة بلاسخارت احاطة الى مجلس الامن الدولي كل ستة اشهر تقريبا لكي يقيم مجلس الامن الدولي الوضع العراقي بناءا على هذه الاحاطات ويتخذ القرارات المناسبة بناءا عليهاا، وقد قدمت السيدة بلاسخارت احاطتين خلال عام 2023 وكما يأتي :

1 - الاحاطة الاولى بتاريخ 2شباط/2023 : وقد ورد في هذه الاحاطة ما يأتي[1]:

في أيار/مايو من عام 2003، قبل ما يقرب من 20 عام مضى، تبنى مجلس الأمن القرار رقم (1483) بغية رسم طريق للمضي قدماً لعراق ما بعد صدام. وتم تعيين السيد سيرجيو فييرا دي ميللو ممثلاً خاصاً للأمين العام للأمم المتحدة في العراق لأربعة أشهر للمساعدة في تأسيس عمليات الأمم المتحدة في مراحلها الأولى. وصرح حينها: لقد عانى شعب العراق، كما نعلم جيداً، وعانى بما فيه الكفاية. وقد حان الوقت لأن نجتمع جميعاً لضمان انتهاء هذه المعاناة، وأن يتولى العراقيون زمام مصيرهم بأنفسهم.

وفي نفس السنة، في منتصف شهر آب/أغسطس 2003، أسس المجلس بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق (يونامي). وعقب ذلك بأيام معدودة، فقد السيد سيرجيو فييرا دي ميللو و(21) شخصاً من زملائه حياتهم من جراء اعتداء استهدف مقر الأمم المتحدة في بغداد، كما أصيب (150) زميلاً آخرين في ذلك الانفجار. وفي حين سقط هؤلاء ضحايا للعنف الذي التزموا بإيقافه، واصلنا عملنا. سيكون عام 2023، بالتأكيد، عاماً للذكرى- بطرق عديدة. وأودّ أن أغتنم هذه الفرصة لشكر الحكومات العراقية المتعاقبة لعلاقة العمل البنّاءة التي حافظت عليها مع الأمم المتحدة طوال هذين العقدين الماضيين. خلال السنوات الأربع الماضية غالباً ما قلتُ إنه من الصعب الحكم على الوضع في العراق بدون وضع ذلك ضمن السياق التاريخي للبلد، حيث ما زالت عقود من الاضطراب تترك أثرها على الحاضر، وما يزال هذا واقعاً حتى اليوم.

إن التحديات التي تواجه العراق لم تظهر بين ليلة وضحاها، وإن التعامل مع كلٍ من إرث الماضي وتحديات الحاضر العديدة يتطلب وقتاً، بصرف النظر عمّن يكون في موقع القيادة. كذلك ينبغي التأكيد على أنه لا توجد حكومة تتمكن من القيام بذلك بمفردها، وبكلمة أخرى: من الأهمية بمكان أن تعطي الأحزاب السياسية والأطراف الفاعلة الأخرى الأولوية لمصلحة البلد على كافة المصالح الأخرى، ففي نهاية المطاف: يمثل ذلك مسؤولية مشتركة، وسيبقى كذلك. وحيث أن أي حكومة ستحتاج إلى وقت ودعم سياسي واسع للمضي بالعراق قدماً، دعوني أشدد على أهمية التعامل مع توقعات الشعب، فالمبالغة بالوعود والإخفاق في تنفيذها يمكن أن يكون له عواقب وخيمة، ولن يؤدي تجميل الموقف إلّا إلى زيادة مشاعر الإحباط وخيبة الأمل. منذ ثلاثة أشهر منح مجلس النواب العراقي الثقة للرئيس الجديد والحكومة الجديدة، واضعاً بذلك نهاية لما يزيد على سنة من التوترات والخلاف السياسي

(1) موقع بعثة الامم المتحدة في العراق على الانترنت بتاريخ 2023/2/2

ولعبــة الصراع على السلطــة. وشغلت ثلاث نساء مناصب وزارية من بين (23) وزيراً، وغني عن القول: إننــا ننتظــر بفارغ الصبر زيــادة أخرى في عدد النســاء اللاتي يشغلن مناصب صنــع القرار. وبالتطلع إلــى المستقبــل، وكما أوضحت، ليــس لأحد أن يتوقع إيجاد حل للتحديات التــي تواجه العراق بين ليلة وضحاها، بيد أني أود أيضاً أن أنظر إلى الأمر بإيجابية. في إحاطتي الأخيرة التي قدمتها إلى المجلس فــي شهر تشريــن الأول/أكتوبر الماضي عام 2022 شددت (لم تكن تلــك أول مرة) على أن العديد من الفرص للقيام بإصلاحات مجدية وتمس الحاجة إليها قد أهدرت منذ عام 2003، مع التشديد على أن تفشي الفساد هو السبب الجذري الرئيس للاختلال الوظيفي في العراق.

لقد أوضحت أن الوقت قد حان للعمل بشأن العديد من القضايا الرئيسية، وأن فرصة القيام بذلك قصيرة جداً. خلال الأشهر الثلاثة الأولى من تشكيلها، أبدت الحكومة العراقية الجديدة – بقيادة رئيس الــوزراء السيد محمد شيــاع السوداني– التزامها بالتصدي لأشد التحديــات التي تواجه البلد إلحاحاً، والتــي تشمــل الفساد المستشري وسوء تقديم الخدمات العامة وارتفاع مستويات البطالة. فعلى صعيد محاربــة الفســاد، اتخذت الحكومة عدداً من الخطوات الهامــة، بما في ذلك ما يخص استرداد الأموال المنهوبة والتحقيق في المزاعم المتعلقة بالفساد.

ولا يسعني إلا أن أشجع الحكومة العراقية على المثابرة، حيث إن أولئك الذين سيتضررون من ذلك سيسعــون بــلا شك إلى عرقلة هذه الجهود. ولكن إذا أراد العــراق بناء نظام يخدم احتياجات المجتمع بــدلاً مــن خدمة مجموعة مغلقة، فإنّ ضمان مساءلة مختلف الأطياف يغــدو أمراً بالغ الضرورة. وهذا يعنــي عدم إعطاء أي فسحة مــن الوقت لأولئك الذين يسحبون موارد الدولة لخدمة مصالح خاصة و/أو غيرها. بالإضافة إلى ذلك، فإن التغيير الممنهج سيشكل أهمية قصوى.

لقــد أوضحــت مــراتٍ عديدة أنّ الفســاد في العراق قد تحــوّل على مرّ السنين إلــى منظومة – أي أنــه يتجــاوز تمثّله فــي مجموعة من الأفــراد أو سلسلة من الأحداث. وينبغي أيضــاً الاعتراف بالجهود الحكوميــة المتواصلــة لتحسين تقديم الخدمات العامة. بيد أنه، ومــع مراعاة إدارة توقعات الجماهير، أودّ أن أذكــر أنّ إحــداث تغييرٍ ملموس (يؤثر بشكلٍ إيجابي على حياة جميع المواطنين) سيستغرق وقتاً – لأن ذلــك لا يمكن أن يحدث إلاّ من خــلال تغيير هيكلي يتطلّب إصلاحاً اجتماعياً واقتصادياً شاملاً، ومؤسســاتٍ أقــوى، وإدارة أفضل على جميع الصعد. كمــا أنّ التأخير في الإصلاح الاقتصادي والنقدي والمالــي، الــذي تمسّ الحاجة إليه والذي طال انتظاره، واضح في جميع أنحاء البلاد، ولا يمكن إنكاره. وقد كان من المثير للقلق في الآونة الأخيرة، رؤية ارتفاع سعر الصرف في السوق الموازية مما زاد من

الضغـط على النســاء والرجال العراقيين بشكل يومي. وعلى المدى القصيـر، يتضح أنه من الضروري إقـرار الميزانيــة الاتحادية بأسرع ما يمكن، ولن يـؤدي مزيد من التأخير سوى إلى تفاقم الوضع بسبب قيـود الإنفـاق المعروفة. الآن – وبشـأن هذا الموضوع، أودّ (مرة أخـرى) أن أحذّر من الإجراءات التي ستؤدي إلى زيادة تضخّم قطاع الخدمة العامة في العراق.

فعلى الرغم من الحاجة الملحّة لمعالجة مستويات البطالة المرتفعة، لا يمكن للعراق ببساطة تحمّل إضافـة عـبء جديد إلى قطاعٍ عام متضخم إلى حد كبير بالفعل. وفي ملاحظة ذات صلة، اسمحوا لي أن أكـرّر أن الاعتمـاد على النفط يجعل الاقتصاد العراقي أكثـر عرضة للصدمات الخارجية. وبالتالي، يجب على العراق إيلاء الأولوية للتنويع الاقتصادي المستدام، بما في ذلك تطوير قطاعٍ خاص له القدرة على إضافة قيمة وخلق فرص عمل.

هناك بالطبع العديد من المجالات الأخرى التي تتطلّب اهتماماً عاجلاً من الحكومة العراقية؛ منها علـى سبيـل المثال لا الحصـر: التحديات البيئية الكبيـرة، مروراً بأهمية استقـلال الطاقة، واستمرار عـودة المواطنيـن العراقيين من مخيّم الهول وغيـره من المخيمات والسجون فـي شمال شرق سوريا، والحاجـة إلى تنفيذ اتفاق سنجـار بسرعة، والانتهاء من حوار كركوك الذي طال انتظاره، والانتقال من مرحلة الاستجابة الإنسانية تجاه مرحلة الحلول الدائمة والتنمية، إلى مسائل مثل التعديلات الدستورية وإحراز تقدّم جوهري في إصلاح قطاع الأمن.

سأقوم بالتأكيد بتقديم تقارير بشأن هذه المسائل في الإحاطات المقبلة، ولكن هناك مجالا آخر أود أن أذكـره الآن؛ ألا وهـو حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، بما في ذلك المساءلة عن انتهاكات وتجاوزات حقـوق الإنسـان. ولنقتبـس مرة أخرى عـن سيرجيو فييرا دي ميللـو – قبل أن يسافـر إلى بغداد عام 2003 – حيث قال: أعتقد أن احترام حقوق الإنسان هو الأساس المتين الوحيد لتحقيق السلام الدائم والتنميـة. وانسجامـاً مع هذه الكلمات، اسمحوا لي هنا أن أؤكد أن إسـكات النقد البناء، أو إعاقته، أو رفضـه، أو تقويضـه يحقّق شيئاً واحداً فقط؛ وهو تشويه صورة البلد وتقويض ثقة الشعب، في حين أن تشجيـع الخطاب العام يمكّـن المؤسسات من الازدهار والتكيّف. وغنيٌّ عـن القول إن الالتزام الصادق بحقوق الإنسان له أهمية قصوى لأي بلد، بما في ذلك العراق. أود أن انتقل الى الحديث عن العلاقات بيـن بغـداد وأربيل. عبّر برنامـج الحكومة عن الالتزام بحـلّ المسائل العالقة بيـن الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، بما في ذلك تشريع قانون النفط والغاز في غضون ستة أشهر. سلقد تم اتخاذ خطـوات أوليـة لتحقيق هذه الغاية، بما في ذلك عدد مـن الزيارات رفيعة المستوى وتشكيل لجان فنية

مشتركة. وقد وصفت التحركات عموماً على أنها إيجابية وهو أمر جيد، إلا أن وجود حوار منظم، وهو أمر ينطوي على أهمية كبيرة لإضفاء الطابع المؤسسي على العلاقات، مثل هذا الحوار ما يزال مفقودا. والأهم من ذلك، أن هذه المشاورات لم تترجم بعد إلى اتفاقات ملموسة، بما في ذلك كما ذكرنا، بشأن القضية الملحة المتمثلة في الميزانية لعام 2023.

ومـع أخذ كل الأمور فـي الاعتبار، نأمل بألا يؤدي قرار المحكمة الاتحاديـة العليا الأخيرا، الخاص ببطـلان قانون نفط وغاز اقليـم كردستان، إلى إعاقة المفاوضات الجارية بشـأن الميزانية الاتحادية. ونأمـل بـدلا عن ذلـك أن يكون لدى كل من بغـداد وأربيل الحافز للوصول إلى ترتيبـات دائمة للابتعاد عن استمرار حالة إدارة الأزمات. وبالعودة إلى إقليم كردستان، وفي معرض إحاطاتي السابقة، أوجزت مخاطـر الاقتتـال السياسي الداخلي، وللأسف ما تـزال الانقسامات بين الأحـزاب الحاكمة في إقليم كردستـان تتـرك آثارها السلبية على مؤسساته وشعبه، بل وأدت إلـى مقاطعة أحد الأحزاب الائتلافية لجلسات مجلس الوزراء منذ تشرين الأول/أكتوبر الماضي.

وقـد منـح اجتماع عقد بين الأحزاب فـي السليمانية يوم السبت الماضـي بصيص أمل، وبينما يعد الاجتماع في حد ذاته رسالة هامة، لا يسعني إلا أن أؤكد الحاجة إلى اتخاذ إجراء سريع وعملي. ولأكون أكثر وضوحا: ليس بوسع الأحزاب السياسية في إقليم كردستان أن تضيع مزيداً من الوقت، عليه، هناك حاجـة ماسة إلى تسويات سريعة بشأن الخلافـات النقدية والإدارية والأمنية والانتخابية العالقة. فيما يتعلق بعلاقات العراق الخارجية، يسعدني أن أبلغكم بأن الحكومة العراقية واصلت في سياسة الانفتاح والتوازن القائمة بالطبع على المصالح المشتركة وأيضا احترام مبادئ سيادة الدول وسلامتها الإقليمية وحسـن الجـوار. وكمـا ذكرت خلال مؤتمـر «بغداد 2» الذي عقد فـي عمان بتاريـخ 20 كانون الأول/ ديسمبر، فإنني أؤيد وبشدة رئيس الوزراء العراقي في مساعيه لجعل العراق منتدى للحوار والاستثمار. ومع ذلك، ما يزال العراق يواجه خروقات متكررة تزعزع سيادته وسلامة أراضيه. من الواضح أن إيصال الرسائـل عبـر القصـف لن يؤدي إلا الى زيـادة التوترات على نحوٍ متهور ويتسبـب بقتل الناس وتدمير الممتلكات. ومرة أخرى، فإن الوسائل الدبلوماسية القائمة هي في متناول الجميع، وكذلك عندما تواجه دول الجوار تهديدات متصورة للأمن القومي.

ولكـي يتمكن العراق من زيادة تعزيز استقـراره الدبلوماسي، يتعين علينا جميعاً أن نعمل على توفير بيئة مواتية.أؤكد مجدداً أن العراق ما يزال من بين البلدان الأكثر تلوثاً بالذخائر المتفجرة. إن العمليات الوطنيـة لإزالة الألغـام، وبضمنها تخصيصات الميزانية الوطنية، جديرةٌ بالثناء. بيد أن القطاع وبشكل

عام ما يزال يعاني من نقص التمويل. وبالتالي، يدفع المواطنون العراقيون ثمن ذلك، ففي عام 2022، كانت المتفجرات من مخلفات الحرب تشكل السبب الرئيسي في وقوع ضحايا من الأطفال في العراق وتسببت بشكل عام في سقوط ثلث الضحايا في صفوف المدنيين. ولذلك لا يسعني إلا أن أحث المجتمع الدولي على مواصلة دعمه. أنتقل الآن إلى مسألة المفقودين الكويتيين ورعايا البلدان الأخرى والممتلكات الكويتية المفقودة بما في ذلك الأرشيف الوطني. ونحن، بطبيعة الحال، نرحب كل الترحيب بالخطوات التي اتخذتها الحكومة العراقية لتشجيع المزيد من الشهود للإدلاء بشهاداتهم. كما ونثني على التعاون المستمر بين أعضاء اللجنة الثلاثية فيما يخص توفير صور الأقمار الاصطناعية، إذ أنهما عاملان أساسيان لجهود تحديد مواقع دفن محتملة أخرى.

وفي الختام، أود أن أعرب عن شعور بالأمل وشعور بالإلحاح على حدٍ سواء. فالأمل يتمثل في أن يتيح تشكيل الحكومة العراقية الجديدة الفرصة لمعالجة المسائل الملحة والمتعددة التي يواجهها العراق وشعبه بشكل مؤسسي. أما الشعور بالإلحاح فيتمثل بضرورة أن تغتنم الطبقة السياسية العراقية الفرصة القصيرة التي أتيحت لها وأن تخرج البلاد أخيراً من دوامة عدم الاستقرار والهشاشة. وأخيراً، نهنئ المنتخب الوطني العراقي بمناسبة فوزه بكأس الخليج العربي، ومن الجدير بالإشارة أن العراق استضاف البطولة لأول مرة منذ عام 1979ا، بعد عقود من العزلة، والعنف، والنزاع، والتوترات. وفي رأيي المتواضع، هذه شهادة كبيرة على عودة العراق إلى وضعه الطبيعي وقدرته ليس على جمع أبناء الوطن على هدف مشترك وإيجابي فحسب، ولكن جمع الشركاء الإقليميين كذلك.

2 - الاحاطة الثانية بتاريخ 10تشرين الاول/اكتوبر /2023 : وقد ورد في هذه الاحاطة ما يأتي[1]:

لقد مر ما يقرب من عام على تشكيل الحكومة العراقية الحالية برئاسة رئيس الوزراء السيد محمد شياع السوداني. الآن ومنذ تشكيلها برزت عدة خطوات هامة ومبادرات واعدة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر:

تجري الآن إصلاحات طال انتظارها في القطاعين المصرفي والمالي، ومثال على ذلك بدء العمل بمنصة إليكترونية لمبيعات العملة الأجنبية، مما يعكس التزام الحكومة بكل من الشفافية والكفاءة.

(1) موقع بعثة الامم المتحدة في العراق على الانترنت بتاريخ 2023/10/10

تـم تأسيـس صندوق جديد للتنميـة في العراق، ويمكن لذلك، إلى جانب التغييـر الذي أدخلته الموازنة الاتحاديـة التـي تم إقرارهـا مؤخراً، أن يحفـز استثمارات القطـاع الخاص.إقرار قانـون جديد بشأن الضمان الاجتماعي يعني أنه –ولأول مرة– يمكن لكافة العاملين العراقيين الاستفادة من المنافع العامة كالضمـان الصحـي ومخصصات الأمومة والبطالة. وكما يعلم أغلبكم فقـد أُعلن منذ أشهر عن مبادرة رائدة للبنية التحتية الإقليمية، سميت «مشروع طريق التنمية». وفي الوقت ذاته، يتخذ العراق مزيدا من الخطـوات نحـو الاستفادة من موارده الطبيعية على نحو أكثر فعاليـة ومسؤولية، مستهدفا بذلك الحد مـن هدر الطاقة ودعم استقلاله في ذلك المجال. وكذلك من الخطوات المهمة التي اتخذتها الحكومة لمواجهة الأمر المقلق المتمثل في الانتشار السريع للمخدرات أنها وضعت استراتيجية وطنية لمكافحة المخـدرات والمؤثـرات العقليـة، إضافة إلـى تدابير أخرى. لقد سبـق أن أشرتُ بإيجـاز إلى الموازنة الاتحاديـة التـي تم إقرارها مؤخـراً، وهي ترسم مساراً طموحاً للبلد حتـى نهاية عام 2025، وتتضمن تخصيصـات يمكنهـا أن تلبي الاحتياجات الملحة كتطوير البنى التحتيـة وإعادة إعمارها. ومن الجدير بالذكـر أن هـذه الموازنة تمثل أعلى تخصيصات متناسبة فـي مجال تقديم الخدمات الاجتماعية حتى الآن، والتـي (مـن المؤمل) أن توسع نطاق تقديم الرعاية الصحية والتعليم وغيرها من الخدمات العامة الأساسية الأُخرى.

ومختصـر القـول: بوجود مكتسبـات العام الماضي من الاستقـرار السياسي إضافـة إلى الموازنة الاتحادية الطموحة، أصبح العراق في وضع جيد لاغتنام الفرص العديدة المتاحة أمامه.

ومـع ذلـك، وكمـا نعلم جميعاً، فـإن البيئة المعقـدة (وفي بعض الأحيـان) سريعة التغيـر في البلد تعنـي أيضـاً أن هـذا لن يكـون إنجازاً سهـلاً، ناهيك عن كونه مسلمـاً به.ولا يزال الفسـاد مستشريا، وتُعـد مكافحته –كما أشـار السيد رئيس مجلس الوزراء مؤخراً– أمـر «عملت الحكومة وما زالت تعمل وستواصـل العمل عليه». وقد كان محقـاً بقوله أيضاً: «بدون محاربة الفساد لن نتمكن من تنفيذ رؤيتنا الاقتصادية وبرامجنا الإنمائية».

لقـد أبدت الحكومة بحـق التزامها بأمور جديرة بالإعجاب، كالجهـود المبذولة، على سبيل المثال، لزيـادة الشفافية بشأن تحصيل الإيـرادات الجمركية أو السعي إلى تسلّم المتورطين في سرقة الموارد الاتحاديـة. وشهـدت حملة جديدة، تحت شعار «من أيـن لك هذا»، قيام هيئة النزاهة الاتحاديّة بتدقيق السجـلات المالية لمرشحي الانتخابات. في الوقـت ذاته، من الواضح أن الشبكة المعقدة للكسب غير المشـروع والمصالـح الخاصـة، والتي تشكلت فـي العراق على مدى عقود، لن يتـم تفكيكها بين عشية وضحاها. خاصة عندما يكون بمقدور أولئك الذين سيخسرون أن يُسخِّروا موارد مالية وسياسية وأمنية

لا تعـد ولا تحصـى- مما يخلق مجتمع التواطؤ الذي أشرت إليه في إحاطاتي السابقة. وكما ذُكر مراراً وتكـراراً، فإن البنيـة الاقتصادية للعراق في وضعٍ محفوفٍ بالمخاطر، وتعتمـد بشكلٍ كبير على النفط وعلى قطاع عام متضخم للغاية لدرجة أنه ببساطة غير مستدام.

ورغـم أن الخطـوات التي تـمّ اتخاذها حتى الآن تشير بكل تأكيد إلى زخـم إيجابي، فإن المزيد من الإصلاحات البنيوية ستكون حاسمة، وإلاّ يصبح وجود قطاعٍ خاص مزدهر ويوفّر نسباً عالية من فرص العمـل، بعيـد المنال.الآن، يتعين علينـا أن نفهم كلّ هذا جنباً إلى جنب مع النمـو السكاني السريع في العـراق، حيـث تشير التوقعات إلى أنّه يمكن أن يتضاعف عدد السـكان خلال العقود الثلاثة أو الأربعة المقبلة.

لمـاذا أقـول هذا؟ لأنه مع زيادة عدد العراقيين الذين يبلغون سـنّ الرشد دون أن تتوفر مقابل ذلك فرص عمل أو تطور في نوعية الحياة، فليس من الصعب أن نرى إلى أين يمكن أن يقودنا ذلك: وهو أن جـذوة السخـط قد تشتعل بكل سهولة مرة تلو الأخرى.وبطبيعة الحـال، يشكل تغير المناخ وشح المياه عوامـل أخرى واضحة تضاعف من الخطر. في الصيف الماضي، تجاوزت درجات الحرارة في العراق، مـرة أخـرى، 50 درجة مئوية. وفـي حزيران الماضي، سجلـت المنظمة الدولية للهجـرة ما يقرب من 14000 أسـرة نازحـة بسبب ظروف الجفاف في 10 محافظات عراقية.وغني عن القول أنّه: إذا تُركت هـذه المشكلة دون معالجة، فإنها ستكـون مجرّد البداية لوضعٍ مرعب. وبالتالي، فإن الحكومة لأسباب وجيهـة جعلـت مسألة الأمن المائي واحدة من أهمّ أولوياتها .ثمّـة مسألة أخرى لا ينبغي الاستهانة بها: ألا وهي مشاعر الإقصاء والتهميش والوصم بالعار. لماذا يعتبر هذا الأمر مهماً بالنسبة للاستقرار في العـراق؟ لأنّ هذه المشاعـر إذا تُركت تتأجج بمرور الوقت، فإنها بالإضافة إلى تأثيرات أخرى، ستجعل الناس يصبحون (مرة أخرى) عرضة للدعاية المتطرفة.

وبالطبـع فإننـي على درايـة بالجهود الحالية التي تبذلها الحكومة لإنهـاء النزوح، ولكن إحراز مزيد مـن التقـدم بشأن تمكين الناس من العودة إلـى مناطقهم الأصلية، بما في ذلك جرف الصخر وسنجار، لا يزال ذا أهمية حاسمة.وبنفس القدر من الأهمية، يتعين إيجاد الزخم المطلوب بشدة لسن تشريعات بشأن حالات الاختفاء القسري، فضلاً عن تعديل قانون العفو العام.وهناك موضوع آخر لا يمكن إغفاله، وهـو نفـوذ الجهات المسلحة غير الحكوميـة في مناطق معينة، الأمر الـذي لا يقوض الثقة في الدولة فحسب، بل يخلق كذلك بيئة من الخوف والغضب.تواصل الحكومة العمل على نحو فعال مع البلدان في جميع أنحاء المنطقة بشأن القضايا المتعلقة بالطاقة، والمياه، والتعاون الاقتصادي، والأمن. وهذا أمر مهـمٌّ، حيث تشكّل الشراكات والتكامل الإقليميين محفّزات واضحة للاستقرار في العراق ـــ وخارجه.

والآن، وفـي هذا السيـاق، أودّ أن أسلط الضوء على تنفيذ الاتفاق الأمنـي العراقي-الإيراني. لقد بذل العـراق، بمـا في ذلـك إقليم كردستان، جهـوداً كبيرة لتأمين حـدوده. ويجري حاليـاً المزيد من العمل للحفـاظ علـى هذه الإنجازات.إنّ جميع الأطراف تعتبر تحقيق الأمن على المدى الطويل أمراً ضرورياً، ولا يسعنا إلاّ أن نؤكد على التزام العراق الحقيقي بالاتفاق.

والآن كمـا قلـت فـي مناسبات عديدة، فإنّ السبيـل الواجب اتباعه لمعالجة المخـاوف الأمنية: هو مـن خـلال الحوار، واللجان المشتركة، والتنفيذ الفعلي للاتفاقات وكلّ ذلك بطبيعة الحال وفقاً للقانون الدولي.

ومن هذا المنطلق، أود أن أعرب عن أملي في أن يسلك العراق وتركيا أيضاً مساراً مستداماً للمضي قُدُمـاً. إن المخـاوف الأمنيـة لتركيا مفهومة جـداً. وفي هذا الصـدد، أود أن أكرر إدانـة الأمين العام للاعتـداء الإرهابي الذي وقع مؤخرا في أنقرة.وبقولي هذا، فإن الهجمات المستمرة عبر الحدود تمثل وسيلـة محفوفـة بالمخاطر لتعزيز المصالح – ولهـا آثار سلبية عديدة. ولذلـك، فإننا نرحّب بالجهود المستمـرة بشـأن تفعيل اللجان الثنائيـة بين العراق وتركيا والتي تهدف إلـى معالجة المخاوف الأمنية بشأن الحدود.ولا يمكنني أن أتحدث عن الاستقرار في المنطقة دون أن أذكر التطورات غير المسبوقة والمروعـة في إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلـة والتي تسببت بالفعل في خسائر بشرية فادحة ويمكن أن تؤثر على المنطقة بأسرها.

وبالتركيـز علـى المنطقة ثانيةً، السيد الرئيس، أود أيضـاً أن أشير إلى القرار الأخير الذي أصدرته المحكمـة الإتحاديـة العليا في العـراق بشأن اتفاق عـام 2012 بين العراق والكويـت لتنظيم الملاحة البحريـة في خور عبـد الله.ومع الأخذ بعين الاعتبـار مبدأ الفصل بين السلطـات، أوضحت الحكومة العراقيـة بمـا لا يقبل الشك التزامها بمبـادئ القانون الدولي واحترامها للاتفاقيـات الثنائية وقرارات الأمـم المتحدة.كمـا أعـرب كل من الكويـت ومجلس التعـاون الخليجي عن مخـاوف مشروعة. ونظرا للأولوية التي توليها الحكومة العراقية للحوار كوسيلة لإيجاد الحلول فضلا عن التزامها بالحفاظ على علاقات إيجابية مع جيرانها، آمل وأتوقع بأن يسود التعاون وحسن الجوار.

ومـع الأخـذ في الاعتبار سوء التقدير والتصعيد، من الضروري حل هذه المسألة على وجه السرعة مـع أهميـة مواصلة المحادثات لترسيم بقية الحدود البحرية.فيمـا يتعلق بالعلاقات بين بغداد وأربيل: ولمناقشـة التحديـات المالية في إقليم كردستـان، زار وفد رفيع المستوى من حكومـة إقليم كردستان برئاسـة رئيس وزراء حكومـة الإقليم السيد مسرور برزاني، بغداد بتاريـخ 14 أيلول.وبعد فترة وجيزة، وافـق مجلس الـوزراء العراقي على تقديـم مساعدة مالية بصيغـة «قروض» للأشهـر الثلاثة المقبلة.

وسيمكّـن هـذا الإجراء حكومة الإقليم من تسديد رواتب موظفـي الإقليم في الوقت الراهن.وهو تطور إيجابي، وبصراحة، طال انتظاره. ومع ذلك، فإن الاتفاق مؤقت بطبيعته وبالتالي فهو ليس كافياً. وعليه، فـلا يـزال هنـاك المزيد من العمل العاجل الـذي ينبغي القيام به لتجنب فترة جديـدة من عدم اليقين بالنسبـة لموظفـي الإقليم.لقـد قلت هذا في السنـوات الماضية وسأكرره الآن: ينبغـي أن تكون رواتب الموظفيـن بمنأى عـن الخلافات السياسيـة. إذ أن موظفي الإقليم، كسائـر الموظفين الحكوميين في العراق، لهم أُسر يعيلونها والتزامات يتعين عليهم الوفاء بها.

فـي آب 2020، أشـرت فـي إحاطتي التي قدمتهـا إلى مجلس الأمن إن غيـاب التحديد في دستور عـام 2005 لا يـزال يترك أثره على الجدل بين بغـداد وأربيل.ومع استمرار هذا الوضع إلى هذا اليوم، نتساءل: ماذا يعني ذلك؟

وذلـك يعنـي مرور 18 عاماً دون الاتفاق على التعزيـز التدريجي للمنظومة الاتحادية، 18 عاماً دون التوصـل إلـى إطار مستـدام لتوزيع الموارد الطبيعيـة أو بشأن المناطق المتنـازع عليها، 18 عاماً دون إصـدار قوانيـن تحدد بدقة الحقـوق والالتزامات، وبدلاً مـن ذلك، لا نزال نشهد بشـكل مستمر إدارة الأزمات كل أزمة على حدة.

إن مـا أقولـه في الأساس هو: بعد 18 عاماً مـن إقرار الدستور، لا بد من الانتقال إلى حلول شاملة وراسخة.

وفيمـا يتعلـق باتفـاق سنجار، السيد الرئيـس، يؤسفني أن أبلغكم بأنه لم يتـم تحقيق أي تقدم بهذا الخصوص. وللأسف، بدلاً من ذلك، لا نزال نشهد تنافساً لمختلف القوى، تكون فيه اليد العليا للجهات المسلحـة غيـر الحكومية.إن الأحداث التي وقعت مؤخراً في محافظـة كركوك، والتي أدت إلى سقوط عـدد من القتلى والجرحى، تبعـث على القلق أيضاً. وفي حين تشهد الأوضاع هدوءً في الوقت الراهن، من غير الممكن تجاهل خطورة هذا الوضع. وكما تعلمون، قامت بعثة الأمم المتحدة لمساعدة العراق، خـلال السنـوات الماضية، بتيسيـر جلسات حوار بين ممثلي المكونات فـي محافظة كركوك. ونحن لا نـزال مقتنعيـن بإمكانية التوصل إلى اتفاق. ولكن من أجل تحقيق ذلـك، من الضروري أن تتقدم أولوية احتياجات الناس على المكاسب السياسية.

وبالتأكيد، فأن انتخابات مجالس المحافظات التي من المقرر إجراءها في 18 كانون الأول تكتسب أهمية بالغة كذلك. وخصوصاً أن كركوك لم تشهد انتخابات محلية منذ عام 2005. موضوع آخر سَبَق وأن سمعتموني أقول إن الانتخابات البرلمانية في إقليم كردستان قد تأخرت كثيراً عن موعدها المقرر. فقـد كان مـن المقرر إجراؤها في البداية فـي شهر تشرين الأول 2022، ولكن تم تأجيلها إلى شهر

تشرين الثاني من هذا العام، ومؤخراً تم تأجيلها مرة أخرى إلى 25 شباط من العام المقبل.ولقول ما هو بديهي: نتوقع أن تضمن جميع الأطراف عدم وقوع موعد الانتخابات الجديد مرة أخرى ضحية للصراع السياسي الداخلي. ومع اضطلاع الإدارة الحالية بدور تصريف الأعمال، فإن العملية الديمقراطية في الإقليم يجب أن تسود . فهناك الكثير على المحك.وعلى صعيد آخر، كغيره من الدول الأعضاء، التزم العراق – من خلال دستوره والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان – بحماية الحقوق الأساسية لكافة مواطنيه، دون تمييز. وهذا الأمر جدير بأن نكرره في ضوء السجالات التي جرت مؤخراً حول استخدام مصطلحات مقبولة عالمياً.

وبالانتقال إلى مسألة العائدين من مخيم الهول: في الشهر الماضي، عادت 173 أسرة أخرى إلى العراق. بمعنى آخر، يستمر العراق في تقديم مثال يحتذى للدول الأخرى التي لديها رعايا في مخيم الهول. وليس هناك من ينكر أن التحديات على أرض الواقع كثيرة، حيث يتوجب معالجة إمكانية الحصول على الوثائق المدنية الأساسية ووثائق الهوية، ولا سيما إصدارها في الوقت المناسب، واعتبار ذلك أولوية.وحيث أن العراق يواجه الاحتياجات الهائلة للعائدين والمجتمعات المضيفة، لذا لا نغالي إذ نؤكد على أهمية استمرار الدعم الدولي.

بالانتقال إلى قضية المواطنين الكويتيين ورعايا الدول الأخرى المفقودين والممتلكات الكويتية المفقودة – بما في ذلك الأرشيف الوطني.لقد أفضى اعتماد الحكومة الكويتية لتقنية الحمض النووي المبتكرة إلى التعرف على هوية شخص واحد إضافي من الأشخاص المفقودين. وأتقدم بأحر التعازي للعائلة المعنية.

وأرحب كذلك بتسليم العراق الذي طال توقعه لـ (22) بصمة وراثية تم اكتشافها في آذار 2022 في النجف إلى الكويت. وهناك حاجة ماسة إلى التبادل المنتظم للبيانات الجينية لتسليط الضوء على مصير الأشخاص الذين ما زالوا في عداد المفقودين. وبالطبع، نستمر بالتواصل مع الحكومة العراقية بشأن استعادة الممتلكات الكويتية المفقودة، بما في ذلك الأرشيف الوطني، وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات سريعة وحاسمة الآن.

في الختام: لا يسعني إلا أن أؤكد على أهمية انتخابات مجالس المحافظات المقبلة في العراق ولأسباب عديدة، من بينها تعزيز تقديم الخدمات، فإنها تمثل ضرورة حاسمة لكافة العراقيين.وبصفتي سياسية سابقة، فأنا أعلم كم هو مغرٍ أن يبذل المرء ما في وسعه في الحملة الانتخابية، ولكن الأمور تصبح قبيحة بل وحتى محفوفة بالمخاطر إذا تحولت تلك الحملات إلى منصات تشعل الغضب الشديد على، أو تثير الخوف من، الآخرين.لذلك فإن الأطراف الفاعلة كافة – سواء كانت على المستوى الوطني

أو الإقليمي- مدعوة إلى الاضطلاع بدورها في الحفاظ على الاستقرار في المدة التي تسبق انتخابات كانـون الأول. وينبغـي أن يشمل ذلك الجهـود الرامية إلى مكافحة المعلومـات المزيفة والمضللة.وبعد مرور عام كامل على تولي الحكومة لمهامها، فإن المضي بالخطط الجيدة العديدة التي التزم بها العراق يظل مسؤولية جماعية.

زلزال سياسي وانتخابات محلية متأخرة مع غياب الكتلة الاكبر[1]:

فـي الرابـع عشر من تشرين اول الماضي احدثت ا المحكمـة الاتحادية العليا في العراق زلزالا في الوضـع السياسي العراقـي باصدارها قرارا بإنهاء عضوية رئيس مجلس النواب محمد الحلبوسي، بعد دعـوى «تزويـر» تقـدم بها أحد النـواب، مما سيكون له اكبـر الاثر في انتخابات مجالـس المحافظات القادمة في كانون الاول المقبلا، سفي حين وصف الحلبوسي قرار المحكمة إنهاء فترة ولايته بالغريب مؤكـدا أنـه سيطلب توضيحات. وبدأت المحاكمة في فبراير/شبـاط الماضي أمام المحكمة الاتحادية العليـا، بعـد شكوى تقدم بهـا النائب الدليمي متهما رئيس البرلمان بتزويـر تاريخ طلب استقالة باسمه قدم سابقاً. والدليمي نائب سني كان ينتمي إلى حزب «تقدم» الذي يتزعمه الحلبوسي، وكان اتهم رئيس البرلمان في وقت سابق بإنهاء عضويته كنائب عبر «أمر نيابي غير قانوني».

وأضـاف الحلبوسـي «نستغـرب من صـدور هذه القـرارات، وعدم احتـرام الدستـور.. سنلجأ إلى الاجـراءات التـي تحفظ الحقوق الدستورية». سويشكل حكم المحكمـة العليا تطوراً آخر بالعراق الذي يشهد اضطرابات سياسية، حيث تؤدي الانقسامات الداخلية إلى تشكيل وكسر التحالفات بين الأحزاب الرئيسيـة وزعمـاء التحالفات السياسية. وقد تولى النائب الأول لرئيـس البرلمان إدارة البرلمان لحين انتخـاب رئيس جديد ترشحه إحدى الكتل السنية بمجلس النـواب. وانتُخب الحلبوسي رئيسا للمجلس للمـرة الثانيـة في يناير/كانون الثاني 2022، في أعقاب انتخابـات برلمانية مبكرة أجريت في أكتوبر/ تشرين الأول 2021.

وقـد حددت الحكومة العراقية إجراء الانتخابـات المحلية (انتخابات مجالس المحافظات) فى 18 كانـون الاول 2023، بعـد فتـرة انقطـاع دامت 10 سنـوات على تاريـج آخر انتخابـات محلية شهدها العـراق فـى عـام 2013، حيث تم حـل مجالس المحافظات امتثـالاً للمطالب الشعبيـة التى نادت بها حركـة الاحتجاج الجماهيرية فى تشرين الاول 2019 (حـراك تشرين)، نتيجة فشل تلك المجالس فى

(1) موقع وكالة انباء الاناضول على الانترنت بتاريخ 2023/11/15

توفيـر وتأميـن الحد الأدنى من الاحتياجات المعيشية للمواطـن العراقى وتردى البنى التحتية فى كافة المحافظـات، فضلاً عن تورطها فى العديد من أوجه الفساد محليةالمالى والإدارى. ومن المفترض أن تُجـرى الانتخابات المحلية فى كل المحافظات العراقية عدا محافظات إقليم كردستان الثلاثة -أربيل والسليمانيـة ودهـوك- الـذى يخضع لنظام انتخابـى منفصل عن النظام الانتخابـى العام الذى تطبقه الحكومة المركزية فى بغداد.

وتجـدر الإشـارة هنا إلى أن قرار تنظيم الانتخابات المحلية جاء بعد إقرار البرلمان للموازنة العامة للدولـة وللمحافظـات، وهـو ما دفع القـوى السياسية المسيطـرة على البرلمان إلى عـودة العمل على المستـوى المحلـى بخطى حثيثـة، بهدف رعايـة مصالحها عبر السيطـرة على السلطتيـن السياسية والمالية.تكتسـب الانتخابـات المحلية أهميتها فى الحياة السياسيـة العراقية من كون نتائجها ستحدد حصـة الأحزاب والقـوى السياسية من المجالس المحلية التى تلعـب دوراً واسعاً فى التشريع والرقابة داخـل المحافظـات، فضلاً عن كونها لا ترتبط ولا تخضع فى عملها لأى جهة وزارية، وتتمتع إلى جانب ذلك بصلاحيات إدارية كبيرة، هذا إلى جانب أن الانتخابات المحلية فى حد ذاتها تعد مؤشراً قوياً على طبيعة التفاعلات بين القوى السياسية التى ستخوض الانتخابات البرلمانية المبكرة المحتمل إجراؤها خـلال عـام من تاريخ تولى محمد شياع السودانى رئاسة الـوزراء فى تشرين الاول 2022ا، وذلك وفقاً لمـا تعهـد به السودانى نفسه. وقـد أدت الدعوة إلى إجراء الانتخابـات المحلية، بعد عقد من توقفها، إلـى زيادة الزخم السياسى بشأن طبيعة التفاعلات بيـن القوى والأحزاب السياسية القائمة، بالإضافة إلى المستجدات التى تشهدها هذه التفاعلات، والتى بدأت تتكشف معالمها مع التطورات الحادثة على مستـوى الإطار التنسيقـى الشيعى، الذى يمثل القوى السياسية الأبرز علـى خريطة العملية السياسية فى العراق، وما يشهده من تفكك فى تحالفاته وظهور تحالفات جديدة منبثقة عنه. وأيضاً على مستوى تحالفات القوى السنية والكردية.

تفكك التحالفات الحالية:

ألقت نتائج الانتخابات البرلمانية السابقة – تشرين الاول 2021 – وما نتج عنها من صراع سياسى بين القوى السياسية الشيعية نفسها بظلال قاتمة على العملية السياسية فى العراق، وهو الصراع الذى انتهـى بتشكيـل القوى الخاسرة فـى الانتخابات – قوى الإطار التنسيقـى – الحكومة العراقية الحالية برئاسـة محمـد شياع السودانى، بينما اتجهت القوى الفائـزة – تيار الصدر – إلى الانكفاء على نفسها والانسحـاب من البرلمان والانعزال الطوعى عن العمل السياسى. وبعدها استطاعت قوى الإطار، وعن طريـق سيطرتها على البرلمـان مع غياب المعارضة الوازنة، تعديل قانـون الانتخابات العام سواء على

مستـوى انتخابـات مجالس المحافظـات، أو على مستـوى الانتخابات البرلمانيـة ككل، وذلك فى اذار 2023، وتلخص هذا التعديل فى عودة العمل بالنظام الانتخابى «سانت ليغو المعدل» بعد أن ألغاه قانون الانتخابات رقم 9 الصادر فى ايلول 2020. وبدون الدخول فى تفاصيل قانون سانت ليغو المعقدة يمكن القـول إن هذا النظـام الانتخابى يضمن عودة الأحزاب التقليدية الكبرى للهيمنة أولاً على ساحة العمل السياسى فى المحافظات، وثانياً على نتائج الانتخابات البرلمانية لكونه يعتمد التمثيل النسبى – وفقاً لنمـط حسابـى معين – أساساً للعمليـة الانتخابية، ويعتبر الدولة دائرة انتخابيـة واحدة، وهو ما يمثل نكوصـاً علـى أحد أهم مكتسبات حراك تشرين 2019، وهو قانون الانتخابات رقم 9 الصادر فى ايلول 2020، الـذى ألغى العمل بنظام القائمـة النسبية، كما قسم الدولة إلى 85 دائرة انتخابية، وهو ما أتاح للأحزاب ا الجديدة – المنبثقة عن الحراك – دخول البرلمان.

فـى هـذا السياق، شهدت خريطـة القوى السياسية عـدة مستجدات كان أبرزهـا تلك التى حدثت علـى مستـوى التحالفات الشيعية داخل الإطـار التنسيقى؛ حيث بدا واضحـاً أن قوى الإطار لن تدخل الانتخابـات المحليـة بكتلة انتخابية واحدة، بمعنى أن القوى الشيعيـة المنضوية فيه ستتفكك إلى عدة تحالفات كل وفق خطه السياسى؛ فمن المتوقع أن تشكل الأحزاب الشيعية الدينية تحالفاً منفرداً،. هذا فضـلاً عـن الخلافات البينية التى تضرب علاقات القوى الشيعية داخل الإطار؛ والتى فشلت محاولات احتوائها من قبل زعيم «تحالف الفتح» هادى العامرى، وزعيم تيار الحكمة عمار الحكيم؛ بهدف الحفاظ علـى وحـدة الإطار. فضلاً عن رفض نـورى المالكى زعيم ائتلاف دولة القانـون مشاركة تيار الفراتين الـذى يرأسه رئيس الحكومة شياع السودانـى فى الانتخابات المحلية المقبلة، بالرغم من أن السودانى حظى بدعم نورى المالكى فى فترة ما.

والسبب فى ذلك يعود إلى مخاوف القوى التقليدية فى الإطار التنسيقى عامة، والمالكى تحديداً من حصـول تيار الفراتين علـى نسبة أصوات تمكنه من السيطرة على مجالس عدد من المحافظات، حيث يرغـب المالكـى فى حالة فوز قائمته فى الانتخابات المحلية في أن يكـون له الدور الأكبر فى عمليات انتخـاب المحافظين ونوابهم بخلاف المناصب الإدارية، حيث يمتلك المحافظ والمسئولون التنفيذيون فـى المحافظات صلاحيات مهمة أبرزها إقرار المشاريـع وفقاً لخطة الموازنة المالية التى تخصصها الحكومـة المركزيـة فى بغداد لكل محافظة على حدة. وقرر نـورى المالكى خوض الانتخابات المحلية منفـرداً بكتلته السياسة – ائتلاف دولة القانـون –عن باقى قوى الإطار التنسيقى؛ أى بقائمة منفصلة، مستنداً فى ذلك إلى النتائج التى حصل عليها الائتلاف خلال الانتخابات البرلمانية الأخيرة – تشرين الاول –2021 والتى تقدم فيها على كافة أقرانه من الأحزاب السياسية الشيعية؛ حيث حصل على 34

مقعـداً برلمانيـاً، وهو مـا يعنى أن المالكى على قناعة بأن قاعدته الشعبيـة ثابتة، ولم تتغير بل ويتوقع أن يحصـل علـى المزيد فى انتخابـات مجالس المحافظات. مـن هذا المنطلق، يمكـن تفسير أسباب تحركات نورى المالكى – رئيس ائتلاف دولة القانون – لدخول الانتخابات المحلية بقائمة منفردة بعيداً عـن تحالفاتـه السابقة مع قوى الإطار التنسيقى. لكن هذا التصـور لا ينفى – كما سبق القول – عودة التحالفـات مـرة أخرى بعد الانتخابـات لتقاسم «كعكة» مناصب مجالسـ المحافظات، مع ملاحظة أن توزيع هذه المناصب المهمة فى المجالس المحلية سيخضع حينها للأوزان النسبية التى ستحصل عليها القـوى السياسيـة فـى تلك الانتخابات، وهو ما يعنـى أن «تفكك» الإطار التنسيقـى بالرغم من اعتباره مؤشراً واضحاً على وجود خلافات بين قواه السياسية، إلا أنه فى الوقت نفسه يعد «تفككاً تكتيكياً» أى لن يؤثر كلية على حالة «التحالف الإستراتيجى» للإطار. وعلى الرغم من عدم اكتمال الصورة الخاصة بخريطـة القـوى السياسية التى ستدخل الانتخابات المحلية؛ نظراً لحالة التغير المستمر فى تفاعلات تلك القوى مع بعضها البعض، لاسيما وأن الانتخابات ستجرى نهاية العام، إلا أنه يمكن القول أن الإطار التنسيقـى كممثـل لجميع القـوى الشيعية – باستثناء تيار الصدر – سوف ينقسـم «انتخابيا» إلى ثلاثة تيارات :

- تيار الأحزاب الدينية التقليدية؛ تحالف المالكى ويمثله ائتلاف دولة القانون، وتحالف قيس الخزعلى ويمثله عصائب أهل الحق، وتحالف فالح الفياض وتمثله هيئة الحشد الشيعية. وكل من التحالفات الثلاثة ستدخل الانتخابات المحلية بقائمة منفردة.
- القوى الشيعية الدينية أيضاً، لكنها أكثر اعتدالاً عن التيار السابق ومنها تحالف تيار النصر لحيدر العبـادى رئيسـ الوزراء السابق، وتيار الحكمة لعمار الحكيـم. وخلال الأسابيع الماضية حاول هذا التحالـف استمالـة بعض القوى والشخصيات المعروفة بنهجها المعتـدل من باقى القوى الشيعية، لاسيمـا المترددين فى الانضمام سواء للمالكى (ائتـلاف دولة القانون) أو الخزعلى (عصائب أهل الحـق). كما يكشف هذا التيـار من مشاوراته السياسية مع «حركة الوفاء» وحركة «اقتدار وطن» فى محاولة لضمهما لقوائمه الانتخابية.
- التيار العلماني، ويمثله بعض أحزاب اليسار العراقى.

والأمر نفسه بخصوص التحالفات السنية؛ حيث تفكك تحالف السيادة السنى بإعلان حزب «تقدم» لمحمـد الحلبوسـى رئيس البرلمـان، وتحالف «عزم» لخميـس خنجر عن دخولهمـا انتخابات مجالس المحافظات بقوائم منفصلة؛ بهدف استفادة كل طرف من نتائج الانتخابات فى المحافظات التى يتمتع فيها بقاعدة شعبية كبيرة على غرار ما يتمتع به الحلبوسى فى محافظة الأنبار مثلاً. لكنهما فى الوقت

نفسه لم ينفيا إمكانية عودة تحالفهما عند تشكيل مجالس المحافظات. ومن المفترض دخول التيارات السياسية السنية انتخابات المحافظات بقائمتين فقط، حيث سيؤدى الانقسام إلى قوائم متعددة إلى تشتت أصوات المكون السنى.

كذلك بالنسبة للمكون السياسى الكردى؛ فعلى الرغم من أن محافظات الإقليم الثلاثة – أربيل والسليمانية ودهوك- لن تجرى فيها انتخابات محلية؛ نظراً لأن الإقليم ووفقاً لحالة الحكم الفيدرالي التى يتمتع بها تضمن له نظاماً انتخابياً مستقلاً، إلا أن الانتخابات ستشمل المناطق المتنازع عليها بين الإقليم وحكومة بغداد المركزية. وهنا تحديداً، أخذت التفاعلات منحى تصاعدياً بين المكون السياسى الكردى؛ لأن حكومة الإقليم أعلنت رفضها التام إجراء انتخابات محلية فى المناطق المتنازع عليها.

بل عادت نبرة التصعيد والتخوين بين القوى السياسية الكردية نفسها، حيث يرى الحزب الديمقراطى الكردستانى أن «الموافقة الضمنية» التى يبديها حزب الاتحاد الكردستانى على رغبة الحكومة المركزية شمول العملية الانتخابية للمناطق المتنازع عليها، تعد بمثابة «خيانة» لأسس ومرتكزات العمل السياسى الكردى.

موقف القوى المعارضة:

أما القوى المعارضة، والتى تكونت على وقع الحراك الشعبى فى تشرين الاول 2019، فقد كثفت نشاطها السياسى على هامش الاستعداد لدخول الانتخابات المحلية، وتحاول هذه القوى جذب القاعدة الشعبية التى تؤيد التيار الصدرى أى ستحاول القوى المعارضة ملء الفراغ الذى خلفه انسحاب الصدر من الحياة السياسية، عبر استمالة القواعد الشعبية التى تؤيده إلى جانب عدد من السياسيين المستقلين. وتتميز هذه القوى بأنها تتبنى أفكاراً عابرة للمحاصصة الطائفية ورافضة لسيطرة ونفوذ الأحزاب الكبرى التقليدية.

وتعد حظوظ هذه القوى بشأن إحراز نتائج يعتد بها فى انتخابات مجالس المحافظات محدودة، كما أن هذه النتائج لن تمثل تغييراً حدياً فى الخريطة الانتخابية العراقية، لاعتماد برامجها السياسية على المعارضة فقط لسياسات الأحزاب التقليدية، دون أن يكون لها برامج سياسية واضحة تتضمن آليات المواجهة والتغيير المنشود.

لكن فى الوقت نفسه فإن تكتل تلك القوى تحت شعارات وبرامج عمل رافضة للمحاصصة الطائفية، باعتبارها أساس الأزمات فى العراق، يمثل «تغييراً نسبياً» فى خريطة الفاعلين السياسيين من ناحية،

وخصماً ولو محدود التأثير فى شعبية الأحزاب الكبرى من ناحية ثانية[1].

العراق وطوفان الأقصى[2]:

منـذ السابع من تشريـن الاول الماضي عندما انطلقت عملية طوفان الاقصى انخرط العراق بشكل كبير في مساندة اخوانه في غزة عبر عشرات المظاهرات التي اندلعت في العاصمة بغداد وفي غيرها مـن المدن مساندة للشعـب الفلسطيني المسالم ومنددة بجرائم الاحتـلال الصهيوني ضد اخواننا في غـزة. كما قامـت الحكومة العراقية بارسال مساعدات طبية ومساعدات اخرى الى الشعب الفلسطيني عبـر معبر رفـح وصل الكثير منها الى الجانـب الفلسطيني لحل بعض اشكاليـات نقص المواد الطبية والاحتياجـات الاخـرى، ولا يخفى ان بعض الفصائل المسلحة العراقية قامت بدور اخر في الانتقام من الاداره الامريكيـة التـي وقفت مع الكيـان الصهيوني وزودته بالسلاح لضـرب اخواننا فلسطينيين فقد قامـت هـذه الفصائـل بقصف القواعد الامريكية الموجـوده في العراق وهي قاعـده الاسد في الانبار وقاعدة حرير في اربيل بعشرات الصواريخ عبر هجمات كثيره تجاوزت الثمانين هجمة مما دعا الجانب الامريكـي الـى الـرد والانتقام من هذه الفصائـل وكان اخر ذلك ما حدث في جـرف الصخر التي قام فيهـا الجانب الامريكي بضرب الفصائل الموجـوده هناك وتسبب في مقتل بعضا من عناصرها وكانت كلمـة رئيـس الوزراء العراقي محمـد شياع السوداني في مؤتمر قمة السـلام المنعقدة في القاهرة في الحـادي والعشرين من تشرين الاول الماضي تمثل قمـة في المساندة للقضية الفلسطينية و تعد اقوى كلمـة فـي ذلك المؤتمر فقد سمى السودانـي المسميات باسمائها، عندمـا وصف الاحتلال الاحتلال الصهيونـي ونـدد بجرائمـه تجاه اخواننـا في فلسطين واعتبـر ان ما يحدث هناك هـو امتحان للعالم كلـه واذا لـم يقم العالم والنظـام الدولي بواجبه في منع هذه الجرائم والاعتـداءات فان النظام الدولي بأسـره معرض للخطر والقى اسوادني باللائمة على النظام الدولـي بعدم وقوفه ضد جرائم الصهاينة فـي فلسطين واعتبـر ان ما يقوم به الكيان الصهيوني من خرق اتفاقيـة جنيف الثالثة الخاصة باسرى الحـروب والاتفاقيـة الرابعة التي توفر الحماية المدنيين فـي الاراضي المحتلة الى جانب خرقه للعهد الدولـي الخاص بالحقوق المدنية والاعلان العالمي لحقوق الانسان واكثر من 78 قرارا لمجلس الامن فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية كل ذلك كان بسبب ضعف هذا النظام الدولي وهزيمة له وعلى العالم باجمعـه ان يقـف ضد هذه الجرائم التي يرتكبها الصهاينة ضد اخواننا في غزة، وفيما يأتي بعضا من

(1) موقع مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية على الا 2023/8/8
(2) موقع وكالة (عراق اوبزيرفر) على الانترنت بتاريخ 2023/10/21

نصوص كلمة السوداني في ذلك المؤتمر:

(يتعرضُ الشعبُ الفلسطيني الصابرُ المُحتسبُ إلى عمليةِ إبادةٍ جماعيةٍ باستهدافِ المدنيين في المجمعاتِ السكنيةِ والكنائسِ والمستشفيات، كان أبرزُها مجزرةَ مستشفى المعمدانية، التي أظهرَ فيها الاحتلالُ الصهيوني وجههُ الحقيقيَّ ونواياهُ التي تجاوزت كلَّ الخطوطِ الحمراء.إنها جريمةُ حربٍ مُكتملةُ الأركان، بدأت بقتلِ العُزلِ وفرضِ حصارٍ خانقٍ على ما تبقى من الأحياءِ منهم، إنه لمنَ الصعبِ حقاً أن نصوّرَ بالكلمات، ما يحدثُ يومياً من أعمالٍ فظيعةٍ لا تنقطعُ ومذابحَ لا تتوقف، ودفنٍ للأبرياءِ تحتَ أنقاضِ منازلِهم على أرضِ نزوحِهم الأوّلِ أيامَ نكبةِ عامِ ألفٍ وتسعمئةٍ وثمانيةٍ وأربعين، إن غزةَ اليومَ تشكلُ امتحاناً جديداً للنظامِ العالميِّ، الذي فشلَ مراتٍ عدةٍ في تطبيقِ ما ينادي بهِ من قيمِ الإنسانيةِ والعدلِ والحرية، وكانت ومازالت فلسطينُ شاهداً حياً على هذا الفشل.

ألـمْ يحنِ الوقتُ لوضعِ حدٍّ لهذا الاحتلالِ البغيض؟ أما آن لنا وقفُ معاناةِ هذا الشعبِ المكافحِ الصامد؟ الذي يصفه بعض الأصدقاء في كلماتهم بأن أعماله إرهابية! بينما الجرائم المدمرة الممنهجة للاحتلال الصهيوني هي دفاع عن النفس على وفق القانون الدولي.متى نقر بأنَّ الظلمَ لا ينتجُ سلاماً مستداماً، وألّا سبيلَ لتحقيقِ الأمنِ والاستقرارِ وإنهاءِ العنفِ إلا بإزالةِ أسبابه، وفي مقدمتِها الاحتلالُ وسياساتُ التمييزِ العنصري.

إنَّ الكيانَ الصهيونيَّ اليومَ مستمرٌ في خرقِ القوانينِ بما فيها قوانينُ الحرب، وهو ما سيؤثرُ في الأمنِ الدولي واستدامتِه، وقد يمتدُّ الصراعُ إقليمياً بما يهددُ إمداداتِ الطاقةِ إلى الأسواقِ العالمية، ويُضيفُ إلى أعباءِ الأزماتِ الاقتصاديةِ العالميةِ عبئاً آخر، ويفتحُ البابَ على صراعاتٍ أعمقَ وأوسع. كما إنهُ مستمرٌ في خرقِ اتفاقيةِ جنيف الثالثةِ الخاصةِ بأسرى الحروب، والاتفاقيةِ الرابعةِ التي توفرُ الحمايةَ للمدنيين في الأراضي المحتلة، إلى جانبِ خرقه للعهدِ الدوليِّ الخاصِّ بالحقوقِ المدنيةِ والإعلانِ العالمي لحقوقِ الأنسان، وأكثرَ من ثمانيةٍ وسبعينَ قراراً لمجلسِ الأمنِ متعلّقاً بالقضيةِ الفلسطينية.

نخاطبُ الضمائرَ والعقول، ونقول: إن القضيةَ الفلسطينيةَ ما كانت لتصلَ إلى هذه الأوضاعِ المأساوية، لو أنّ القراراتِ الدوليةَ جرى احترامُها، ولو أنّ الهيئاتِ الدوليةَ تولّت مسؤولياتِها، واستمعت إلى شعبٍ لا يطلبُ سوى منحهِ حقوقَهُ المشروعةَ في تقريرِ المصيرِ والاستقلالِ والسيادة.إنّ العراقَ يرفضُ بشدةٍ محاولاتِ إفراغِ قطاعِ غزةَ من أهله، ولا مجالَ أبداً للحديثِ عن إعادةِ التوطين، أو خلقِ معسكراتٍ للّجوء، أو غيرِ ذلك من دعواتٍ عفا عليها الزمنُ وليس من مكانٍ للفلسطينيين إلّا أرضَهم.كما نشددُ على ضرورةِ الوقفِ الفوري لإطلاقِ النار، وفتحِ المعابرِ الحدوديةِ والسماحِ بدخولِ المساعداتِ

الإنسانيـة ومـوادّ الإغاثة، ومن ثَمَّ العملُ بعد ذلك على ضمانِ تبادلٍ آمـنٍ وشاملٍ للأسرى والمُعتقلين. إذا أردنـا للمأسـاةِ ألّا تتكررَ يجبُ أنْ تُبذلَ الجهودُ من أجلِ رفـعِ الحصار، بشكلٍ كامل، عن قطاعِ غزة، وإلـى جانـبِ ذلـك ندعو إلى إنشـاءِ صندوقٍ لدعـمِ وإعمارِ القطـاع، ونحن في العراق، لـنْ نتأخرَ عن تقديـمِ أيـةِ مساعـدةٍ ممكنة. وقبلَ كلِّ شيء، فإنّنـا نشيرُ إلى أهميةِ وقفِ تذويـبِ القضيةِ الفلسطينيةِ ومحاولةِ دفنِها، وإنهُ ليس من حقِّ أحدٍ أنْ يتصالحَ وأنْ يتنازلَ أو أنْ يتبرّعَ نيابةً عن الشعبِ الفلسطيني، فالفلسطينيون هم أصحابُ الأرضِ والقضية. إنّ الشرعيةَ الدولية، ومعها كلُّ الشعوبِ الحرةِ التي تؤمنُ بالعـدلِ والإنسانيـةِ على امتـدادِ الأرض، تنادي ولا زالـت بدولةٍ فلسطينيةٍ عاصمتُهـا القدس، دولةٍ لا تمزّقُها المستوطنات، أو تذلُّها المعابرُ وسياساتُ التجويع. وعلينا أن ندركَ جميعا أنّ الاستمرارَ بتجاهلِ الحقوقِ المشروعةِ للشعبِ الفلسطيني لا يُنتجُ إلّا المزيدَ من العنفِ والتطرف، وكذلك المزيدُ من عدمِ الاستقرارِ في المنطقةِ والعالم.)

موازنة غريبة واقتصاد غير مستقر[1]:

بموجـب قانـون 13 لسنة 2023 صـدرت الموازنـة العامة الاتحاديـة لجمهورية العـراق للسنوات الماليـة 2023-2024-2025 وقـد نشـرت فـي العدد 4749 بتاريـخ 26 حزيـران2023 في جريدة الوقائـع العراقيـة1، ولأول مرة منذ تأسيس الدولـة العراقية عام 1921 وفي ظل كل الحكومات الملكية والجمهورية تصدر موازنة عامة للدولة لمدة ثلاث سنواتا، في خطوة تقصد منها الحكومة زيادة مجال تحركها لتنفيذ برنامجها الحكومي لتلافي الفترات التأخيرية التي تتعرض لها الموازنة العامة الاتحادية في كل سنة.

ان اقرار موازنة مالية اتحادية لمدة ثلاث سنوات يحمل نقاطا سلبية اضافة الى اخرى ايجابية يمكن ان ترشـح عن مثل هـذه الموازناتا، وربما توجد تجارب قليلة في العالـم الحاضر لمثل هذه الموازناتا، وتعد هذه الموازنة هي اكبر موازنة في تاريخ العراق مع استمرار زيادة الانفاق التشغيلي فيها الى نسبة ما يقرب من 75 % في مقابل 25 % انفاق استثماري من مجمل النفقات المقدرة. ويمكن تأشير اهم النقاط التي تشكل الهيكل العام لهذه الموازنة لسنة 2023 لما يأتي :

- اجمالي الايرادات النفطية 117.3 ترليون دينار لموازنة سنة 2023 بنسبة 87 %

(1) موقع شفق نيوز على الانترنت بتاريخ 2023/5/28

- اجمالي الايرادات غير النفطية 17.3 ترليون دينار بنسبة 13 %

وبذلك يكون مجموع الايرادات الكلية لموازنة 2023 هو 134.6 ترليون دينار

- اجمالـي النفقات المقـدرة للسنة المالية 2023 هـو 199 ترليون دينارا،وهـو يزيد بنسبة 53 % عـن اجمالي النفقات المقدرة فـي موازنة 2021ا، حيث لم تقر موازنة لسنة 2022 وتبلغ الموازنة التشغيلية من اجمالي الموازنة 150 ترليون دينارا، بينما تبلغ الموازنة الاستثمارية 49 ترليون دينار
- تـم حسـاب معدل سعر برميـل النفط بملغ 70$ للبرميل الواحد مع معـدل تصدير هو 3.5 مليون برميل بضمنها 400 الف برميل من نفط الاقليم
- يشمل صندوق تعويض الموظفين نسبة 29.9 % من الموازنة و 14.6 % لتأمين الرعاية الاجتماعية وبذلك تذهب 44.6 % من الموازنة العامة الاتحادية كرواتب فقط
- حصة اقليم كردستان من الموازنة تساوي 12.6 %
- بلـغ اجمالي العجـز المخطط للموازنة العامة الاتحادية لعـام 2023 مبلغ 64.5 ترليون دينار وهو يزيد عن عجز موازنة عام 2021 بنسبة 125 %
- نسبة العجز المخطط تقارب 48 % من اجمالي الايرادات لعام 2023.

ملاحظـات اللجنـة الماليـة في البرلمـان العراقي على قانـون الموازنة العامـة للسنوات 2023 - -2024 2025- :

1 - لـم يؤخـذ بنظر الأعتبار في مشروع قانـون الموازنة العامة لسنوات 2023 - -2024 2025- أحـكام المـادة (4) اولا وثانيـا (وثالثا) من قانـون الادارة المالية رقم (6) لسنـة 2019(المعدل) والذي بموجبه منحت صلاحية اعداد موازنة متوسطة الاجل لمدة (3) سنوات لوزارة المالية.

2 - لوحظ وجود بعض الملاحظات كما وردت في البيان المالي لوزارة المالية لم يتم الاخذ بها في الموازنة اهمها:

أ- اصـلاح القطاعات الاقتصادية والمالية وخاصة قطاعـي الزراعة والصناعة والقطاع المصرفي ودعم القطاع الخاص.

ب- اعادة هيكلة الموازنة العامة وادارة المال العام لتقليل ضغط الانفاق الاستهلاكي لصالح مناصرة المشاريع والبرامج الخاصة بالتنمية المستدامة وضغط الدين العام الى أدني حد ممكن.

ت- تعظيم الايرادات العامة وبما لا يرهق كاهل المواطن في ظل اوضاع الاقتصاد الحالية.

ث- اعتماد حسابات الكلفة / العائد في الانفاق الحكومي.

ج- وضع اسس للتحول نحو موازنة البرامج والاداء.

ح- الابقاء على العجز المالي ضمن حدود مقبولة اقتصادياً ومالياً.

خ- ضمان إنفاق تنموي ملائم لتحقيق اهداف التنمية المستدامة.

د- التوجه المؤكد نحو الحوكمة الالكترونية.

ذ- الاستجابة الواعية لحاجة المجتمع لتوليد وظائف جديدة في القطاع الخاص.

ر - استكمال عمليات جدولة الدين العام الداخلي والتقليل من حجم الاقتراض الخارجي.

ز - التصرف بحكمة بالوفرة المالية التي اوجدتها اسعار النفط المرتفعة نسبياً وقيود الصرف في ظل قاعدة (1/12) طوال السنة المالية المنصرمة.

س- وضع هدف لتخفيض نسبة الاعتماد على الايرادات النفطية لتمويل موازنة الدولة خلال ثلاث سنوات الى (80 %) من خلال تنويع وتعظيم الايرادات غير النفطية.

3 - تضمـن البيان المالـي لوزارة المالية (تحديات اعداد الموازنة ومحددات الاستجابة) المدرجة ادناه:

ا- من المتوقع استمرار تعافي النشاط الاقتصادي في العراق خلال سنة 2023 وعلى مدى المتوسط ولكـن بوتيرة أبطأ، حيث سيزداد انتـاج النفط تدريجياً للوصول الى امكاناته ولكن سيضل النمو غيـر النفطـي مقيداً بنقص الكهرباء ونـدرة المياه ومحدودية الوصول الـى الائتمان والمخاوف الامنية وتحديات سوق العمل وبيئة الاعمال.

ب- استمـرار أعتمـاد الوضـع المالي في العراق على أوضاع سوق النفـط العالمية وهو امر ينطوي علـى زيـادة مخاطر نقص التمويل مع احتمالات انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض حجم

الايرادات النفطية.

ت- هنالك عوامل سلبية قد تهدد موارد العراق المتأتية من الصادرات النفطية والتي تتعلق بتغيرات المناخ وتحول الاعتماد العالمي للطاقة قد يحدث انكماش في الطلب العالمي على النفط.

ث- استمرار ضعف مصادر الايرادات الاخرى ولاسيما الضريبية والكمركية على رغم من انها يمكن أن تشكل مورداً مالياً مهما يعزز الموازنة العامة.

ج- استكمال عمليات الاصلاح المالي والاداري ولاسيما ما يتعلق بإعادة هيكلة مصرفي الرافدين والرشيد وبقية المصارف الحكومية وتعزيز قاعدة راس مال هذه المصارف وزيادة كفاءتها التشغيلية وتعزيز اسس الحوكمة المصرفية.

4 - استمرار الاعتماد وبشكل كبير على الايرادات النفطية في احتساب الايرادات التخمينية للسنة 2023 عند مقارنتها مع موازنة سنة 2021.

5 - التوسع وبشكل كبير جدا في حجم النفقات الجارية المقدرة لسنة 2023 مقابل ارتفاع بسيط في حجم الايرادات المخمنة بالمقارنة مع موازنة سنة 2021، الأمر الذي انعكس على حدوث زيادة كبيرة في فجوة التمويل.

6 - ادراج بعض المشاريع جديدة ضمن الموازنة الاستثمارية لسنة 2023 والتي تعتمد بشكل مباشر في تمويلها على القروض.

7 - زيادة حجم النفقات الجارية المقدرة حيث شكلت نسبتها الى اجمال الانفاق العام (75 %) مقابل تدني حجم الانفاق الاستثماري والتي شكلت نسبتها (25 %) منه.

8 - على ضوء معطيات الموازنة سنة 2023 يلاحظ وجود مخاطر مالية عالية تتعلق في مدى قدرة الخزينة العامة للدولة على الاستمرار في تأمين النفقات العامة لاسيما الجارية خلال السنوات القادمة مع التوقعات بانخفاض الطلب واسعار النفط عالمياً مالم تكن هنالك حلول جذرية في تحسين الوضع المالي للدولة من خلال تعظيم الايرادات غير النفطية.

9 - وصول اجمالي رصيد الدين العام لمعدلات عالية جدا وتحمل في طياتها مخاطر مالية مستقبلية اذ وصل رصيدها لغاية نهاية سنة 2022 مبلغ (95) تريليون دينار منها (70) تريليون الدين الداخلي.

10 – ان ارتفـاع اجمالـي النفقات المقدرة لسنة 2023 بنسبة (53 %) عن اجمالي نفقات المقدرة لسنة 2021 سوف يكون له اثار سلبية في الجوانب التالية:

أ- زيـادة العملـة المصدرة للتـداول لتلبية حاجـة وزارة المالية لتمويل حجم مـع العرض ان العملة المصدرة لغاية اعداد هذا التقرير قد تجاوز مبلغ (95) ترليون دينار.

ب- زيادة الضغط على حجم احتياطيات العملة الأجنبية لدى البنك المركزي العراقي.

ج- ارتفاع معدلات التضخم في الاقتصاد الكلي.

11 – لوحـظ عـدم تضمين مشـروع قانون الموازنـة لأي نصوص قانونية تهدف إلـى دعم القطاع الخاص.

12 – لوحـظ ارتفاع تخصيصات حساب احتياطي الطوارئ لسنة 2023 بنسبة (233%) بالمقارنة مـع موازنـة سنة 2021 اذ تم تخصيص مبلغ (500) مليار دينار مقارنة بمبلغ (150) مليار دينار لسنة 2021.

13 – لوحـظ انخفاض تخصيصـات حساب (تنمية (الأقاليم ضمن تخصيصات الموازنة الرأسمالية لسنة 2023 بنسبة (38 %) بالمقارنة مع تخصيصات موازنة سنة 2021، اذ تم تخصيص مبلغ قدره (2،5) تريليون دينار مقارنة بمبلغ (4) تريليون دينار للسنة 2021.

14 – لوحظ تضمين مشروع قانون الموازنة للسنة المالية 2023 نصوص قانونية تعطي صلاحيات واسعـة لوزيـر المالية بإصـدار ضمانات مختلفـة بضمنها ضمانـات سيادية لبعض المشاريع الاستثمارية.

15 – ان الـزام وزارة العمـل والشـؤون الاجتماعية الالتزام بالنسب السكانيـة ونسبة الفقر لشمول المستحقين الجدد بشبكة الحماية الاجتماعية لا يعد معياراً مناسبا لتحقيق العدالة في التوزيع بالشمول مالم تأخذ بنظر الاعتبار معايير التوزيع الأخرى.

16 – لوحـظ عدم تضمين مشـروع قانون الموازنة العامة لمشاريع تخص تدوير النفايات ومعالجة ميـاه الصرف الصحي والاستفادة من النفايـات في توليد الطاقة الكهربائية وكذلك إدخالها في الصناعات الأخرى والذي يساهم في تحسين الوضع البيئي للبلد وانعكاساته على المجتمع.

توصيات اللجنة المالية:

1 – ضــرورة إعادة النظر فــي حجم الانفاق المخطط وخصوصاً الانفــاق الجاري وتخفيضه لغرض التقليل من حجم فجوة التمويل (العجز).

2 – ضــرورة إعــادة النظــر بهيكل الإيــرادات العامة بالشكل الــذي يسهم في تعظيــم الإيرادات غير النفطيــة، اذ ما زالت عملية اصلاح النظــام الضريبي والكمركي لايرتقي للمستوى المطلوب وما ينجم عنها من العوائد الداعمة للموازنة قليلة جداً.

3 – ضرورة إعادة النظر في الجدوى الاقتصادية لبعض المشاريع المدرجة ضمن المشاريع الممولة من (الاقتراض بالشكل الذي يراعي الوضع المالي والاقتصادي للبلد في الوقت الحالي وعرض بعض الفرص الاستثمارية على القطاع الخاص.

4 – ضــرورة إعــادة النظر فــي نصوص القانونيــة المقترحة بخصوص بيع عقــارات الدولة وتحديد مجال استثمار العوائد المتوقعة من بيع تلك العقارات وضمان عدم صرفها للإنفاق التشغيلي.

5 – الاستمرار في دعم البطاقة التموينية وتوجيهها الى الشرائح الفقيرة من أبناء الشعب.

6 – ضــرورة تضميــن قانــون الموازنة العامــة لسنــوات (2023–2024–2025) لبعض النصوص القانونية المقترحة من قبل اللجنة التي تدعم الايرادات غير النفطية.

7 – لأهمية تخصيصات حساب (تنمية الأقاليم في تحسين وتطوير الخدمات في كافة المحافظات نوصــي بزيادة تخصيصاته وبالشكل الذي يحقــق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتطوير البنى التحتية في المحافظات كافة.

8 – مــن اجل تعظيم الإيرادات غير النفطية وزيادة الضرائب) المباشرة ولتقليل الإجراءات الروتينية فــي فرضــ تلك الضرائب توصي اللجنة المالية بفرض ضريبة مقطوعة على عمليات بيع وشراء العقــارات وكذلــك على جميع الشركات العاملــة في العراق لمدة خمسة سنــوات عدا الشركات النفطية المتعاقدة مع وزارة النفط بدلاً من المقاييس الضريبية المعتمدة في الوقت الحالي.

9 – ضرورة تطوير النظام المصرفي من خلال:

أ – توسيع نشاط العمليات المصرفية وذلك عن طريق منح الأولوية للمصارف الخاصة القيام بفتح

الاعتمـادات المستنديـة بكافة انواعه والودائع على ان يحدد البنك المركزي سقوف الاعتمادات والودائع بحسب المصارف وملائتها المالية التي يصدرها البنك المركزي العراقي.

ب – من اجل التحول لنظام الدفع الالكتروني في كافة التعاملات اليومية للمواطنين يجب إلزام كافة المصارف بفتح حسابات مصرفية لكل مواطن.

10 – مراجعة وتدقيق كافة العقود الاستمارية لوزارة الكهرباء بصيغة (pay take or).

11 – مراجعـة وتدقيـق المفسوخة عقودهم من الاجهـزة الامنية والعسكرية بموجـب قانون الدعم الطارئ للامن الغذائي والتنمية ووضع الية صحيحة ودقيقة لشمول المفسوخة عقودهم.

12 – تخفيض مستوى العجز وإعادة ترتيب أولويات الانفاق العام.

13 – تحقيق العدالة الاجتماعية وتوجيه الدعم الى الشرائح الفقيرة.

14 – العمـل على زيـادة موارد الدولة وتنويع مصادرها خصوصا فيمـا يتعلق بتعظيم الإيرادات غير النفطية وتحسين أساليب جبايتها.

15 – دعم المشاريع الاستثمارية وفق اليات الصرف التي تعتمد العدالة بالتوزيع.

16 – السعي لأكمال المشاريع المتلكئة وبالأخص المشاريع الستراتيجية لتجنب اندثارها.

17 – دعم القطاع الخاص وتنشيطه واشراكه في عملية التنمية الاقتصادية.

18 – دعـم المشاريـع الاستثمارية التي وردت من الحكومة في مشـروع قانون الموازنة العامة والتي تخص الجوانب التالية:

أ – مشاريع تحويل الدورة البسيطة الى الدورة المركبة في انتاج وتوليد الطاقة الكهربائية مما يحقق زيادة الأنتاج وتحسين البيئة بتقليل الانبعاثات الحرارية الناتجة من الدورات البسيطة.

ب – دعم المشاريع الاستثمارية التي تخص انتاج الطاقة الكهربائية عن طريق الطاقة المتجددة او الطاقـة النظيفة والذي يعتبر نـواة جديدة للتحول من الطرق التقليدية الطرق الحديثة في انتاج الطاقة الكهربائية.

ت – المشاريع التي تخص تطوير القطاعات الاقتصادية والبيئية والصحية.

ث – يمثل مشروع أدارة المشاريع التي تخص القطاع الصحي من قبل الشركات المتخصصة مسارا جديدا للتحول من الأدارة القديمة الى اساليب الأدارة الحديثة التي من شأنها تحسين تقديم هذه الخدمـات وضمان ديمومة هذة المشاريع وتتطلـع اللجنة الى ان يكون المجال اوسع في اشراك القطاع الخاص في ادارة المشاريع لامتصاص البطالة وتوفير فرص العمل وتحقيق ايرادات ثابتة تعزز من الاقتصاد.

ملخص تنفيذي:

فـي هـذه السنة (سنـة 2023) كانت العملية السياسيـة في العراق لازالت تعانـي من الاضطراب صعـودا ونزولا وتغيرا في مختلف الصعد السياسيـة، كما مر الإقتصاد العراقي باضطراب كبير خلال هـذه السنة، فقد واجه الإقتصاد العراقي العقوبات الامريكية والمشاكل المتعددة مع البنك الإحتياطي الامريكـي مـن خـلال الضغوطات التـي مارسها هذا البنك علـى البنك المركزي العراقـي لغرض منع عمليـات تهريب الدولار الـى الاطراف التي تعاقبها الولايات المتحـدة الامريكية وهي: ايران، وسوريا، وروسيا. في هذا التقرير تطرقنا الى مسالة البرنامج الحكومي للسوداني وهل إن تحقيق هذا البرنامج كان حقيقـة ام وهمـا، حيـث انه في كل مرة يأتـي رئيس وزراء جديد ويقدم برنامجـاً حكومياً للبرلمان ثـم يحـاول أن يطبق جزءا منه لكنه في كل مرة يفشل كما فشل مـن سبقوه، بسبب الأطراف السياسية المتعـددة التـي تتقاطع مصالحها مع تطبيق هذا البرنامج لإننا كما نعلم إن رئيس الوزراء العراقي يأتي مـن خلال تصويت الأطراف السياسيـة المختلفة على هذا الشخص، وإذا لم ينل رئيس الوزراء موافقة كل هذه الاطراف السياسية المتصارعة والمختلفة فانه بالتأكيد لن يستطيع أن يعمل بشكل سلس/

لذلك نجد دائما إن رئيس الوزراء العراقي في كل دوره يصل بها رئيس وزراء جديد يحاول أن يمشي على الجمر او على حبل دقيق خشية ان يقع حيث تحاول القوى السياسية المختلفة ان تطيح به بسبب تعرضـ مصالحها الى الاختلال. كان البرنامج الحكومـي للسوداني يتضمن نقاطا اساسية تتلخص في الخدمات، والطاقة، والكهرباء، والفقر، والبطالة، ومكافحة الفساد، واصلاح الإقتصاد، وانشاء مشاريع استراتيجية، وموضوع الإنتخابات، والنازحين. وفي موضوع نقد هذا البرنامج الوزاري من قبل الاطراف السياسية المتعددة في العراق حاول رئيس الوزارء العراقي ان يرضي كل الاطراف السياسية من خلال هـذا البرنامـج الوزاري، وبالتاكيد كانت هناك عدة نقاط تشكل خللا في هذا البرنامج الوزاري بالنسبة للمحللين السياسيينا، ثم عرجنا على موضوع الوضع العراقي على طاولة مجلس الامن الدولي.

في هذه النقطة هناك احاطتان لمبعوثة الامم المتحده جينين بلاسخارت امام مجلس الامن الدولي، الاولى في شباط والاحاطة االثانية في شهر تشرين الاولا، وفي كلا الاحاطتين كانت بلاسخارت تتكلم عن مختلف الجوانب في الوضع العراقي بضمنها الجوانب السياسية والإقتصادية والاجتماعية وغيرها من الجوانب وتستعرض بشكل كبير مختلف التفصيلات الموجودة في هذه الاوضاعا، من المعروف ان بلاسخارت شخصية سياسية في بلدها لأنها كانت وزير الدفاع في مملكة هولندا .هذه الشخصية لديها إطـلاع واسـع على الشأن العراقي من خـلال زياراتها المتعددة لمختلف الأطـراف السياسية العراقية

ولقاءاتهـا المتعـددة معهم.الواقع العراقي مشغول اليوم بالإنتخابـات المحلية التي جاءت بشكل متاخر وهي إنتخابات مجالس المحافظات بغياب الكتلة الاكبر وهي كتلة التيار الصدري التي فازت بالإنتخابات البرلمانيـة ب 73 مقعـدا، ولكن زعيم التيار الصدري سحب نوابه من البرلمان وظلت هذه الكتلة غائبة عـن الوضـع السياسي منذ تشكيل الحكومة ولحد الان لمدة سنة كاملـة، والان مع الإنتخابات المحلية التـي ستجري فـي الثامن عشر من شهر كانون الاول 2023 تبدو الخارطة السياسية خارطة مضطربة بعـد حدوث تغييرات كثية من خـلال تفكك التحالفات السابقة ونزوعاكثر اطراف السياسية التي كانت ضمن هذه التحالفات الى الدخول في مجالس المحافظات بشكل منفرد لتجريب حظها في الاستحواذ على المواقع السياسية في المحافظات المختلفة.

مـن الجديـر بالذكر ان اقليـم كردستان غير معني بهـذه الانتخابات حيث لن تجـري فيه إنتخابات مجالسـ المحافظات على إعتبـار انه اقليم لوحده وان إنتخابات اقليم كردستان هي إنتخابات منفصلة عن إنتخابات مجالس المحافظات غير المرتبطة بالاقليم. وهناك ايضا تحليل لموقف القوى المعارضة وتحليل لكل التيارات المشتركة في هذه الإنتخابات.

مايخص طوفان الاقصى، انخرط العراق بشكل كبير في الازمة وكانت هناك تظاهرات كبيرة بمئات الالاف مـن العراقييـن اشتركـوا منددين بجرائم الكيان الصهيوني ضـد اخواننا في فلسطين وفي غزة وابـدى العـراق إستعداده لدعم اخوانه فـي غزة وتم تقديم المساعدات التـي تكررت مرات عديدة من خلال معبر رفح لمساعدة اخوانه في غزة، وكان للكلمة التي القاها رئيس الوزاراء العراقي محمد شياع السودانـي فـي مؤتمر القاهرة للسلام صدى كبيرا جداً لانها كانـت كلمة قوية وجريئة ووضعت النقاط على الحروف والأمور في نصابها حيث شن السوادني هجوما كبيرا على الكيان الصهيوني وسماه باسمه (الاحتلال الصهيوني) ودعا العالم بأجمعه ان يتحمل مسؤوليته اتجاه الشعب الفلسطينيين المسالم وفي نفسـ الوقت قامت بعض الفصائل المسلحة العراقية بالهجوم على بعض القواعد الامريكية في العراق بسبب انحياز الولايات المتحدة بالكامل الى الكيان الصهيوني، فقد وجهتس ضربات من هذه الفصائل الى قاعدة الأسد في الانبار و قاعدة حرير في أربيل بعشرات الضربات الصاروخية.

فـي الجانـب الإقتصادي كان هناك عرض عن مجمل الوضع الإقتصادي لهذه السنة والتي حصلتس فيها اشكالات كثيرة خصوصاً في موضوع الاضطراب في سعر الدولار والاجراءات التي اتخذها البنك المركزي والتي كانت اجراءات مضطربة جدا سببت فوضى في السوق العراقية بسبب عدم دراسة هذه الاجراءات واتخاذها بشكل فوضوي وعشوائي. وفي موضوع الموازنة الثلاثية وهذه اول مرة تحدث في

العراق ان تشرع موازنة لثلاث سنوات (2023 و 2024 و2025) وكانت هذه الموازنة قد سببت كثير من الجدل داخل الأوساط الإقتصادية العراقية وكانت هناك ملاحظات كثيره عليها من قبل اللجنة المالية فـي البرلمـان العراقي ومـن قبل اطراف اقتصادية كثيـره وكانت ايضا للجنة الماليـة توصيات باتخاذ خطوات واجرءات معينة لغرض تصحيح المسار الإقتصادي للدولة العراقية.

اليمن 2023
عام من المفاوضات والصراعات البينية

أ. مطهر الصفاري

المؤسسة العربية للدراسات الاستراتيجية

ملخص:

2023 عـام من المفاوضات وانتظـار السلام والصراعات البينيـة للمكونات المحلية والاحتجاجـات المجتمعيـة، ويعتبر أكثر الأعوام تهدئة مقارنة مـع الأعوام السابقة، رغم حـدوث بعض الخروقات في الجبهات العسكرية الداخلية والمحدودة في الحدود اليمنية السعودية، والتي تسببت بعدد من الضحايا، وعطلت كثير من المصالح نتيجة منع مليشيا جماعة الحوثي تصدير النفط وهجومها على محطة الضبة النفطية. ومع ذلك فقد أبدت مختلف الأطراف الرغبة بالتهدئة وانتظار ما ستسفر عنه مفاوضات السعودية مع جماعة الحوثي الممتدة منذ أكثر من عام، والتي استفادت من المتغيرات الإقليمية خصوصا بعد توقيـع الاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين في مارس 2023. والرغبة السعودية في التركيـز على رؤيتها التنمويـة 2023، إضافة إلى رغبة جماعة الحوثي في الحصول على اعتراف إقليمي ودولي.

ومـع نهايـة العام (23 ديسمبر) حدث تقدم بإعلان مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن «هانس غروندبرغ»، أن الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي توصلتا للالتزام بمجموعة من التدابير تشمل تنفيذ وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشيـة في اليمن، والانخراط في استعدادات لاستئنـاف عملية سياسية جامعة تحت رعايـة الأمم المتحدة. وسيعمل المبعوث الأممي مع الأطراف في المرحلة الراهنة لوضع خارطة طريق تحت رعاية الأمم المتحدة تتضمن هذه الالتزامات وتدعم تنفيذها[1].

انتهـى العـام 2023 دون توقيع الاتفـاق، ولم تعلق جماعة الحوثي رسميا علـى إعلان مبعوث الأمم المتحـدة، علـى الرغم من ترحيب الحكومة اليمنية ودول الخليج جمعيا والعديد من الدول. وباعتبار أن مـا تـم التوصل إليه هو نتيجة للمفاوضات السعودية مع جماعـة الحوثي، يثار التساؤل عن مدى جدية

(1) مستجدات بشأن الجهود المبذولة للتوصل لخارطة طريق ترعاها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في اليمن، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 23 ديسمبر 2023. https://2u.pw/uzFGIqd

جماعة الحوثي بالاتفاق وقبولها بتحول السعودية إلى وسيط باعتبارها تصر على التعامل معها كطرف معتدي معني بالتعويضات وما يترتب عنه من استحقاقات.

ومن ناحية أخرى فقد انعكست عملية طوفان الأقصى وحرب الاحتلال الإسرائيلي على غزة منذ 7 أكتوبر، وانخراط جماعة الحوثي لاحقا من خلال القصف واحتجاز السفن المتجهة إلى كيان الاحتلال الإسرائيلي، بتأجيل التوقيع على الاتفاق بطلب أمريكا، وكذلك شكلت منصة لجماعة الحوثي في التجنيد والتحشيد وتصدير ذاتها كفاعل إقليمي ضمن محور المقاومة.

مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية واجها العديد من التحديات نتيجة استمرار غياب الرؤية المشتركة والصراعات على السيطرة على مؤسسات الدولة والجغرافيا، والتي انعكست على ضعف الأداء إضافة إلى قضايا الفساد. وهو ما استدعى مجلس النواب -الذي لم يتمكن من الانعقاد- إلى تشكيل لجان كشفت اختلال الاتفاقات الحكومية في مجالي النفط والاتصالات مع الشركات الإماراتية.

هيئة التشاور والمصالحة أقرت مسودة الإطار العام للرؤية السياسية لعملية السلام الشامل، ووثيقة مبادئ المصالحة بين القوى والمكونات السياسية للشرعية، واللائحة الداخلية لعمل الهيئة.

انضم عضوي مجلس القيادة الرئاسي فرج البحسني وعبد الرحمن المحرمي (أبو زرعه) إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد عينهما رئيس الانتقالي»عيدروس الزبيدي» نائبين له. وبذلك يكون ثلاثة من أربعة أعضاء بمجلس القيادة الرئاسي -المكون من ثمانية-؛ المنتمين للمحافظات الجنوبية والشرقية مع توجهات المجلس الانتقالي الجنوبي، وتبقى العضو الرابع عبدالله العليمي المحسوب على حزب التجمع اليمني للإصلاح.

الأحزاب السياسية اليمنية تراجع حضورها في الساحة اليمنية كمظهر لعسكرة الواقع اليمني، وعلى صعيد الممارسة الداخلية لها، ولا تزال تحضر في المشهد السياسي وخاصة في إضفاء المشروعية على الاتفاقات والشراكة السياسية. حزب التجمع المني للإصلاح شكل استثناء في تنظيم انتخابات قياداته في المحافظات، على صعيد استكمالها للمستوى الأعلى الذي تأجل بسبب الحرب وعدم انعقاد المؤتمر العام كما تقول مصادره.

محافظة حضرموت شكلت محطة استقطاب وتفاعل على الصعيد المحلي، وكشفت عن التباين في العلاقات السعودية الإماراتية، فقد عمل المجلس الانتقالي الجنوبي على محاولة ضمها لمناطق سيطرته بالتواجد العسكري وبالفعاليات التي نضمها، الامر الذي قوبل بممانعة مجتمعية ورسمية

أوقفت تمدد قواته وخلصت إلى تشكيل مجلس حضرموت الوطني برعاية السعودية.

إنسانيـا: تمـت صفقة تبادل للأسـرى والمختطفين (إبريـل2023) بين الحكومـة اليمنية وجماعة الحوثي، أطلق بموجبها (181) مختطفاً وأسيراً لدى الحوثيين، مقابل (707) أسيرا حوثيا لدى التحالف ومكونـات الشرعيـة. ورغم الاتفـاق على تبادل الكل مقابل الكل فقد فشلت جـولات التفاوض اللاحقة لعدة أسباب منها تضمين جماعة الحوثي كشوفات أسراها بأسماء غير موجودين لدى الحكومة، وعدم كشفهـا عـن مصير القيادي بالتجمع اليمني للإصلاح الأستـاذ محمد قحطان بحسب ممثل الحكومي. وقـد مارست مختلف الأطراف الكثير من الانتهاكات بحـق المواطنين، وخاصة مليشيا جماعة الحوثي وثانيا المجلس الانتقالي.

اقتصاديـا: لا يـزال الاقتصـاد اليمنـي مجزئ بيـن منطقتين تختلـف بينها قيمة العملـة والاسعار والضرائـب، وقـد زادة معانـاة المواطنين وخسـرت الحكومة اليمنيـة الكثير من مواردهـا، نتيجة منع جماعـة الحوثي تصديـر النفط وقصفها لموانئ التصدير، وتقدر خسائـر الحكومة حوالي (1.2 مليار دولار)، إضافة إلى فقدان الحكومة إيرادات تقدر (637.36 مليار ريال يمني) جراء تحويل الواردات من مينـاء عدن إلـى ميناء الحديدة الواقع سيطرة جماعة الحوثي. وتسبـب حظرها لغاز الطهي من مأرب واعتمادهـا الاستيـراد عبـر ميناء الحديدة بخسـارة الحكومة اليمنية تقدر بنحـو 64 مليار ريال يمني سنويا. وبالتالي فقد حقة جماعة الحوثي إيرادات كبيرة[1].

ومن جهة أخرى فقد ساهم خفض التصعيد المستمر من الهدنة غير المجددة التي اقرت في العام الماضي، في تصاعد احتجاجات المواطنين للمطالبة بصرف الرواتب وتوفر الخدمات.

سيناريوهات المستقبل: لا تزال تتأرجح بين استمرار حالة اللا سلم واللا حرب، أو التوصل لاتفاق لوقـف الحـرب والدخول في عملية تفاوض للتسوية بحسب ما أعلن مبعوث الأمـم المتحدة، أو انهيار التفاهمـات والعودة للحرب. ولكل سيناريو ما يعززه ويضعفه، بسبب الطبيعة المعقدة للصراع المركب، وتعـدد اطرافه المحليـين والخارجيين، بأهداف متباينة ومصالح متقاطعـة. تجتمع فيه الإيدلوجية مع السياسية والاقتصادية والأمنية.

ومقاربـات التسوية السياسية لا تـزال في مراحل بناء الثقة بين بعض الأطراف المحلية والفاعلين

(1) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن الدولي، 2 نوفمبر 2023.
Https://Documents-Dds-Ny.Un.Org/Doc/Undoc/Gen/N23/269/89/Pdf/N2326989.Pdf?Openelement

الإقليميين خاصة بين السعودية وجماعة الحوثي، وتتعامل مع موازين القوى الراهنة والمتغيرة، بينما لا ترى الأطراف الأخرى الموجودة والمتوقع ظهورها؛ في مقترحات التسوية وصفة تحقق السلام ومصالحها، وهو ما يشكل تحدي للسلام.

المحور السياسي

يتناول المحور أبرز التطورات السياسية التي كان لها أثر على المشهد السياسي وأداء الأطراف الفاعلة، على صعيدي الجانب الرسمي المتمثل في مجلس القيادة الرئاسي والحكومة اليمنية، والمكونات المنضوية فيهما، إضافة إلى التطرق لأدوار مجلس النواب والأحزاب السياسية، مع التركيز على مساعي التسوية السياسية مع الجانب الآخر، المتمثل بجماعة الحوثي «إنصار الله» التي انقلبت على السلطة في 21 سبتمبر 2014، وتفاعلات عملية طوفان الأقصى وحرب الاحتلال الإسرائيلي على غزة، والمواقف الإقليمية والدولية.

الهدنة والتسوية السياسية

على مدى العام جرت عدة جولات[1] من المفاوضات بين ممثلي السعودية وجماعة الحوثي (أنصار الله) في مسقط وصنعاء والرياض بوساطة عمانية، وبدعم المبعوثين إلى اليمن، الأممي «هانس غروندبرغ» والامريكي «تيم ليندر كينغ».بعض جولات التفاوض كانت مباشرة بين ممثلي جماعة الحوثي وممثلي السعودية ومن ثم عادة بحضور الوسطاء العمانيين. وقد ساعدت عدة عوامل على استمرار التفاوض والتوصل إلى تفاهمات، أبرزها الاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين في شهر مارس. وطول فترة الصراع والرغبة السعودية في التركيز على رؤيتها التنموية 2023 والتحول إلى وسيط بين الحكومة اليمنية والمكونات المنضوية فيها مع جماعة الحوثي المنقلبة عليها، يمكنها من الحد من تداعيات الصراع عليها، إضافة إلى رغبة جماعة الحوثي في الحصول على اعتراف إقليمي ودولي.

خلال جولات المفاوضات العلنية والسرية بين السعودية وجماعة الحوثي بوساطة سلطنة عمان، كان السلطات الحكومية اليمنية والمكونات الداعمة لها –حلفاء السعودية–، غير مطلعة على ملفات

(1) من جولات التفاوض (10 يناير 2023 وصول وفد عماني إلى صنعاء و7، 9 ابريل وصول وفد عماني وآخر سعودي إلى صنعاء وفي 22 إبريل وصول وفد عماني إلى صنعاء وكذلك في 24 مايو و17 أغسطس، و14 سبتمبر وصل إلى الرياض وفد من جماعة الحوثي)

التفاوض، بحسب تصريحات المسؤولين ومع ذلك كرروا تأييدهم للجهود السعودية في التوصل إلى اتفاقية سلام، ومذكرين بضرورة استناد الحل السياسي الشامل للمرجعيات. وبعد احراز تقدم في مفاوضات السعودية مع جماعة الحوثي، تم اطلاع مجلس القيادة الرئاسي على مخرجاتها.

وفي 23 ديسمبر، أعلن مبعوث الأمم المتحدة الخاص إلى اليمن «هانس غروندبرغ»، أن الحكومة اليمنية وجماعة الحوثي توصلتا للالتزام بمجموعة من التدابير تشمل تنفيذ وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، وإجراءات لتحسين الظروف المعيشية في اليمن، والانخراط في استعدادات لاستئناف عملية سياسية جامعة تحت رعاية الأمم المتحدة. وسيعمل المبعوث الأممي مع الأطراف في المرحلة الراهنة لوضع خارطة طريق تحت رعاية الأمم المتحدة تتضمن هذه الالتزامات وتدعم تنفيذها[1].

وتضمن بيان المبعوث الاممي عناصر أعلن في بيانه أن الأطراف التزمت بها ضمن **خارطة الطريق** التي سترعاها الأمم المتحدة، وتشمل، من بين عناصر أخرى، التزام الأطراف بتنفيذ وقف إطلاق نار يشمل عموم اليمن، ودفع جميع رواتب القطاع العام، واستئناف صادرات النفط، وفتح الطرق في تعز وأجزاء أخرى من اليمن، ومواصلة تخفيف القيود المفروضة على مطار صنعاء وميناء الحديدة. ستنشئ خارطة الطريق أيضًا آليات للتنفيذ وتستعد لعملية سياسية يقودها اليمنيون برعاية الأمم المتحدة[2]. إضافة إلى رحيل القوات الأجنبية بعد انتهاء المرحلة الأولى (ستة أشهر من انطلاق الحل[3]) وإطلاق سراح المحتجزين، وإعادة الإعمار، والتحضير لعملية سياسية جامعة برعاية الأمم المتحدة والانخراط فيها للتوصل إلى حل سياسي شامل ودائم.

يلاحظ صدور الإعلان بصفة أحادية للمبعوث الاممي إلى اليمن، فلم يصدر كإعلان مشترك للأطراف المعنية، أو يتضمن موعد التوقيع عليه رسميا، وهو ما قد يثير التساؤلات عن حقيقة التقدم في المفاوضات ومدى جدية الأطراف في الاتفاق والتزامها بإنجاحه، وتجاوز التحديات المحلية والخارجية.

قوبل إعلان المبعوث الاممي بترحيب الحكومة اليمنية ودول الخليج العربية السعودية وسلطنة

(1) مستجدات بشأن الجهود المبذولة للتوصل لخارطة طريق ترعاها الأمم المتحدة لإنهاء الحرب في اليمن، مكتب المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة لليمن، 23 ديسمبر 2023. https://2u.pw/uzFGIqd
(2) المصدر السابق
(3) في حال تم الاتفاق وجرى التنفيذ، فالمرحلة الثانية قد تكون مدتها من ثلاثة إلى ستة أشهر تتضمن وضع الأطر العامة لإدارة المرحلة الانتقالية.. والمرحلة الثالثة مدتها عامين وهي الفترة الانتقالية التي يتم فيها تنفيذ كافة الاستحقاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية التي تشارك فيها جميع المكونات بما فيها الحوثيين واعادة الاعمار وصولاً إلى اجراء الانتخابات العامة).

عمان والكويت والامارات وقطر[1] والعراق والأردن وكذلك رحبت جامعة الدول العربية.

فـي الوقـت الذي رحبت الحكومـة اليمنية بإعلان المبعـوث الأممي الخاص إلـى اليمن، لم يصدر عـن جماعـة الحوثي أي بيان، خصوصا وأنها الطرف المعنـي وكانت تصر على أن السعودية طرف في الحرب، وملزمة بإعادة الإعمار والتعويضات، وبالتالي قد يكون موقفها متسق مع سياسة الغموض الذي تتبنـاه أحيانـا للحصول على مزيد من التنازلات دون أن تقـدم استحقاقات. وفي المجمل فموقفها وإن كان تكتيكيا، فقد حدث فيه تقدم حول السعودية كوسيطة بعد رفضها لهذا التوصيف، والذي كان أحد العوامل الرئيسية لفشل جولات التفاوض السابقة. حيث عبر المبعوث الاممي «غروندبرغ» عن تقديره العميق للأدوار الفاعلة التي لعبتها المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان في دعم الطرفين للوصول إلى هذه النقطة.

مـن جهته رحب المجلس الانتقالـي الجنوبي بإعلان مبعوث الأمم المتحدة -مشترطا- تأكيده على ضرورة وجود عملية سياسية لحل قضية شعب الجنوب من خلال تضمين القضية في المسار التفاوضي التي سترعاه الأمم المتحدة[2]. وكان عيدروس الزبيدي، عضو مجلس القيادة الرئاسي ورئيس المجلس الانتقالي، قال لصحيفة الغارديان، أنه تم تهميشهم وأنهم يعرفون ما يحدث من خلال وسائل الإعلام[3].

وبالمجمـل فإنمـا أعلن عنه المبعوث الدولي من التزامات تبقـى إجراءات محدودة ومتراجع عن ما كان يمكـن أن يكـون قد تحقق خلال المراحل السابقة، ومـع ذلك يمكن اعتبارها بداية جيدة للأطراف اليمنية والجهود الإقليمية والدولية في حال تم التوقيع على الاتفاق وتنفيذه. ويمكن لاحقا البناء عليها في حال توفرت قناعات وإرادات الأطراف المعنية

وكان المجلـس الأعلـى -لـدول الخليج العربية- رحـب باستمرار الجهود -المخلصـة- التي تبذلها السعودية وعُمان، والاتصالات القائمة مع كافة الأطراف اليمنية لإحياء العملية السياسية، بما يؤدي إلى

(1) دول خليجية ترحب بجهود الأمم المتحدة للسلام في اليمن، SWI swissinfo.ch، 25 ديسمبر 2023.
https://2u.pw/scSgPhE

(2) بلاغ صادر عن المجلس الانتقالي الجنوبي حول بيان المبعوث الدولي بشأن خارطة الطريق، موقع المجلس، 25 ديسمبر 2023.
https://stcaden.com/posts/23626

(3) Yemen's southern leaders say 'bad' peace deal cannot be imposed. The Guardian. 20 Sep 2023
https://www.theguardian.com/world/2023/sep/20/yemen-southern-leaders-peace-deal-cannot-be-imposed

تحقيـق حل سياسي شامل ومُستدام في اليمن، وضـرورة وقف إطلاق النار، وأهمية انخراط الحوثيين بإيجابيـة مـع الجهود الدولية والأمميـة الرامية إلى إنهاء الأزمة اليمنيـة والتعاطي بجدية مع مبادرات وجهـود السـلام لتخفيف المعاناة عن أبناء الشعب اليمني الشقيق. وجدد المجلس الأعلى دعمه لجهود الأمـم المتحـدة التي يقودها مبعوثها الخاص إلى اليمن «هانز جروندبـرج»، وجهود المبعوث الأمريكي الخاص إلى اليمن «تيم ليندر كينغ»، للتوصل إلى الحل السياسي وفقاً للمرجعيات الثلاث[1].

وفـي البيان الختامـي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الرابعـة والأربعين، (5 ديسمبر) رحب المجلـس الأعلى –التعاون الخليجي– بقرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة (الدورة العادية 32) وإعلان جدة في 19 مايو 2023، التي جددت التأكيد على دعم كل ما يضمن أمن واستقرار الجمهوريـة اليمنيـة ويحقق تطلعات الشعـب اليمني الشقيق.[2] والتوصل لحـل سياسي، وفقاً للمبادرة الخليجية وآليتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرار مجلس الأمن 2216، بما يحفظ لليمن الشقيق سيادته ووحدته وسلامة أراضيه واستقلاله[3].

وكان ولـي العهـد السعـودي «محمد بن سلمـان»، زار سلطنة عمان (12 سبتمبـر)، وذكرت مصادر رسميـة سعوديـة أنّ المحادثات تهدف إلى تعزيـز العلاقات بين البلدين، مع الإشـارة إلى أنّها تطرقت أيضـاً إلـى الملف اليمني.[4] وتتمتع عُمان بنفوذ لدى جماعة الحوثي حيث تستضيف فريقها التفاوضي وكانت رفضت المشاركة في التحالف الذي قادته السعودية (مارس 2025) لدعم الحكومة اليمنية في انهاء انقلاب جماعة الحوثي.

14 سبتمبـر وصل إلـى الرياض وفد من جماعة الحوثي، بناء على دعـوة سعودية وبتنسيق عُماني، فـي أول زيـارة معلنة يقوم بها الحوثيون إلى المملكة منذ انطـلاق «عاصفة الحزم» عام 2015. وقالت الخارجيـة السعوديـة إن الدعـوة جاءت «بناء على المبـادرة السعودية التي أُعلنت فـي مارس 2021»، واستكمالا التي أجراها السفير السعودي. وأن الزيارة تأتي استمرارا لجهود السعودية وسلطنة عُمان لـ

(1) البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الرابعة والأربعين، موقع مجلس التعاون الخليجي، 5 ديسمبر 2023
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-12-5-2.aspx

(2) المصدر السابق.

(3) البيان الختامي الصادر عن المجلس الأعلى في دورته الرابعة والأربعين، موقع مجلس التعاون الخليجي، 5 ديسمبر 2023
https://www.gcc-sg.org/ar-sa/MediaCenter/NewsCooperation/News/Pages/news2023-12-5-2.aspx

(4) بي بي سي عربي، اليمن: هل تمهد مشاورات الرياض الطريق إلى حل سياسي شامل للأزمة؟، 17 سبتمبر/ أيلول 2023.
https://www.bbc.com/arabic/interactivity-66838599

«التوصـل إلى وقف إطلاق نار دائم وشامـل في اليمن والتوصل لحل سياسي مستدام ومقبول من كافة الأطراف اليمنية».[1]

15 سبتمبـر رحبت الحكومة الشرعية اليمنية، في بيان، بجهود السعودية وسلطنة عُمان والمساعي الأمميـة والدوليـة الهادفة «لدفع المليشيات الحوثية نحو التعاطـي الجاد مع دعوات السلام، وتخفيف المعانـاة الإنسانية عن الشعـب اليمني». وأكدت الحكومة اليمنية، في بيانهـا، استمرار نهجها المنفتح على كافة المبادرات الرامية إلى إحلال السلام العادل والشامل، وبما يضمن «إنهاء الانقلاب واستعادة مؤسسات الدولة، والأمن والاستقرار والتنمية في اليمن».

ابريـل المبعـوث الأممي زار صنعـاء والتقى القيـادات الحوثية كما زار عدن والتقـى رئيس مجلس القيادة الرئاسي لبحث جهود السلام.

9 أبريل 2023، وفد سعودي وآخر عُماني، زارا صنعاء وأجريا مفاوضات مباشرة مع ممثلي جماعة الحوثـي، بهـدف التوصل إلى اتفاق لوقف إطلاق النار بشكل دائم، ورأسـ وفد السعودية سفيرها لدى اليمن، محمد آل جابر صنعاء.

أداء مجلس القيادة الرئاسي

استمـرت العلاقة بيـن مكونات مجلس القيـادة الرئاسي بالتماسك الشكلـي وبالنزاعات الداخلية، فلـم ينعكـس ضـم رؤساء التكوينـات المسلحة التي أنشـأت أثناء الحرب بدعـم دول التحالف وخاصة دولـة الامارات (عيدروس الزبيدي –رئيس المجلس الانتقالـي الجنوبي، وطارق صالح –قائد المقاومة الوطنيـة، وعبدالرحمن المحرمي قائد ألويـة العمالقة) فلم ينعكس ضمهم ومكوناتهم للسلطة الرسمية فـي دمج كياناتها في مؤسسات الدولـة، والاتفاق على رؤية مشتركة لإدارة الصراع مع جماعة الحوثي، وفق مبرر تشكيل مجلس القيادة الرئاسي بهدف تجميع المكونات المناهضة لجماعة الحوثي الانقلابية «أنصار الله»، لاستعادة مؤسسات الدولة من خلال التفاوض بموجب إعلان نقل السلطة، ومن ثم أضيف خيار الحرب في حال تعذر السلم. وما حدث أن هذه المكونات استفادة من إمكانيات الدولة، في شرعنة وتعزيز سيطرتها دون أن تقدم استحقاقات لصالح الدولة اليمنية.

(1) حساب وزارة الخارجية السعودية في موقع X تويتر سابقا، 14 سبتمبر 2023.
https://twitter.com/KSAMOFA/status/1702419642453524835

ورغم مرور أكثر من أكثر من سنة ونصف منذ تشكيل المجلس في 4 إبريل 2022، لم يعتمد رئيس مجلس القيادة الرئاسي القواعد المنظمة لأعمال مجلس القيادة. فأثرت الانقسامات داخل مجلس القيادة الرئاسي على أداء مهامه، وتحسين معيشة اليمنيين، وإصلاح مؤسسات الدولة. كما لم يتم توحيد الفصائل المسلحة المختلفة تحت قيادة واحدة[1].

وقد تجلت الصراعات في الغياب المتكرر لرئيس واعضاء مجلس القيادة الرئاسي عن التواجد في العاصمة المؤقتة «عدن»، وزيارات رئيس مجلس القيادة الرئاسي لمحافظتي حضرموت والمهرة -شرق اليمن-.

وتسببت تصريحات رشاد العليمي رئيس مجلس القيادة عن القضية الجنوبية) بغضب المجلس الانتقالي الجنوبي، «القضية الجنوبية نؤمن تماما بأنها عادلة، والحديث عنها أو نقاشها في هذه اللحظة قد يكون غير مناسب. عندما نستعيد الدولة (من الحوثيين) سنضع كل شيء على طاولة الحوار والنقاش، ونضع المعالجات بالحوار وليس العنف أو بالفرض»[2]. وفي 21 مايو قال رئيس مجلس القيادة الرئاسية بمناسبة ذكرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية (22مايو1990م) «لقد كان اخواننا الجنوبيون، سباقون الى الوحدة، تنشئة، وفكراً، ونضالاً، وظلوا مخلصين لها، ولا يمكن ان يكونوا مخطئين في ذلك، وهم اليوم محقون في الالتفاف حول قضيتهم العادلة بعدما انحرف مسار المشروع الوحدوي، وأفرغ من مضمونه، وقيمته التشاركية بعد حرب صيف 1994.[3] وقد لاقت كلمة الرئيس استنكار واسع باعتبارها تجاوزت الثوابت الوطنية.

من جهة أخرى، انضم عضوي مجلس القيادة الرئاسي فرج البحسني وعبد الرحمن المحرمي (أبو زرعه) إلى المجلس الانتقالي الجنوبي، وقد عينهما رئيس الانتقالي «عيدروس الزبيدي» نائبين له في المجلس[4]. وبذلك يكون ثلاثة من أربعة أعضاء بمجلس القيادة الرئاسي -المكون من ثمانية-؛ المنتمين للمحافظات الجنوبية والشرقية مع توجهات المجلس الانتقالي الجنوبي، وتبقى العضو الرابع عبدالله العليمي المحسوب على حزب التجمع اليمني للإصلاح.

(1) تقرير فريق الخبراء المعني باليمن، مجلس الأمن الدولي، 2 نوفمبر 2023.
https://documents-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N23/269/89/PDF/N2326989.pdf?OpenElement

(2) العليمي: نشجع الوساطة السعودية مع الحوثيين... وأي اتفاق سيكون بين «الشرعية» والانقلابيين، الشرق الأوسط، 24 فبراير 2023. https://2u.pw/mKa5W8V

(3) خطاب فخامة الرئيس الدكتور رشاد العليمي بمناسبة الـ22 من مايو، موقع رئيس مجلس القيادة، 21 مايو 2023.
https://presidentalalimi.net/news637.html

(4) اليمن.. الزبيدي يعيد تشكيل هيئة رئاسة المجلس الانتقالي، اسكاي نيوز عربية، 9 مايو 2023.
https://2u.pw/eHjJf1N

هيئة التشاور والمصالحة:

أعلنت في (7 مارس) عن إقرار وثيقة الإطار العام للرؤية السياسية لعملية السلام الشامل، ووثيقة مبادئ المصالحة بين القوى والمكونات السياسية للشرعية، واللائحة الداخلية لعمل الهيئة، وكانت رئاسة هيئة التشاور والمصالحة واللجان التابعة لها عملت على مدى أسابيع على إعداد الوثائق المتوافقة مع المرجعيات[1]، والمؤكدة على المركز القانوني للدولة والتفاوض مع جماعة الحوثي وفق قاعدة شرعية وانقلاب. وأجلت البت في القضايا الخلافية ومطالب ممثلس المجلس الانتقالي. وتجدر الإشارة إلى وجود محاولات من قبل ممثلي المجلس الانتقالي الجنوبي بإضافة مرجعيات جديدة[2] للعملية السياسية غير المقرة وطنيا دوليا.

وتزامنا مع اخبار التوصل إلى اتفاق مع جماعة الحوثي، شددت هيئة التشاور والمصالحة في اجتماعها برئاسة محمد الغيثي رئيس الهيئة، وبحضور نواب رئيس الهيئة عبد الملك المخلافي، صخر الوجيه، وأكرم العامري؛ على ضرورة ان تكون اي حوارات او مفاوضات سياسية، شاملة ومباشرة بين الشرعية بقيادة مجلس القيادة الرئاسي، وميليشيات الحوثي على قاعدة «الشرعية والإنقلاب»، من خلال عملية تفاوضية حقيقية تفضي الى انهاء الانقلاب ومعالجة آثاره، واستعادة كافة مؤسسات الدولة.[3]

واستطاعت رئاسة هيئة التشاور والمصالحة العمل بتوافق رغم اختلاف انتماءاتهم وتوجهاتهم المتعارضة في بعضها وخاصة رئيس هيئة المنتمي للمجل الانتقالي الجنوبي المطالب بعودة تقسيم اليمن.

---

(1) هيئة التشاور والمصالحة تقر في جلسات مغلقة وثائقها الثلاث، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 8 مارس 2023.
https://www.sabanew.net/story/ar/95677
رئيس هيئة التشاور والمصالحة يؤكد أن السلام والاستقرار يبدأ بهزيمة مشروع الحوثي وإيران في اليمن، رئاسة مجلس الوزراء، 8 مارس 2023
https://pmo-ye.net/post/4353

(2) مخرجات مشاورات الرياض، واتفاق اعلان نقل السلطة، والاتفاقات التي وقعها الانتقالي مع الحكومة اليمنية.

(3) هيئة التشاور والمصالحة تشدد على مفاوضات سياسية شاملة وفقا لقاعدة «الشرعية والإنقلاب»، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، 4 نوفمبر 2023.
https://www.sabanew.net/story/ar/103115

مجلس الوزراء

عانت الحكومة كثير من التحديات الامنيات جراء التدهور الأمني وضعف سيطرة الحكومة على الأجهزة الأمنية وتبعية بعضها للمجلس الانتقالي الجنوبي، إضافة لحالة الاستقطاب السياسي، وقد انعكست في غياب الحكومة لأشهر عن التواجد في العاصمة المؤقتة عدن.

وفي مطلع أغسطس وجّه رئيس مجلس القيادة الرئاسي «رشاد العليمي» مسؤولي الدولة كافة للعودة إلى العاصمة المؤقتة «عدن» في موعد أقصاه السادس من أغسطس، لاستئناف أعمالهم من مقارّها في المدينة وفي بقية المحافظات ولا يعرف عن نسبة الاستجابة، لكن الوضع الأمني في عدن استمر بالهشاشة وبعد أيام من التوجيه بالعودة، اقتحمت قوات عسكرية تابعة لعضو مجلس القيادة الرئاسي عبدالرحمن المحرمي (أبوزرعة)، قصر معاشيق بالعاصمة المؤقتة «عدن» وقامت بمحاصرة مكتب رئيس الوزراء معين عبدالملك في العاصمة المؤقتة عدن، قبل أن تقرر الانسحاب في وقت لاحق، بوساطة سعودية. ووفقا لمصادر فإن الخلاف يرجع إلى رفض رئيس الحكومة اليمنية التوقيع على عقود وصفقات تجارية مع شركات خارجية تقدر قيمتها بالمليارات تم إبرامها خارج إطار الحكومة[1]. ووجه رئيس مجلس القيادة الرئاسي في اليمن رشاد العليمي، الإثنين، بالتحقيق في الواقعة.

وأدى التناقص الكبير في الإيرادات، ومحدودية الفاعلية لبعض الوزراء، في ضعف الخدمات وانقطاع الكثير منها، وقد أثيرت كثير من شبهات الفساد في الصفقات التي وقعتها الحكومة كما هو وضح في تقارير اللجان البرلمانية المشار إليها أدني هذا.

مجلس النواب

مجلس النواب لم يعقد جلساته، ومع ذلك فقد شكل لجان برلمانية للتحقيق في ملفات المخالفات والفساد من قبل الحكومة، ففي مطلع فبراير، وجه المجلس رسالة إلى الحكومة يتهمها بمخالفة قانون الموانئ بمنح شركة «اجهان للطاقة والتعدين» -إماراتية- امتيازاً لإنشاء وإدارة ميناء قشن لتصدير الحجر الجيري في محافظة المهرة لمدة خمسين عاماً، ووجه الحكومة بإعادة النظر في الاتفاقية

(1) «الرئاسي اليمني» يوجه بالتحقيق في اقتحام معاشيق عدن ومحاصرة مقر رئيس الحكومة، يمن منيتور، 14 أغسطس 2023. https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/95175

وتعديل بنودها بما يتماشى مع الإجراءات القانونية[1] وذكر تقرير اللجنة البرلمانية، إن الحكومة اليمنية خالفت قانون الموانئ البحرية رقم 23 لسنة 2013. ورأس اللجنة النائب صخر الوجيه وضمت في عضويتها النواب «زكريا الزكري، محمد صالح علي، سالم حيدرة، علي العنسي وسكرتيرها أبو بكر القاضي».

وكان رئيس مجلس النواب سلطان البركاني خاطب في مذكرة رسمية رئيس الحكومة معين عبدالملك في 2فبراير، أرفقها بنص تقريري اللجنة البرلمانية موجها «بالاطلاع واتخاذ اجراءاتكم بتوجيه الجهات المختصة باستيعاب توصيات (اللجنة) وتنفيذها خدمةً للصالح العام وإزالةً لأي لبس وتصحيحاً لأي خطأ»[2]. كما كشف النائب البرلماني علي عشال، عن صفقة فساد جديدة للحكومة اليمنية، في قطاع النفط تهدر بموجبه الحكومة نحو نصف مليار دولار لصالح شركة إماراتية. وتُقر بيع 18مليون برميل من النفط الخام لشركة إماراتية بقيمة أقل 30 %__35 % من سعره العالمي بحجة ان الشركة ستقوم بحمايته»[3].

من جهته نفى رئيس مجلس الوزراء معين عبد الملك اتهامات بالفساد ضد حكومته، في تقرير برلماني للجنة تقصي الحقائق أفاد بوجود مخالفات، شملت ممارسات فساد وسوء إدارة لمبلغ قد يصل إلى 2.8 تريليون ريال يمني (ما يعادل حوالي 1.9 مليار دولار أمريكي) في قطاعات الكهرباء والنفط والاتصالات والجوانب المالية. هاجم رئيس الوزراء تقرير لجنة تقصي الحقائق، واصفاً تلك الاتهامات بأنها مغرضة وتقف خلفها شخصيات متنفذة تضررت مصالحها الشخصية.[4]

جماعة الحوثي «أنصار الله»

استغلت جماعة الحوثي فترة التهدئة في تعزيز سيطرتها على المؤسسات والموارد العامة في مناطق سيطرتها، وركزت على التعبئة الإيدلوجية -الطائفية-، وشرعت في تدشين ما سمته الإصلاحات

(1) أوصى بتعديل بنود في الاتفاقية.. البرلمان: الحكومة خالفت قانون الموانئ في منح شركة امتياز 50 عاماً لإنشاء وإدارة ميناء «قشن» بالمهرة، المصدر أونلاين، 4 فبراير 2023.
https://almasdaronline.com/articles/268326

(2) المصدر السابق.

(3) الكشف عن صفقة فساد جديدة للحكومة في قطاع النفط تهدر بموجبها نحو نصف مليار دولار لصالح شركة إماراتية، الحرف 28، 4 نوفمبر 2023. https://alharf28.com/p-91419

(4) رئيس الوزراء ينفي مزاعم بإستشراء الفساد في المؤسسات الحكومية، مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية، 8 ديسمبر 2023. https://sanaacenter.org/ar/the-yemen-review/sept-oct-2023/21420

الجذريــة وتفويض زعيمهــا عبدالملك الحوثي في تنفيذها دون أي اعتبــارات دستورية أو توافقية، في محاولــة مستمــرة لتكريس نموذج قائد الثورة -في إيران- ولضمان تفردها وبقاء سيطرتها. وقد أقالت الحكومة التي نصبتها وتوقفت عن تشكيل حكومة أخرى. كما حرصت الجماعة على استعراض قدراتها العسكرية لتكريس صورة سيطرتها وايصال رسائل للمكونات اليمنية ودول الإقليم وخصوصا السعودية.

توقف الحرب دفع المواطنون للمطالبة بصرف المرتبات وتقديم الخدمات والحد من فرض الاتاوات، وقد تعززت تلك المطالب بتتي رئيس المؤتمر الشعبي العام في مناطق سيطرة جماعة الحوثي «صادق أمين أبو راس» والعديد من الناشطين لها. كما تكررت احتجاجات المواطنين ضد بسط جماعة الحوثي على الأراضي والممتلكات، واقتحام البيوت.

ومــن جهــة أخرى وفي ضل غيــاب دور الحكومة الشرعية، قابل المواطنيــن تهميش جماعة الحوثي للمناسبــات الوطنيــة وتركيزها على تجسيد رموزهــا ومناسباتها الطائفية وذكــرى اقتحامها للعاصمة صنعــاء والانقــلاب علــى الحكومة فــي 21 سبتمبــر 2014؛ دفع المواطنيــن إلى المبــادرة بالاحتفاء بالمناسبات الوطنية وخاصة ذكرى ثورة 26 سبتمبر[1] التي أطاحت بالإمامة عام 1962. وذكرى إعادة تحقيق الوحدة اليمنية 22 مايو 1990م.

وفرضــت جماعة الحوثي الإقامة الجبرية على 30 برلمانياً، بالإضافة إلى بعض القيادات الحزبية، ومنعتهم من مغادرة صنعاء، حيث تضعهم تحت رقابة أمنية مشددة خوفا من مغادرتهم مناطق سيطرتها والالتحاق بالشرعية المعترف بها دولياً والتي تتخذ من مدينة عدن، جنوب اليمن، عاصمة مؤقتة.[2]

المجلس الانتقالي الجنوبي

خلال العام عمل المجلس الجنوبي على مسارات متعددة الأول في مؤسسات الدولة، حيث تبنى خطاب المحاصصة مسميا الحكومة بحكومة المناصفة بين الشمال والجنوب، وقد شارك في المؤسسات دون ان يقــدم استحقاقــات، واستمر يعرقل عمــل الحكومة. والمسار الاخر توسيــع سيطرته على المناطق، ووجهة محاولاته في محافظتي حضرموت والمهرة بممانعة محلية ومن دولتي الجوار السعودية وعُمان.

(1) ذكرى «26 سبتمبر»: اليمنيون يرفضون محاولات الحوثيين لاستنساخ نموذج الحكم الإيراني، العربي الجديد، 3 أكتوبر 2023. https://2u.pw/erqcjyV

(2) «الإقامة الجبرية»... سلاح الحوثيين في مواجهة خصوم الداخل، العربي الجديد، 17 سبتمبر 2023. https://2u.pw/cNJu2oe

والمســار الثالث، ركز الانتقالي على إعــادة تشكيل مؤسساته، وتجهيز ادبيات مشروعه، بعد ما قال أنــه دشــن حوار جنوبي جنوبي، وهنا يمكن ملاحظة تحديده لسقف الحوار، حيث حصره وفق مرجعيته والاقــرار بتمثيلــه لمحافظــات الجنوب. ومع ظهور تشكيــل الهيئات والتعيينات فــي المؤسسات العامة والخاصــة، وسوء الإدارة، عادة تراكمات النزاعات المناطقية والجهوية الماضية تظهر بشكل صراعات ومحاصصات واستقطابات، وظهور كيانات جديدة.

وقد أقر اللقاء التشاوري الجنوبي، التقرير العام المقدّم من فريق الحوار الجنوبي كوثيقة من وثائق اللقــاء، وأقر وثيقة الميثاق الوطني الجنوبي من قبل المشاركين الموقعين عليه، ووثيقة أسس وضوابط التفاوض السياســي، ووثيقــة الرؤية السياسية للمرحلــة الراهنة، ووثيقة أسس وبنــاء الدّولة الجنوبية الفيدرالية.[1]

ومن المتوقع أن يستمر المجلس الانتقالي الجنوبي في تشكيل هيئات ومؤسسات لمشروعه في ظل غيــاب الممانعــة الجادة من قبل مسؤولي الدولــة وعدم التزامهم بالمرجعيــات الدستورية وإعلان نقل السلطة.

محافظة حضرموت

شهــدت حضرموت عدد من التطورات، غلب عليهــا التصعيد، سواء بين السلطة المحلية والحكومة علــى الإيــرادات أو مــن قبل المجلــس الانتقال الجنوبــي الذي سعى للتمــدد ومحاولة انتــزاع التمثيل للمحافظــة، وقد استمــر الحراك السياسي والاجتماعي في حضرمــوت، متزامنا مع حالة الاستقطاب المحلي والاقليمي (السعودية والإمارات)، على أكثر من صعيد، نظرً للمزايا التي تتمتع بها حضرموت، والرهــان عليهــا كعامل مرجح للمســارات السياسية لمستقبل اليمن، حيث يسعــى بعضها للموازنة بين الحفــاظ علــى واحدية الدولة واعتماد اللامركزية بصيغة الأقاليــم يحفظ خصوصية حضرموت، وبين مســار إعادة تقسيــم اليمن الذي يتصدره المجلس الانتقالي الجنوبــي المدعوم من الامارات، والمسار الثالث استقلالي مبني على خصوصية حضرموت متجاوزا معادلة الشمال والجنوب، وهو مسار لا يزال مشروط بطبيعة التسوية السياسية وتوفر الرعاية الإقليمية.

(1) نص البيان الختامي للقاء التشاوري الجنوبي، موقع المجلس الانتقالي الجنوبي، 8 مايو 2023.
https://stcaden.com/posts/20977

وفي يونيو أعلن رئيس مجلس القيادة الرئاسي «رشاد العليمي» أثناء زيارته محافظة حضرموت، عن حكم محلي واسع الصلاحيات إداريا وماليا وأمنيا فيها، يمكين أبناء حضرموت من إدارتها ماليا وإداريا وأمنيا. وأضاف: في حال نجاح التجربة ستعمم على بقية المحافظات اليمنية.[1]

مجلس حضرموت الوطني

20 يونيو 2023 إشهار «مجلس حضرموت الوطني» كحامل سياسي يعبّر عن تطلّعات أبناء حضرموت في العاصمة السّعوديّة –الرّياض–، والمجلس أحد مخرجات مشاورات المكونات السياسية والاجتماعية الحضرمية، التي استمرت قرابة الشهر (19 مايو – 20 يونيو) ودارت حول مستقبل حضرموت في ظل التجاذبات التي تُعتمل في البلاد، ووقّع المجتمعون في نهاية المشاورات على ميثاق الشّرف الحضرمي، الذي يؤكّد على تعزيز وحدة وقرار أبناء حضرموت، والعمل بشكل موحّد وفق مبادئ الوثيقة السّياسيّة والحقوقيّة التي تمّ التوافق عليها.[2]

ووفقاً للوثيقة السياسية والحقوقية، فإن تأسيس المجلس جاء استجابة لدعوة الحكومة السعودية، ومساعيها المخلصة في دعم مجلس القيادة الرئاسي والحكومة والشعب اليمني، لتوحيد الصف، وتغليب نهج الحوار لحل الخلافات، والتفرّغ للإصلاحات الاقتصادية والخدمية، وحشد الجهود لاستعادة مؤسسات الدولة وإنهاء انقلاب الميليشيات الحوثية المدعومة من النظام الإيراني.[3]

ويأتي تشكيل مجلس حضرموت الوطني تتويج للجهود الحضرمية التي تصر على رفض تمثيلها من قبل المكونات الأخرى وخاصة بعد زيارة رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي عيدروس الزُبيدي مدينة المكلا عاصمة حضرموت وعقدت الجمعية الوطنية التابعة للمجلس الانتقالي جلسة في المدينة لتأكيد تمثيل المجلس الانتقالي للمحافظة، وهو أمر رفضته معظم المكونات السياسية والاجتماعية في المحافظة واعتبرته استفزازاً.[4]

(1) الرئيس اليمني يعلن حضرموت «حكم ذاتي» كامل الصلاحيات، يمن منيتور، 25 يونيو 2023.
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/92959

(2) تشكيل مجلس حضرموت الوطني الدلالات ومحددات المستقبل، مركز مداد حضرموت، 15 يوليو 2023.
https://2u.pw/vjDNa5M

(3) مكونات وشخصيات سياسية في حضرموت اليمنية تعلن إنشاء مجلس وطني، الشرق الأوسط، 20 يونيو 2023 م.
https://2u.pw/z5bJ7Df

(4) رسمياً.. الإعلان عن هيئة رئاسة مجلس حضرموت الوطني، يمن منيتور، 28 نوفمبر، 2023.
https://www.yemenmonitor.com/Details/ArtMID/908/ArticleID/100846

وأعلنـت هيئـة رئاسة مجلـس حضرموت الوطني عـن الانتهاء من إعداد مسـودات وادبيات ووثائق المجلـس بما فيها النظـام الأساسي والهيكل التنظيمي واللوائح الداخليـة. وتم التوافق على هيئة عليا تتكون من (351) عضوا.

وتم الإعلان رسميا عن هيئة الرئاسة من (23) عضو يمثلون مختلف مكونات المجتمع الحضرمي[1]

يعتبر المجلس أكثر مكون معبر عن حضرموت، فقد حضي بمباركة كثير من قيادات الدولة المنتمية لحضرمـوت، وبدعـم السعودية. ويرى فيه القدرة على المحافظـة على خصوصية محافظة حضرموت ومركزيـة دورها، فـي حاضر ومستقبل الدولة اليمنية، حيث أن المركـز وضع حداً لمحاولات المجلس الانتقالـي الجنوبـي احتكار تمثيل المحافظات الجنوبية والشرقية ورؤيتـه في إعادة تقسيم الجمهورية اليمنيـة إلـى دولتيـن. وبالمقابـل توجد أصـوات تتوجس من الابعـاد التي قد يمكن يذهـب لها مصير حضرموت.

(1) الأيام تنشر الأسماء.. تشكيل هيئة رئاسة مجلس حضرموت الوطني، 28 نوفمبر 2023. هم: 1. المقدم أحمد الجويد سالمين أحمد 2. المهندس أمين سعيد عمر بارزيق 3. الأستاذ حاتم مبارك أحمد بامحرز 4. الأستاذ سالم محمد سالم باداؤود 5. الدكتور سعد الدين علي سالم بن طالب 6. الدكتور شادي صالح علي باصرة 7. الشيخ صالح سالم هادي العامري 8. اللواء الركن عبدالرحيم أحمد سالم عتيق 9. الدكتور عبدالقادر محمد عمر بايزيد 10. الدكتور عبدالله رمضان عمير باجهام 11. الشيخ عبدالله سالم عبدالله بن علي جابر 12. الدكتور عبدالله سعيد أحمد باحاج 13. الشيخ عبدالله صالح عمر الكثيري 14. الأستاذ الدكتور عبدالله محمد زين بن شهاب 15. الأستاذ عبدالمجيد سعيد سهل وحدين 16. الدكتور المهندس عمر محمد عوض الحيقي 17. الشيخ عمرو بن علي أحمد العليي 18. الأستاذة فاطمة عمر علي بلعجم 19. الدكتور فهمي شعبان مبارك فرارة 20. الدكتورة نشوى سعيد بن حارث السومحي 21. المهندس هشام محمد سعيد السعيدي 22. الدكتور ياسر عبدالله أحمد باهشم 23. الشيخ يحيى جعفر طالب باجري.
https://www.alayyam.info/news/9MMD256Z-H93PUP-D85D

المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية

فـي 23 يوليو 2023م أعلنت مجالس المقاومـة الشعبية في المحافظات اليمنية بالتزامن مع ختام المؤتمـر التشـاوري الذي عقد في مدينة مأرب عن إشهار «المجلـس الأعلى للمقاومة الشعبية» بهدف تطويـر أداء المقاومـة وتنسيق جهودها بما يخدم معركة استعادة الدولـة وانهاء الانقلاب[1]. وقد رافق إشهـار المجلس إعلان مجالس المقاومة في محافظات صنعاء والبيضاء وإب وتهامة وريمة والمحويت ومأرب، عدم انضواءها ضمن المجلس الأعلى للمقاومة، وان المجلس لا يمثلها.[2]

أسماء القيادة العليا للمجلس الأعلى للمقاومة الشعبية

م	الإسم	الصفة	المحافظة
1	الشيخ حمود سعيد المخلافي	رئيسا	تعز
2	الدكتور عبد الحميد محمد عامر	نائب الرئيس لشؤون المحافظات والمقاومة	الجوف
3	الشيخ محمد أحمد ورق	نائب الرئيس للشؤون الإنسانية والحقوق	الحديدة
4	الشيخ عبد الرقيب الصبيحي	نائب الرئيس لشؤون الإعلام	لحج
5	الأستاذ رمزي محروس	نائب الرئيس لشؤون الخدمات والموارد	سقطرى
6	الشيخ شوقي محمد السنحاني	نائب الرئيس للشؤون السياسية والعلاقات	عمران

نص بيان الاشهار على مبادئ والتزامات عامة للمجلس، توزعت على (18) نقطة، من أبرزها[3]:

- الالتـزام بمبـدأ النضال الوطني، ضم جميع القوى السياسيـة والاجتماعية، مبتعدا عن الصراعات السياسية.
- احترام المرجعيات الثلاث المتعلقة بالأزمة اليمنية (المبادرة الخليجية، مخرجات الجوار الوطني، القرار الأممي 2216) داعيا إلى تنفيذها والاحتكام لها وعدم تجاوزها.
- الالتزام بالنظام الجمهوري للحكم، والشكل الاتحادي للدولة، والتعددية السياسية الحزبية، والتداول السلمي للسلطة.

(1) مأرب.. إشهار المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية برئاسة الشيخ حمود المخلافي، الموقع بوست، 29 يوليو 2023. https://almawqeapost.net/news/87914

(2) ضربة جديدة لـ «المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية» بقيادة الشيخ حمود المخلافي، المشهد اليمني، 3 أغسطس 2023. https://www.almashhadnews.com/260210

(3) تشكيل المجلس الأعلى تحول جديد في مسار المقاومة الشعبية في اليمن، مركز المخا للدراسات الاستراتيجية، أغسطس 2023.

- النضال من أجل الحفاظ على استقلال اليمن ووحدته وسلامة أراضيه.

وفـي نهاية سبتمبر أعلن المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية اليمنية، اعتماد القوائم القيادية لهيئاته السياسية والميدانية[1].

تجـدر الإشـارة أن المجلس الأعلـى للمقاومة -كإسم ونشاط- مكون موجود مـن قبل عدة سنوات، وتوجد علاقات بين القيادات السابقة والجديد، لكن يلاحظ إعلان مجالس المقاومة في المحافظات، بـأن المجلـس لا يمثلها، قد تكـون لاعتبارات تتعلق بسياقـات تشكيل المجلس وهياكلـه وأخرى بتباين التوجهـات والعلاقـات الإقليمية مع علاقات قيادة المجلس الأعلى للمقاومـة بتشكيلته الجديدة، الذي ركـز علـى بناء هيكله التنظيمي، وإعداد أدبيات ووثائق مرجعية لـرؤاه. ويلاحظ أن الفعاليات التي قام بهـا المجلـس منذو إشهاره لا تزال محدودة وطابعها سلمي اعلامي، متمثلة البيانات عن مواقفه وبعض الأنشطة الاغاثية والاجتماعية.

وقـد أجـرى مبعوث الأمم المتحدة إلـى اليمن يوهانس غروندبيرغ، اتصـالاً -غير معلن- مع رئيس المجلـس الأعلـى للمقاومة، في خطوة استكشافية على ما يبدو لتوجهـات المجلس ومواقفه السياسية ورؤيتـه للسلام.[2] فالمجلس الأعلى يقدم ذاته كداعم للجيش الوطني في استعادة مؤسسات الدولة من الانقلابين وكذلك لتصويب دور الحكومة والأحزاب التي قد تخضع لضغوط على حساب مصالح الشعب وسيادة الدولة.

تشكيل «المجلس الأعلى للمقاومة الشعبية» و«مجلس حضرموت الوطني» مؤشر على حالة السيولة والتعـدد فـي الساحة اليمنية، والتي تجـاوز معادلة الصراع بين طرفين شرعيـة وانقلاب، إلى أطراف متعددة الانتماءات والدوافع بين الجهوية والوطنية ومزيج منها، تحاول توجد لها رافعات تمثل مصالحها، وتبحث عن دور، ولديها دعم من دول الجوار والإقليم التي تهدف لضمان نفوذها ومصالحها.

---

(1) وتشكيل هيئة سياسية، برئاسة علي العمراني، ويحيى منصور وعبد الكريم الأسلمي نائبين لرئيس الهيئة، وياسين التميمي ناطقا رسميا، وعلي الذهب رئيسا للجنة العلاقات الخارجية، وعبد الواحد القبلي رئيسا للجنة الأحزاب والمنظمات، ونبيلة غالب رئيس للجنة المؤسسات الرسمية ووهيب المنصوب رئيسا للجنة الاتصال، وعبدالهادي العزعزي رئيس للجنة السياسات والاستراتيجيات.
كما أقر المجلس تشكيل هيئة للعمليات الميدانية من القيادات العسكرية والميدانية، بما يتفق مع متطلبات العمل الميداني وإسناد معركة استعادة الدولة، دون ذكر أسماء قيادة الهيئة. (المجلس الأعلى للمقاومة يشكل هيئاته السياسية والميدانية ويؤكد حرصه على علاقة جيدة مع السعودية، المصدر أونلاين، 29 سبتمبر 2023).
https://almasdaronline.com/articles/281882

(2) ياسين التميمي، تطور ميداني هام حرك الجمود الراهن في اليمن، عربي 21، 6 أغسطس 2023.
https://2u.pw/1LEBapv

الأحزاب السياسية

الأحزاب السياسية اليمنية تراجع حضورها في الساحة اليمنية كمظهر لعسكرة الواقع اليمني، وعلى صعيد الممارسة الداخلية لها، ولا تزال تحضر في المشهد السياسي وخاصة في إضفاء المشروعية على الاتفاقات والشراكة السياسية. والبيانات المشتركة أو الأحادية المعبرة عن مواقفها تجاه القضايا المحلية والخارجية.

وشارك ممثلو الأحزاب في منتدى اليمن الدولي في نسخته الثانية (15 يونيو، 2023) عقد في العاصمة الهولندية لاهاي، لمناقشة قضايا السلام الاجتماعي وحقوق الإنسان والتحول الديمقراطي في اليمن بتنظيم مركز صنعاء للدراسات الاستراتيجية

وتعد محافظة تعز أكثر المحافظات حضورا للأحزاب وتفاعلاتها السياسية. ومطلع مارس وصل إلى مدينة تعز طارق صالح عضو مجلس القيادة الرئاسي وقايد المقاومة الوطنية، وعقد لقاء مع السلطة المحلية وقيادات الأحزاب والمكونات والشخصيات الاجتماعية والقيادات العسكرية والأمنية تحدث فيه عن مواجهة الحوثي ووحدة الصف وتحرير المحافظة، وعن جرائم الحوثي وخطورة مشروعه الفكري وتعديل المناهج. قال بأن الجميع أخطأ فيما سبق ويجب أن تصحح الأخطاء، وقد رحب رئيس الدائرة السياسية لفرع حزب الإصلاح بتعز بزيارة عضو مجلس القيادة الرئاسي مؤكداً تعويل الجميع على مثل هذه الزيارات، وأن تنعكس على وحدة الصف الجمهوري بما يجعل الجميع تحت هدف واحد باتجاه تحرير الوطن بشكل عام وإسقاط الانقلاب الحوثي المدعوم من إيران، وضرورة التفكير في اطار اليمن الكبير.

ومن جهة أخرى نظم حزب التجمع المني للإصلاح انتخابات المكاتب التنفيذية في المحافظات، على صعيد استكمالها للمستوى الأعلى الذي تأجل بسبب الحرب وعدم انعقاد المؤتمر العام كما تقول مصادره. وقد لوحظ نشاط ممثلي التجمع اليمني للإصلاح في التواصل واللقاءات مع العديد من سفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية العربية والدولية المعتمدة لدى الجمهورية اليمنية، إضافة إلى مبعوث الأمم المتحدة إلى اليمن، وكذلك المبعوث الأمريكي، وركز ممثلي الإصلاح على التمسك بمرجعيات المعتمدة للحل السياسي الشامل بما لا يؤثر على الموقع القانوني للدولة والشرعية اليمنية ويحافظ على النظام الجمهوري والتعددية السياسية ووحدة اليمن وسيادته. والتأكيد على أن السلام بالنسبة للإصلاح خيار استراتيجي.

المحور العسكري

تمثلت التطورات العسكرية في خروقات الهدنة غير الرسمية بين قوات الحكومة اليمنية ومليشيا جماعة الحوثي، وعلى الحدود اليمنية السعودية، وأخرى تمثلت في محاولات مليشيا المجلس الانتقالي الجنوبي التمدد في محافظة حضرموت، إضافة إلى القرارات العسكرية واستعراضات الحشود العسكرية والتجنيد.

استمرت العمليات العسكرية المتقطعة بين مليشيا جماعة الحوثي والقوات الحكومية على جبهات جبهات جنوب مارب بمديرية حريب والمديريات المحاذية لها من شبوة تطورت المعارك لاحقاً إلى مديرية عين ومديرية مرخة التابعتين لمحافظة شبوة. وفي جبهات تعز، ومديريتي حيس والتحيتا في محافظة الحديدة. وفي المجمل لم يحدث تغير كبير في خطوط السيطرة.

مارس، استهدفت مليشيا الحوثي بالطيران المسير موكب وزير الدفاع ورئيس هيئة الأركان العامة ومحافظ تعز وقيادات عسكرية وقائد ألوية الإسناد والدعم السعودي بمنطقة الكدحة، أثناء توجه الموكب إلى مدينة تعز قادما من المخا، وأصابت الضربة سيارة محافظ تعز الذي كان يتقدم الموكب.

في إبريل وصل وفد أمريكي إلى محافظة المهرة –شرق اليمن– ضم السفير الأمريكي، وقائد القوات البحرية الأمريكية في القيادة المركزية، وقائد الاسطول الخامس وقائد القوات البحرية المشتركة، التقى بقيادة السلطة المحلية والقيادات العسكرية والأمنية بحضور القائد العسكري السعودي[1].

وتركزت النقاشات على تعزيز ودعم جهود خفر السواحل وحرس الحدود والأمن البحري في مكافحة التهريب والإرهاب.

في إبريل، صدر قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي بإنشاء هيئة العمليات المشتركة وتعيين قيادته تحت اشراف وزير الدفاع ومقرها العاصمة المؤقتة عدن[2]. وعين اللواء الركن صالح علي طالب –مقرب من الانتقالي–، رئيسا للهيئة، واللواء الركن يوسف الشراجي نائبا –الجيش–. وتعني الهيئة بالتنسيق بين القوات المسلحة والتشكيلات الأخرى، وتعد تراجع عن دمج تلك التشكيلات في القوات

(1) القيادة المركزية توضح سبب زيارة وفد عسكري أمريكي للمهرة، تعز تايم، 4 مارس 2023.
https://taiztime.com/hot-news/2023-03-04-06-19-14

(2) قرار رئيس مجلس القيادة الرئاسي القائد الأعلى للقوات المسلحة بإنشاء هيئة العمليات المشتركة، وكالة الانباء اليمنية سبأ، 27 ابريل 2023.
https://www.sabanew.net/story/ar/97205

المسلحــة والأمــن وتوحيد قيادتها وعقيدتهــا القتالية واعتبرت الهيئة أنهــا ستسحب بعض صلاحيات القوات المشتركة ورئاسة الأركان التي يرأسها الفريق صغير بن عزيز.

وفــي مايــو، زار رئيس هيئــة الأركان العامــة وقائد الدعم والاسنــاد السعودي زيــارات لمحافظتي حضرموت وشبوة، كما تفقد رئيس هيئة الأركان وقائد المنطقة الثالثة ووكيل اول وزارة الداخلية وقائد ألوية الدعم والاسناد السعودي عدداً من المواقع العسكرية في المحافظتين وعقدوا لقاءات مع قيادات عسكرية في المنطقة العسكرية الثانية، والمنطقة العسكرية الأولى ومحور عتق وقوات الجيش الوطني المرابطــة فــي منطقة عارين بشبــوة. وعدت الزيارات بحضــور سعودي بأنها تأتي كــرد على تحركات مليشيا المجلس الانتقالي المدعومة إماراتياً

يوليــو 2023 نشــرة جماعة الحوثي أنظمة أسلحة متطورة في مــأرب وشبوة، وطهروا حقول الألغام الخاصــة بهــم، وهو ما يشير لاستعدادهــم لشن هجوم[1]. أغسطس، اغتيال عبــد اللطيف السيد قائد قــوات الحــزام الأمني التابعــة للمجلس الانتقالي الجنوبي في محافظة أبيــن، في هجوم استهدف رتلاً عسكرياً تابعاً لقواته وقوات الأمن الحكومية، شرقي المحافظة. وقد اتهمت عناصر القاعدة التي خاض معها مواجهات.

وفــي سبتمبــر نظمت جماعة الحوثي عروض عسكرية، وكذلك الجيشــ الوطني في مارب وغيرها، استعرضــوا الإمكانيــات والقدرات بهــدف إيصال رسائل للداخــل والخارج لتعزيز مكانتهــم السياسية والعسكرية.

سبتمبــر، أدان أعضــاء مجلــس الأمن الدولي بأشد العبــارات الهجوم التصعيــدي المروع بطائرات مسيرة والمنسوب للحوثيين، على أفراد بالقوات المسلحة البحرينية العاملة في التحالف العربي لدعم الشرعيــة فــي اليمن، على الحدود الجنوبية للسعودية. وأدى الهجوم إلى مصرع ثلاثة أشخاص وإصابة آخرين. ودعا أعضاء مجلس الأمن الحوثيين إلى إنهاء جميع الهجمات الإرهابية، وجددوا الإعراب عن قلقهم بشأن استهداف البنية التحتية المدنية في مدن بالمنطقة الحدودية الجنوبية في المملكة العربية السعودية[2].

(1) تقرير فريق الخبراء الدوليين المعني باليمن، مرجع سابق.
(2) أعضاء مجلس الأمن يدينون هجوما منسوبا للحوثيين على أفراد القوات المسلحة البحرينية، موقع اخبار الأمم المتحدة، تاريخ النشر 29 سبتمبر 2023. https://news.un.org/ar/story/2023/09/1124312

المحور الإنساني والانتهاكات

ساهـم خفض التصعيد المستمر مـن الهدنة غير المجددة التي اقرت في العام الماضي، في تعزيز القوى الموجودة على الأرض ومن جهة أخرى في تصاعد الاحتجاجات المطلبية لصرف الرواتب وتوفر الخدمـات والإدراك بـأن الوقـت قد يكون مناسـب للتعبير عن الرأي باعتبـار أن العدوان الخارجي قد توقف وخاصة في المناطق الخاضعة لسيطرة جماعة الحوثي

إبريـل 2023 تمت صفقة تبادل للأسرى، جرى فيها إطلاق (181) مختطفاً وأسيراً لدى الحوثيين، مقابـل (707) أسيـرا لدى التحالف ومكونات الشرعيـة، والتي ضمت شخصيات مهمة من بينها شقيق الرئيـس عبدربه منصور هادي ووزيـر الدفاع الأسبق محمود الصبيحي المشمولان بقرار مجلس الأمن الدولـي 2216، وشقيـق ونجـل العميد طارق صالح عضـو مجلس القيادة الرئاسـي. 16 يونيو عقدت جلسـة مشـاورات بين وفد الحكومة اليمنية ووفد جماعة الحوثي بحضور المبعوث الاممي، وقد فشلت مـع جولات التفاوض اللاحقة لعدة أسباب منها تضميـن جماعة الحوثي كشوفات أسراها بأسماء غير موجوديـن لـدى الحكومة، وعدم كشفها عـن مصير القيادي بالتجمع اليمنـي للإصلاح الأستاذ محمد قحطان بحسب ممثل الحكومي

وتمكنت اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان خلال العام 2023 من الرصد والتحقيـق فـي (2955) واقعة انتهاك حدثت في مختلف المحافظـات، تضرر بسببها (5152) ضحية مـن الجنسيـن وبكافة الأعمار، من بينها (698) واقعة استهداف مدنيين سقط فيها (882) ضحية بين قتيـل وجريـح، بينهم (268) قتيلا منهم (15) امرأة و(46) طفـلاً، وسقوط (595) جريحا بينهم (63) مـن النساء و(127) من الأطفـال.[1] وتوضح صورة الجدول المرفق الجهـات المسؤولة عن الانتهاكات وأنواعها..[2]

(1) بيان صحفي عن أعمال اللجنة الوطنية للتحقيق للعام 2023م، موقع اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، 1 يناير 2024. https://www.nciye.org/?p=2521

(2) نص تقرير اللجنة الوطنية للتحقيق في ادعاءات انتهاكات حقوق الإنسان، ص 13–14.
https://www.nciye.org/reports/Eleventhreport/Eleventhreport-ar.pdf

جدول يبين أهم أنواع انتهاكات حقوق الإنسان التي قامت اللجنة برصدها والتحقيق فيها، خلال الفترة من 2022/8/1م وحتى 2023/7/31م.

م	نوع الانتهاك	عدد الوقائع	عدد الضحايا	تصنيف الضحايا			المسئولية		
				رجلا	امرأة	طفلا	الحكومة	الحوثي	أخرى
1	قتل وإصابة المدنيين	782	945	673	73	199	94	609	79
2	زراعة الألغام الفردية	161	179	130	9	40	0	161	0
3	الاعتداء على الأعيان والطواقم الطبية	6	-	-	-	-	2	4	0
4	الاعتداء على الأعيان الدينية والثقافية والتاريخية	23	-	-	-	-	1	18	2
5	التهجير القسري	66	398	-	-	-	0	52	14
6	تجنيد الأطفال	117	137	-	-	137	1	116	0
7	تفجير المنازل	20	-	-	-	-	0	20	0
8	التدمير والأضرار بالممتلكات العامة	15	-	-	-	-	3	6	6
9	التدمير والأضرار بالممتلكات الخاصة	697	-	-	-	-	99	507	91
10	الاعتداء على السلامة الجسدية	24	25	22	1	2	3	19	2
11	الاعتقال التعسفي	668	929	868	15	46	149	499	20
12	الإخفاء القسري	21	22	22			3	17	1
13	القتل خارج نطاق القانون	67	81	70	2	9	15	35	17
14	التعذيب	20	23	18	5	-	3	15	2
15	المنع من الحركة والتنقل	9	-	-	-	-	4	5	0
16	الاعتداء على المدارس	22	-	-	-	-	1	18	3
17	الاعتداء على التجمعات السلمية	6	8	8	-	-	6	0	0
18	الاعتداء على الصحفيين ووسائل الإعلام	6	-	-	-	-	3	3	0
19	المحاكمات الغير قانونية	18	63	-	-	-	2	16	0

20	إعاقة المساعدات الإنسانية والاستيلاء عليها	5	-	-	-	-	0	5	0
22	الاعتداء على المنظمات والنقابات	4	-	-	-	-	2	2	0
23	التعسف الإداري	19	-	-	-	-	1	18	0
24	الاغتصاب والعنف الجنسي	2	-	-	2	-	1	1	0
25	قصف الطائرات الأمريكية من غير طيار	4	7	7	-	-	0	0	4
26	إرهاب المدنيين وإثارة الرعب	95	-	-	-	-	7	78	10
27	استخدام المواطنين دروع بشرية	3	-	-	-	-	0	3	0
28	المساس بحرية الرأي والمعتقد	4	-	-	-	-	2	2	0
29	زراعة ألغام المركبات والعبوات الناسفة	91	169	104	11	54	0	73	18
31	انتهاكات أخرى	22	301	-	-	-	4	17	4
	الإجمـــــالـــي	2997	3267	-	-	-	408	2319	273

مارس مقتل ناشط الاعلامي حمدي عبدالرزاق، المعروف بـ(المكحل) في سجن بمحافظة إب، واتهامات لجماعة الحوثي بتصفيته، على خلفية انتقاداته نشره مقاطع ناقدة لجرائم وانتهاكات الجماعة. وقد تسبب مقتله بمظاهرات ساخطة وشارك في تشييعه أعداد كبيرة من أبناء مدينة إب.

من جهتها طالبت منظمة رايتس رادار لحقوق الانسان، بفتح تحقيق مستقل لكشف ملابسات مقتل ناشط إعلامي في محافظة إب، لقي حتفه داخل أحد أقبية مليشيا الحوثي.

20 إبريل اغتيال الشيخ عبدالله البان القيادي في التجمع اليمني للإصلاح بمحافظة شبوة ومدير مكتب الصحة في مديرية بيحان، على يد جنود من قوات دفاع شبوة، اثناء خروجه من مصلى العيد الذي خطب فيه، حيث استشهد الشيخ عبدالله الباني وابن أخيه وجرح خمسة. وكان جنود قوات دفاع شبوة حاولوا منعه من القاء خطبتي صلاة العيد في المصلى، بحجة وجود تكليف من مدير الأوقاف في المحافظة لمدير أوقاف بيحان أحمد الزعبة (ينتميان للتيار السلفي) الذي تواصل قبل العيد بيوم مع الشيخ عبدالله الباني وأبلغه بأن لديه تكليفا من مدير أوقاف المحافظة بالخطابة في مصلى العيد بدلا عنه، فرد عليه الباني بأن هناك توجيه من وزير الأوقاف بمنع تغيير الخطباء، وأنه يخطب في ذلك المصلي منذ عشرين عاما، وبإمكان الزعبة أن يخطب في أحد المصليات الأخرى الموجودة في بيحان.

اثار الاغتيال صدمة المجتمع وصاعدة حدة التوترات على خلفية سياسة الاغتيالات التي استهدفت في السنوات الماضية كوادر حزب التجمع اليمني للإصلاح، وشكل محافظ شبوة لجنة تحقيق، ونظمت اعتصامات على مدى أيام للمطالبة بضبط المتهمين وتحويلهم للمحاكمة.

25 مايو، اقتحم مسلحون حوثيون ملثّمون اجتماع 17 بهائيًا في منزل خاص بهدف انتخاب الهيئة الحاكمة الوطنية للمجتمع، وقام المسلحون باختطاف البهائيين الـ17 ونقلهم إلى مكان مجهول بقصد محاكمتهم. وتم إطلاق سراح واحد منهم فقط، فيما لا يزال مصير الـ16 الباقين ومكان وجودهم، بما في ذلك خمس نساء، مجهولَيْن[1].

في أغسطس وأكتوبر، اعتقال موظف من منظمة اليونسكو وموظف آخر من مفوضية الأمم المتّحدة السامية لحقوق الإنسان، دون أيّ معلومات عن أسباب احتجازهما أو مكان وجودهما. وطالبت هيئات

(1) اليمن: خبراء من الأمم المتحدة يطالبون بالإفراج عن البهائيين المختفين، حقوق الانسان الأمم المتحدة، 19 حزيران/ يونيو 2023.
https://www.ohchr.org/ar/press-releases/2023/06/yemen-call-experts-un-release-bahais-disappeared

الأمم المتحدة بالإفراج الفوري عن موظفيها المحتجزين.[1]

واعتبـرت المفوضيـة السامية لحقوق الإنسـان أنّ عمليات الاعتقال التـي ارتكبتها جماعة الحوثي «أنصار الله» تشكّل انتهاكات للامتيازات والحصانات الممنوحة لموظفي الأمم المتحدة بموجب القانون الدولي. وكرّر ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان فولكر تورك، والمنسق التنفيذي لبرنامج متطوعـي الأمم المتحدة تولي كوربانوف، والمديرة العامـة لليونسكو أودري أزولاي، مطالبتهم بالإفراج الفوري عن موظفيهم وجميع الأشخاص الآخرين المحتجزين بشكل غير قانوني من قبل سلطات الأمر الواقع.[2]

المحور الاقتصادي

وفقـا لتقريـر فريـق الخبـراء الاممي، فقد حلت حـرب اقتصاديـة شاملة محل الحـرب العسكرية الشاملـة، حيـث طبق الحوثيون مجموعة مدروسة من التدابير الاقتصادية القسرية لشل نشاط حكومة اليمـن ومنعهـا مـن أداء وظائفهـا.[3] ولا يزال اليمن ينقسم إلـى منطقتين متمايزتين مـن حيث العملة والتجارة والاقتصاد؛ منذ انلاب جماعة الحوثي ونقل البنك المركزي إلى عدن، وهذا يشكل تحديا كبيرا للاستقرار الاقتصادي في البلد.

وقـدر الفريق الأممي خسـارات الحكومة اليمنية إيرادات تبلغ حوالـي 1.2 مليار دولار، في أعقاب هجـوم مليشيـا الحوثي على محطة الضبة النفطية. وأدى التحول فـي الواردات من عدن إلى الحديدة إلـى خسـارة فادحة للحكومة اليمنية في الإيرادات قدرها 637.36 مليار ريال يمني. وترتب على حظر الحوثيـن استيـراد غاز الطهي من مأرب خسـارة الحكومة اليمنية في الإيـرادات تقدر بنحو 64 مليار ريال يمني سنويا. كما جمد الحوثيون حسابات الخطوط الجوية اليمنية، ولايزال مبلغ 78 مليون دولار مجمـدا، وقـد أثر ذلك علـى العمليات اليومية لشركة الخطـوط الجوية اليمنية، وأخـر شراء طائرات جديدة.[4]

(1) هيئات الأمم المتحدة تطالب بالإفراج الفوري عن موظفيها المحتجزين في اليمن، المفوضية السامية لحقوق الإنسان، 14 نوفمبر 2023.
https://www.ohchr.org/ar/statements/2023/11/un-entities-demand-immediate-release-staff-detained-yemen

(2) المرجع السابق
(3) تقرير فريق الخبراء، مرجع سابق
(4) المرجع السابق

وزادت الضغـوط على المالية العامة فـي المناطق الخاضعة لسيطرة الحكومة اليمنية المعترف بها دوليًا، ويعود السبب الرئيسي لذلك إلى ركود صادرات النفط. حيث يشير التراجع الواضح في إيرادات الحكومـة فـي النصـف الأول من عام 2023 إلـى احتمال حدوث انخفاض بنسبـة 40 % خلال العام. هـذا التراجـع المتزايد، الناجم في معظمه عن الحصار النفطي، ونظرًا لانخفاض الإيرادات الجمركية بسبـب تحـول الواردات عن ميناء عدن. وفـي مواجهة تراجع الإيرادات ورغبة منهـا في حماية المالية العامـة، قامـت الحكومة بتخفيضات كبيرة في أوجه الإنفاق. غير أن هذه التدابير قد تفرض مزيدًا من التحديـات أمـام الحفاظ على الخدمات العامة الأساسية وتعزيز النمو الاقتصادي على المدى الطويل. وعلى الرغم من هذه الجهود، من المتوقع أن يظل عجز المالية العامة عند حوالي 2.9 % من إجمالي الناتج المحلي في عام 2023.[1]

1 أغسطس، أعلنت السعودية عن تقديم دعم اقتصادي جديد لليمن حجمه 1.2 مليار دولار لتغطية عجـز الموازنـة ودعم المرتبـات والأجور ونفقـات تشغيل المؤسسـات والهيئات الحكوميـة الخدمية، ولضمان تحقيق الأمن الغذائي.[2]

18 أغسطس، أعلن البرنامج الأممي أنه مضطر لتقليص المساعدات في اليمن بسبب نقص التمويل. وبسبب نقص الموارد، فإن برنامج الأغذية العالمي لن يتمكن سوى من مساعدة 128 ألف شخص في اليمن من مجموع 2.4 مليون طفل وامرأة حامل ومرضع وفتاة تم استهدافهم في بادئ الأمر.[3]

يستمـر الاقتصـاد بالتدهور وتـزداد معاناة الشعـب اليمني حتى تتوقف الحـرب، وتتمكن الحكومة مـن إعـادة تصدير النفط وتحصيل مواردها وتكافح الفسـاد وتحصل على موارد لإعادة الإعمار، والتي تستلزم مساعدات خارجية.

تفاعلات طوفان الأقصى وحرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة

تحظـى القضية الفلسطينية بإجماع مختلف المكونـات اليمنية على مناصرتها، وقد تجلى ذلك في

(1) البنك الدولي، تقرير المرصد الاقتصادي لليمن يبرز التحديات المستمرة وتجدد الأمل في مستقبل أفضل، 26 أكتوبر 2023. https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2023/10/26/yemen-economic-monitor-highlights-ongoing-challenges-amid-renewed-hope

(2) السعودية تعلن عن تقديم 1,2 مليار دولار لدعم الحكومة اليمنية، SWI swissinfo.ch، 1 أغسطس 2023. https://2u.pw/RXkubJt

(3) اليمن: تقليص المساعدات لملايين الأشخاص بسبب نقص التمويل، اخبار الأمم المتحدة، 18 أغسطس 2023. https://news.un.org/ar/story/2023/08/1122942

المواقـف والتفاعلات مـع عملية طوفان الأقصى (7 أكتوبر 2023) وحـرب الاحتلال الإسرائيلي على قطاع غزة، والتي انعكست على السياسات العالمية ووضعت دول المنطقة ومكوناتها الرسمية والشعبية في تحدي، وكشفت الدعم الغربي غير المشروط للاحتلال الإسرائيلي.

وقـد شهدت مختلـف المحافظات اليمنيـة تظاهرات تضامنيـة مع الشعـب الفلسطيني، وصدرت البيانـات تعبر عن موقف الحكومة اليمنية والمكونات السياسية بشكل جماعي واحادي، أكدت جميعها رفضهـا عـدوان الاحتلال الإسرائيلي، وحـق الشعب الفلسطيني وقوى المقاومـة في التصدي للعدوان وحقهم في إقامة دولتهم. ففي اليوم الأول (7 أكتوبر) أكدت وزارة الخارجية، أن الجمهورية اليمنية تتابع مجريـات الاحداث والتصعيد الذي تشهده الأراضـي الفلسطينية المحتلة، وتدعو الى حماية المدنيين ووضـع حـداً لاستفزازات قـوات الاحتلال الإسرائيلـي واعتداءاتها المتكررة علـى الشعب الفلسطيني ومقدساته، التي لطالما حذر الجميع من تبعاتها ونتائجها.[1]

مـن جهته حمل التحالف الوطني للأحزاب والقوى السياسيـة اليمنية، الكيان الصهيوني المسئولية الكاملـة تجـاه ما يجري في أرض فلسطين المحتلة، داعياً المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية الشعب الفلسطينـي والقيام بمسئولياته لإجبار قوى الاحتلال على الانصيـاع لقرارات الشرعية الدولية وإرادة السـلام. واعتبـر التحالـف الوطني عملية (طوفـان الأقصى) كرد فعـل مشروع على استمـرار الكيان الصهيونـي فـي اعتداءاته الهمجيـة على الشعب الفلسطينـي، وبالذات الاعتـداءات التي طالت خلال الأشهـر الماضية المسجد الأقصى والمقدسات الإسلاميـة والتوسع الاستيطاني المستمر في الضفة الغربية.[2]

حـزب التجمـع اليمني للإصلاح أدان بأشد العبارات الحـرب البربرية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني عامة وأهالي غزة على وجه الخصوص. وحيا الصمود الأسطوري وأهاب بأحـرار العالـم القيـام بواجبهم الإنسانـي. وأكد البيان على مـاورد في بيان تحالـف الاحزاب والقوى الوطنية بهذا الشأن[3].

(1) اليمن تدعو لوضع حد لاستفزازات الاحتلال الإسرائيلي واعتداءاته المتكررة على الشعب الفلسطيني، موقع وزارة الخارجية اليمنية، 7 أكتوبر 2023. https://www.mofa-ye.org/Pages/24629/

(2) التحالف الوطني للأحزاب يدعو المجتمع الدولي إلى التدخل لحماية الشعب الفلسطيني، الإصلاح نت، 7 أكتوبر 2023. https://alislah-ye.net/news_details.php?lng=arabic&sid=10716

(3) الإصلاح يدين الحرب البربرية التي يشنها الكيان الصهيوني ضد أبناء الشعب الفلسطيني، الإصلاح نت، 19 أكتوبر 2023. https://alislah-ye.net/news_details.php?sid=10742

جماعـة الحوثـي مـر موقفها مـن عملية طوفان الأقصـى بعدة مراحـل ابتداء بالتضامـن والتلويح بالمشاركـة المشروطة في حـال تدخلت امريكا لدعم الاحتلال الإسرائيلـي، وفق كلمة زعيم الجماعة عبدالملك الحوثي10 أكتوبر[1]. في هذه المرحلة لوحظ حالة التردد، وثم البدء بالانخراط في الصراع مـن خلال القصـف بالطيران المسيـر والصواريخ، والمرحلـة الثالثة منع سفن الاحتـلال الإسرائيلي والسفـن المتجهـة إلـى موانئـه من المرور بالبحـر الأحمر وتهديدهـا بالاستهداف في حـال لم تغيير مسارها. والتي بدأت باحتجاز سفينة الشحن «جلاكسي ليدر» الإسرائيلية في 19 نوفمبر.

أثارت مشاركة جماعة الحوثي، تباينات بين فريق يؤيد ما تقوم به بصرف النظر عما اقترفته داخل اليمـن، وطرف ثانـي يستحضر باستهجان تناقضاتها، فهي تطالب بكسـر حصار الاحتلال الإسرائيلي لغـزة ولا تـزال تحاصر مدينة تعز، وتكالب بإطـلاق الاسرى الفلسطينيين بينمـا ترفض اطلاق صراح المختطفيـن والأسـرى مـن سجونها، أو تسمـح حتى لزيارة أقـارب المختطفين لديهـا، كما تخفي أي معلومـات عـن القيادة في حزب التجمع اليمني للإصلاح الـذي اختطفته من بيته منذ 4 ابريل 2015. وفي وسائل التواصل الاجتماعي شارك الناشطون المقارنات بين ما اعتبرونه تشابه بين سلوك جماعة الحوثـي والاحتـلال الإسرائيلي. ويتوجس اليمنيين من انعكاسات مشاركـة جماعة الحوثي في الحرب نظراً لخشيتهم من احتمالية سوء توظيفها لحالة التأييد لها على استمرار هجماتها عليهم.

الحكومـة اليمنية، اكدت رفضها المطلق لأعمال القرصنة البحرية التي تنفذها المليشيات الحوثية بدعم كامل من النظام الايراني في المياه الاقليمية اليمنية، ما يمثل تهديداً جدياً للملاحة البحرية والسلم والامـن الدوليين... من شأنها تعميق الازمة الانسانية للشعب اليمنـي، ومضاعفة الاعباء الاقتصادية، وتكاليـف التأميـن والشحن البحري على السفن المتجهة الى الموانىء اليمنية. واضاف البيان « ان مثل هـذه الهجمات الارهابية، ستصب في مصلحة القوى الاجنبية، بما في ذلك تحويل المياه الاقليمية الى مسرح للصراع، وتوسيع النفوذ الاسرائيلي، والجماعات المسلحة في المنطقة».[2]

ورفضـت الحكومـة اليمنية المشاركة في التحالف الدولي «حارس الازدهار» الذي شكلته الولايات المتحـدة لتأميـن مـرور سفن التجارة فـي البحر الأحمر، ردا علـى استهداف جماعـة الحوثي للسفن التجارية التابعة للاحتلال الإسرائيلي وكذلك السفن المتوجهة إلى موانئه. ولم تشارك في التحالف أيا

(1) كلمة السيد القائد عبدالملك بدرالدين الحوثي حول آخر التطورات في الساحة الفلسطينية، الاعلام الحربي، 10 أكتوبر 2023. https://www.mmy.ye/300317/

(2) الحكومة اليمنية تعلن رفضها المطلق للتهديد الارهابي الحوثي لحركة الملاحة الدولية، وكالة الانباء اليمنية سبأ، 21 فبراير 2023. https://www.sabanew.net/story/ar/103688

من الدول المطلة على البحر الأحمر.

ونفى مصدر مسؤول بوزارة الدفاع، الانباء المتداولة التي تحدثت عن مشاركة الحكومة اليمنية في التحالف دولي، واوضح المصدر، ان دراسة قرارات سيادية من هذا النوع هي من المهام والاختصاصات الحصرية بالمؤسسات والسلطات العليا للدولة.. مؤكداً اهمية دعم قدرات الحكومة اليمنية، واجهزتها المعنيـة بحمايـة المياه الاقليمية لردع تهديـدات المليشيات الحوثية واحتـواء تداعياتها الكارثية على حرية الملاحة الدولية، والاوضاع الانسانية في اليمن، والسلم والامن الدوليين.[1]

من جهته عبر «عيدروس الزبيدي» عضو مجلس القيادة الرئاسي رئيس المجلس الانتقالي الجنوبي، عـن استعداد قـوات المجلس الانتقالي للمشاركة، في التحالف الدولـي، في محاولة لاستغلال الحدث وتقديـم مليشياتـه كشريـك دولي في تأمين الملاحـة الدولية، وما قد يترتب عليـه لتوجهاته في إعادة تقسيـم اليمـن إلى دولتين. أما طارق صالح عضو مجلس القيادة الرئاسي وقائد المقاومة الوطنية فقد تبنـى مقاربـة تقوم على أنهم معنيين بتأمين السواحل والجـزر والمياه الإقليمية نافياً أي دور في تأمين سفـن الاحتـلال الإسرائيلي، ومتعمدا الصخرية من دور جماعـة الحوثي غير المسؤول والمدفوعة من إيران في مقابل تجنب إيراني تهديد الملاحة في مضيق هرمز لإدراكها خطورة التداعيات.

بدورهـا قالـت جماعة الحوثي إن التحالف الذي شكلته الولايات المتحدة ضدها لن يوقف عملياتها بالبحر الأحمر. معتبرة التحالف لحماية إسرائيل وعسكرة للبحر بدون أي مسوغ، ولن يوقف اليمن عن مواصلة عملياته المشروعة دعما لغزة[2].

أدوار الدول الإقليمية والدولية

ركزت الجهود الإقليمية والدولية بشكل عام على أولوية وقف الحرب

ركزت الجهود الإقليمية والدولية على أولوية وقف الحرب وخصوصا في الشهور الأولى حتى نوفمبر، ومن ثم تحول التركيز إلى التصعيد في البحر الأحمر بسبب هجمات جماعة الحوثي على

(1) مصدر مسؤول ينفي مشاركة اليمن في تحالف بحري جديد، وكالة الانباء اليمنية سبأ، 12 ديسمبر 2023.
https://www.sabanew.net/story/ar/104488

(2) الحوثيون: التحالف الأميركي لن يوقف عملياتنا بالبحر الأحمر، الجزيرة نت، 19 ديسمبر 2023.
https://2u.pw/19y5Y05

السفن، بعد عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة.

بـدت الجهـود الإقليمية أكثر فاعلية، من الجهود الدولية، حيث ساهم الاتفاق الإيراني السعودي في مارس، في تهيئة الأجواء للمفاوضات بين جماعة الحوثي والسعودية بوساطة سلطنة عمان. وقد استمر المبعوثيـن إلـى اليمن، الأممي «هانـس غروندبرغ» والامريكي «تيم ليندر كينـغ»، في جولاتهم لمختلف الأطراف وتقديم الاحاطات الدورية. وفي 20 مارس أصدرت الرباعية (السعودية، الامارات، بريطانيا، أمريـكا) بيانـاً أعربت فيه عن دعمها الكامل لجهود المبعوث الأممـي إلى اليمن والتزامها بدعم عملية سياسية شاملة بقيادة يمنية تحت رعاية الأمم المتحدة.

وكانـت الخارجيـة الإيرانية أعلنت عن رؤية سياسية مشتركـة مع سلطنة عمان لحل الأزمة اليمنية، وأوضـح المتحـدث باسم وزارة الخارجية، ناصر كنعاني، أن وزير الخارجية، حسين عبد اللهيان، أجرى محادثات وصفها بالمفيدة خلال زيارته الأخيرة إلى مسقط.

ونظمت دول أوروبية فعاليات غير رسمية دعت فيها ممثلين عن الأطراف اليمنية لعرض تصوراتهم لملفات التسوية السياسية وما يرافقها، وتقريب رؤاهم من خلال اطلاعهم على تجارب دول أخرى مرت بظروف صراع مشابهة.

أعطـت الأطراف المحلية روسيـا اهتمام عكستها زياراتها إلى موسكـو. أما الولايات المتحدة فقد استمرت بتعاطيها المباشر من خلال مبعوثها إلى اليمن وسفيرها إضافة إلى مكافحة تحريب الأسلحة لجماعة الحوثي وزيارة وفود عسكرية للعاصمة المؤقتة عدن ومحافظات حضرموت والمهرة.

السعودية:

علـى مدى عام 2023 تركزت الجهود السعودية على المفاوضات مع جماعة الحوثي، لوقف الحرب والتحـول إلـى وسيط بين الأطـراف اليمنية. والحفاظ علـى تماسك مجلس القيـادة الرئاسي، إضافة إلـى تركيزهـا على تعزيز نفوذها في المحافظات الشرقية حضرمـوت والمهرة، وتواجدها الرمزي في العاصمة المؤقتة عدن وزيارات بعض المحافظات وخاصة أرخبيل سقطرى.

وبـدت السعودية حريصة على تعديـل في موازين قوى المكونات اليمنية وفق مجموعة من إجراءات الاحتـواء والاتفاقـات ودعم مكونات جديدة. وضبط التفاعل مع الأطـراف اليمنية وقيادتها وفقا لرؤية

السعوديــة لموضــع مصالحهــا لــدى تلك الأطــراف وهو ما يمكن يلاحــظ من خلال دعــم السعودية لـ مجلس حضرموت الوطني وأولوية درع الوطن العسكرية، إضافة إلى تأثيرها على بعض قرارات التعيين الرسمية.

دوافع السعودية:

- التركيز على تحقيق أهداف رؤية 2030 التنموية، وتوفير البيئة الأمنة لنجاحها.
- ممارسة دور الوسيط.
- حصر الصراع داخل اليمن والإبقاء على تعدد الأطراف الفاعلة داخله.
- زيادة القدرات العسكرية لمليشيا جماعة الحوثي ورغبة السعودية في وقف تهديداتها العسكرية[1].
- تجريد حلفاءها الغربين من ملفات الابتزاز وهو ما اتضح أكثر في الاتفاق السعودي الإيراني برعاية الصين والمحاولات المتكررة للاتفاق مع جماعة الحوثي.
- توفير المناخ لإعادة الاكتشاف المتبادل لها مع جماعة الحوثي أو على الأقل مكون منها.

مــن المتوقــع أن تترك تطورات السياسية السعودية أثرا على موازين الأطراف اليمنية، وعلى ما يبدو فإن جماعة الحوثي قد تكون المستفيد الأكبر، فيما قد تجد الأطراف المناوئة لها ذاتها بلا اسناد فعال.

انعكاس العلاقات السعودية الإماراتية

بــرزت تباينــات بين مواقف السعودية والامارات تجاه بعض الملفات والمكونات اليمنية، وخاصة في محافظــة حضرموت، وفيما عكست وسائل الإعلام المدعومة من الدولتين[2]، تلك التباينات ومستواها غيــر المسبــوق، وحدث تسابق فــي تثبيت التواجد والنفــوذ بعد سنوات من توزيــع الأدوار والتفاهمات علــى مناطــق النفوذ، حيث كانــت السعودية مركزة على التواجد في مناطــق وادي حضرموت المحادية

(1) عبد الملك الحوثي يلوح باستهداف مشروع «نيوم» السعودي، سبوتنيك، 12 أغسطس 2023.
https://2u.pw/A0P6rDg

(2) ممانعة قبلية تعقّد مساعي السعودية لبسط نفوذها في حضرموت، صحيفة العرب –المدعومة إماراتيا–، 6 فبراير 2023. https://2u.pw/HMwM38p

لحدودهـا، فيما الامارات تواجدت في مناطق ساحـل حضرموت، وقد لوحظ دعم السعودية للمكونات الحضرمية الرافضة لتمدد المجلس الانتقالي الجنوبي.

علـى الرغـم مـن اعلان الامارات انسحـاب قواتها من اليمـن إلا أنها لا تزال تتواجـد في عدد من المنشئـات في مناطق مختلفـة، منها ميناء بلحاف لتصدير الغاز المسال بمحافظة شبوة ومطار الريان فـي المـكلا بحضرموت، وجزيرة ميون في بـاب المندب، إضافة للمناطق التـي تتواجد فيها مليشيات المجلس الانتقالي الجنوبي والوية العمالقة والمقاومة الوطنية منها.

وقـد ركـزت الشركات الإماراتية علـى الاستثمار في قطاعات النفط والاتصـالات وأنظمة الرقاب، سبـق التطـرق لبعض الاتفاقات-. كمـا وقّع محافظ «عدن» أحمد لملس ومديـر الأمن مطهر الشعيبي اتفاقيـة مـع شركة إماراتيـة لإنشاء منظومة مراقبة أمنية متطورة تتضمـن كاميرات مراقبة حديثة في شوارع وأحياء المحافظة من أجل مراقبة الوضع الأمني[1]

التوقعات المستقبلية

استشـراف مستقبـل الصراع فـي اليمن مرتبط بطبيعته المعقدة، كونه صـراع مركب، على مستوى تعدد الأطراف المتصارعة والفاعلين، محليا وإقليميا، وتعدد الدوافع وتضاد الأهداف وتقاطع المصالح. حيث تجتمع فيه الإيدلوجية مع السياسية والاقتصادية والأمنية.

مقاربـات التسويـة السياسية لا تزال في مراحل بناء الثقة بين بعض الأطراف المحلية والفاعلين الإقليميين خاصة بين السعودية وجماعة الحوثي، وتتعامـل مع موازين القوى الراهنة والمتغيرة، بينما لا تـرى الأطـراف الأخرى الموجـودة والمتوقع ظهورها؛ فـي مقترحات التسوية وصفـة تحقق السلام ومصالحها، وهو ما يشكل تحدي للسلام.

(1) بدعم إماراتي، مدير شرطة عدن يوقع اتفاقية تعزيز المنظومة الأمنية بأنظمة مراقبة حديثة، موقع وزارة الداخلية اليمنية، 25 يناير 2923. https://2u.pw/6rdiWVG

السيناريو الأول: استمرار حالة اللا سلم واللا حرب

يتوقع السيناريو استمرار حالة المراوحة كامتداد لحالة التهدئة غير الرسمية، مع احتمالية عودة الاشتباكات المحدودة والمتقطعة في بعض الجبهات؛ نظرا لتعذر توقيع الاتفاق الذي أعلن عنه المبعوث الدولي إلى اليمن، بموافقة الأطراف على الالتزام بإجراءات تهيئ لخارطة الطريق لعملية السلام.

يعزز هذا السيناريو تجارب الفترة الماضية، وغياب الرؤية الواضحة لخارطة التطريق وكثرة الملفات العالقة، مع افتراض أن مختلف الأطراف في هذه المرحلة معنية بعدم التصعيد والتركيز على تعزيز سيطرتها على مناطق تواجدها. إضافة إلى انتظار ما قد تسفر عنه تطورات الاحداث في البحر الأحمر وردود فعل تحالف الازدهار الذي شكلته أمريكا لمنع الحوثيين من التعرض للسفن المتجه لكيان الاحتلال الإسرائيلي تضامنا مع غزة.

يضعف هذه السيناريو طول فترة الصراع ورغبة السعودية في التخلص من تبعات الحرب المباشرة عليها والتحول إلى وسيط، وكذلك رغبة جماعة الحوثي في تحييد السعودية، وعلى الأقل اضعاف دورها مما يضعف خصوم الجماعة المحليين.

السيناريو الثاني: التوصل إلى اتفاق وقف الحرب والترتيب لعملية التسوية السياسية

يتمثل السيناريو في التوقيع على اتفاق لوقف الحرب، والدخول في مفاوضات بين الأطراف اليمنية، مع ترحيل ملفات الخلاف إلى مراحل لاحقة. وسيشكل الاتفاق وما يرافقه من استحقاقات انفراجه تنعكس في تحسن

يدعم السيناريو، فرضية أن وقف الحرب في هذه المرحلة مصلحة مشتركة لجميع الأطراف، واحتمالية وجود تفاهمات تمت خلال جولات التفاوض بين السعودية وجماعة الحوثي، إضافة إلى توقع ضغوط خارجية على مختلف الأطراف تدفعها لتوقيع الاتفاق، ومحاصرة ملفات الصراع في المنطقة، وما يضعف السيناريو الأول هي تعزز فرص هذا السيناريو.

سيشكل الاتفاق في حال حدوثه فرصة لمختلف الأطراف إذا توفرت لديها الرغبة والإدارة في إعادة بناء الثقة تركز على أولوية معالجة الملفات ذات التباينات الأقل والاستفادة المشتركة من مخرجاتها.

ويؤدي انهيار الاتفاق أو تطبيقه الانتقائي من قبل اطرافه في العودة لحالة اللا سلم واللا حرب

(السيناريو الأول)، أو انهيار الاتفاق والعودة للحرب (السيناريو الثالث)

يضعـف سيناريو الاتفاق، غياب التفاعل الجاد من قبل جماعة الحوثي التي تجاهلت ببيان المبعوث الأمـم اعتادت على تطويـر مطالبها ومن جولة لأخرى، وكذلك الترحيـب المشروط للمجلس الانتقالي الجنوبـي الذي طالب ضمنيا تضمين تعديلات تستوعب تطلعات مشروعه بإعادة تقسيم اليمن. إضافة إلى تخوف مختلف مكونات الشرعية في أن يضفي الاتفاق شرعنة لإجراءات جماعة الحوثي الانقلابية.

السيناريو الثالث: انهيار التفاهمات والعودة للحرب

يتوقـع السيناريـو العـودة للحرب سواء تم التوقيع علـى اتفاق أو لم يتم، باعتبـار استحالة استمرار السيطرة المتعددة لأطراف مختلفة، حيث يحرص كل منها على السيطرة على مصادر الثروة والمناطق الإستراتيجيـة، وكنتيجـة لغياب دوافع الأطـراف المحلية وخاصة جماعة الحوثـي والمجلس الانتقالي الجنوبـي فـي التنازل عن المكتسبات التي حققتها خلال الفترة الماضية، وسلوكها الإقصائي وانقلابها على السلطة واتفاقات الشراكة الماضية، إضافة إلى تأثير الفاعلين الإقليميين عليها.

يعـزز السيناريـو التناقضـات الكبيرة بين اهـداف ومصالح مختلـف الأطراف، إضافـة إلى غياب الضمانـات لتنفيـذ أي اتفاق في حال تـم، والأهم رغبة المكونات جماعة الحوثـي والمجلس الانتقالي الجنوبـي فـي تعزيز سيطرتهـا واصرارها علـى الحصول على اعتـراف بهم كممثلين وفـق مشاريعهم الأحادية، والمعتدة بتفوق امكانياتها على منافسيها.

ختاما:

لا يزال متوقع حدوث اتفاق معلن أو تثبيت الواقع الحالي، تحافظ الأطراف الرئيسية على سيطرتها على الأرض وتستمر في التنافس على الموارد ومؤسسات الدولة، وتوقع ظهور تكوينات جديدة تحد من إدعاء تمثيل المكونات الموجودة لجهويات جغرافية وسياسية.

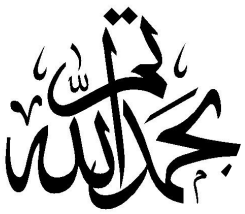
تم بحمد الله

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

برنامج الدراسات العليا

(الإدارة الاستراتيجية والتفكير والتخطيط الاستراتيجي)
(دبلوم - ماجستير - دكتوراه - زمالة)

المناهج العلمية:

1) التحليل الاستراتيجي
2) الجيوبوليتيك
3) الجغرافية السياسة
4) مدخل لعلم الاستراتيجية
5) التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
6) دراسات متقدمة في التفكير والتخطيط الاستراتيجي القومي
7) التفكير الاستراتيجي
8) الإدارة الاستراتيجية للبيئة
9) دراسات أمنية متقدمة
10) الإدارة الاستراتيجية القومية
11) صناعة القرار
12) مدخل إلى الدراسات المستقبلية
13) الدراسات الاستراتيجية الإسلامية
14) مناهج البحث العلمي
15) الاستراتيجية والسياسة الدولية

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من برامج جمعية
مجموعة التفكير الاستراتيجي

هيئة التدريس:

- الأستاذ الدكتور / محمد حسين أبو صالح

أستاذ التخطيط الاستراتيجي القومي (السودان)

- الأستاذ الدكتور / وليد عبد الحي

أستاذ الدراسات المستقبلية في جامعة اليرموك / الأردن

- الدكتور / مصطفى شاهين

أستاذ الاقتصاد بكلية أوكلاند الأمريكية (الولايات المتحدة الأمريكية)

- الأستاذ الدكتور / عبد الستار رجب

أستاذ علم الاجتماع السياسي بجامعة قرطاج (تونس)

- الدكتور / أسامة عيدروس

أستاذ مشارك بجامعة أم درمان قسم العلوم السياسية (السودان)

- الدكتور / محمد نعمة الله

أستاذ التفكير الاستراتيجي بأكاديمية نميري العسكرية (السودان)

- الدكتور / جمال نصار

أستاذ الفلسفة والمذاهب الفكرية في جامعة إسطنبول صباح الدين زعيم (تركيا)

- الدكتور / داود بابكر

أستاذ في معهد البحوث والدراسات الاستراتيجية بجامعة أم درمان (السودان)

الشراكات والاعتمادات:

İBN HALDUN ÜNİVERSİTESİ

جامعة ابن خلدون
اسطنبول/تركيا

İstanbul Sabahattin Zaim Üniversitesi

جامعة صباح الدين زعيم
اسطنبول / تركيا

NECMETTİN ERBAKAN ÜNİVERSİTESİ

جامعة نجم الدين اربكان
قونيا / تركيا

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

نادي الشباب «للتفكير الاستراتيجي»

* **من نحن:**

- مجموعة شبابية رائدة في مجال التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية ودراسات المستقبل بالمنطقة.

* **الاهداف:**

- توجيه جيل الشباب للدراسات والتخصصات في التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل.
- تمكين الشباب من امتلاك ادوات ومهارات التفكير والتخطيط والادارة الاستراتيجية في مختلف التخصصات وإكسابهم الخبرات العملية في ذلك.
- المساعدة على اخراج وتطوير مجموعة من المشاريع الشبابية والتنموية في الإطار الاستراتيجي.
- إيجاد فرص وتوظيف لاستثمار مخرجات البرامج والمشاريع الشبابية في تطوير المجتمعات
- المساهمة في تطوير أبحاث ومناهج الدراسات الاستراتيجية ودراسات المستقبل.

* **خدمات النادي:**

- تقديم الاستشارات للشباب في مجالات التخصصات المختلفة وتطوير الذات وتنمية الإبداع والتفكير وتطوير المشاريع والابتكارات.

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من منصات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

- توفير فرص استثمار الشراكة الإبداعية الإنتاجية بين الشباب الباحثين والمبدعين والمبتكرين وبين سوق العمل والشركات.
- إتاحة الفرصة للشباب للالتحاق في دورات الوعي الاستراتيجي والبرنامج السنوي لها.
- مساعدة الشباب الباحثين والدارسين للحصول على خدمة مجانية أو خصومات للكتب والمراجع من الجهات والناشرين.
- تسهيل تسجيل الشباب في مجال الدراسات الجامعية والدراسات العليا خصوصاً في مجالات التفكير والتخطيط الاستراتيجي.
- تقديم منح كاملة أو منح جزئية للدراسات العليا في مجال التفكير والتخطيط الاستراتيجي ودراسات المستقبل وفق الشروط والضوابط التي تضعها جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- مساعدة الشباب الباحثين في نشر بحوثهم في المجلات المحكمة.
- الاستفاده من قاعدة بيانات جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي.
- توثيق التعاون بين الباحثين الشباب والمراكز الأعضاء في الجمعية للتعاون البحثي.

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

مراكز الأبحاث في الشرق الأوسط

العالم وجائحة كورونا «السيناريو المتوقع للعالم العربي»

ندوة تطوير مراكز التفكير الاستراتيجي .... 11 ديسمبر 2015 اسطنبول

الأطراف الفاعلة .. الحالة الجيواستراتيجية في المنطقة (تقدير موقف)

تحليل حركة المتغيرات ... الأزمات : (العراقية - السورية - اليمنية - الليبية - المصرية)

الأزمات بين السعودية وإيران .. مآلات وسيناريوهات

مستقبل المنطقة في ظل مرور مائة عام على اتفاقية «سايكس بيكو»

مستقبل المنطقة من منظور السياسيين ومراكز البحث والتفكير الاستراتيجي

تحليل حركة المتغيرات (التوصيف والتحليل والتوقعات)

المستجدات السياسية والاستراتيجية على المنطقة وتأثيراتها

على الوضع الجيواستراتيجي في المنطقة

ما بعد الانقلاب العسكري الفاشل في تركيا... التحديات والسيناريوهات

جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي
Strategic Thinking Group Association

من إصدارات
جمعية مجموعة التفكير الاستراتيجي

التقرير الاستراتيجي لعام 2018

التقرير الاستراتيجي لعام 2017

التقرير الاستراتيجي لعام 2019

التقرير الاستراتيجي لعام 2020

التقرير الاستراتيجي لعام 2022

التقرير الاستراتيجي لعام 2021